د. حسين الزراعي

إعراب الجرّ والأنظمة الإعرابية عبر اللغات

دراسة تركيبية ودلالية وصرفية

في ضوء آخر تطورات اللسانيات التوليدية التحويلية

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء



إعراب الجُمَل

والأنظمة الإعرابيّة عبر اللّغات

دراسة تركيبيّة ودلاليّة وصرفيّة

في ضوء آخر تطوّرات اللّسانيّات التوليديّة التحويليّة

د. حسين الزراعي



إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء

١٤٢٥هـ - 2004 م

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء

(٢٠٠٤/٢٨٩)

الناشر

الجمهورية اليمنية

وزارة الثقافة والسياحة

صنعاء - ص.ب. (36)-(237)

هاتف: 235114 - فاكس: 235113

بريد الكتروني: moc@y.net.ye

من بهاء صنعاءَ... وتجليات عبقها.. في عام تتويجها عاصمةً للثقافة العربية.. يأتي هذا الاحتفاءُ بمجد الكلمة.. وجلال أنوارها.
في بدء الوعي الإنساني كانت الكلمة..
وعلى رأس فعاليات هذا العام الاستثنائي تأتي هذه الإصدارات.. حدثاً يتوج صنعاء فضاءً شاسعاً للثقافة والتاريخ والجمال والخصوصية.

خالد عبد الله الرويشان
وزير الثقافة والسياحة

الإهـــداء

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ـ الرباط

عطاء في زمن الجدب، ومدّ في زمن الانقطاع

فإليه أهدي هذا العمل المتواضع

المقدمة

يعد الإعراب عموما من أهم الظواهر اللغوية التي لا تكاد لغة من اللغات الموصوفة تخلو منه؛ فكل لغة تمتلك نظاما إعرابيا لوسم كلمتها. ويعد الإعراب أيضا أساسيا في تنوع التعبير اللغوي وغناه، وفي تنوع جماليات اللغات بالنسبة لدارسي الأدب. ومع هذا الغنى في الإعراب وواسماته وصرفه، والدور الذي يلعبه في تعميق معرفتنا بالنحو واللغة، عبر مراحل الدرس النحوي واللغوي، ورغم تنوع النظريات التي اعتبرته أساس الدرس النحوي، إلا أن وضعه داخل البرنامج الأدنى في صيغتيه الأولى (شومسكي1992 ـ 1995) والثانية شومسكي (1998 ـ 2001) قد لا يعكس، مباشرة، ما حظي به الإعراب من أهمية في الدرس النحوي واللغوي. فالإعراب في النظرية الأدنوية يعد نقائص imperfections ولا يتلاءم مع حقيقة أن اللغة "تصميم أمثل" نظرا لأن السمات الإعرابية (إلى جانب السمات التطابقية الفارغة) غيُر قابلة للتأويل، ولذلك فإن الاستغناء عنها (بواسطة الفحص) في المراحل المبكرة من الاشتقاق ضروري لمقاربة اشتقاق التعبير اللغوي. لكن الدور الذي يلعبه الإعراب والسمات الإعرابية مهم في تحريك العمليات الحوسبية، وهذا هو الدور الذي تتضح أهميته أكثر في الصيغة الأدنوية الثانية: ففي هذه الصيغة تظهر السمات الإعرابية مرتبطة بغيرها من السمات غير المؤولة (سمات التطابق الفارغة)؛ بحيث تلعب هذه السمات دورا مهما في إحداث خاصية "الانزياح" displacement التي تعد من خصائص التصميم الأمثل للغة حسب شومسكي (2001) (ويغطي مفهوم "الانزياح" عددا من المفاهيم السابقة مثل "النقل" و"التفكيك" و"الرتبة السطحية" وغيرها من المفاهيم المرتبطة بنظرية النقل عموما). فإذا كان ميكانزم الإعراب المضمن في السمات الفارغة يلعب هذا الدور الأساسي داخل ملكة اللغة، فإنه قد يوازي من الناحية البيو ـ لسانية بعض الميكانزمات الموجودة في الأجهزة الأخرى من قبيل الميكانزم الموجود داخل عدسة العين المبصرة.

وقد استحضرت مجمل النظريات والفرضيات المتوفرة في الأدبيات التوليدية الحديثة حول الإعراب عموما في مقاربة المشاكل المتعلقة بإعراب الجر وقضاياه

التركيبية والدلالية والصرفية. ويعد إعراب الجر من بين الإشكاليات الحديثة التي تتطلب نقاشا واسعا كونه يلعب دورا في التفسير لجملة من القضايا والإشكاليات المطروحة عبر اللغات إلى جانب كونه مظهرا من مظاهر التوسيط بين اللغات. وقد اتخذتُ البرنامج الأدنى بصيغتيه إطارا نظريا عاما، إلى جانب عدد من النظريات والنماذج المعروفة الصرفية والمعجمية والدلالية: من قبيل نظرية انشطار الفتحة للسغروشني ونظرية الصرف الموزع المطبقة في هالي ومارنتيز (1993) والفاسي الفهري (1998) فيما يتعلق بالجانب الصرفي من البحث. وبعض النماذج النظرية المصممة لدمج البنية الموضوعية في المحمولات المركبة المطبقة أساسا في هيل وكيزر (1993) وفي الفاسي الفهري (1997) من بين آخرين، ونظرية النموذج الأصلي الدلالية المطبقة في غاليم (1999) فيما يتعلق بالجانب المعجمي الدلالي من البحث.

وقد انسقت وراء عنوان البحث في الكيفية التي صممت بها تمفصلات البحث فجاء في ثلاثة أقسام (القسم الصرفي، والقسم المعجمي الدلالي، والقسم التركيبي):

القسم الأول خصص للإعراب وقضاياه الصرفية: سواء أكانت قضايا صرفية محضة، أو تلك التي تكون في وجيهه مع الصرف كالقضايا الصرف ـ صواتية، والصرف ـ تركيبية. والقسم الثاني كان حول: حروف الجر ومواقع الجر البنيوية، مقاربة معجمية/ دلالية وتركيبية. وكان القسم الثالث عبارة عن مقاربات وتحاليل أدنوية لإعراب الجر من الناحية التركيبية. وكل قسم من الأقسام المذكورة يضم ثلاثة فصول ألخصها على النحو التالي:

سأخصص الفصل الأول من القسم الأول لاستجلاء عدد من الإشكاليات العامة المرتبطة بالإعراب منها: مفهوم الإعراب و اختصاص الأسماء به. وكيف تتصرف اللغات في الإعراب وكيف تُحقِّقُه؟وكيف يمكن تصنيف اللغات إعرابيا، ثم ما دور الإعراب في التأويل الدلالي؟ ولِمَ تلجأ اللغات إلى الإعراب؟

وسأقدم أولا بعض المفاهيم السائدة حول الإعراب، وأستدل على أنه خاصية للمقولات الاسمية. وأبين بعد بليك (1994) أن الإعراب مفهوم تركيبي علاقي: إذ هو نظام لوسم الأسماء التابعة بالنظر إلى علاقة الأسماء برؤوسها. وسأعرض لأهم الإعرابات المنتشرة في النظامين: رفع ـ نصب وأركاتي ـ مطلق، ولأهم الوظائف النحوية التي يرمزها كل إعراب. وسأقدم تحليلا لواسمات الإعراب التي صنفتها إلى واسمات تحليلية وواسمات تأليفية، وأبين أن تلك الواسمات قد تحتل الموقع

القبلي أو البعدي اعتمادا على وسيط اتجاه الرأس (الرأس ـ أولاً أو الرأس ـ لاحقا): ففي لغات الرأس ـ أولا (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: فعل ـ فاعل ولغات الرتبة: فاعل ـ فعل) نجد أن الواسم الإعرابي يسبق فضلته، وفي لغات الرأس ـ مؤخرا (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: مفعول. فاعل. فعل ولغات الرتبة: مفعول. فعل. فاعل) نجد أن الواسم يلي فضلته. وبالنسبة لتوزيع اللواصق (السوابق واللواحق) الإعرابية فقد لاحظت أن اللواصق تخضع لوسيط اتجاه الرأس ولكن بصورته المعكوسة: بحيث نجد اللاصقة الإعرابية تأتي كلاحقة محققة على آخر الكلمة في لغات الرأس ـ أولا، لكنها لا تستجيب لهذا الوسيط في لغات الرأس ـ لاحقا؛ بحيث نجد اللواصق الإعرابية تسم آخر الكلمة، وكان المنتظر أنها تسم أول الكلمة، والتفسير لذلك يأتي من الناحية الصرف ـ صواتية: وهو أن الجزء الأولي للكلمة غالبا ما يكون صامتيا والجذوع تفصل الموقع الأولي الصامتي بحيث يوجِب هذا الفصل تقديم الجذوع على اللواصق. وسأخصص جزءا من هذا الفصل للتصنيف الإعرابي للغات في كل من التصنيف المحلي الكلاسيكي والتصنيف الحديث للإعراب، فهذا الأخير يصنف اللغات إعرابيا إلى لغات: رفع ـ نصب ولغات: أركاتي ـ مطلق، وسأحاول تقديم جملة من الخصائص التي تميز كل نمط. وكذا خصائص إعراب الجر وكيف يتحقق في كل من لغات النمط رفع ـ نصب وأركاتي ـ مطلق. وأختم هذا الفصل بنقاش حول دور الإعراب في التأويل الدلالي، وضرورة لجوء اللغات للإعراب، وأؤكد في هذا السياق أن الإعراب محايد من الناحية الدلالية بالرغم أن اللغات قد تلجأ إليه لتمييز الأدوار التركيبية المرتبطة بالمعاني الدلالي التحتية. وسأعتمد في مقاربة هذه الإشكاليات المذكورة عددا من الأعمال الحديثة التي اهتمت بالإعراب وطرق الوسم الإعرابي منها أندرسون (1971) وشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1990) وبليك (1994) ودكسون (1994) وبيتر ومودي (1997) وكوري (2000) ولنكوباردي (2001) وسوران (2002)، وكذا بعض مراجع النحو العربي القديم.

في الفصل الثاني من القسم الأول أناقش مشكل التحقيق الصرافي لإعراب الجر، وأدافع عن أن مورفيم الكسرة [ـِ] هو التحقيق الصرفي الأساسي في كل الأشكال التي تتلقى الجر في العربية: المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة. وأن الواو أو الألف في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة ليست حروف إعراب وإنما هي لواحق للعدد، تفرض الكسرةُ [ـِ] عليها ضغوطا صواتية وتحولها إلى [ي] بموجب قاعدة: و ـ ي، وقاعدة مماثلة. متبنيا في ذلك بعض التوجيهات

المؤسسة على نظرية انشطار الفتحة وبعض التوجيهات والنقاشات المتكررة مع الأستاذ السغروشني والأستاذ التورابي في مناسبات مختلفة.

وسوف أدافع عن فرضية وجود مستويين صرفيين: الأول قبل معجمي، تبنى فيه سمات اللواصق الصرفية من قبيل سمة العدد وغيرها، باستثناء السمة الإعرابية فإنها تبنى في مستوى صرفي متأخر، وهو عبارة عن مكون صرفي مستقل، متبعا في ذلك فرضيات الصرف الموزع المقترحة في هالي ومرنتز (1993) والمتبناة في الفاسي الفهري (1998). والسبب في فصل صرفية الإعراب عن بقية الصرفيات يعود إلى أن سمة الإعراب سمة ناتجة عن عملية الضم بين الرأس المسند لها والفضلة المحققة عليها (علاقة عمل إعرابي)، وهذه العملية متأخرة عن عملية بناء الصرفيات التي لا تعد نتاجا لتفاعل تركيبي وإنما تخضع لعمليات بناء الكلمة. وفي المستوى الأخير تدمج صرفية الجر [ـِ] ويتم التأليف بينها وبين لاحقة العدد [و] ، لأن هذا المستوى هو المحدد لإدماج صرفيات جديدة كما أنه المختص بدمج السمات الصواتية في التركيب بحيث يهيئ للانتقال من (ب. س) إلى (ص. ص)، وفي هذه الأخيرة يتم التحقيق الصواتي لصرفية الإعراب ولاصقة العدد وغيرها في آن واحد.

وسأخصص جزءا من هذا الفصل لمشكل الممنوع من الصرف المحدد بثلاثة مظاهر: غياب التنوين، وتحوُّل صرفية الجر من [ـِ] إلى [ـَ] ، وعودة الجر [ـِ] مع الإضافة والاسم المعرف في حين يبقى التنوين غائبا. وسوف أبين أن المنع من الصرف نتيجة لتفاعل قوالب صواتية وصرفية ودلالية وتركيبية. فعلى سبيل المثال: بعض السمات المانعة من الصرف من قبيل [+عجمة] تبنى في المكون الصواتي، وتبنى السمات من قبيل [+صيغة أفعل] في المكون الصرفي، في حين تبنى بعض السمات من قبيل السمة [+علمية] في المكون الدلالي، وسأفترض أن جميع المكونات الثلاثة المذكورة موجودة في مستوى قبل معجمي. وتبنى السمات الدالة على الإعراب أو التنوين تركيبيا في مكون صرفي مستقل. ويلزم عن ما افترضته أن المنع من الصرف غير محدد في المستوى المعجمي للكلمة حتى تصل إلى التركيب ومن ثم نتبين ما إذا كانت المفردة مصروفة أم لا. فكلمة من قبيل مفردة أحمد، مثلا، لا يدخلها التنوين أو الإعراب إلا بعد أن تلج في المجال التركيبي الذي يضيف لها سمات صرفية جديدة كالتنوين والإعراب.

وسوف أبين أيضا أن المنع من الصرف مرتبط بمفهوم التمكن وعدم التمكن في الاسمية. ويعد المنع من الصرف في هذا التصور نتيجة لتراكم القيم الموجبة

(ظهور أكثر من وسم على الكلمة) الذي يأتي من حقيقة كون صرف الأسماء العربية صرفٌ لاسلسلي. وسوف أستدل على أن التعريف وكذا الإضافة لهما خصائص اسمية قوية، وبالتالي فإنهما يلعبان دورا أساسيا في تأسيم الاسم الممنوع من الصرف ورده إلى تمكنه، الشيء الذي يسمح بعودة مورفيم الجر. كما أبين أن غياب التنوين مرتبط، إلى جانب مبدأ تراكم القيم، بمبدأ التصادم في القيم الدلالية الذي يمنع توارد أداة التنكير (التنوين) مع الاسم المعرف أو المضاف (التعريف).

من ناحية أخرى سأبين أن قيد الجذع الأقصى غير كاف للتفسير للمنع من الصرف، نظرا لأنه لا يفسر إلا لحالات قليلة مما هو ممنوع الصرف محددةٍ فيما يسمى (عند النحاة التقليديين) بالمنع لعلة واحدة.

أما الفصل الثالث من القسم الأول فسيكون حول اسمية الإعرابِ ومستويات الترميزِ الإعرابي؛ ففي هذا الفصل أدافع عن كون الإعراب خاصيةً للمقولات التي تخصِّص سماتٍ اسميةً [+س] ؛ بمعنى أن الإعراب لا يسنَد إلا إلى الأسماء أو المقولات التي تضم إلى جانب سماتها الأصلية سماتٍ اسميةً كالصفة واسم الحدث والوصف المشتق وبعض الظروف وغيرها. فهذه الأشكال في اعتقادي إنما تتلقى الإعراب نتيجة لكونها تخصص بعض السمات الاسمية التي تمكنها من تلقي الإعراب متبنيا وموسعا فرضيات ستول (1981) في هذا الصدد. وهذه الملاحظة ربما تساعد في فهم الطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف، فكل من هذه المقولات الأخيرة تتميز بقدرتها على ترميز سمة إعراب الجر، وبأن كلا منها يمكن أن يرأس بنية جر مستقلة. واستجلاءُ الطبيعة المقولية لتلك المقولات سوف يمكن من تتبع سلوك الجر في كل تلك الأشكال المقولية، ومعرفة الكيفية التي يسنَد بها الإعراب. وقد لاحظت مطولا أن العديد من الإشكاليات التي ستواجهني لاحقا مرتبطة بالطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف وغيرها، وما لم يتم الانطلاق من تصور واضح حول هذه الأشكال المقولية ـ على الأقل من وجهة نظر هذا البحث ـ فسيبقى التفسير لسلوك الجر فيها أمرا معقدا. وأبسط مثال لذلك التعقيد المرهونِ بالطبيعة المقولية اسمُ الحدث؛ بحيث يصعب معرفة الكيفية التي سيتم بها إسنادُ الجر في حال ما إذا كانت المقولة التي تسقطُ أولا هي الاسم مضموماً إليها مفعولُ اسم الحدث، خصوصا، أنني أساير إطاراً نظرياً لا تنسجم معه فكرة التحول المقولي بمفهومها التقليدي، إلى غير ذلك من الإشكاليات الإعرابية المتعالقة مع الطبيعة المقولية للمقولات النحوية. وسأستدل أيضا بعد الفاسي الفهري (1990) على أن النظرية التقليدية للمقولات النحوية كما

هي في شومسكي (1970)، والمتبناة في عدد واسع من التحاليل، غير كافية للتفسير لعدد من الإشكاليات الحديثة، نظرا لأنها لا تكفي لوصف المقولات المزدوجة كاسم الحدث والمشتق والظرف. وأستدل أيضا على أن المقولات البسيطة مبدئيا مخصصة فقط بالقيم الموجبة، على اعتبار أن كل مقولة تمتلك خصائص مستقلة بما في ذلك الحرف الذي أعده [+ح] وليس [ـ ف ـ س] نظرا لأن وجود مقولة بدون تخصيص سمي يفقدها خصائصها التركيبية والمعجمية والدلالية في اعتقادي. وتخضع المقولات المركبة لمبدأ إعرابي ينص على أن كل مقولة مركبة تتألف من مقولتين بسيطتين: الأولى تسنِد الإعراب والأخرى مقولة اسمية بموجبها تتلقى الإعراب متبنيا في ذلك نظرية ستويل (1981) عن المقولات. ويتنبأ هذا المبدأ بعدم إمكانية ورود مقولات تضم سمات "فعلية" (ف) وحرفية (ح) في نفس الوقت، أو مقولات تضم سمات لمقولتين غير مسنِدتين للإعراب (س) و (ص) مثلا في نفس الوقت. وسأفترض أن المقولة التي تسقطُ في التركيب أولا هي المقولة القاعدية التي لها خاصية إسناد الإعراب، وبموجب عملية ضم م. س الفضلة إليها يتم إشباع سمات المقولة القاعدية كإعراب النصب مثلا، وعند الانتهاء من إشباع جميع السمات القاعدية تكون سمات الواجهة الاسمية من المقولة المزدوجة في واجهة الفحص، وبموجبها تنتقل المقولة السينية (س0) إلى رأس الإسقاط الوسيط الذي هو عادة إسقاطٌ لإعراب الجر يقابل الزمن في بنية الجملة (بالكيفية التي سأدافع عنها في القسم الثالث)، وبمجرد الانتقال إليه تتحول المقولة إلى اسم تلقائيا (التحول المقولي التلقائي) دون اللجوء إلى لاصقة للتحول المقولي. وسأقدم على ذلك حجة من مبدأ مقاومة الإعراب. وسوف أخصص جزءا من هذا الفصل للبحث في مشكل المستوى الذي يرمز فيه الإعراب؛ هل يأتي الإعراب مدمجا في المفردة من المعجم، أم أنه يرمّزُ في التعداد، أم في مستوىً آخر بعد التعداد. وفي هذا السياق أستحضر بعض ما جاء حول الترميز الإعرابي وفرضية الدمج في كل من بيكر (1988) وتنكا (1993) وشومسكي (1995). وسأستدل على أن الإعراب يرمَّز في المسند الإعرابي (العامل) بموجب عملية ضم Merge لـ م. س إليه، وأن الإعراب قبل هذا المستوى غير محدد. وسأقوم في نهاية هذا الفصل بتحديد بعض مفاهيم الأنماط الإعرابية التي سأتعامل معها كالإعراب الملازم والإعراب البنيوي، مستحضرا في تحديد هذه المفاهيم ما جاء في شومسكي (19981 ـ 1995) والفاسي الفهري (1990 ـ 1993) وبتنر وهيل (1996) وآخرين.

القسم الثاني من البحث وهو القسم المخصص لحروف الجر ومواقع الجر

البنيوية، وهو قسم تهتم فصوله بالقضايا المعجمية الدلالية والتركيبية لحروف الجر. وإشكالية الفصل الأول منه تنشأ من ملاحظة السلوك المتباين لحروف الجر في إسنادها للإعراب؛ بحيث قد تسند الإعراب الملازم المعجمي أو الإعراب البنيوي بناء على نوع البنية التي تضم حرف جر.

والافتراض الذي سأدافع عنه وأستدل عليه يتلخص في أن حروف الجر التي ترد ضمن متوالية ف ـ ح ـ م. س تسند الإعراب المعجمي الملازم، في حين أن تلك التي ترد في سياق المتوالية س ـ ح ـ م. س تسند الإعراب البنيوي من خلال رأس وظيفي يدمج فيه حرف الجر لاحقا. وسأصطلح على حروف الجر التي ترد ضمن المتوالية الأولى بحروف التعدية، وعلى حروف الجر التي ترد ضمن المتوالية الثانية بحروف الإضافة بناء على جملة من الخصائص التركيبية والدلالية التي تخول التمييز بين حروف الجر بهذه الطريقة. وسوف أخصص جزءا لمشكل التعالق الإعرابي بين النصب والجر وانعكاسات هذا التعالق على البنية المحورية (الموضوعية). مستلهما ما جاء في الفاسي الفهري (1986) والفاسي (1997) وجحفة (1999) وجحفة (2000) في هذا الصدد، معززا بعدد واسع من الدراسات النحوية القديمة.

وسأستدل على ضرورة التمييز بين حروف الجر بالكيفية المبينة أعلاه، وأقدم جملة من الخصائص التركيبية والدلالية لحروف التعدية وحروف الإضافة. وأتتبع سلوك حروف الجر ومعجمتها في الفعل، وأناقش مشكل التخصيص المعجمي لهذه الحروف، وأستدل على أن حرف الجر غير مخصص في المعجم بدلالة محددة، وإنما يكتسب تخصيصه من سياقه التركيبي، ثم أناقش حروف الجر في سياق طبقة الأفعال ركب و نزل، وصعد... التي تشترك في كونها تتعدى إلى "المكان" وتنتقي ـ اختياريا ـ حرف جر (تتعدى بالحرف أو بدونه). وسأفترض وسيطا للحرف الفارغ يوحد بين البنى التي تحقق الحرف وتلك التي لا تحققه وذلك باستعمال بعض فرضيات دمج البنية الموضوعية متبنيا فرضيات هيل وكيزر (1993) والفاسي (1997) حول فكرة الدمج للمحمولات المركبة. ثم أستدل على أن حروف التعدية تسند الإعراب الملازم نظرا لأنها تسنده داخل بنية الفعل المعجمية، بخلاف حروف الإضافة التي يلجأ فيها الحرف للصعود إلى إسقاط وظيفي أعلى لإسناد إعرابه. بعد ذلك أتتبع سلوك حروف الجر وإعراب الجر داخل بنى المحمولات المركبة ضمن طبقة أخرى تتمثل في أفعال الحلول والوضع المجرد وما يتصل بهذه البنى من مواضيع تلعب دورا مهما في التفسير لسلوك هذه

الحروف. وسوف أخصص فرعا لتتبع سلوك حروف الجر في كل من بنى "الممنوح" وبنى "المفعولين"، والتفسير لإعراب الجر داخلها، مستلهما في ذلك عددا من المقاربات المنجزة حول تركيب المعجم التي تساعد كثيرا في التفسير لسلوك إعراب الجر داخل هذه البنى، ومن بينها هيل وكيزر (1993 ـ 1994) وبوت (1994) وألسينا (1994) وويليامز (1994) والفاسي الفهري (1997 ـ 1998).

الفصل الثاني من القسم الثاني يهتم بحروف الجر عموما؛ بحيث يمكن تصنيفها إلى: حروف تعدية وحروف إضافة، كما أن حروف الإضافة يمكن إرجاعها إلى قسمين: الأول يمثل فيه الحرف رأساً معجمياً له موضوعان يحتلان موقعي المخصص والفضله، وتعد البنية بأكملها إسقاطا للصرفة التي تسند الإعراب الخارجي لفاعل الحرف. والقسم الثاني يمثل فيه الحرف رأسا وظيفيا، وتعد البنية التي يتوسطها هذا الحرف بنية إضافية يعلوها إسقاط حدي. وكلا النمطين من الحروف يلعب دورا ـ في تسويغ العلاقة بين العناصر التي يتوسطها ـ دلالياً ومن ثم تركيبياً: التسويغ الدلالي يتمثل في كون الحرف وانطلاقا من دلالته الخاصة يتفاعل مع العناصر التي يتوسطها لتقديم معنى عام هو "البعضية" في الأولى و"الملكية" في الثانية، وكلا النمطين من حروف الإضافة يعكسان دلالة فضائية ساكنة بخلاف حروف التعدية التي تعكس دلالة فضائية متحركة. والتسويغ التركيبي يتمثل في أن الحرف وانطلاقا من الملكية أو البعضية يرأس إسقاطا وجائهياً؛ بمعنى أنه يربط بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية، وبناء على هذه الخاصية فإن حروف الإضافة عموما تسوغ الدور التركيبي (الإعرابي) انطلاقا من خصائصها الوظيفية، وتسوغ الدور الدلالي انطلاقا من خصائصها المعجمية الدلالية. وسوف أؤكد أن حروف الإضافة عموما تسند الإعراب البنيوي عن طريق الصعود إلى الإسقاط الحرفي المعبر عنه "بالبعضية" مع الحروف التي لها بنية مركب حرفي، أو المعبر عنه بالملكية مع الحروف التي لها بنية مركب إضافي.

من جهة أخرى أبين أن موضوع الجر المرؤوس بالحرف التبعيضي يحتل موقع الفضلة، بينما يحتل موضوع الجر الملكي موقع المخصص، وأستدل على أن كلا الموضوعين يتلقيان الإعراب بكيفية موحدة (في علاقة مخصص ـ رأس) عندما ينتقل كل منهما إلى مخصص البعضية أو الملكية تباعا. ولتسويغ النقول في بنية المركب الحرفي التبعيضي نلجأ إلى مبدأ تكافؤ الأبعاد وقيد السلسلة المقترحين في شومسكي (1995).

على هذا النحو أستدل على أن المركب الحرفي التبعيضي له بنية موازية لبنية

الجملة ذات الرتبة: فاعل > فعل، وتعد كل منهما إسقاطا للصرفة التي تعمل في فاعل المركب الحرفي تبعا لافتراض الفاسي (1987). وبالتالي فإن فضلة الحرف ينبغي أن تتلقى الإعراب بنفس الكيفية التي تتلقى بها فضلة الفعل الإعراب عبر إسقاط وظيفي يخول لها النقل من موقع الفضلة إلى موقع المخصص. ولمقاربة هذا الفصل من الناحية الدلالية والتركيبية استحضرت جملة من الدراسات أذكر منها الفاسي (1987) وشومسكي (1995) وهرنستين (1995) وغاليم (1999) وجحفة (1999 ـ 2000) وآخرين، وجملة من الدراسات النحوية القديمة.

وسأخصص الفصل الثالث من هذا القسم للإضافة الملكية وأنماطها، وتتبع سلوك حروف الإضافة والدور الذي تلعبه في بنى الإضافة الملكية. وسأستدل على أن الإضافة الملكية موسطة بحرف جر ظاهر أو مقدر، يسوِّغ العلاقة الدلالية من ناحية بين المضاف والمضاف إليه، ويسند الإعراب من ناحية أخرى. وقبل ذلك أقترح سلمية للمواقع التي يظهر فيها الجر في بنى الإضافة الملكية، مستدلا على أن المالك يشغل الموقع الأعلى في السلمية تأسيسا على افتراضات الفاسي الفهري (1986) ولنكوباردي (2001).

وسوف أخصص جزءا لوصف أنماط الملكية عبر بعض اللغات المتاحة. وسأقترح سلمية للمواقع التركيبية التي يظهر فيها الجر في الإضافة الملكية (التي تحقق الحرف أو التي لا تحققه) وذلك بالمقارنة مع مواقع الجر الشجرية. وأستدل على أن موقع المالك يجب أن يحقق تركيبيا في اللغة العربية، وقد يحقق بضمير فارغ صواتيا مع طبقة محدودة من أسماء الأحداث كما في الأنجليزية. وما لم يحقق موقع المالك بأي كيفية فإن جملةً من المبادئ من بينها مبادئ الربط والتحكم المكوني، وقيد الفاعلية، ستكون مخروقة مما يؤدي إلى لحن البنية. كما أستدل على أنه يمكن التوحيد بين بنى الإضافة التي تحقق الحرف (الحرة) وتلك التي لا تحققه من خلال افتراض ضمير فارغ (ضم) يقدر في موقع المالك لكي نحصل على متوالية: س+مالك+(م. و) في كلا النمطين من الإضافة. وسأقترح مقاربة شجرية للتوسيط بين الحرف المحقق (الإضافة الحرة) وبنى الحرف غير المحقق (الإضافة التأليفية)، بحيث يلتقي النمطان الإضافيان في إسقاط الملكية المرؤوس بالحرف (المحقق في النمط الأول والفارغ في الثاني)، وهذا الحرف يعمل على تسويغ موضوع الجر في مخصصه، ومن ثم فحص الجر البنيوي في علاقة مخصص ـ رأس.

بعد ذلك أستدل على أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست مباشرة

ولا شفافة، وإنما هي موسطة بحرف جر يقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاط الوظيفي، ويلزم عن الخاصية الوجيهية للحرف قدرتُه على إسناد الإعراب بموجب خصائصه التركيبية، وتسويغ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه بموجب خصائصه المعجمية. وقد استلهمت لمقاربة مشاكل هذا الفصل عددا من الدراسات القيمة منها دراسة الفاسي الفهري (1986) التي يهمنا منها هنا ما جاء حول السلمية الإعرابية والسلمية المحورية، ودراسة عقال (1996) ويهمنا منها هنا ما تركز على اسم الحدث والقراءات الممكنة له (اسم حدث، اسم نتيجة، اسم محض)، ودراسة غاليم (1999) حول نظرية النموذج الأصلي، ودراسة لنكوباردي (2001) لإعراب الجر التي اعتمدت عليها بشكل أساسي في هذا الفصل.

ينشغل القسم الثالث بأكمله بالقضايا النظرية والتقنية لإعراب الجر في ضوء الصيغ والمقاربات المختلفة للبرنامج الأدنى. وينشغل الفصل الأول بإسقاطات ومجالات فحص إعراب الجر. وسأناقش من خلاله جملة من الإشكاليات المرتبطة بمسندات الجر الوظيفية ومجال فحصه في بنية الإضافة الملكية. وهذه الإشكاليات في الحقيقة نشأت عن عدم وضوح المسنِد الحقيقي لإعراب الجر في الأدبيات القديمة والحديثة؛ فبالنسبة للنحاة فقد اختلفوا في مسنِد الإعراب في الإضافة؛ فمنهم من زعم أن "المضاف" هو المسنِد لإعراب الجر، ومنهم من زعم أن المسنِد هو "معنى الإضافة"، وهناك طرح ثالث أكثر شيوعا يتمثل في أن المسند هو عبارة عن "حرف جر مقدر".

وبالنسبة للطروحات الحديثة فهناك أيضا نوع من عدم الوضوح؛ فشومسكي (1981 ـ 1986أ) يفترض أن مسنِد إعراب الجر هو الاسم س رأسُ بنية الإضافة. ودافع عدد من باحثي الساميات (ريتر (1991) وسيلوني (1994) وبورر (1994) ولنكباردي (1994 ـ 1996)) عن وجود إسقاط للتطابق يقوم بوظيفة إسناد الجر. وقد دافع الفاسي الفهري (1993 ـ 1998) عن فرضية الحرف الفارغ المعبَّر عنه بإسقاط الملكية في حين أن فحص سمة الجر منجز عبر الحد (الفاسي (1998) وعقال (1999)).

وهناك من دافع عن كون الإعراب عبارة عن رأس وظيفي مستقل يعمل كرابط للمركب الحدي كما هو الحال عند بيتنروهيل (1996). وسوف أحاول أن أعرض لمجمل هذه الطروحات، وكيف افترِض أن جميع العناصر الوظيفية في بنية المركب الحدي الإضافي قادرة على تسويغ موضوع الجر وإشباع مطالبه الإعرابية.

في مستهل هذا الفصل أبين أن النظرية الإعرابية المرتبطة بإعراب الجر غير

واضحة بدليل أن جميع رؤوس المركب الحدي الإضافي ـ بداية بالرأس المعجمي الاسم وانتهاء بالحد ـ قد افترض لها أنها قادرة على إسناد الإعراب. بعد ذلك أستدل على أن الحجج المقدمة عن ضرورة إسقاط للتطابق غير كافية للاعتقاد بأنه مجال مناسب لإشباع مطالب الجر (لا التطابق كمورفيم مدمج في الحد ولا التطابق كإسقاط مستقل). كما أستدل على أن الحد هو موقع لعناصر محيلة، والإعراب مستثنى من تلك العناصر. ثم أخصص فرعا للحد وطبيعته، وأبين أن الحد عبارة عن مقولة وظيفية غير مخصصة بـ [+/ ـ تعريف] منذ البداية، وأستدل على أن الحد ليس موقعا إعرابيا وإنما هو موقع يختص بالعناصر المحيلة من قبيل الأداة وبعض الأسوار والإشاريات وغيرها، وأن الإعراب مستثنى من هذه العناصر نظرا لأن الإعراب مستقل عن التأويل الدلالي. وأستدل أيضا على أن الإعراب مستقل عن الحد؛ بمعنى أن الإعراب ليس معبرا عنه بواسطة الحد أو بواسطة مورفيمات مدمجة في الحد، وإنما هو إسقاط مستقل عن الحد، وأبرهن على أن حجة التوزيع التكاملي بين الحد والإعراب المقدمة في الأدبيات غير كافية للاعتقاد بأن الحد والإعراب معبر عنهما بقطعة واحدة.

بعد ذلك أدافع عن أن إسقاط الملكية هو الإسقاط المناسب لإشباع مطالب الجر وتسويغ موضوعه تجريبيا ونظريا، وأبين أن جلّ اللسانيين يؤيدون فكرة وجود إسقاط وسيط يختص بإشباع المطالب الإعرابية. وسأفترض أن إعراب الجر نتيجة مباشرة لغياب الزمن تبعا لعقال (1999) وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هذا الإسقاط الوسيط مرؤوسا بسمة [ـ زمن] ، إذ لو كان الزمن حاضرا ولو في صورته الضعيفة لتلقى المالك الرفع لا الجر. ولمقاربة إشكاليات هذا الفصل استحضرت عددا واسعا من الأدبيات الأساسية في هذا السياق منها أبني (1987) و (الفاسي الفهري (1987) وصبولشي (1989) وريتر (1991) وسيلوني (1994) وبورر (1994/ 1996) ولنكوباردي (1996) وعقال (1999) والرحالي (1999 ـ 2000) وجلبرت (2000) وغيرها.

وينشغل الفصل الثاني من هذا القسم باشتقاق بنية الإضافة وتسويغ موضوع الجر في الأدنوية المحلية، ويركز على القضايا النظرية والتقنية التي بواسطتها نتمكن من اشتقاق بنى الإضافة الملكية وتسويغ موضوع الجر داخلها، وذلك من خلال ثلاث نظريات تمثل الصياغة الأساسية داخل البرنامج الأدنى (1992 ـ 1995). النظرية الأولى: نظرية النقل وفحص السمة (شومسكي (1992 ـ 1995))، والنظرية الثانية: نظرية التركيب اللامتناظر (كين (1994))، والنظرية الثالثة: نظرية البنية المركبية العارية (شومسكي (1994 ـ 1995).

ويمكن ضم هذه النظريات تحت مفهوم الأدنوية المحلية المبنية على محلية النقل تمييزا لها عن الأدنوية القوية (شومسكي (1998 ـ 2001)) محور الفصل الموالي. وسوف أستدل أولا على أن اشتقاق بنية الإضافة الملكية يتطلب ضم الإفتراضين الواردين في الفاسي الفهري (1993) والفاسي (1998) في بنية شجرية واحدة؛ وهما فرضية إسقاط الملكية، والافتراض المؤسس على الشطر تباعا. كما أبرهن مرة أخرى على ضرورة الإسقاط الوسيط لتسويغ مركب الجر وإشباع مطالبه. وفي فقرة موالية أستدل على ضرورة نقل س إلى الإسقاط الوسيط المبرر بفحص السمة القوية لهذا الإسقاط، وأن النقل يتم بموجب آخر ملاذ في صيغته المرنة أو المتحررة (النقل لفحص سمات نفسه أو غيره) لا في صيغة الجشع. ثم أستدل بنفس الكيفية على ضرورة نقل س إلى الحد. بعد ذلك أستدل على ضرورة نقل س إلى الحد.2 وسأتبنى فكرة تعدد الرؤوس في مقابل تعدد المخصصات. وأستدل على أن التسويغ في هذا المستوى ينبغي أن يكون تركيبيا لا دلاليا.

وسأخصص جزءا من هذا الفصل لاشتقاق الإضافة الحرة وتسويغ موضوع الجر فيها في مخصص الملكية، وأستدل على أنها تمر بنفس مراحل الاشتقاق التي تمر بها بنية الإضافة البنائية. ثم أخصص جزءا للتمييز بين نوعين من الصفات التي تنتظم عادة بنية الإضافة؛ وهما الصفة الناعتة للرأس الاسمي، والصفة المحورية أو الناعتة للمالك التي تتلقى إعراب الجر. وأستدل على أن الصفتين تحتلان نفس الموقع كملحق على يسار المركب الاسمي في الإضافة البنائية، لكنهما تنتقلان إلى موقعيين مختلفين؛ الأولى تستقر في مخصص التطابق الأعلى من مخصص المالك، والثانية تستقر في مخصص المالك بعد انتقال المالك لكي ترث من هذا الموقع جميع خصائص المالك الإعرابية والتطابقية. وفي حال توارد الصفتين معا كما في الإضافة الحرة فإنني أقترح لمعالجتها نظرية التركيب اللامتناظر، وبناء عليها تولد الصفتان كملحقتين في موقعيين مستقلين؛ الأول ملحق أو مخصص للرأس الاسمي س، والثاني ملحق للمالك ويتم النقل بموجب نظرية الفاسي (1998) حول الصفات التي تسلسل العناصر في صورتها المرآوية ثم تعمل على نقلها إلى يمين الاسم. وسوف أخصص الفقرة الأخيرة لإعادة اشتقاق بنى الإضافة في ضوء مفاهيم نظرية البنية المركبية العارية (شومسكي (1994))، وأستدل على إمكانية الاستغناء عن الحد والاكتفاء بإسقاط الملكية (الإسقاط الوسيط) المعنون بـ س أقصى الذي يرمز إعراب الجر المسند إلى المالك بموجب عملية ضم المالك إلى هذا الموقع، وطبقا لهذه النظرية فإن العناصر تسلسل على يمين الاسم س (اليسار في العربية: احترام الرتبة الخطية). وقد استحضرت لمقاربة إشكاليات هذا الفصل جملة من

الدراسات المهمة في الأدبيات التوليدية الحديثه منها فوكي وسبيز (1986 ـ 1993) وأبني (1987) وريتر (1991) والفاسي (1993 ـ 2002) وشومسكي (1992 ـ 1995) وكين (1994) وشنكوي (1994) وسيلوني (1994) ولاسنك (1995) ولنكوباردي (1996 ـ 2001) وعقال (1999) والرحالي (1999 ـ 2000) وجلبرت (2000) وسوران (2002) وآخرين.

الفصل الثالث من القسم الأخير يهدف إلى تتبع خطوط النظرية الإعرابية داخل الصيغة الحالية من البرنامج الأدنى (شومسكي 1998 ـ 1999 ـ 2001)، وفي هذه الصيغة تظهر السمات الإعرابية مرتبطة بغيرها من السمات غير المؤولة (سمات التطابق الفارغة)؛ بحيث تلعب هذه السمات دورا مهما في إحداث خاصية "الانزياح" التي تعد من خصائص التصميم الأمثل للغة. فإذا كان ميكانزم الإعراب المضمن في السمات الفارغة يلعب هذا الدور الأساسي داخل ملكة اللغة فقد يوازي من الناحية البيو ـ لسانية بعض الميكانزمات الموجودة في الأجهزة الأخرى من قبيل الميكانزم الموجود داخل عدسة العين المبصرة. لهذا استحسنت أن ألخص بإيجاز بعضا من الخصائص العامة لهذه الملكة انطلاقا من شومسكي (1998 ـ 2001).

في مستهل هذا الفصل ألخص بعضا من خصائص العملية "طابق"، ثم أحاول الكشف عن طبيعة العلاقة المتلازمة بين سمات التطابق الفارغة وسمة الإعراب البنيوي. بعد ذلك أتتبع تصميم النحو داخل الأدنوية القوية عند مستوى الجملة، وأبين أن المقولات لم تعد قائمة في هذا المستوى من البحث، وأن ما يسقط في التركيب هو الجذر؛ فالمنظومة (التعداد) لا تتضمن مقولات، والعناوين تحدد برؤوس العناصر المعجمية، ويحدد الضم التالي طبيعة الجذر، كما أنه لا توجد أية قيود على عدد مرات الضم. والعمليات هنا محكومة ب"اجتذب": إما اجتذب سمة وحدها أو اجتذب المركب المتضمن للسمة (أي العملية "اجتلب") وأن عملية حذف السمة تتم في علاقة رأس ـ رأس و بعض مقتضيات العلاقة رأس ـ رأس كالعلاقة مسبر ـ هدف.

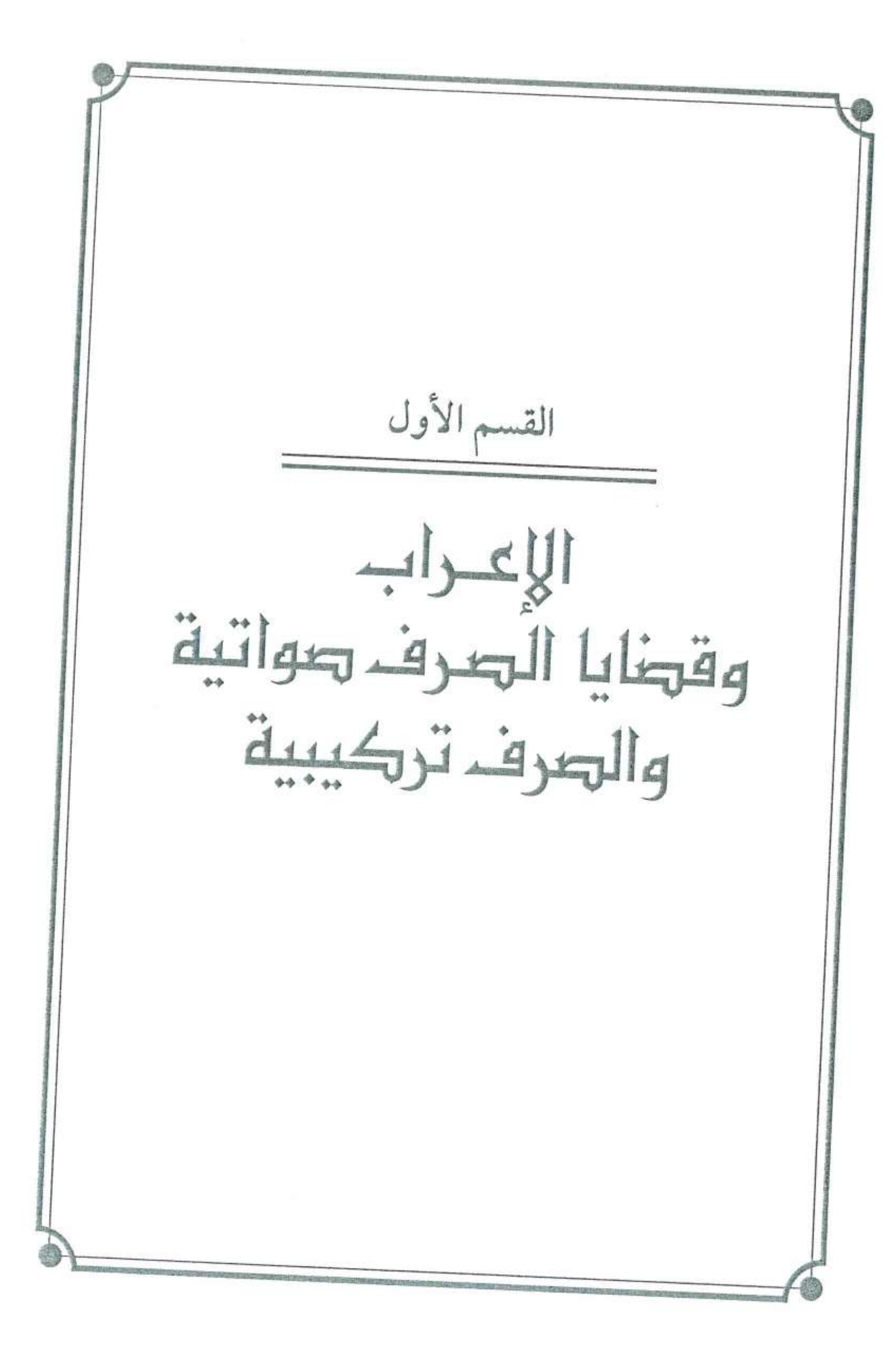
وسوف أخصص فرعا لنظام التطابق الإعرابي والاشتقاق عبر المرحلة، فإذا كانت المراحل القوية في بنية الجملة محددة فقط بالمصدري والفعل الخفيف فسأفترض أن بنية المركب الحدي لا تتوفر إلا على مرحلة المركب الحدي (م. حد) على الأكثر، وأن سمة إعراب الجر البنيوي تسند/ تحذف بموجب التطابق في السمة الحدية بين الحد و (م. س) في علاقة حد ـ س ـ هدف (حيث س هو س الصغير) قياسا بسمة الإعراب البنيوي في الفاعل الجملي التي تسند/ تحذف في

علاقة مص ـ ز ـ هدف، وذلك يتم في حالة إذا لم يكن للزمن أو الحد سمة إسقاط موسع تتيح لهما تقديم موقع للمركب الاسمي الفاعل والمالك تباعا، أما إذا كان كل من الزمن والحد له سمة إسقاط موسع فهذه السمة تتسبب في نقل (م. س) إلى موقع المخصص (ز أو حد)، ويتم حذف السمة الإعرابية في علاقة ز ـ هدف بالنسبة للفاعل أو حد ـ هدف بالنسبة للمالك. وسوف أخصص فرعا للكيفية التي يتم بها الضم إلى الجذر واختيار المراحل بموجب الضم التالي.

وسأبين أن المراحل في بنية الجملة محددة بمرحلتين هما مرحلة المصدري م. ص والفعل الخفيف ف الذي يقدم المركب الفعلي، أما في بنية المركب الحدي فالمرحلة الوحيدة هي مرحلة المركب الحدي م. حد في اعتقادي. والمراحل قضوية بمعنى أن المرحلة هي تلك التي تتضمن بنية موضوعية تامة. والمقولات المعجمية غائبة في هذا التصور وما يسقط في التركيب أولا هو الجذر وبموجب الضم التالي يحدد نوع المقولة الجذر.

جميع العمليات سلكية وتتم بأسرع ما يمكن وفي خطوة واحدة ما أمكن. وأستدل في هذا المستوى على أن سمة إعراب الجر تسند/ تحذف تحت التطابق في السمة الحدية بين س الموجود في الحد، و م. س. والمالك يسوغ في الحد فقط إذا كان الحد يملك سمة إسقاط موسع (التوسيط بين اللغات يتم بموجب سمة الإسقاط الموسع في الحد وليس بموجب قوة/ ضعف الحد).

مستوى س الصغير هو مستوى الإسقاط الوسيط الذي سأدافع عنه مطولا في فصول هذا البحث والذي يلعب دورا مهما في إسناد سمة الجر، كما أنه المستوى الذي يقابل إسقاط الزمن في النظام الجملي.



القسم الأول

الإعراب وقضايا الصرف صواتية والصرف تركيبية

الإعراب والأنظمة الإعرابية عبر اللغات

مدخل

تمتلك اللغات أنظمة صرفية إعرابية غنية ومتنوعة، وتلجأ اللغات إلى طرق مختلفة في وسم كلمتها إعرابيا بواسطة واسمات إعرابية غنية ومتنوعة أيضا، وينتج عن تلك الواسمات عدد من اللواصق (السوابق أو اللواحق) الإعرابية التي قد تدخل في عمليات بناء الكلمة، وفي اللغات أيضا مفاهيم ومصطلحات إعرابية متباينة؛ ما يوجد منها في لغة أو مجموعة لغوية لا يوجد بالضرورة في مجموعة أخرى. وقد رأيت في هذا الفصل أن أقدم تغطية شاملة لمجمل القضايا المتعلقة بالإعراب، وتوضيح العديد من المصطلحات الإعرابية، والأنماط الإعرابية المنتشرة في لغات رفع ـ نصب وكذا في لغات أركاتي ـ مطلق، وتوضيح الكيفية التي تتحقق بها تلك الإعرابات انطلاقا من الإشكاليات المدرجة تحت (1).

(1)

أ ـ مفهوم الإعراب و اختصاص الأسماء به.
ب ـ كيف تتصرف اللغات في الإعراب وكيف تحققه؟
ج ـ التصنيف الإعرابي للغات.
د ـ ما دور الإعراب في التأويل الدلالي؟ ولِمَ تلجأ اللغات إلى الإعراب؟

الفصل منظم بالشكل التالي: في الفقرة: 1. 1. أقدّم بعض المفاهيم السائدة حول الإعراب، وأبيّن أن الإعراب خاصية للمقولات الاسمية[1]. وأستدل على أن الإعراب مفهوم تركيبي علاقي: إذ هو نظام لوسم الأسماء بالنظر إلى علاقة الأسماء

(1) ينظر في الفقرة: .1,1فيما سيأتي قريبا لتوضيح مفهوم الاسمية، والمقولات التي تتوفر على سمة الاسمية.

برؤوسها. وفي الفقرة: 2. أعرض لأهم الإعرابات المنتشرة في النظامين: رفع ـ نصب وأركاتي ـ مطلق، ولأهم الوظائف النحوية التي يرمزها كل إعراب. وفي الفقرة: 3 أقدم تحليلا لواسمات الإعراب التي صنفتها إلى واسمات تحليلية وواسمات تأليفية، وأبين أن تلك الواسمات قد تحتل الموقع القبلي أو البعدي اعتمادا على وسيط اتجاه الرأس (الرأس ـ أولا أو الرأس ـ مؤخرا): ففي لغات الرأس ـ أولا (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: فعل ـ فاعل ولغات الرتبة: فاعل ـ فعل) نجد أن الواسم الإعرابي يسبق فضلته، وفي لغات الرأس ـ مؤخرا (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: مفعول. فاعل. فعل. ولغات الرتبة: مف. فعل. فاعل) نجد أن الواسم يلي فضلته. والفقرة: 4. أخصصها لتوزيع اللواصق (السوابق واللواحق) الإعرابية. وأبين أن اللواصق تخضع لوسيط اتجاه الرأس ولكن بصورته المعكوسة: بحيث نجد اللاصقة الإعرابية تأتي كلاحقة محققة على آخر الكلمة في لغات الرأس ـ أولا، لكنها لا تستجيب لهذا الوسيط في لغات الرأس ـ مؤخرا؛ بحيث نجد اللواصق الإعرابية تسم آخر الكلمة وكان المنتظر أنها تسم أول الكلمة، والتفسير لذلك يأتي من الناحية الصرف ـ صواتية: وهو أن الجزء الأولي للكلمة غالبا ما يكون صامتيا، والجذوع تفضل الموقع الأولي الصامتي؛ بحيث يوجب هذا الفصل تقديم الجذوع على اللواصق. وفي الفقرة: 5. تعرضت للتصنيف الإعرابي للغات في كل من التصنيف المحلي الكلاسيكي والتصنيف الحديث للإعراب، وهذا الأخير يصنف اللغات إعرابيا إلى لغات: رفع ـ نصب ولغات: أركاتي ـ مطلق، وسأحاول تقديم جملة من الخصائص التي تميز كل نمط. وأخصص الفقرة: 6. لخصائص إعراب الجر وكيف يتحقق في كل من لغات النمط رفع ـ نصب وأركاتي ـ مطلق. وأختم هذا الفصل في الفقرة: 7. بدور الإعراب في التأويل الدلالي، وضرورة لجوء اللغات للإعراب، وأؤكد أن الإعراب محايد من الناحية الدلالية بالرغم أن اللغات قد تلجأ إليه لتمييز الأدوار التركيبية المرتبطة بالمعاني الدلالية التحتية.

الأسئلة تحت (1) أعلاه أناقشها من خلال عدد من الأعمال الحديثة التي اهتمت بالإعراب وطرق الوسم الإعرابي منها: أندرسون (1971) وشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1990) وبليك (1994) ودكسون (1994) وبيتر ومودي (1997) وكوري (2000) ولنكوباردي (2001) وسوران (2002)، وكذا من خلال مراجع النحو العربي القديم.

1. مفهوم الإعراب

1.1 مفهوم الإعراب وتحققه على الأسماء

يعد الإعراب ظاهرة صرفية لعدد واسع من اللغات[1]. ومن المفاهيم السائدة حول الإعراب أنه "الصورة المصرفة للاسم"[2]؛ وهذا المفهوم يشير إلى أن الإعراب خاصية للأسماء، مع أن كلمة الإعراب case أ المشتقة من الكلمة اللاتينية casus والتي تعد ترجمة للكلمة الإغريقية ptôsis وتعني "fall" - تشير إلى الأفعال والأسماء. وبالنسبة لأرسطو فإن مفهوم ptôsis يشمل أيضا الاشتقاقات الظرفية، إلا أن المصطلح أصبح مقصورا على الصرفة الاسمية[3].

أما الإعراب عند النحاة العرب القدماء فهو أثر يجلبه العامل على الأسماء أو الأفعال على حد سواء[4]. وسوف أستدل (في الفصل الثالث من هذا القسم) على صحة الطروحات التي ترى «أن الإعراب تحقيق صرفي على الأسماء فقط»[5]، وقد حاول بعض النحاة التفسير لكون الإعراب يختص بالدخول على الأسماء بقولهم إن «علة وضع الإعراب في الأسماء ليدل على المعاني المعتورة عليها»[6]. إلا أن هذا التفسير غير كاف، ونحتاج إلى حجج نظرية تبرهن وتفسر لحقيقة أن الإعراب يختص بالدخول على الاسم أو المقولات التي لها خصائص اسمية كالصفة والظرف. ويتلخص الافتراض الذي أدافع عنه في أن أي مقولة تضم السمة [+س] يمكن لها أن تتلقى إعرابا بناء على هذه السمة الاسمية، ومن بين المقولات التي تضم هذه السمة إلى جانب سمات أخرى مقولة الاسم ومقولة الصفة ومقولة الظرف ومقولة المصدر (اسم الحدث) ومقولة الفعل الحاضر، نظرا لأن كل هذه المقولات تمتلك خاصية تلقي الإعراب الذي يدل على تخصيص هذه المقولات للسمة الاسمية، ويعد هذا الافتراض في الاتجاه الصحيح فقط إذا كانت كل تلك المقولات

---

(1) منها اللغات الهندو أوروبية والقوقازية CAUCASIAN وكذا الأورالية URALIC والدرافيدية DRAVIDIAN واللغات الأسترالية، والسامية.

(2) بليك(1994) Blake

(3) راجع بليك(1994) Blake ص: 19.

(4) حول مفهوم العاملية عند القدماء وتحديد الإعراب بناء عليها انظر إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.

(5) وهذا هو اعتقاد جل النحاة، وعلى سبيل المثال يقول الزمخشري: "حق الإعراب الاسم في أصله، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة" انظر المفصل في صنعة الإعراب، ج: 1. ص: 33.

(6) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص: 55.

مخصصة بالسمة [+س] بالفعل انطلاقا من كون تلك المقولات تتلقى الإعراب. (انظر الفصل الثالث من هذا القسم لمناقشة هذا الافتراض والاستدلال عليه).

وفيما يتعلق بمفهوم الإعراب، عموما، نجد عند القدماء عددا من المفاهيم التي تداخِل بين عامل الإعراب، والأثر الناجم عنه، والوظيفة الدلالية التي قد تنجم عن التفاعل بين العامل وأثره (الحركات الإعرابية)، دون الخلوص إلى تحديد دقيق لمفهوم الإعراب؛ فهو حسب بعض النحاة «اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها» أو «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[1]، وهذا هو المفهوم الأول الذي يقصي الوظيفة الدلالية التي قد تنجم عن العامل والأثر الناجم عنه. وفي مفهوم آخر نجد أن الإعراب «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[2]، وهذا المفهوم يقصي العامل والأثر الناجم عنه ويكتفي بالمعاني التي قد يقدمها الإعراب. والمفهوم الثالث للإعراب يتحدد في أنه «الحركات المبينة عن معاني اللغة»[3]، وهذا المفهوم يقصي العامل ويقتصر على الحركات الإعرابية وما تدل عليه من معانٍ. وفي المفهوم الرابع عند النحاة نجد أن كل الأطراف السابقة (العامل، وأثره، والدلالة الناتجة عنهما) تدخل في تحديد مفهوم الإعراب على أنه «الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[4] .[5]، . وبالرغم من شمولية التحديد الأخير للعناصر التي تتدخل في مفهوم الإعراب إلا أن المفهوم التركيبي للإعراب يبقى غير واضح، كما أن التغير الصوري لأواخر الكلمات ليس دائما وليس في كل اللغات، بل إن التحقيق الصرفي للإعراب لا يدخل بالضرورة في تحديد مفهوم الإعراب، لأن الوسم الإعرابي قد يكون وسما صرفيا ظاهرا وقد يكون وسما مجردا بدون تحقيق[6] .

2. 1. المفهوم التركيبي للإعراب

الإعراب ـ كوظيفة تركيبية ـ حسب بليك (1994) Blake وما أعتقده هنا ـ نظام لوسم الأسماء التابعة dependent nouns بالنظر إلى نوع العلاقة التي تربطها

---

(1) انظر ابن جني، اللمع، ص: .50 وابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، ج: .1ص: .39وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص: 17.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 35.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 81.

(4) ابن يعيش م.س.

(5) ومن النحاة من حد الإعراب بناء على اعتبارات لفظية محضة؛ فالإعراب هو«ما اختلف آخره به» شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإسترابادي، ج1، ص: 51.

(6) سوف أبين في الفصول اللاحقة أن الإعراب سمة مجردة اعتمادا على العديد من الأعمال الرائدة التي اعتمدت على تصور شومسكي(1995) للإعراب والتي سأشير إليها في حينه.

برؤوسها (علاقة إسناد إعرابي)؛ والمقصود بالأسماء التابعة جميع الأسماء التي تتبع رؤوسها في الإعراب وتتلقاه منها. فالإعراب يعني من هذا المنظور الوسم الصرفي inflictional marking الناتج عن العلاقة بين الاسم ورأسه. كما أن الإعراب في مفاهيم أخرى وسم لعلاقة الاسم بالفعل عند مستوى الجملة[1].

ومن خلال ما تقدم أعلاه يبدو أن الإعراب هو نتيجة للعلاقة القائمة بين الاسم ورأسه (علاقة إسناد إعرابي بالمفهوم التقليدي)، وبتعبيرBlake فالإعراب نتيجة للعلاقة بين الأسماء والرؤوس التي تتبعها تلك الأسماء، كما أن العكس يمكننا من القول بأن العلاقة بين الاسم ورأسه إنما هي نتيجة للوسم الإعرابي. وبهذا المعنى يتبين أن الإعراب مفهوم علاقي: فعلى مستوى الجملة، مثلا، يسم الإعراب علاقات الفضلات والملحقات؛ فالرفع على المركب الاسمي يشير إلى علاقة الفاعل التركيبية بالفعل، كما أنه يشير إلى أن التابع صفة للفاعل في المركب الصفي. والنصب يشير إلى علاقة المفعول بالفعل وهكذا. . .

2. الوظائف التركيبية والدلالية

1. 2. أنماط الإعراب ووظائفه النحوية

تمتلك اللغات أنماطا متنوعة وغنية من الإعرابات، ويمكن لكل إعراب أن يرمز عددا من الوظائف التركيبية. وتتضمن (2) أبرز تلك الأنماط ووظائفها النحوية:

(2)

أ ـ الرفع nominative وهو إعراب يرمز الفاعل والأسماء التي تقوم في علاقة حملية مع الفاعل، كما أنه الإعراب المستعمل خارج البنى، وفي الغالب لا يحمل وسما إعرابيا وإنما يتألف من جذع عار[2].

ب ـ النصب accusative وهو الإعراب الذي يرمز المفعول المباشر والأسماء التي تقوم في علاقة حملية مع المفعول.

---

(1) بليك. م. س.

(2) الرفع في العربية إعراب موسوم، بخلاف العديد من اللغات التي لا يدخل فيها الرفع ضمن الإعرابات الموسومة، ومعنى موسوم إعرابيا أنه يمتلك صرفة إعرابية تتحقق كسابقة أوكلاحقة كالضمة في العربية التي تتحقق على الاسم المعرب، ومع ذلك فالرفع قد يعد ضمن الإعرابات المسندة بالتجرد؛ أي مسنَد بدون عامل ظاهر. انظر بخصوص مفهوم الوسم الإعرابيMarkedness Case دكسون (1994) Dixon ص: 56، وبخصوص إعراب التجرد الفاسي الفهري (1990) ص: 68.

ج ـ الجر genitive ويستعمل أساسا لوسم المركبات الاسمية التابعة للأسماء، وهو إعراب تابع بشكل رئيس (adnominal)، ومن بين وظائفه ترميز المالك. وقد تكون لإعراب الجر وظائف دلالية؛ بحيث يستعمل لوسم فضلات طبقة محددة من الأفعال في بعض اللغات من قبيل أفعال التذكر والنسيان في التركية؛ إذ نجد الجر يسم الوحدة entity المتذكّرة أو المنسيَّة كما يتضح من التركية على سبيل المثال المبين في (3):

3

Diei meminerit consul
Day GEN remember FUT. PERF. 3SG consul
القنصل ش3جن م مستقبل ستذكر جر اليوم
"The consul will remember the day"
القنصل سوف يتذكر اليوم
(بليك 1994 ص: 6)

حيث تتلقى كلمة "اليوم" (day) (التي تأخذ قراءة المفعول لا الظرف) إعرابَ الجر الموسوم نظرا لأنها الوحدة المتذكرة[1].

د ـ الممنوح dative وهو نمط من الإعراب الذي يدعى بالمنحرف oblique وهو مخصص لوسم المفعول غير المباشر. ومن بين وظائف الممنوح العديدة أنه يرمّز (دور المالك الدلالي) ويسند إليه إعراب الجر أو النصب في بعض السياقات العربية والإنجليزية (انظرالفقرة: 1. 2. من الفصل الأول من القسم الثاني حول خصائص الممنوح التركيبية).

هـ ـ الأبلاتيف (الإتجاهي) ablative الذي يدل على قرب أو بعد الاتجاه (انظر الفقرة 1. 5. أدناه بخصوص هذا المصطلح) وينتشر في اللغات اللاتينية وكذا اللغات ذات النظام الأركاتي، ويعبر الأبلاتيف عن ثلاثة إعرابات في آن واحد وهي: 1 ـ الأبلاتيف ablative، 2 ـ المحلي locative 3 ـ الأداتي instrumental. فنجده يعبر عن المصدر source والحلول location وعن الأداة

---

(1) ولذلك فإن إعراب الجر في عدد من اللغات يصنف ضمن الإعرابات الدلالية لا التركيبية، وخصوصا في اللغات ذات النمط الأركاتي كما سيأتي. وقد يربط الجر علاقات وظيفية تركيبية كالجر الذي ينتج عن بنية الإضافة الملكية.

instrument وبالتالي نجد له عددا من الوظائف في آن واحد، وهنا تتدخل الدلالة والسياقات الإنجازية للتفريق بين هذه الوظائف.

و ـ الفوكاتيف vocative وهو إعراب يستعمل في أشكال الخطاب adress وله صورة مستقلة وأحيانا يتفق في الصورة العامة مع الرفع، وهو لا يظهر كتابع في الجملة كبقية الإعرابات الأخرى ولكنه يقوم في خارج الجملة، بمعنى أنه مدمج في التعبير الاعتراضي كما في المنادى المعبر عنه بالبنية (4):

(4)

where are you going, Ahmed.
أين تذهب، أحمدُ

والفوكاتيف هنا بخلاف الإعرابات الأخرى، لا ينطبق عليه المفهوم الصرفي للإعراب لأنه لا يسم علاقة التوابع بالرؤوس: بمعنى أدنوي، لا يلعب دورا في تسويغ الموضوعات في البنية التركيبية، ومن هنا لا تعد له إعرابات معتبرة. وقد يلتقي مع الرفع في أنه يتلقى الإعراب بالتجرد فقط لإنقاذ المصفاة الإعرابية (راجع الفاسي (1990) ص: 68 حول مفهوم إعراب التجرد).

وهذه الصور من الإعرابات المدرجة في (2 أ ـ و) هي أهم الصور في اللغات التي تصنف إعرابيا ضمن لغات رفع ـ نصب nominative/accusative. وبالإضافة إلى تلك الأنماط الأعرابية ما نجده في لغات أركاتي ـ مطلق من قبيل ما هو مبين في (5) والتي يختص بها هذا النمط من اللغات التي تصنف إعرابيا بلغات أركاتي ـ مطلق ergative-absolutive (انظر الفقرة: 2. 5. بخصوص الفرق بين النمطين من اللغات: رفع ـ نصب وأركاتي ـ مطلق).

(5)

أ ـ الأركاتي ergative وهو مختص بفاعل الجمل المتعدية في اللغات الأركاتية بحيث تدخل اللاصقة erg على فاعل الجملة المتعدية (انظر الفقرة: 2. 5).

ب ـ المطلق absolutive وهو مختص بفاعل الجملة غير المتعدية (هذا الفاعل قد يتلقى دور المنفذ أو دور الضحية)، كما أنه مختص بمفعول الجملة المتعدية في هذه اللغات. وإعراب المطلق الذي يتلقاه الفاعل/ الضحية مثل إعراب الرفع ليس له أي وسم صرفي (وسم صفري) بخلاف المطلق الذي يسم الفاعل/ المنفذ والمطلق الذي يسم المفعول. والأمثلة على (5 أ، 5 ب)

نوردها من اللغة الداغستانية بالأمثلة الأنجليزية للتبسيط في (6 أ، 6 ب) تباعا (وانظر أيضا المثال (9) أدناه):

6

أ -F-praise-press F-chaeld.abs (M) father -erg
نبر ـ يمدح ـ مؤنث مطلق ـ الطفل . مؤنث إع ـ أرك ـ الوالد (مذكر)
الأب يمدح البنت (تطابق المفعول مع الفعل في الجنس).

ب ـ M-run M-sheld.abs
يركض ـ مذكر مطلق ـ الطفل ـ مذكر
الطفل يركض

ففي (6 أ) الفاعل يتلقى إعراب الأركاتي. والمفعول في (6 أ) كالفاعل في (6 ب) يتلقى إعراب المطلق (راجع بليك (1994) ص: 122، والفقرة: 2. 5. من هذا الفصل).

2. 2 تمييز الوظائف الإعرابية

تقيم الأدبيات تمييزا بين الإعراب النحوي المحض والإعراب الدلالي أو المحسوسconcrete. فالإعرابات النحوية المحضة تقليديا تتضمن الرفع، والنصب، والجر، ويمكن أن يضاف إليها الممنوحdative الذي يرمّز المفعول المباشر (ينتقي المفعول فضلة له)، والأركاتي ergative الذي يرمز فاعل الجملة المتعدية في اللغات الأركاتية. فالإعرابات التركيبية المذكورة ترمّز فقط العلاقات التركيبية المحضة، في حين أننا نجد إعرابات أخرى هي التي تختص بترميز العلاقات الدلالية مثل الحلول location أو المصدر Source. . . إلخ[1].

ومع ذلك يمكن أن نجد إعرابات تركيبية ترمّز أخرى دلالية؛ فالنصب مثلا قد لا يعبر عن علاقة المفعول التركيبية فحسب، لكنه أيضا يعبر عن الدور الدلالي الضحية (في علاقة تناظر بين الدور التركيبي والدور المحوري)، كما أن الرفع

---

(1) هذه العلاقات الدلالية تقوم أساسا على التصور المحلي للإعراب في النظريات المحلية، ووفق هذه النظرية فإن جميع العلاقات الإعرابية تؤول على المحل بما في ذلك الفاعل والمفعول اللذان يصنفان ضمن الإعرابات التركيبية المحضة، فجملة من قبيل اشترى زيد الكتاب تتضمن "مصدرا" و"هدفا" وكلاهما يندرجان في النظرية المحلية ضمن ما سمي بالمحليlocative (انظر أندرسون(1971) Andersonحول النظرية الإعرابية المحلية).

للفاعل الذي هو دور تركيبي يمكن أن يعكس الدور الدلالي المنفذ (العلاقة بين الأدوار التركيبية والمحورية متناظرة هنا لكنها ليست دائما كما سيأتي).

الإعرابات التركيبية المحضة تسمى بالإعرابات الأساسية core أما الإعرابات الأخرى فهي تندرج تحت الإعرابات السياقية prepheral وهي ذات طبيعة دلالية من قبيل الأبلاتيف الذي يرمز "المصدر" و"الهدف"، وكذلك الداتيف الذي يرمز الممنوح. ويستخلص من كون هذه الإعرابات تميل في غالبيتها إلى ترميز العلاقات الدلالية أن الإعرابات في الأساس، فيما أعتقد، كانت تربط وظائف دلالية، ومع ميل اللغات إلى التجريد أصبحت العلاقات التركيبية تفي بهذا الغرض من خلال تحقيقها لصرف إعرابية ظاهرة أو مجردة، وبالتالي يتمثل الدور الأساسي الذي يلعبه الإعراب في تمييز المعاني الدلالية التحتية بواسطة تلك الصرف التي قد تعكس أدوارا تركيبية (انظر الفقرة 2. 7. أدناه). وهذه لائحة بالإعرابات الدلالية والتركيبية المحضة ألخصها بالكيفية التي نراها في (7).

(7)

إعرابات

تركيبية محضة	دلالية محضة	
الرفع nominative	المحلي locative	
النصب accusative	الأبلاتيف ablative	ترمز هذه لإعرابات المصدر
الجر genitive	اللاتيف allative	source والمسار pathe
		والهدف goal

تركيبية ـ دلالية: الأركاتي rgative prelative / الممنوح dative الأداتي instrumental

وهناك من يعتقد أن كل إعراب له مجموعة من الوظائف أو المعاني التي تندرج تحت المعنى العام لهذه الإعرابات (راجع أندرسون 1971).

3. الواسمات الإعرابية وأنماطها

تصنف الواسمات الإعرابية إلى نوعين أساسيين: الواسمات التحليلية analytic case markers والواسمات التأليفية synthetic case markers:

1.3 واسمات الإعراب التحليلية

مصطلح الإعراب جاء ليعبر عن الوسم الصرفي في الحقيقة، لكنه امتد إلى حروف الجر بنوعيها والتي تندرج تحت ما يسمي بـ adpositions التي تعبر عن حروف الجر القبلية preposition وحروف الجر البعدية postposition، وهذه الواسمات تلعب دورا في وسم الأسماء وعلاقاتها برؤوسها. فاللغة العربية (باعتبارها من نمط اللغات ذات الرأس ـ أولا) لها فقط حروف جر قبلية، بخلاف اليابانية التي تسم إعرابيا الفاعل والمفعول غير المباشر والمفعول المباشر بواسطة حروف جر بعدية من قبيل: o. ni. ga على التوالي كما يتبين من خلال (8):

(8)

Sense ga Tasaku ni hon o yat - ta
Teatcher SUBJ Tasaku IO book DO give - PAST
ماض ـ أغطى حرف بعدي كتابا حرف بعدي تاسكو (الفاعل) الأستاذ
"The teacher gave Tasaku a book"
الأستاذ أعطى تاساكو كتاباً

ويلعب وسيط اتجاه الرأس (انظر التعميم (12) أدناه) في اللغات دورا مهما في كون تلك الواسمات تظهر قبليا أو بعديا: بحيث نجد لغات الرأس ـ أولا ومنها العربية تقدم الواسم على فضلته، بينما نجد في لغات الرأس ـ لاحقا، كاليابانية مثلا، (المثال (8) أعلاه) أن الواسم يلي فضلته.

والحروف في اللاتينية تشبه الأفعال من حيث كونها تعمل النصب في أغلب الأحيان كما قد تعمل مايسمى بـablative الذي أشرت إليه في (2 هـ)، أما حروف الجر البعدية في اللغات الهندو ـ أريانية indo - aryan فإنها تسند إعراب المنحرف oblique، وبخلاف حروف الجر اللاتينية التي تسند النصب عادة إلى فضلاتها فإن نظيراتها العربية تسند الجر دائما إلى فضلاتها.

ويندرج تحت مفهوم الواسمات التحليلية الوسم عن طريق الأدوات الإعرابية Particles التي لها خاصية إسناد الإعراب، وهذه الأدوات ربما تعمل كحدود إعرابية تختص بالدخول على الأسماء كما في مجموعة اللغات السلافية على وجه الخصوص (الفصل الأول من القسم الثالث). وتتميز الأدوات الإعرابية عن الحروف الإعرابية (أبني (1987) وبليك (1994)) في أن الأولى ترث المحتوى الوصفي والقرينة الإحالية من فضلاتها، وأنها غالبا ما توفر المعلومة المتعلقة

بالوظيفة التركيبية أو المحورية Topic كما هو الحال بالنسبة للغة اليابانية[1].

ومن بين الأدوات الإعرابية الأداة a وهي أداة إعراب المطلق absolutive و e أداة فاعل الأركاتي، وهاتان الأداتان ممثل لها في (9) من خلال لغة تونجان Tongan إحدى فصائل الأوسترونزيون Austronesion الأركاتية:

9

أ ـ nà e tamaté I (a é talavou) o (é Tolu) A

حد ـ ماض شاب ـ قتل واسم المطلق ـ مطلق الغول ـ واسم فاعل المتعدي

Tolu Killed the youth

الغول قتل الشاب

ب ـ nà e tamaté I (à Tolu) o (é he talavou) A[2]

The youth Killed Toul

الشاب قتل الغول

2.3. واسمات الإعراب التأليفية

تعد الإضافة على سبيل المثال من بين الواسمات التأليفية لأن الوسم الإعرابي ينتج عن طريق التأليف بين المضاف والمضاف إليه. ومع ذلك فهناك مفهوم آخر للوسم التأليفي؛ بحيث يتحقق الإعراب بواسطة مجموعة من اللواحق تتحقق على آخر الكلمة، وهذه اللواحق تسند الإعراب وتحققه في نفس الوقت وذلك من قبيل لواحق التركية واللاتينية. وما يميز الواسمات التحليلية عن التأليفية هو أن الأولى حروف قبلية أو بعدية بينما الأخرى تتحقق في شكل لواحق صرفية، وهذا التمييز تعكسه كل من اليابانية واللاتينية؛ فالاختلاف الأساسي في وسم الإعراب بين لغة كاليابانية ولغة كاللاتينية هو أنه في الأولى ليس هناك لواحق إعرابية وإنما حروف جر بعدية، بينما تمتلك اللاتينية لواحق إعرابية وكذلك حروف جر قبلية وبعدية، وتمتلك اللغة العربية نمط الواسمات التحليلية وكذا نمط الواسمات التأليفية الذي يتم بالتأليف بين عنصرين، لكنها لا تمتلك اللواحق التي تسند الإعراب. ويمكن أن نصنف الحرف الساكسوني S أو ما يسمى بـ Saxon genitive ضمن الجر التأليفي على اعتبار أن S لاحقة تسند الإعراب وتحققه في نفس الوقت (راجع الفصل الثاني

---

(1) ينظر في القسم: 3، الفصل: 1، وكذا الإحالة 26 هناك لمزيد من التوضيح.

(2) A = فاعل المتعدي O = مفعول المطلق

والمعطيات عن ديكسون (1994) ص: 42.

من القسم الثالث). وقد يندرج ضمن الوسم التأليفي الإعراب الذي تتلقاه الضمائر[1]. وإلى جانب الحروف البعدية التي أوردتها عن اليابانية أقدم في (10) لائحة بحروف الجر البعدية الرئيسية المستعملة في اللغات الهندو ـ أوروبية والهندو ـ أريانية أختم بها هذه الفقرة.

(10)

أ ـ SE وتختص بإعراب الأداتي والأبلاتيف instrumental/ablative ب ـ ME حرف جر بعدي يختص بإعراب المحليlocative. ج ـ KE وهو حرف جر بعدي يختص بإسناد إعراب الجرgenitive. د ـ KO ويختص بإعراب النصب/ الممنوح accusative/dative[2].

4. توزيع اللواصق الإعرابية في اللغات.

1.4. رتبة اللواصق الإعرابية ووسيط اتجاه ـ الرأس

يوسم المركب الاسمي عادة إما بلاصقة affix وإما بحرف جر (قبلي أو بعدي) أو بكليهما معا. وموقع الحرف قبلي preposition أو بعدي postposition يعتمد أحيانا على اتجاه وسيط الرأس كما بينت.

وفي اللغات اللاتينية والجرمانية غالبا ما تكون هذه الحروف مشتقة من الأفعال، وتحتفظ بنفس الموقع بخصوص فضلاتها وهذا هو سبب ارتباط هذه الحروف بالرتبة، فمثلا قد يتحول المشارك متعلّق concern إلى حرف جر فيما يتعلق بـ concerning وتحتفظ الفضلة بنفس موقعها من المشارك أو الحرف القبلي كما يتضح من (11 أ) و(11 ب) على التوالي:

(11)

أ ـ it is concerned the students

إنه متعلق بالطالب

ب ـ in concerning the students

فيما يتعلق بالطالب

---

(1) بليك (ن.م)، ص: 91.

(2) بليك (ن.م)، ص: 91.

وقد يحدث العكس كما في الألمانية أحيانا حيث يتحول المشارك إلى حرف جر بعدي. ويمكن تعميم هذه الفكرة بما يسمي في النظرية التوليدية بوسيط الرأس؛ بحيث لغات الرأس ـ أولاً كالعربية وغيرها تقدم حرف الجر أو الواسم الإعرابي قبل فضلته، بينما اللغات التي يكون فيها الرأس لاحقا يقع فيها الواسم بعديا. وهنا أعيد تلخيص التعميم المذكور في (12):

12

موقعة الواسمات الإعرابية بالنظر إلى وسيط اتجاه الرأس

لغات الرأس ـ أولاً تقدم الواسم على الفضلة، وفي لغات الرأس مؤخرا، الواسم يلي الفضلة.

وبالنسبة للواصق الإعراب فإنها تأخذ ترتيبا معكوسا بالنسبة لوسيط اتجاه الرأس: فلغات الرأس ـ أولاً تحقق لواصقها الإعرابية على آخر الكلمة، فنجد اللغات ذات الرتبة (فا. ف. مف)، ومن بينها اللغة العربية، تمتلك لواحق إعرابية نظرا لأنها من لغات الرأس ـ أولا، أما في لغات ذات الرتبة (مف. فا. ف) أو (مف. ف. فا) فقد كان من المنتظر أن نجد لها سوابق إعرابية لا لواحق؛ كما هو الحال في هذه اللغات التي تحقق الرأس مؤخرا كاليابانية. والتفسير لهذه الظاهرة حسب بليك (1994) ودكسون (1994)، في هذا الصدد، يقدم من الناحية الصرف ـ صواتية: وهو أن الجزء الأولي للكلمة غالبا ما يكون صامتيا، والجذوع تفضل الموقع الأولي الصامتي؛ بحيث يوجب هذا الفصل تقديم الجذوع على اللواصق[1].

2.4. توزيع اللواحق الإعرابية

يوجد توزيعان عامان للواحق الإعرابية في اللغات[2].

التوزيع الأول:

إعراب لا يظهر فقط على الاسم بل أيضا على الحد والصفة، وهو ما دعي باللغات التي تسم الكلمة word-marking languages وهذا النظام موجود في

---

(1) بالنسبة للغة العربية فقد تطرق القدماء لملاحظة وقوع الوسم الإعرابي على آخر الكلمة وقدموا لها بعض التفسيرات الدلالية والصرفية، راجع في هذا الصدد بالخصوص اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء محب الدين ج: 1. ص: 58 ـ 59. وكذا مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، ج: 1. ص: 99.

(2) راجع بشكل أكثر تفصيلاً بليك (1994) و دكسون (1994) حول الصرف الإعرابة case infilections

فصائل من اللغات الهندو ـ أوروبية. وتدخل العربية ضمن هذا التصنيف العام لأنها تسم آخر كل كلمة لا الكلمة التي تقع في آخر الجملة فحسب باستثناء أنها لاتسم الحد (لأن الحد في العربية لا يملك سمات اسمية)[1].

التوزيع الثاني:

هذا النوع من اللغات يقع الوسم الإعرابي فيه على كلمة واحدة فقط وهي الكلمة الأخيرة في الجملة final-word، ويسمى بالوسم المركبي phrase marking لاعتباره وسما للمركب لا للكلمة، وتعد اللغات الأسترالية والأمازونية نموذجا لهذا النوع من الوسم الإعرابي كما نرى من خلال (13):

13

etxe zahart- etarn
house old - PL. LOC
in old houses
في المنازل القديمة

فاللاصقة LOC التي تقع في آخر المركب الصفي في المنازل القديمة تعبر عن أن المركب يتلقى بأكمله إعراب المحليlocative، وهو إعراب دلالي يستشف من دلالة البنية الدالة على المحلية والاحتواء، في حين أن المنازل في اللغة العربية يقع على آخرها الوسم الإعرابي، كما يقع أيضا على الصفة القديمة نفس الوسم؛ أي أن كلا من عنصري الاسم والصفة تتصل به علامة الوسم الإعرابي[2].

وبصدد دور اللاصقة في التأويل الدلالي فلقد استدل على أن اللواحق الإعرابية إنما هي حشوية redundant (راجع الفصل الثاني من هذا القسم، الفقرة: 1) ويبدو أنها الجزء الذي لا ارتباط له بالدلالة في النظام الإعرابي، خلافا لحروف الجر (بنوعيها القبلي والبعدي) التي تحمل عبء الوسم الإعرابي وعبء ربط الأسماء برؤوسها. وهناك من يعتقد أن هذه اللواصق تظل مرتبطة بمعنى ما حتى وإن كانت حشوية[3].

---

(1) انظر الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: .1وهناك أنواع من العناصر التي تندرج تحت مقولة الحد غير أداة التعريف وتتلقى الإعراب من قبيل بعض الأعداد و بعض الأسوار وغيرها لا تعنينا هنا.

(2) بالإضافة إلى النوعين المذكورين، هناك لغات ترد فيها الصرفية الإعرابية على رأس الكلمة، ولغات تصرف آخر الكلمة فقط كالعربية، ولغات تسم كل كلمة مطلقا، ولغات تسم كل كلمة فقط في حالة اللبس. راجع دكسون (1994) ص: 40.

(3) انظر الفصل 2 من هذا القسم، الفقرة: 1.

5. التصنيف الإعرابي للغات

هناك تصنيفان للغات من وجهة النظر الإعرابية: التصنيف الكلاسيكي والتصنيف الحديث، وسوف نذهب أولا مع طبيعة التصنيف الكلاسيكي.

1.5. التصنيف التقليدي الكلاسيكي

وهو التصنيف الذي تمسكت به النظريات المحلية للإعراب (انظر أندرسون (1971))، وأساسه التمييز بين الإعرابات ذات الطبيعة التركيبية المحضة والإعرابات ذات الطبيعة الدلالية، فالرفع في اللغات اللاتينية إعراب تركيبي له وظائف تركيبية محضة، والنصب في اللاتينية يضم النوعين معا فهو تركيبي ذو وظيفة تركيبية (المفعول) وله دور دلالي (محلي) يأخذ فيه دور الهدف، وأما الحروف من قبيل to في الإنجليزية فلها استعمال تركيبي تارة مع أفعال (المنح) giving، واستعمال دلالي ذو طبيعة دلالية محلية يرمز دور الهدف تارة أخرى، وأمثل للنمطين بـ (14 أ) و(14 ب) على التوالي:

(14)

I gave the news to john

أ ـ نقلت الأخبار إلى جون

I travelled to London

ب ـ سافرت إلى لندن

وهناك إعرابات تعتبر مزيجا من الوظائف التركيبية والدلالية كما هو الشأن بالنسبة إلى ممنوح الملكية. وبالنسبة للغات الأركاتية فنجد لها تنظيما خارجيا، وهذا النوع يضم تمييزا دقيقا ما بين الاستعمالات المحلية وغير المحلية للإعراب.

ومن بين أهم التصنيفات للإعراب ضمن النظريات المحلية ما سمي بأبعاد يلمسلفHjelmslev المقدمة من أندرسون (1971) كما يلي:

البعد الأول: ويضم الإعرابات المجردة التي لها وظائف تركيبية مثل الفاعل والمفعول، على اعتبار أن الفاعل والمفعول دوران تركيبيان ولا يرتبطان دائما بأدوار دلالية ارتباطا متناظرا (كالمنفذ للفاعل أو الضحية للمفعول)؛ فالفاعل ليس دائما منفذا وليس المفعول دائما ضحية[1].

---

(1) هناك أعمال حاولت ربط الفاعل بأدوار دلالية من قبيل العامل actor أو الحركة action إلا أن المعطيات التالية تنفي أن يكون للفاعل دائما هذه العلاقات: ـ الظرف يتضمن النقود، ـ السيدة قاست الألم ـ زيد يكون في الحديقة ـ أنا أدين لك بكذا ـ الطفل يتدلى من السقف ـ زيد يملك شعرا أشقر. =

البعد الثاني: يضم الإعرابات التي يعتمد تأويلها على مدى تركيزها وغناها من قبيل الأبلاتيف ablative اللاتيني المتعلق ببعد الاتجاه: فهو إعراب كثيف intensive في بعض اللغات بالنظر إلى بعد الاتجاه (أي له دلالة كثيفة على البعد l'éloignement. وفي بعض اللغات الإغريقية، يكون الكثيف هو الذي يدل على القرب rapprochement (أي يكون غنيا بصدد قرب الاتجاه).

البعد الثالث: ويضم إعرابات معقدة تعبر عن علاقات نحوية وتميز بين التعابير من وجهة نظر المشاهد أو المتلقي spectator بواسطة حروف جر ظرفية كما في المثال التالي (15):

15

أ ـ He is behined the tree

هو خلف الشجرة

ب ـ He is underneath the tree

هو تحت الشجرة

فإذا كان شخص ما وراء الشجرة من وجهة نظر المشاهد فإنه من المحتمل أيضا أن يكون تحتها، ويتدخل الإعراب بواسطة حروف الجر الظرفية بكيفية معقدة دلاليا في كل من (15 أ) و(15 ب) للتمييز بين الحالات التي يكون فيها شخص ما وراء الشجرة ولا يستلزم بالضرورة أنه تحتها[1].

ومع ذلك تبقى النظريات الإعرابية التقليدية غير كافية، ويؤكد أندرسون (1971) أن عدم كفاية هذه النظريات يأتي من العجز عن إدراك أن هناك ثمة علاقة مركبة ما بين العلاقات الدلالية التحتية للإعراب وواسماته الخارجية (من صرف وواسمات وحروف إعرابية)، وهذه العلاقة المركبة قد تنجم بالخصوص من التفاعل مع عناصر دلالية أخرى يمكن للتركيب أن يقودنا إليها، كما أن عدم وضوح هذه النظريات يأتي أيضا من الخلط بين (العلاقات الإعرابية) و(الصرف الإعرابية) التي تعبر عن تلك العلاقات.

ويتلخص افتراض أندرسون (1971) في أن العلاقات الإعرابية التحتية كلية في اللغات المختلفة، وتقوم النظرية الدلالية التركيبية بربط المكون الدلالي التحتي بالبنية السطحية الخارجية.

= كما أن هذه المعطيات لا تمكن النظريات التي اعتمدت على تصنيف الإعراب إلى نشاطيactive وسكونيstative من النجاح.

(1) راجع أندرسون (1971) ص: 7.

2.5. التصنيف الإعرابي الحديث للغات

سوف أتبنى هنا التصنيف المقدم عن طريق دكسون (1994) وبيتر ومودي Peter & Modi (1997) الذي يتلخص في وجود نمطين من الإعرابات يمكن إرجاع اللغات إليهما كما في (16):

(16)

أ ـ لغات رفع ـ نصب nominative-accusative

ب ـ لغات أركاتي ـ مطلق ergative-absolutive

المجموعة (16 أ) تتميز بكون الفاعل يتلقى إعراب الرفع في الجملة المتعدية وكذا في الجملة غير المتعدية كما في (16):

(17)

أ ـ أكرم زيد عمروا

ب ـ أقبل زيد

وأما المفعول المباشر فيتلقى إعراب النصب ويندرج ضمن هذا النوع عدد كبير من اللغات الطبيعية كالسامية واللاتينية والجرمانية وغيرها.

المجموعة الثانية (16 ب): تتميز بكون فاعل الجملة المتعدية هو الذي يتلقى إعراب الأركاتي، في حين أن فاعل الجملة غير المتعدية لا يتلقى نفس الإعراب وإنما يتلقى إعراب المطلقabsolutive تماما كمفعول الجملة المتعدية كما يتضح من (6) والتي أعيدها في (18):

(18)

أ ـ (M) father-erg F-cheld. abs F-praise -press)

نبر ـ يمدح ـ مؤنث مطلق ـ الطفل. مؤنث إع ـ أرك ـ الوالد (مذكر)

الأب يمدح البنت (تطابق المفعول مع الفعل في الجنس).

ب ـ M-sheld.abs M-run

يركض ـ مذكر مطلق ـ الطفل ـ مذكر

الطفل يركض

ففي المجموعة الأولى يصنف فاعل المتعدي وغير المتعدي ضمن طبقة واحدة من الناحية الصرف تركيبية؛ بحيث يتلقى كل منهما إعراب الرفع، بينما يصنف المفعول في طبقة مستقلة عنهما؛ حيث يتلقى إعراب النصب. أما في اللغات الأركاتية فيصنف الفاعل في الجملة المتعدية في طبقة مستقلة عن فاعل اللازم؛ بمعنى أن فاعل الجملة غير المتعدية يشكل مع مفعول الجملة المتعدية طبقة واحدة؛ بحيث يتلقى كل منهما إعراب المطلق. ويمثل النظام الأركاتي 20% من اللغات العالمية، وينتشر في كل فصائل القوقازية، والبورمان، ومعظم اللغات الأسترالية، وفي عدد من الفصائل اللغوية في أمريكا الجنوبية، وكذلك في بعض لغات الباسك، وفي كشمير، والإسكيمو، وغيرها[1].

وهذا التصنيف الثنائي يكاد يكون هو التصنيف الأمثل للغات من وجهة النظر الإعرابية.

وهناك نموذج ثالث من اللغات التي يمكن تصنيفها تحت مفهوم نشاطي ـ لا نشاطي active-stative، وفي هذه اللغات تشترك فواعل الجمل غير المتعدية (اللازمة) الدالة على النشاط مع فواعل الجمل المتعدية من الناحية الصرف تركيبية: فأفعال من قبيل يبكي، يجري، يقفز، الدالة على الحركة والنشاط، تأخذ فواعلها صرفا إعرابية مماثلة لصرف فواعل الجمل المتعدية. في حين أن فواعل الجمل غير الدالة على نشاط أو الساكنة stative تعامل معاملة المفاعيل في الجمل المتعدية؛ فأفعال من قبيل يكون، يبدو، يسكن، تتلقى فواعلها نفس إعراب المفاعيل في الجمل المتعدية.

وهناك مجموعة رابعة يمكن اعتبارها نموذجا آخر، وهي لغات لا تعتمد في إعرابها على الوحدة المعجمية للجمل، بل تعتمد على التأويل الدلالي للجملة بأكملها، فإذا كانت إحالة الفاعل في الجملة غير المتعدية تؤول على النشاط فسوف تتلقى إعراب الأركاتي أو المنفذي agentive، أما إذا كانت إحالة الفاعل لا تؤول على النشاط فسوف يتلقى إعراب الرفع في لغات رفع ـ نصب، أو إعراب المطلق في لغات أركاتي ـ مطلق. وهذا ما يسمى في هذه اللغات بوسم الفاعل المرن أو غير الثابت fluid subject marking وهذا النوع من الوسم يحدث عندما تكون العوامل الدلالية وليست المعجميةأهي التي تلعب دورا في تحديد إعراب الفاعل، لنتأمل المثال (19) من لغة البوموpomo شمال كاليفورنيا (المعطيات من بيتر (1997) ص: 1):

(1) بليك(ن.م)ص: 122.

فإعراب الملكية وإعراب الممنوح وإعراب التبعيضي وإعراب الأداتي وغيرها تندرج تحت مفهوم إعراب الجر في اللغة العربية، بخلاف اللغات الأخرى التي تميل إلى اشتقاق إعراب الجر من العلاقة الدلالية التي يربطها. فإعراب الممنوح على سبيل المثال يخص فقط الحالات التي ترد فيها اللام الدالة على المنح، بينما يخصص الإعراب التبعيضي للحالاتِ التي ترد فيها حروف جر من قبيل الحروف التي تقابل من في العربية أوOf في الأنجليزية في بعض الأسيقة، كما أن ما يقابل اللام في العربية وأيضا Of في الأنجليزية يختص بإعراب الملكية الذي يعبر عنه مفهوم Genitive أساسا. ويمكن القول بناء على ما ذكر أن كل حرف من حروف الجر يسند الإعراب الذي يدل عليه ذلك الحرف، أو الإعراب الذي تدل عليه العناصر المتعالقة مع دلالة الحرف في اللغات التي تعتبر الجر إعرابا دلاليا يربط وظائف دلالية لا تركيبية كاللغات ذات النمط الأركاتي على وجه الخصوص (انظر الفقرة الموالية).

وكون حروف الجر في العربية جميعها تسند إعرابا موحدا إلى فضلاتها، وكون هذا الإعراب لا يربط الأدوار الدلالية بالكيفية المشار إليها يدفعني للاعتقاد بأن إعراب الجر أقرب إلى الإعرابات التركيبية التي تربط أدوارا تركيبية كالرفع والنصب، وإن كانت حروف الجر في جانب منها قد تعبر عن علائق دلالية، وهذا السلوك يمكن رصده وفق مبادئ محددة سأحاول مناقشتها بالتفصيل (في الفصلين الأول والثاني من القسم الثاني). لنتأمل الحالات المضمنه في (20):

20

أ ـ دار زيدٍ	جر الملكية	Genitive Possessive
ب ـ بعض الطلاب	الجر التبعيضي	Partitive Genitive
ج ـ ضربُ زيدٍ عمراً	جر الفاعلية	Subjective Genitive
د ـ تدمير المدينةِ	جر المفعولية	Objective Genitive
هـ أعطيت الكتاب لهند	جر الممنوح	Dative Case
و ـ زيد في الدار	جر المحلية	Locative Case

في اللغة العربية تندرج جميع الحالات المدرجة تحت (20) ضمن مفهوم إعراب الجر. أما في لغات أخرى فكل من هذه الحالات يندرج ضمن إعراب خاص كما أشرت أمام كل حالة. ويعتبر إعراب الممنوح Dative Case في (20 هـ) إعرابا متفرعا عن نمط من الإعرابات يسمى بالمنحرف Oblique Case أشرت إليه

سابقا، كما أن إعراب المحلي في (20 و) Locative Case إعراب مستقل ينتشر بالخصوص في اللغات ذات النظام الأركاتي إلى جانب الممنوح.

ونظرا لتنوع الحالات التي تندرج تحت مفهوم الجر بناء على دلالته في كل حالة فقد صنف إعراب الجر ضمن الإعرابات الدلالية (التي تربط وظائف دلالية لا تركيبية) بالنسبة للغات ذات النظام الأركاتي وعدد من اللغات الأخرى. وقد يتوسع في الدلالات التي يعبر عنها مفهوم الجر في هذه اللغات لتصل إلى أنواع واسعة من الجر[1].

ويعتبر إعراب الجر عموما ضمن لغات النمط فاعل ـ نصب إعرابا أساسيا إلى جانب إعرابي الرفع والنصب، وهو إعراب مسنَد، غالبا، بواسطة حرف جر، وله انتشار واسع في هذا النمط من اللغات. لكنه في العربية يظهر كمناوب إما للرفع وإما للنصب، ولا يبدو أنه إعراب أساسي كالرفع أو النصب وإنما هو إعراب مناوب لهما؛ فقد يكون مناوبا للرفع وقد يكون مناوبا للنصب (انظر الفصول: 1و2و3، من القسم الثاني)؛ فيعد الجر في اعتقادي مناوبا للرفع عندما يرد في سياق المتوالية س ـ ح ـ م. س، وبالتالي فإنه يسنَد بموجب علاقة بنيوية قياسا بإعراب الرفع، ويكون مناوبا للنصب عندما يرد في سياق المتوالية ف ـ ح ـ م. س: أي عندما يدمج حرف جر وسيط بين الفعل والاسم المجرور، وبالتالي فإنني أقترح الإعراب الملازم لهذا النمط؛ بحيث يسنَد إعراب الجر بكيفية مماثلة للكيفية التي يسنِد بها الفعل إعراب النصب في حال غياب الحرف (انظرالفصل الأول من القسم الثاني). ومن هنا يتضح الفرق بين الإعراب البنيوي والإعراب الملازم.

وعامل الجر غالبا ما يكون حرفا محققا بواسطة مجموعة من حروف الجر التي تمثل لائحة مغلقة في معاجم اللغات رغم انتشارها وغناها. وأحيانا يُسنَد إعراب الجر بواسطة حرف مقدر هو ما نعتقده بالنسبة لبنية الإضافة.

وقد بين شومسكي (1981) أن إعراب الجر إعراب ملازم؛ بمعنى أنه مسنَد بموجب علاقة محورية دلالية دون تمييز بين أنماط الجر المختلفة؛ إذ تتفق عدد من الأعمال (راجع الفاسي (1998) بالخصوص) على أن الجر المحقَّق في بنية الإضافة والذي يدعى بجر الملكية Genitive Case مسنَد بموجب علاقة بنيوية (انظر الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3. حول مفهومي الإعراب الملازم والإعراب البنيوي) كما افترض عن طريق الأعمال المقامة حول الساميات (انظر الفصل الثاني من القسم الثالث). وقد يكون إعراب الجر موسوما صرافيا كما في العربية بلاصقة تدل على

(1) كوري (2000)Corey التصنيف التركيبي لإعراب الجر.

تحقق الجر، وقد لا يكون موسوما صرافيا كما في العبرية مثلا (انظر الفقرة: 3. 6.)

2.6. إعراب الجر في النظام الأركاتي

يعتمد هذا النمط من اللغات على إعرابين أساسيين من الإعرابات التركيبية كما تقدم: إعراب الأركاتي الذي يسم فاعل الفعل المتعدي، وإعراب المطلق الذي يسم فاعل الفعل اللازم وكذا مفعول الفعل المتعدي.

وبخلاف لغات النمط فاعل ـ نصب، فإن إعراب الجر في هذه المجموعة من اللغات لا يبدو مناوبا لأي من الإعرابين السابقين بل إنه قد يختلط بواحد منهما أو بهما معا في نفس الوقت كما سنرى أدناه، كما أنه لا يعد ضمن الإعرابات التركيبية وإنما هو مصنف ضمن الإعرابات التي تربط وظائف دلالية. ولا يصطلح عليه دائما بالجر Genitive بل تنوب عنه مصطلحات أخرى كما بينت أعلاه، ومن هذه الإعرابات ما هو مبين في (21)

(21)

أ ـ الأداتي Instrumental وينتشر في لغات ديربال Dyirbal وعدد آخر من اللغات الأسترالية، ولغات شمال شرق القوقاز من قبيل لغة أفرت Avert ولغة أندي Andi، وكذا في لغة تشيكوتكو Chukotko وفي عدد من لغات البابوان Papuan[1].

ب ـ المحلي Locative وينتشر في جزء من اللغات الأسترالية وكذا في لغة كويكيورو Kuikuro إحدى فصائل الكاريب.

ج ـ الجر الملكي: Genitive موجود في لغة إسكيمو Eskimo وفي جزء من لغات شمال شرق القوقاز ولغة لداخي Ladakhi إحدى فصائل تيبيتو ـ بورمان Tibeto -Burman.

د ـ الأوبلك المعمّم: Generalized Oblique وهو إعراب موجود في لغة بورشسكي Burushski وكذا في لهجات إيرانية محدودة.

وقد يقترن الأركاتي بصورة المحلي مع أسماء الأعلام، وقد يقترن الأركاتي مع الأداتي مع الأسماء العامة، وقد يكون للأركاتي والأداتي والجر نفس التحقيق الصوري كما في لغة تبيتو ـ بورمان[2].

---

(1) دكسون(1994 ص: 57)Dixon.

(2) راجع دكسون(ن.م).

الدلالي. ومع أن الدراسات الحديثة استدلت بقوة على خطأ هذا الاعتقاد (شومسكي (1981 ـ 1986) والفاسي الفهري (1999)) كما سوف أستدل فيما بعد، إلا أنني فضلت أن أبرز سبب هذا الإلحاح وراء كون الإعراب يلعب دوراً في التأويل الدلالي من وجهة النظر التقليدية والتي تتلخص في الزعم بأن الإعراب "إسقاط للدلالة في التركيب".

لنتأمل المعطيات الواردة في (23):

23

أ ـ ضرب زيدٌ عمراً
ب ـ التقت سلمى ليلى
ج ـ أكل زيدٌ التفاحةَ
د ـ John ate the apple

ففي (23 ب) ما من سبيل لتدخل الإعراب في التمييز بين المركب الاسمي الذي يتلقى دور الفاعل والمركب الاسمي الذي يتلقى دور المفعول، وبالتالي تلجأ العربية إلى الرتبة التي تعد مناوبا طبيعيا للإعراب كما هو الشأن بالنسبة للأنجليزية مثلا في (23 د) التي تلعب فيها الرتبة دور الإعراب في العربية عادة؛ وفي هذه الحالة وما شابهها يظهر الإعراب كما لو كان سمة مجردة لا علاقة لها بالتأويل الدلالي، ومن هنا يتبين منطق الدراسات الحديثة وراء هذا التصور.

في ما يتعلق بـ (23 ج) ومع أن هناك إمكانية لتحقق الإعراب على كل من زيد (الرفع) والتفاحة (النصب) إلا أنه ليس الإعراب المسؤول عن توزيع دورَي الفاعل والمفعول التركيبيين لكل من "زيد" و"التفاحة" على التوالي، وإنما السمات الدلالية المخصصة في المدخل المعجمي للفعل أكل، الذي يرمز السمة [+حي] التي تحدد دور الفاعل زيد، والسمة [ـ حي] التي تحدد دور المفعول التفاحة، وبالتالي يبقى الإعراب خارج التأويل الدلالي تماما كما في (23 ب).

وبالنسبة لـ (23 أ) فإن الالتباس فيها وارد بين دوري المنفذ والضحية، ويلعب الإعراب دورا أساسيا في لغة كالعربية في التمييز بين المنفذ والضحية عبر وسائل التحقيق الصرفي للإعراب (الضمة والفتحة) لكل من المنفذ والضحية تباعا(1).

---

(1) الأصح أن الإعراب في (23 أ) يميز الدورين التركيبيين الفاعل والمفعول، أما الأدوار الدلالية فلا يميزها دائما لأن الفاعل ليس دائما منفذا ولا المفعول ضحية.

فالذي يبدو أن الإعراب يتدخل فقط عندما يكون الالتباس واردا[1]، ونفهم من هذا أن الإعراب لا علاقة له مباشِرة بالتأويل الدلالي، والدور الذي يلعبه فقط هو منع الالتباس كما يبين الأستراباذي ما معناه "أن الحركات الإعرابية قرائن لتمييز المعاني الملتبسة"[2].

فالإعراب يظهر ـ انطلاقا مما تقدم ـ أنه بمثابة قرن للمركبات الاسمية في اللغات التي تلجأ إلى التحقيق الصرفي للإعراب. وهذا القرن فهم على أنه مساهمة الإعراب في المعنى. وهذا غير صحيح لأن التأويل الدلالي (الذي قد ينتج عن قرن الدور التركيبي بالدور الدلالي) متوفر بدون الصرفة الإعرابية كما رأينا، ولو كان الإعراب يقدم تأويلا لكان "زيد" في (24) منفذا بما أنه يتلقى إعراب الرفع:

24

تلقى زيدٌ ضربةً

ومع ذلك فهناك حالات ربما يظهر من خلالها أن الإعراب قد يساهم في التأويل الدلالي ولو بصورة محدودة من قبيل إعراب الأبلاتيف المتعلق ببعد الاتجاه (المبين أعلاه)، ومن قبيل الإعراب الناتج عن إضافة الصفة في العربية كما في(25):

25

أ ـ جاء ضاربُ زيدٍ
ب ـ هذا ضاربٌ زيداً

لقد بين القدماء أن الصفة ضارب في (25 أ) تحمل الدلالة على المضي، في حين أن (25 ب) تؤول على الاستقبال انطلاقا من الإعراب الذي يتلقاه زيد (الجر أو النصب) في الحالتين. لكن الذي يبدو لي معقولا أن هذه الإحالة الزمنية لا تأتي من الإعراب، وربما تأتي الإحالة على الاستقبال من التنوين، أومن الخصائص الجهية للصفة ضارب والتي يتفاعل معها التنوين بكيفية ما في حمل الدلالة على جهة الاستقبال.

---

(1) اللغة العربية تسم إعرابيا آخر الكلمة الملتبسة دلاليا وغير الملتبسة،وهناك لغات لا تستعمل الوسم الإعرابي إلا لأمن اللبس كما أشرت أعلاه.

(2) الكافية ج.1,ص:55.

2.7. لم تلجأ اللغات إلى الإعراب

من خلال ما تقدم يتبين أن اللغات تلجأ إلى الإعراب في اعتقادي لتمييز الأدوار التركيبية التي قد ترتبط المعاني الدلالية التحتية؛ والإعراب وإن كان يلعب هذا الدور إلا أنه مستقل عن تلك المعاني الدلالية ومحايد عن التأويل الدلالي؛ بمعنى أن اللغات تختار الصرف الإعرابية (المحققة أو المجردة) لتمييز الفاعلية أو المفعولية، لكن هذه الصرف ليست سببا في إحداث الفاعلية أو المفعولية، بل هي مجرد وسم صرفي للإعراب لتمييز تلك المعاني أو العلاقات التركيبية التي قد تربط أدوارا دلالية، وحتى تلك الإعرابات التي تصنف ضمن الإعرابات الدلالية من قبيل الممنوح أو الأبلاتيف فإنها قد تظهرمحايدة عن التأويل الدلالي كما بينت أعلاه وكما سيتضح أكثر في الفصل الموالي). وقد يحقق الإعراب لأي لغة جملة من الوظائف الخطابية التي هي ليست مجال هذا البحث ونكتفي بما جاء في كتاب أندرسون (1971): "The grammar of case":

"الإعرابات لها خصائص جمالية وفنية، وخصوصا، لدارسي الأدب حيث يمكن للمبدع أن يستثمر معاني الجمل التي يقدمها النظام الإعرابي الصرفيinflectional، كما أن حضور الإعراب يلعب دورا في حرية التعبير؛ ولهذا لا نعرف لغة لا تحتوي على هذا النظام الذي هو أساسي في تنوع جماليات أي لغة، إلى جانب دوره الدلالي في إيضاح معاني الجملة"[1].

8. خلاصة عامة

بينت أن الإعراب، كمفهوم تركيبي علاقي، نظام لوسم الأسماء بالنظر إلى علاقتها برؤوسها. ويلعب وسيط اتجاه الرأس دورا مهما في توزيع الواسمات واللواصق الإعرابية عبر اللغات.

ووفق التصنيف الإعرابي للغات فإنه يمكن رد اللغات عموما إلى لغات رفع - نصب ولغات: أركاتي - مطلق. ويعد إعراب الجر إعرابا مناوبا في لغة كالعربية لكنه قد يكون أساسيا في اللغات الأركاتية.

وقد استدللت على أن الإعراب محايد دلاليا، واللغات تلجأ إلى الإعراب لتمييز الأدوار التركيبية وما ترتبط به من أدوار دلالية تحتية، إلى جانب دور الإعراب في تنوع جماليات الخطاب في أي لغة.

(1) أندرسون (1971): المقدمة.

التحقيقُ الصرافيُّ لإعرابِ الجر

مدخل

أشرت في الفصل السابق إلى أن عدم كفاية النظريات الإعرابية ـ بناء على ملاحظات أندرسون (1971) حول النظريات الإعرابية المحلية ـ يأتي من العجز عن إدراك العلاقة المركبة ما بين العلاقات الدلالية التحتية للإعراب وواسماته الخارجية من ناحية، وعدم جلاء العلاقة بين الواسم الإعرابي والصرفية التي قد تنشأ عن تحقق هذا الواسم من ناحية أخرى. كل ذلك إلى جانب التداخل الصرافي بين اللاحقة الإعرابية ولواحق أخرى بالكيفية التي نجدها مع مورفيم إعراب الجر في العربية. وسوف أحاول أن أتبين كل هذه التعالقات وأتتبع بالخصوص سلوك الحركة الإعرابية الكسرة [ـِ] التي أعتقد أنها وسم الجر الأساسي في كل من المفرد والمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة والممنوع من الصرف، وهذه الحركة قد تؤثر صرفيا أو تتأثر بلواحق صرفية أخرى كلاحقة العدد [و] أو [ي] ؛ بحيث ينتج عن ذلك التفاعل تناوب حركي يجعلنا نعتقد خطأً أن تلك اللواحق [و] أو [ي] لواحق إعرابية. سوف أخصص الشق الأول من هذا الفصل لتبين الإشكاليات المتعلقة بالتحقيق الصرافي لإعراب الجر، والتفاعل بين مكونات الجر في كل من المثنى والمذكر السالم والأسماء الستة. وسوف أخصص الشق الآخر للممنوع من الصرف محاولا التفسير للكيفية التي تتم بها ظاهرة المنع من الصرف وتغير صورة حركة الوسم الإعرابي من كسرة [ـِ] إلى فتحة [ـَ] .

أسعى من خلال هذا الفصل إلى البرهنة على أن حركة الجر [ـِ] في المفرد والمثنى والجمع السالم والأسماء الستة هي التحقيق الأساسي لإعراب الجر، وأن حركة الجر [ـِ] في هذه الصور ومناوبتها الفتحة [ـَ] في الممنوع من الصرف تبنى في مستوى صرفي متأخر عن المستوى الذي تبنى فيه صرفيات أخرى كلاحقة العدد (الألف والواو والياء) مثلا، وأعتقد أن هذا المستوى الذي تبنى فيه حركة الجر (عن طريق دمج السمات الصواتية لحركة إعراب الجر) هو مستوى صرفي مستقل (تمشياً مع فرضية هالي ومارنتز (1993) يعمل على دمج السمات الصواتية في المكون التركيبي. أما المستوى الصرفي الذي تبنى فيه صرف أخرى غير الإعراب

فقد افترضت أنه مستوى صرفي قبل ـ معجمي. والحجة المقدمة على هذا الافتراض تأتي من جهتين:

الأولى: أن الحركة الإعرابية لا تدخل في عملية بناء الكلمة منذ البداية، لأن الإعراب نتاج عملية تركيبية.

الثانية: أن الصرفيات الأخرى من قبيل: [ا] و [و] و [ي] المحققة في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة تدخل في عمليات بناء الكلمة منذ البداية لأنها ليست نتيجة لتأليف معجمي أو تركيبي، وتدمج سمات الصرفيات الإعرابية [ـُ] أو [ـَ] أو [ـِ] مؤخرا وتعمل هذه الحركات على تكييف تلك العلامات أو الصرفيات بموجب قواعد صرف ـ صواتية، فلو كانت الحركات الإعرابية مدمجة منذ البداية لظلت وحدة معجمية من قبيل: [مسلمون] على هذا النحو طوال الاشتقاق حتى ولو دخل عليها حرف جر. على هذا النحو فالكلمة لا تدخل الاشتقاق مصرفةً بالنسبة للإعراب بخلاف ما يطرح في البرنامج الأدنى من أن الكلمة تدخل الاشتقاق مصرفة تصريفا كاملا (فالإعراب مستثنى من هذا التعميم فيما أعتقد). وخلافا لذلك يرى عقال (ملاحظات حول هذا البحث) أنه يمكن أن نفترض أن أسماء الجمع تدخل التركيب كرأس معجمي مصرفا إعرابيا.

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. والفقرة: 2 وما يتفرع عنها نتبين حقيقة التداخل بين مكونات إعراب الجر. وأستدل على أن العلاقة بين هذه المكونات علاقة صرف ـ تركيبية محض. وأستدل على أن الحركة الإعرابية الكسر [ـِ] هي الحركة الأساسية لإعراب الجر في كل الأشكال التي تتلقى الجر (المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة)، وأن اللواحق (الواو أو الياء) ليست علامات إعرابية وإنما هي لواحق للعدد. وفي الفقرة: 3. أستدل على أن الإعراب مفهوم مجرد من التأويل الدلالي وأن صرفية الجر [ـِ] تبنى في مرحلة متأخرة عن المرحلة التي تبنى فيها لاحقة العدد [و] وغيرها من اللواصق الصرفية الأخرى؛ فهناك مستويان صرفيان: الأول قبل معجمي، تبنى فيه اللواحق الصرفية مع الجذع من قبيل لاحقة العدد الواو [و] ، والثاني قبل الصورة الصوتية (ص. ص) بناء على ما اقترح في هالي ومارنتز (1993) وهو المستوى الذي تبنى فيه صرفية إعراب الجر [ـِ] في اعتقادي. وسبب فصل صرفية الإعراب عن غيرها من الصرف أن صرفية الجر نتاج عملية تركيبية (علاقة عمل إعرابي)، أما الصرف واللواصق الصرفية الأخرى فهي نتيجة عمليات صرفية صرف تبنى مع الجذع في مرحلة مبكرة من عمليات بناء الكلمة، والمستوى الصرفي الأخير يقوم بوظائف عدة من بينها الضم

والإنصهار وإدخال صرفيات جديدة حسب الفاسي (1998)، كما أنه المستوى الذي يتم فيه قرن السمات الصواتية في التركيب مما يتيح الانتقال من ب. س إلى ص. ص، كما أن التحقيق الصواتي يتم في مرحلة متأخرة لجميع السمات الصرفية. وقد خصصت الفقرة: 3. لتحقيق صرفية الجر في الممنوع الصرف.

ونظرا لأن الممنوع من الصرف نتيجة لتفاعل قوالب عدة فقد أفردت الفقرة: 4. وما يتفرع عنها لوصف وتفسير مشكل المنع من الصرف على النحو التالي: في الفقرة: 1. 4. حددت ظاهرة المنع من الصرف، وبينت أن الممنوع من الصرف اقترن بمفهوم عدم التمكن عند النحاة الأمر الذي قد يضعِف من اسمية الاسم ويقربه من مقولات أخرى كالفعل أو الوصف وغير ذلك، وأعدت وصف الممنوع الصرف كما قدمه النحاة مع مناقشة واسعة لهذا الإشكال عند القدماء. وخصصت الفقرة: 2. 4. لحوسبة الممنوع من الصرف وأعدت ما سمي عند القدماء بالعلل المانعة من الصرف في شكل سمات ذات قيم موجبة تبنى في ثلاثة مستويات مختلفة قبل معجمية (مستوى تأليف السمات الصواتي، ومستوى تأليف السمات الصرفية ومستوى تأليف السمات الدلالية) بالكيفية التي سنراها تحت الفقرة: 3. 4. وقد خصصت الفقرة: 4. 4. وما يتفرع عنها للتفسير لمشكل المنع وافترضت أنه نتاج لتراكم القيم الموجبة على المفردة، وهذا التراكم يسبب انحرافا في صيرورات بناء الكلمة يتجلى في شكل المنع من الصرف المحدد في غياب التنوين وحركة الجر الأصلية، وخصصت الفقرة: 5. 4 لفحص كفاءة مبدأ تراكم القيم الموجبة من خلال الإجابة على الإشكال (9 ج) أدناه المحدد في التفسير لعودة حركة إعراب الجر مع كل من الاسم المعرف والمضاف، وبينت أن التفسير الممكن هو أن أداة التعريف وكذا الإضافة يلعبان دورا أساسيا في تأسيم الاسم الممنوع من الصرف وتمكينه من التمكن في اسميته الأمر الذي يسمح لحركة الجر (الكسر) بالتحقق وهذا يؤكد على أن إعراب الجر خاصية للاسم المتمكن، بخلاف الرفع والنصب الذين قد يدخلان على الفعل وما شابه الفعل (غير المتمكن). وفي الفقرة الأخيرة بينت أن فرضية الجذع الأقصى لا تكفي للتفسير لمشكل المنع من الصرف، أولا لأنها تحصر المنع من الصرف في غياب التنوين ولا تفسر لمشكل غياب الجر، ثانيا هذه الفرضية مطبقة على الصيغ ذات المقطع الثلاثي من قبيل صيغة منتهى الجموع بيد أن الممنوع من الصرف ليس كله على صيغة منتهى الجموع فهو يأتي على صيغ وفي أشكال متباينة.

1. تداخل مكونات الجر وصرفيات أخرى

بداية أحدد المكونات الأساسية لإعراب الجر والتي أعتقد أنها جميعا مضمنة تحت (1).

1

أ ـ الواسم الإعرابي (حرف الجر المحقق أو المجرد)
ب ـ السمة الإعرابية المجردة[1].
ج ـ اللاحقة أو المورفيم الإعرابي الكسرة [ـِ]

الملاحظة الأولى تتمثل في أن العلاقة بين (1 أ) و(1 ج) علاقة صَرفية محضة ولا توجد بينهما أي علاقة دلالية (الفقرة: 3. أدناه)، وأن العلاقة بين (1 أ) و(1 ب) علاقة تركيبية، في حين أن العلاقة التي تربط بين (1 ب) و(1 ج) علاقة صرف ـ صواتية: حيث (1 ج) تحقيق صرف ـ صواتي لـ (1 ب). وسوف أخصص الفقرة: 1. وما يتفرع عنها للمكون (1 ج) وأخصص لـ (1 أ) و(1 ب) الفقرة: 3. لنتأمل صرفية إعراب الجر في المثال (2):

2

أ ـ تحدثت إلى المسؤولِ
ب ـ تحدثت إلى المسؤولين

في (2 ب) ساد الاعتقاد بأن اللاصقة [ي] لاصقة إعرابية تنوب عن الكسر [ـِ] في المثنى وجمع المذكر السالم، وأن النون [ن] عوض عن التنوين، وهذا الاعتقاد افترضت أنه غير صحيح، وأن ما يبدو طبيعيا بصددها أن الياء [ي] لاصقة للعدد. والنون [ن] ربما تلعب دورا صواتيا فقط كما سيأتي[2].

وفيما يلي: أحاول الكشف عن طبيعة اللاحقة [و] أو [ي] وأستدل على أنها

---

(1) انظر القسم الثالث، الفصل الأول، الفقرة: .2,4 حيث افترضت أن هذه السمة هي [ـ زمن]، وفي أعمال أخرى (سيلوني(1994) وآخرون) سمة الجر سمة تركيبية يعبر عنها بـ[+ جر].

(2) ذهب البصريون إلى هذا الرأي ومفاده أن الألف والواو والياء في المثنى والمذكر السالم "ليست إعرابا وإنما هي دلائل إعراب وقد زيدت للدلالة على التثنية والجمع". أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: .34 وانظر اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء، للاستدلال على أن الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف. ص: 54 ـ 55.

لاحقة للعدد ذهابا مع التوجيه البصري الذي يعد الألف والياء دلائل للتثنية وليست للإعراب، وأن اللاحقة الإعرابية الطبيعية هي فقط الكسرة [ـِ] في كل الأشكال التي تتلقى إعراب الجر.

2. لواحق الإعراب والعدد، مظاهر التناوب الحركي

يظهر بوضوح أن هناك علاقة صرفية معقدة بين حركة الإعراب الأصلية الكسرة [ـِ] والعلامة [و] أو [ي] التي افترضتُ أنها لاصقة للعدد. وأفترض أن اللاصقة [ي] في (2 ب) التي تخصص العدد لا تعد مناوبا **إعرابيا** أو مقابلا لحركة الكسر (ـِ) المحققة في (2 أ) على **المسؤولِ**[1]. وسأستدل على أن اللاحقة الإعرابية [ـِ] هي حركة الجر في المفرد والمثنى والجمع والأسماء الستة وأن هذه الحركة تلعب دورا صرف ـ صواتيا، وتفرض ضغوطاً صواتيةً على لاحقة العدد في كل من المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة، بموجب قاعدتي: و ـ ي، والمماثلة الحركية الواردتين في (3)

(3)[2]

أ ـ قاعدة و ـ ي: ـــــ ← ي/ــ ـِ

ب ـ قاعدة مماثلة:
[ـ ـ ← ـُ / ــ و
ـ ـ ← ـِ / ــ ي]

فالقاعدتان في (3) أعلاه تفسر للتناوب الحركي (في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة) بين [ي] في حالتي النصب والجر و [و] في حالة الرفع مع بقاء تأويل العدد ثابتا.

وما سيتضح أدناه أن اللاصقة [و] تتأثر بالحركة الإعرابية صرفيا. كما أن اللواصق التي تظهر في الأسماء الستة (الواو أو الألف أو الياء) إنما هي حروف تطويل (إشباع) ناتجة عن الضغوط الصواتية التي تفرضها الحركة الإعرابية

(1) قد تكون اللاصقة[و] أو [ي] مناوبا لحركة الكسر[ـِ] في (1 أ) فقط في حالة ما إذا كانت الكسرة ترمز العدد غير الموسوم إلى جانب الإعراب، وبالتالي فالتناوب يتم على أساس العدد لا الإعراب.

(2) بريم (1970) ص: 147 و 111 نقلا عن التورابي(1996): أبحاث لسانية المجلد: 1، العدد: 2، نوفمبر. ص: 9.

الكسرة(1). وهذه الحروف ـ بخلاف نظيراتها في المثنى والمذكر السالم ـ تعد حشوية كونها فارغة من المحتوى الدلالي، ولا تخصص سمات للعدد أو الجنس، ولذلك فإنه يمكن الاستغناء عنها في الأسماء الستة. وفيما يلي نتتبع سلوك الحركة الإعرابية في كل من المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة.

1.2. في المذكر السالم

لنتأمل (4):

(4)

أ ـ كنت مع المسؤولين
ب ـ جاء المسؤولون
ج ـ التقيت المسؤولين

أولا نقوم بتجزيء كلمة (المسؤولون) في (4 ب) على النحو التالي المقدم في (5):

(5)

[[ال [مسؤول [ـُ [و [ن]]]]]

حيث [ال] هي حد، و [مسؤول] هي الجذع، و [و] تعد لاصقة العدد [+جمع]، أما [ن] فهي مستقلة عن الإعراب وعن الدلالة على العدد ولها وظائف مختلفة لا تتعلق باهتمامنا هنا(2). أما حركة الضم [ـُ] فهي اللاحقة الإعرابية التي تلزم عن إعراب الرفع.

---

(1) الرأي عند سيبويه أن هذه الألف والواو والياء حروف والإعراب مقدر فيها، وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست إعرابا ولا حروف إعراب وإنما هي دلائل إعراب، وللبصريين رأي مخالف بحيث عدوها حروف إعراب بخلاف مذهبهم عن نظيراتها في المثنى وجمع المذكر السالم والذي أوردناه في الهامش(2)أعلاه. وانظر لتفصيل موسَّع الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى، ابتداء من ص: 17. وكذا الكافية ج: 1 ص: 79 "وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف"

(2) النون عند النحاة هي نون المقابلة التي تقابل التنوين في المفرد، لكن لا يبدو أنها كذلك لأنها تتوارد مع أداة التعريف ولو كانت النون للمقابلة التي تدل على التنكير لظهر مشكل التصادم في القيم الدلالية؛ بحيث لا يمكن للكلمة أن تؤول تأويلين مختلفين في نفس الوقت(التعريف والتنكير)، وأفترض إمكانين لهذا الإشكال:

ونلاحظ من الناحية الصرفية أن الحركة الإعرابية [ُ] لا تتعارض مع اللاصقة الدالة على العدد [و] كون الواو تعد إشباعا للضمة أو تطويلا لها، وبالتالي يظهر بوضوح الفرق بين الحركة الإعرابية الأصلية و [و] الدالة على العدد.

و الآن بكيفية مشابهة لـ (5) أقوم بتجزيء كلمة المسؤولين في (4 أ) وأقدمها كما في (6).

6

[ال [مسؤول [ـِ [ي [ن]]]]

فالحركة الإعرابية [ـِ] الناتجة عن الإعراب تفرض على لاصقة العدد [و] ضغوطا صواتية تحول لاصقة العدد [و] إلى [ي] بموجب قاعدة و- ي وقاعدة مماثلة لحركة الكسر الناتجة عن الإعراب(1)، وهذا يؤكد أن لاصقة الإعراب الأصلية هي الكسرة [ـِ] كما أن لاصقة العدد الأصلية هي الواو [و] . أما النون [ن] فمستقلة عنهما: قد تكون حدا أو شيئا مختلفا طبقا لما ورد في الإشارة (6) قبل قليل.

إذن لاصقة العدد تتأثر بالحركة الإعرابية، وطبيعة العلاقة بينهما تصبح محددة صرف - صواتيا فقط.

= الإمكان الأول أن النون ليست للتنكير، وأن وجودها لأسباب صرف صواتية - مثلا: الكلمة قد تتطلب الانتهاء بمقطع مفتوح (ص ح) لا بمقطع مغلق (ص ح ص) وهو ما تعبر عنه الصورة ساكن، حركة [ن ــ] في مسلمونَ مثلا، وبالتالي تلجأ الكلمة إلى قاعدة إقحام النون للانتهاء بالحركة التي تسمح بها هذه النون، ما لم فإن الصورة مسلمو ستكون غير ممكنة، لأن الحركة تتطلب حاملا صامتيا. وربما كانت النون لأسباب دلالية لكن غير التنوين، وعلى العموم. يقول ابن الحاجب ج: 1 ص: 77 "وإنما تسقُط النون مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواقع للتنكير ولا تسقط النون في جمع المذكر السالم أو المثنى لأنها لاتكون للتنكير" الإمكان الثاني أن النون للتنوين بدليل سقوطها في الإضافة، لكن اللام تحمل دلالة أخرى غير التعريف العهدي(كأن يكون الحد مملوءا بالنون، وأل أداة لاصقية تأتي ملتصقة بالاسم من المعجم وفارغة من المحتوى الدال على العهد والتفريد). ومن مشاكل هذا الإمكان كما يلاحظ الأستاذ عقال(ملاحظات على البحث) أنه لو كانت "ال" فارغة دلاليا فكيف يمكن تفسير عدم تواردها مع الجر في الإضافة: المسلمو أنفسهم.

(1) لاحظ أن العلاقة بين الحركة الإعرابية ولاصقة العدد علاقة صرف صواتية محضة، وربما كانت هذه العلاقة مصدر الخلط بين الحركة الإعرابية ولاصقة العدد.

2.2. في المثنى

ننتقل الآن إلى المثنى من خلال ملاحظة ما هو مدرج في (7):

7

أ ـ مررت بالطالبَين

ب ـ جاء الطالبان

بمفاهيم نظرية انشطار الفتحة، الصورة التحتية لألف التثنية [ا] في (7 ب) هي الياء[1]، وتختص بالدلالة على العدد المثنى بنفس الكيفية التي نجدها بالنسبة للياء [ي] في (7 أ)؛ بمعنى أن الياء في المثنى (7) هي لاصقة العدد التي تقابل الواو [و] في جمع المذكر السالم.

والحركة الإعرابية كما افترضت قبل قليل هي حركة الكسرة [ـِ] وحدها الموجودة على آخر الجذع ـ وإن كانت قد تعرضت لقاعدة قلب بالكيفية المبينة في الإشارة (9) أدناه ـ إلا أن هذه الحركة تفرض ضغوطا صواتية على ألف التثنية في (7 أ) فتتغير الألف الطويلة إلى ياء بموجب القاعدتين (3) فتصبح الكلمة على النحو التالي: "الطالِبين" ولغرض التمييز بين المثنى والجمع فقد استعيض عن الياء الطويلة بالياء الساكنة بواسطة قواعد صرف صواتية تنشأ عن التفاعل بين الألف وصورتها التحتية[2].

ونفس الأمر يحدث مع المذكر السالم في حالة النصب الممثل لها بـ (4 ج)؛ فالصورة الطبيعية في اعتقادي أن المسؤولين في (4 ج) تأخذ حركة الفتحة [ـَ] التي تمكننا من نطقها في صورة المثنى، ولغرض التمييز بين المثنى والجمع السالم تقلب الحركة [ـَ] إلى [ـِ]، ويلزم عن هذا القلب تطويل الياء الساكنة[3]. أما

(1) انظر انشطار الفتحة للسغروشني، دروس أسبوعية لطلبة السلك الثالث، وكذا التورابي عبد الرزاق: م. س: ص: 1 ـ 32.

(2) يبدو أن ما جعل حركة الباء [ـِ]فيما بعد تقلب إلى[ـَ] هو أن الياء الساكنة(الصورة التحتية لألف التثنية) وبأثر رجعي فرضت ضغوطا صواتية على حركة الباء[ـِ] حولتها إلى [ـَ]. بمعنى أن الألف وصورتها التحتية ـ بكيفية معقدة ـ تؤثر في و تتأثر بـ الحركة الأساسية الكسر[ـِ] الموجودة على آخر الجذع في المثنى المجرور. كما أنه يمكن أن يكون قد حدث للحركة الأصلية الكسرة[ـِ]ما يشبه القلب المكاني(نقاش مع الأستاذ التورابي).

(3) نتائج نقاش دار مع الأستاذ إدريس السغروشني إبان وقائع الأيام الوطنية اللسانية الخامسة ـ من17 ـ 19/ 6/ 2002. الرباط. ونقاش مع الأستاذ التورابي: لقاءات متكررة في معهد التعريب ـ الرباط.

الألف في (7 ب) فلم تتأثر سلبا بحركة الفتحة [ـَ] التي قبلها لأنها مجانسة لها وبالتالي تعد تطويلا لها[1].

وبالنسبة للنون فكما تقدم بالنسبة لجمع المذكر السالم بحيث يتضح أنها شيء محايد عن الإعراب والعدد، وإن لم تكن حدا فوجودها بمقتضى صواتي يتطلب انتهاء الكلمة بالمقطع المغلق راجع الإشارة (6).

3.2. في الأسماء الخمسة

بالنسبة للأسماء الخمسة أو الستة، فحركة الإعراب الأصلية الناتجة عن الجر هي الكسرة أيضا [ـِ] ، وما يظهر في شكل حروف للإعراب إنما هي حروف تطويل، وتختلف عن نظيراتها في المثنى وجمع المذكر السالم في أنها فارغة دلاليا (حشوية)، ووجودها فقط لإشباع مطالب صرف ـ صواتية تنتج عن الإضافة وخصوصا إضافتها إلى الضمير المتصل، كما أنه يمكن الاستغناء عنها إذا حسن اللفظ بدونها.

حللت قبل قليل اللواصق التي يلتبس فيها بشأن الإعراب وفصلت بين صرفيتين إحداهما للإعراب: وهي الحركة الإعرابية والثانية للعدد وهي العلامة التي اعتُقِد أنها متصلة بالإعراب، ثم بينت أن العلاقة بين الصرفيتين علاقة صرف صواتية فقط.

3. الإعراب مفهوم مجرد

في هذه الفقرة أؤكد على أن العلاقة بين المكونات الإعرابية المضمنة في (1) والتي أعيدها في (8) علاقة صرفية محض وأن لا دلالةَ يمكن أن تشتق من التفاعل بين هذه المكونات، والإعراب بناء على ذلك مفهوم مجرد يشبع مطالب صرف ـ تركيبية. لنتأمل (8).

8

أ ـ واسم الجر

ب ـ السمة الإعرابية المجردة (المرمزة في الواسم)

ج ـ التحقيق الصرافي لإعراب الجر [ـِ] .

---

(1) نفترض على سبيل المثال أن الكسرة الموجودة على الباء في (7 أ) تفرض قيودا صواتية على الألف ذات الأصل اليائي فتحوله إلى ياء ساكنة وبأثر رجعي تفرض هذه الياء الساكنة ضغوطها الصواتية على الكسرة فتحولها إلى فتحة راجع الإشارة(9) أعلاه.

في النظريات التوليدية المبكرة (الربط العاملي) كان مشكل الإعراب مرتبطا بعلاقة العمل والتحكم المكوني التي تربط ما بين (8 أ) و(8 ب) في البنية العميقة، في حين تبقى (8 ج) حتى ب. س. ومادامت العلاقة بين (8 أ) و(8 ب) تتم في مستوى ب. ع: المستوى المعجمي الدلالي فإن الدور الذي يلعبه الجر غير واضح بصدد علاقته بالتأويل الدلالي، خصوصا، وأنه يسنَد كإعراب ملازم بموجب علاقة محورية، وهذا الأخير له انعكاسات دلالية في بعض الأحيان (خصوصا في بنيات الممنوح)؛ فكون إعراب الجر يرمَّز في هذا المستوى كإعراب دلالي محوري ساعد على الزعم بأن إعراب الجر مرتبط بالتأويل الدلالي.

في الأعمال التوليدية الحديثة المؤطرة بالبرنامج الأدنى اتضحت الرؤية أكثر بصدد حيادية الإعراب عن التأويل الدلالي. فما هو مطروح في المقاربات الحديثة لمشكل الإعراب هو أن إعراب الجر يلعب دورا تركيبيا لا دلاليا؛ أولا لأن مستوى ب. ع لم يعد قائما ويلزم عن ذلك أن العلاقة بين (8 أ) و(8 ب) لم تعد كافية أو لم تعد مجدية للتفسير لمشكل الإعراب عموما، وإعراب الجر على وجه الخصوص. وهذا أدى إلى تنشيط العلاقة بين المكونين (8 ب) و(8 ج) وإضعاف الدور الذي يلعبه المكون (8 أ) في الإعراب. فرأينا من خلال تطورات النظرية الإعرابية في البرنامج الأدنى (شومسكي1992 ـ 2001) كيف أن الإعراب عبارة عن سمة مجردة لا تسند بموجب علاقة العمل المعجمية وإنما بموجب علاقة فحصية تتم بنيويا في مجال رؤوس وظيفية مجردة أيضا، وهذه السمة (المكون (8 ب)) تنتقى من التعداد وتحوسب في التركيب في حين أن تحقيقها: المكون (8 ج) يتم في مستوى الصورة الصوتية (ص. ص)، وربما نحتاج إلى مكون صرفي آخر مستقل قبل ص. ص من النوع المفترض في هالي ومرنتز (1993) يقوم بوظائف جديدة غير الوظائف المنجزة في المستوى الصرفي قبل المعجمي الذي تبنى فيه اللواحق الصرفية مع الجذع من قبيل لاحقة العدد [و] فيما أعتقد، ومن بين وظائف هذا المكون الصرفي الأخير إدخال صرفية الجر [ـِ] وتطويع لاحقة العدد [و] معها[1]. إذن ما هو الدور الذي يلعبه المكون (8 أ) ؟

(1) على الرغم من التراتب الخطي والنطقي بين لاحقة إعراب الجر ولاصقة العدد؛ بحيث تسبق لاحقةُ الإعراب لاحقةَ العدد(إع > عدد) إلا أن هذا التراتب لا يعكس الترتيب المتعلق بخطوات اشتقاقهما، إذ توزيع اللواصق الصرفية صرفي محض كما افترض في نظرية الصرف الموزع Distributed Morphology المقترح في هالي و مرنتز (1993)Halle & Marantz. والذي يبدو أن لاحقة العدد تبنى مع الجذع في مستوى صرفي قبل معجمي، في حين أن لاحقة إعراب الجر =

الواسمات الإعرابية أوالحديث يتركز على حروف الجر بالخصوص - ترمِّز السمةَ الإعرابية لكنها في اعتقادي كغيرها من الواسمات المعجمية لا تستطيع إسناد/ فحص سماتها الإعرابية إلى فضلاتها مباشرةً وإنما عبر رأس وظيفي أعلى يصعد إليه الواسم المعجمي (كالفعل يصعد إلى الصرفة لإسناد سماته الإعرابية). ويلزم عن هذا افتراض أن حروف الجر ترمز السمة الإعرابية التي ينبغي أن تسقط في التركيب بنفس الكيفية بالنسبة للفعل، وهذا يكشف عن طبيعة الحرف بخلاف ما هو شائع الآن وعند القدماء أيضا من أن الحرف ليس له تخصيص؛ فهو [- ف - س] بل على العكس من ذلك في تصوري، فالحرف ينبغي أن يخصص بـ [+ح] نظرا لأن غياب التخصيص السمي للحرف يفقده خصائصه التركيبية والدلالية والمعجمية؛ فالحرف في اعتقادي قد يملك سمات تتطلب منه الصعود إلى مستوى وظيفي أعلى؛ ويعني هذا أن حروف الجر ليست صرفا مجردة كالزمن مثلا، وإنما هي عناصر تمتلك ما يقابل الزمن بالنسبة للفعل، وينبغي أن تصعد لفحص إعرابها من خلاله.

4. التحقيق الصرفي للجر في الممنوع من الصرف

يمثل الممنوع من الصرف إحدى الإشكاليات المتمنعة عن الحلول المقنعة في الدرس النحوي العربي. وبالرغم من أن ظاهرة المنع من الصرف من أهم ما

= تتأخر إلى المستوى الصرفي الموجود قبل ص.ص لأن سمة الجر التي تعد اللاحقة[ـِ] تحقيقا لها سمة تأليفية ناتجة عن عملية الضم بين عامل الجر وموضوعه(القادمين من التعداد). وهذا التوزيع اللامتراتب قد ينتج من خاصية اللاسلسلية للواحق المفردة العربية. وفي هذا السياق أشير إلى أن المكون الصرفي الموجود في المستوى قبل - معجمي مختلف تماما عن المكون الصرفي الموجود في التركيب المقترح في هالي و مرنتز(1993) والفاسي الفهري(1996، 1998) والذي هو عبارة عن مكون صرفي مستقل عن المكونات النحوية الأخرى، وهو خرج للبنية السطحية ب.س ودخل للصورة الصوتية ص.ص، وتناط بهذا المكون عدد من الوظائف حسب الفاسي(1998) من قبيل الضمMerger والانصهارFusion والانشطارFission وإدخال صرفيات جديدة (كصرفية الجر هنا) تعمل على إعادة تنظيم ما هو موجود في ب.س وإتاحة الانتقال إلى ص.ص التي تمثل المنطوق الفعلي، كما أن هذا المستوى هو المستوى الذي يتم فيه قرن أو دمج السمات الصواتية في التركيب، لأن عملية القرن لا تتم إلا في مرحلة متأخرة بين السمات التركيبية والسمات الصواتية حسب نظرية الصرف الموزع(وانظر أيضا بن مامون (1997)).

وعلى سبيل المثال: عندما يتم التأليف بين اللواحق من قبيل التأليف بين لاحقتي الجر[ـِ] والعدد[و] فإن مجموعة من القواعد والقيود تنطبق للتنسيق بين لاحقة العدد القادمة من المستوى المعجمي ولاحقة الإعراب القادمة من التركيب، وهذه القواعد من قبيل (قاعدة المماثلة أو قاعدة القلب المكاني وقاعدة و - ي مثلا). (انظر أيضا الفقرات الموالية المتعلقة بالتحقيق الصرافي لحركة الجر في الممنوع من الصرف).

تنبه إليه النحاة القدماء والمجددون، بحيث توسعوا في شرحه ووصفه وتمحلوا في التفسير له من جوانبه الصرفية والدلالية وكذا التركيبية، إلا أنه لا يزال حتى الآن يفتقر لا للتفسير للإشكاليات (9) أدناه فحسب، بل حتى للوصف الكافي.

مشكل المنع من الصرف يحدد من خلال ثلاث إشكاليات واضحة ومحددة نوردها في (9):

9

أ ـ عدم تحمل الاسم الممنوع من الصرف للتنوين.

ب ـ عدم تحمل الاسم لحركة الكسرة [ـِ] الناتجة عن الجر واستعاضته عنها بالفتحة [ـَ] في حالة عدم دخول أداة التعريف عليه أو إضافته.

ج ـ عودة ظهور حركة الكسرة [ـِ] في حالة التعريف أو الإضافة.

الإشكال (9 أ)، استفاض فيه النحاة وعدوه إشكالا صرفيا محضا، والإشكال (9 ب) مرتبط بالتحقيق الصرفي لإعراب الجر. أما الإشكال (9 ج) فهو متفرع عن (9 ب).

جل المقاربات القديمة والحديثة قدمت حلولا معقولة للإشكال (9 أ) المرتبط بالتنوين، وافترضت من خلاله أن مشكل الممنوع من الصرف يرتبط بما سمي بقيد الجذع الأقصى ـ الذي يمنع انتهاء الكلمة المؤلفة من أكثر من مقطعين ـ من أن تنتهي بالمقطع المفتوح، الأمر الذي ينسجم مع ما أسماه النحاة "بالمنع من الصرف لعلة واحدة" وخصوصا: ما جاء على صيغة منتهى الجموع، وما كان مختوما بألف التأنيث الممدودة (راجع الفقرة: 6. 4. من هذا الفصل)، ومع ذلك يبقى مشكل المنع من الصرف غير محسوم نظرا لأن قيد الجذع الأقصى لا يفسر للإشكالات المقدمة في (9 ب) و(9 ج) المرتبطة بإعراب الجر. فالممنوع من الصرف ليس هو مشكل التنوين فحسب وإنما مجموعة من الإشكاليات التي تتلخص في التنوين وحركة إعراب الجر.

وفي هذا القسم المخصص للتحقيق الصرفي لحركة إعراب الجر أطمح أن أقدم مساهمتي التي ستنصب على استجلاء الإشكاليات (9) مجتمعة، وقد فرض عليَّ التعقيد والتعالق بين الإشكاليات (9) أن أبدأ من نقطة الصفر لكي أنتهي إلى التفسير لهذه الظاهرة التي يعد التحقيق الصرافي لإعراب الجر طرفا أساسياً فيها. والفكرة الأساسية بدأت من ملاحظة أن إعراب الجر خاصية للاسم المتمكن من

اسميته بخلاف الرفع أوالنصب الذين قد يدخلان على الفعل أو الوصف أو ما يقترب منهما. والاستدلال على هذا يأتي أيضا من ملاحظة أن حركة الجر (الكسر) تعود إلى الاسم بعد أن تعود له اسميته عند التعريف أو الإضافة، ونفهم من هذا أن التعريف أو الإضافة لهما خصائص تأسيمية تعمل على تأسيم الاسم المنصرف وتمكينه من اسميته الأمر الذي يتيح عودة حركة الجر، والجديد الذي أسعى إليه ليس في هذا وإنما يتمثل في التفسيرللكيفية التي ستتم بها حدوث ظاهرة المنع من الصرف وللكيفية التي ستتم بها عملية تأسيم الاسم وتمكينه.

1.4. وصف ظاهرة المنع من الصرف

النحاة الأوائل لم يتفقوا حول ظاهرة اتفاقهم حول هذه الظاهرة، فجل النحاة يقدمون وصفا موحدا للمنع من الصرف، يتلخص في أن الاسم غير المتمكن في الاسمية يمنع من الصرف فلا يدخل التنوين عليه، لأن التنوين علامة "لأمكن الأشياء عندهم والأخف عليهم"[1]، ويحد الزجاج معنى ما ينصرف [. . .] ومعنى التمام بأنه ما"يدخله مع الرفع والنصب الخفضُ"[2]. والمقصود من عدم التمكن عند النحاة أن الاسم (الذي خرج عن التمكن في اسميته) استحق المنع لأنه قد شابه الفعل.[3][4]،

لكن من أين أتى الربط بين إعراب الجر والمنع من الصرف؟

محقق اللمع أورد تلخيصا ("للثمانيني" ص: 209)[5] يعد بمثابة وصف عام للمنوع من الصرف وللكيفية التي ربط بها النحاة إعراب الجر بالمنع من الصرف: "اعلم أن أصل الأسماء هو الصرف، وأصل الصرف هو التنوين (الإشكال (9 أ)) وإذا حصل، حصل الجر معه، وإذا سقط التنوين سقط الجر (الإشكال (9 ب)). وقد يدخل الجر في موضع لا يجوز فيه التنوين، وهو مع (الألف واللام) و(الإضافة) لأن كل واحد منهما عوض التنوين" (الإشكال (9ج)).

يعد كلام الثمانيني وصفا جامعا للإشكالات المدرجة في (9)، بالكيفية التي

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 22.

(2) أبو إسحاق الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 3.

(3) "حكم جميع الأسماء ـ في الأصل ـ أن تكون منصرفة إلا أن ضربا منها شابه الفعل من وجهين فمنع مما لا يدخل الفعلَ من التنوين والجر". ابن جني، اللمع في العربية، ص: 209.

(4) شرح ملحة الإعراب، الحريري، . ص: 263.

(5) اللمع في العربية: م.س.

تنص عليها الإحالة المقوسة التي أدمجتها في ثنايا كلام الثمانيني، لغرض التوضيح والربط بين وصف النحاة والإشكاليات المطروحة في (9).

يمكن اعتبار ما تقدم تحديدا عاما لظاهرة المنع من الصرف بغض النظر عن التفاصيل التي تتضمن الكثير من الخلط وعدم الوضوح[1].

على مستوى التفسير لهذه الظاهرة من وجهة نظر القدماء، فالأمر يتعلق بـ "التمكن" في الاسمية، فما هو التمكن عندهم؟ وما هي مقاييس التمكن؟وماذا يلزم عن عدم التمكن؟

هذا مدخل مهم لتشخيص هذه الظاهره كما فهمها القدماء أولا، ومن ثم أحاول تقديم تفسير يعتمد على الأدوات الحديثة لتشخيص هذه الظاهرة ومحاولة التفسير للإشكالات في (9) أعلاه.

يمكن اعتبار كتاب الزّجاج كتابا جامعا لمجمل تصورات النحاة القدماء في الممنوع من الصرف[2]، ولهذا سأعتمد على تحديد الزجاج وتحليله كما لو كان تحليل جل النحاة القدماء. وسأقصي هنا الحالات التي اختلف فيها بصدد منعها من الصرف من قبيل الثلاثي الساكن الوسط[3].

ن الواضح أن مفهوم "التمكن" يراد به التمكن في الاسمية، كما أن "عدم التمكن" يراد به قصور الاسم عن تمكنه لعلة أو علتين دخلته من العلل التي ستأتي. والتمكن في الاسمية يسوغ لدخول التنوين (الذي هو الصرف) على الاسم، في حين أن عدم التمكن في الاسمية لا يسوغ دخول التنوين (المنع من الصرف) على الاسم.

إلا أن عدم التمكن عند النحاة يعني أن الاسم قد أشبه الفعل[4]،

---

(1) حيث وردت أشياء لم يدقق فيها النحاة من قبيل:
- وجه الشبه بين الاسم والفعل.
- بأي معنى عدوا الفعل فرعا في الاسم؟
- كيف عدوا الإضافة والتعريف عوضا عن التنوين؟
- وكيف أن التنوين أصل الصرف؟ولماذا؟

فهذه بعض الأشياء التي نظن أنها بحاجة إلى المزيد من التدقيق في بابها وهذا ما سأنصرف عن التفصيل فيه لأنه خارج عن اهتمامنا هنا.

(2) أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف.

(3) يقول صاحب شرح قطر الندى: "ومن زعم من النحويين أن هذا النوع(يعني الثلاثي الساكن الوسط)يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب" ص: 313.

(4) يقسم ابن عقيل المعرب إلى قسمين: أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكناً غير =

والفعل من طبيعته ألا يقبل التنوين ولا الجر، فهل كل الأسماء الممنوعة من الصرف قد شابهت الأفعال كما يفهم من كلام ابن جني أعلاه[1]؟

السؤال الأساسي الذي يطرح الآن: ما هي خصائص الاسم المتمكن في مقابل الاسم غير التمكن؟

لنعد إلى الزجاج لمعرفة الإجابة التي يقدمها النحاة: حيث يؤكد (الزجاج، ص: 5) "أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء، امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه، فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء" ويوضح الزجاج هذا التحديد بكلمة **أحمد** التي اجتمع فيها شيئان من الفرع: **وزن الفعل، والتعريف**؛ تقول **مررت بأحمدَ** فتحذف التنوين وتنصب في موضع الخفض.

لكن إذا غاب شيء من الفرعين السابقين كالتعريف مثلا، فإن الفرع المتبقي وهو **شبه الفعل** لا يكفي لمنع **أحمد** من الصرف "فلما حط الاسم عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف"[2]. والسؤال الذي يفرض نفسه ولو لم يورده الزجاج في هذا الصدد مضمن في (10):

10

لماذا انصرف أحمد الذي سقط عنه التعريف مع أن العلة الأساسية في المنع من الصرف لا تزال قائمة وهي شبه الفعل؟

إلا أن الزجاج ومعه سائر النحاة لا يقدمون تفسيرا واضحا، والتفسير المقدم عندهم حسب الزجاج "أنه دخلت جهة واحدة من الفرع، وله في نفسه جهة تمكن الأصل، فلم تمنع الجهةَ الأصليةَ جهةٌ واحدةٌ فرعيةٌ، فكان الأصل أغلبَ وأقوى" [ب] فعلى هذا قياس كل مالا ينصرف"[3].

نتساءل الآن ما هي هذه الجهات أو الفروع التي يتحدث عنها النحاة؟فالنحاة يقصدون بالفروع ما سمي بالعلل التي تؤدي إلى المنع من الصرف، وقد سميت فروعا لأنها متفرعة عن أصل لها كما يفهم من تحليل الزجاج. فالاسم المتمكن

= أمكن. والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكناً أمكن. شرح،ج: .3ص: .320وسوف لن أستعمل هنا مفاهيم ابن عقيل المتعلقة بالمتمكن الأمكن والمتمكن غير الأمكن وأكتفي بمفهوم المتمكن للمنصرف وغير المتمكن للمنوع من الصرف اعتمادا على مفاهيم الزجاج.

(1) راجع الإحالة: 15.

(2) ن. م، ص: 5.

(3) ن. م، ص: 5 ـ 6.

الذي يعد أصلا في الاسمية له أصول (خصائص بمفاهيمنا) تجعل منه متمكنا وهذه الأصول نجملها في (11):

11

أصول تمكن الاسم: أن يكون الاسم لفظا (مفردا، منكَّرا، مذكَّرا، عربيا، غير مركب، ليس على وزن الفعل، غير معدول (عن أصل)، موصوفا (لاصفة)...)

كما أن الاسم غير المتمكن تطرأ عليه فروع تلك الأصول، وهي ما جعلته غير متمكن في تصور النحاة، ونجمل هذه الفروع في (12):

12

فروع غير المتمكن: (العدد (الجمع)، التعريف، التأنيث، العجمة، التركيب المزجي، أن يكون على وزن الفعل، العدل، الوصف، زيادة الألف والنون...).

لقد عد الزجاج (12) جهات فرعية لنظيراتها في (11)، بحيث إذا دخل منها جهتان فرعيتان على الاسم أخرجته عن التمكن وأصول الأسماء. وأود أن أناقش هذا التمييز للفرع من الأصل كما تصوره الزجاج أولا: فالزجاج وكذلك النحاة يستدلون على فرعية (12) بما هو مبين في (13):

13

أ ـ الجهة الفرعية الأولى هي الصفة، وهي فرعية لأنها تأتي بعد الموصوف (مراعاة الترتيب الخطي)[1].

ب ـ التأنيث فرع عن التذكير لأن التذكير قبل التأنيث.

ج ـ المعرفة فرع عن النكرة لأن النكرة قبل المعرفة.

(1) حجة الزجاج كما نلاحظ في اعتبار الصفة فرعا عن الموصوف مبنية على الرتبة الخطية التي يتقدم فيها الموصوف على الصفة في اللغة العربية، وقد بينت الدراسات التوليدية الحديثة خطأ هذا الاعتقاد، حيث تعد الصفة رأسا للمركب الصفي والموصوف موضوعا لها. أضف إلى ذلك أن الزجاج يخلط بين نوعين من الصفات، فالصفة التي تمنع من الصرف هي من قبيل (أحمر، أعرج..) وهذه الصفات تختلف عن الصفات الناعتة التي تأتي بعد الموصوف، والتي يتخذ منها حجة على كون الصفة فرعا عن الموصوف كونها تأتي بعده، مع أن الصفات (أحمر، أعرج...) قد ترد قبلية من قبيل (مررت بأحمر الشعر وأكحل العينين...).

د ـ شبه لفظ الفعل لأن الفعل فرع عن الاسم (حسب الزجاج)[1].

هـ ـ الجمع لأنه يأتي بعد المفرد والمثنى.

و ـ عدل الاسم عن جهته لأنه معدول عن أصل[2].

ز ـ العجمة التي هي فرع عن العربية.

ح ـ التركيب الذي هو فرع عن غير المركب (البسيط).

لقد كان من المنتظر في ضوء الخلط والتناقض في موضوع المنع من الصرف ـ أن نحصل على نتائج غير مرضية، وإلى طريق شبه مسدود أمام العديد من المحاولات للتفسير للإشكالات المطروحة في (9) مما جعل موضوع المنع من الصرف من بين المواضيع التي استحسن الاستغناء عنها من وجهة نظر دعاة تبسيط النحو.

2.4. حوسبة السمات الصرفية

من المفاهيم المضللة في مشكل المنع من الصرف أن النحاة القدماء وكثيرا من المجددين تعاملوا مع (12) على اعتبار أنها (علل) تطرأ على الاسم لا (خصائص صرفية) تميز الاسم الذي لا يقبل التنوين، في مقابل الخصائص (11) التي تميز الاسم المتمكن (المنصرف).

وفي هذا التحليل سأعيد بناء (11) و(12) كما لو كانتا خصائص (سمات) صرفية للاسم الذي يقبل التنوين والذي لا يقبله على التوالي، وهذه السمات تمتلك كأي سمة قيمة موجبة أوسالبة (الموجبة موسومة، والسالبة غيرموسومة)[3]، وسأفترض أن ما أسماه النحاة بالفروع هو عبارة عن تخصيصات موسومة (إما بلواصق صرفية، أو بصيغة من الصيغ التي تمنع من الصرف أو بغيرها من الواسمات بالمفاهيم

---

(1) لكن المحققة لكتاب الزجاج توضح لنا كيف ربط الزجاج بين الفعل والاسم، فالربط غير مباشر بقولها "فبما أن ما لا يصرف فرع عن الأسماء، وما لا يصرف يشبه الفعل، إذن، الفعل فرع عن الاسم" وهكذا يعتقد الزجاج أن العلاقة بين الفعل والاسم علاقة فرع بأصل لصالح الاسم. (انظر تعليق المحققة ص: 6). وهذا هو رأي البصريين حيث يعدون الفعل مشتقا من الاسم. "الأفعال فرع الأسماء إفادة واشتقاقا" الكافية ج1، ص: 89.

(2) يعد النحاة الاسم من قبيل عمر اسما معدولا عن عامر الذي هو أصل. والعدل "خروج الاسم عن صيغته الأصلية" الكافية ج: 1، ص: 99. وحسب ابن هشام في قطر الندى، العدل هو: "تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي" ص: 314.

(3) على اعتبار أن هذه التخصيصات سمات صرفية لكون الوسم وعدم الوسم خاصية صرفية. (انظر الهامش (32 ـ 31)).

المحددة في الإشارات «27) ـ (32)) بحيث تخصص السمة الموسومة بـ [+] وغير الموسومة بـ [ـ] ، فما هي السمات الموسومة في مقابل غير الموسومة؟[1]

يقدم الفاسي (1990 : 112) تمييزا للسمات الموسومة في مقابل السمات غير الموسومة بحيث يظهر أن منطق هذا التمييز يعتمد على ما إذا كانت سمة ما محققة بلاصقة صرفية أم لا ؛ فالسمة المخصصة بلاصقة صرفية كالعدد الجمع أو المثنى تسمى سمة موسومة، في حين أن السمة غير المحققة بلاصقة تسمى سمة غير موسومة من قبيل: العدد المفرد الذي لا يعبر عنه بلاصقة معينة[2] . وسوف أعيد بناء (11) كتخصيصات غير موسومة، و(12) كتخصيصات موسومة، بالكيفية المبينة في (14) و(15):

14

التخصيصات غير الموسومة (للاسم المتمكن):

أ ـ المفرد [ـ عدد] ب ـ المذكر [ـ تأنيث] ج ـ النكرة [ـ تعريف] [3] د ـ البسيط [ـ تركيب][4]
هـ ـ المتمكن [ـ صيغة] [5] و ـ العربية [ـ عجمة] [6] ز ـ الاسمية [ـ وصف] [7]

---

(1) عن الموسومية Markedness انظر الفاسي(1990ص: 112) و دكسن (DIXON (58 ـ ,56p 1994

(2) يبيّن الفاسي(1990) في هذا الصدد أن الجنس غير الموسوم هو(المذكر)، والعدد غير الموسوم هو (المفرد). وواضح أن تمييز ماهو موسوم من غير الموسوم يعتمد على وجود واسم يميز الموسوم من غيره، ومن هنا عد النحاة ما هو موسوم فرعا لأنه العنصر الذي طرأ فيه تغيير عن الأصل الذي هو مجرد من اللواصق أو الواسمات الصرفية الأخرى، وبناء على ذلك سأعتمد هذا المنطق في التمييز بين الموسوم من غير الموسوم. ونعد بالتالي الاسم غير المتمكن موسوما بجملة من الوسوم الصرفية في مقابل الاسم المتمكن(انظر الإشارة: 31 أدناه).

(3) يقصد النحاة بالاسم النكرة هنا المجرد من التنوين والتعريف(الاسم العاري)، والنحاة عادة لا يميزون بين الاسم العاري من التنوين والاسم المنون فكلاهما يدخل في مفهوم النكرة.

(4) على اعتبار أن التركيب المزجي أو الإضافي بمثابة عناصر تضاف إلى الاسم (تقوم مقام الواسم)تميزه عن الاسم البسيط غير المركب.

(5) أعد الاسم المتمكن غير موسوم بصيغة الفعل التي هي عادة صيغة رباعية، في حين أن الصيغة (أفعل أو يفعل الدالة على الفعل) تسم غير المتمكن بالصيغة، على أساس أن الوسم يرد بالصيغة كما يرد باللاصقة. وقد يرد بتنافر الصوت. انظر الإشارة(34)الموالية.

(6) تعد الأسماء الأعجمية موسومة بعدد من الحروف المتنافرة والتي لا تقبل التجاور من قبيل: (نرجس) على سبيل المثال، فعجمتها تأتي من تجاور الراء والنون، فهذا النوع من الوسم يمكن أن يعد وسما بالتنافر الصوتي، إلى جانب الوسم باللاصقة وكذا الوسم بالصيغة وربما بأشياء أخرى لها طبيعة الواسمات الصرفية التي تسم الأسماء وتدخل على الاسم العاري فتخصصه بوسم ما.

(7) هذا التخصيص غير مبرر، لكن للتبسيط سأتجاهل هذه النقطة كون الوصف يتدخل في المنع من =

15

التخصيصات الموسومة (للاسم غير المتمكن) ونحللها إلى قسمين {ك}و {ن}:

{ك}: التعريف بالعلمية {ن}: الوصفية[1]

تندرج تحت {ك} مجموعة من التخصيصات التي تكفي منها واحدة فقط إلى جانب (ك) نفسها لكي يتم المنع من الصرف. وكذلك{ن} تندرج تحتها مجموعة من التخصيصات التي تكفي منها واحدة فقط بالإضافة إلى (ن) نفسها ليتم المنع من الصرف. وذلك بالكيفية التي أعيدها في (16):

16

{ ك}: التعريف بالعلمية	{ن}: الوصفية
+ 1. عجمة[2]	+ 1. تأنيث
2. عدد	2. التركيب المزجي
3. تأنيث	3. زيادة (ا ن)
4. تعريف	4. فُعَل
5. تركيب	5. صيغة الفعل
6. صيغة الفعل	7. عدل
8. فُعَل	9. زيادة (ان)

وبناء عل (16) أقوم بصياغة المبدأ (17) الذي يحدد الحد الأدنى من السمات المدرجة تحت (16) التي يتم بموجبها المنع من الصرف بناء على تحديد القدماء لمشكل المنع من الصرف.

= الصرف. ويبدو أن هناك تقييدا للوصف الذي قصد إليه النحاة وهو "الوصف بالغلبة"(حسب ابن الحاجب ج: 1 ص: 113): بمعنى أن يشيع الوصف ويغلب حتى يعد بمثابة العلم، فلا يدخل الوصف من قبيل: ضارب أو جميل... وباختصار فإن الصفة المقصودة والتي تمنع من الصرف هي الصفة اللازمة التي تعد صفة أصلية لا مشتقة.

(1) هذا التصنيف إلى وصفية وعلمية تمسك به نحاة تقليديون متأخرون منهم(عباس حسن) اعتمادا على كون العلمية والوصفية العلتين الأساسيتين التي تندرج تحت كل منهما العلل الأخرى بمفهوم القدماء، فالعلمية يندرج تحتها (العجمة والتأنيث، وصيغة الفعل، والعدل، والتركيب. ما ختم بألف ونون، ماختم بويه.....) ونفس هذه العلل يمكن أن تندرج تحت الوصفية، ولحدوث المنع من الصرف يخصص الاسم بعنصر من {ك} إلى جانب (ك) نفسها، أو يخصص بعنصر من {ن} إلى جانب(ن) نفسها.

(2) يمكن أن يندرج تحت العجمة ما ختم بـ"ويه" من قبيل "سيبويه"،.

(17)

يمنع الاسم من الصرف إذا:
أ ـ دخل على الاسم عنصر من {ك} إلى جانب (ك) نفسها أو
ب ـ دخل على الاسم عنصر من {ن} إلى جانب (ن) نفسها.

وأشير هنا إلى أن العلاقة بين {ك} و{ن} ينبغي أن تكون علاقة توزيع تكاملي بموجب المبدأ (18):

(18)

{ك} و{ن} لا يمكن أن تتواردا.

3.4. عمليات تكوين السمة الصرفية

في هذا السياق أفترض أن عمليات تكوين الاسم تتم وفق قواعد مؤسسة على عمليات انتقاء للسمات الصوتية والصرفية والدلالية، في مستوى قبل معجمي وتصوّت في مستوى (ص. ص) بعد أن تمر بالمكون الصرفي المستقل المحدد في هالي ومرنتز (1993) الذي يقوم بعمليات دمج السمات الصواتية في التركيب ويهيئ نقلها إلى (ص. ص) بالكيفية التي افترضتها أعلاه (راجع الإشارة (12) أعلاه لشرح مفصل لهذا التصور) بالنسبة للاحقة العدد [و] وتفاعلها مع حركة الجر [ـِ] في المذكر السالم والأسماء الستة.

سأفترض أيضا أن هناك انتقاء ذهنيا لـ (تكوين) تعداد السمات الموجودة في (16)، وأن هناك ثلاثة تعدادات يتم تكوينها في مكونات مختلفة موجودة في المستوى القبل ـ معجمي بالكيفية المحددة في (19).

(19)

أ ـ تعداد للسمات الصواتية.
ب ـ تعداد للسمات الصرفية[1].
ج ـ تعداد للسمات الدلالية.

---

(1) هذا المستوى كما بينت أعلاه مستوىً لتأليف السمات الصرفية[+/ ـ عدد، +/ ـ تأنيث]، ولا يتم دمج السمات الصواتية لهذه السمات المجردة في هذا المستوى، فهذا الإجراء يتم عبر آلية إدماج أو قرن في المكون الصرفي المستقل المقترح في هالي و مرنتز(1993) والفاسي (1996، 1998) بالكيفية المبينة أعلاه قبل قليل(والإشارة: 12 أعلاه)، وبعد دمج السمات الصوتية =

مبرر الدخول في كل هذه المكونات أن الممنوع من الصرف هو نتيجة لتفاعل هذه المكونات، وأبسط ملاحظة تتجلى في أن العلل (السمات لاحقا) المانعة من الصرف ليست كلها عللا صرفية، بل منها علل صواتية تنتمي للمكون الصواتي من قبيل العجمة، ومنها ما ينتمي للمكون الصرفي من قبيل صيغة أفعل وفُعَل ومنها ما ينتمي للمكون الدلالي من قبيل العلمية والوصفية. . فالعجمة من وجهة نظر هذا التحليل محددة بالمظاهر الصواتية للكلمة العربية (تنافر/ تآلف الحروف، تباعد/ تقارب المخرجبالخ). وعليه فإن العجمة تنتج عن عمليات انتقاء في المكون الصواتي. وأما صيغة أفعل التي تتسبب أيضا في المنع من الصرف فتبنى في المكون الصرفي كخرج للمكون الصواتي. وأخيرا ينتهي بناء الكلمة في المكون الدلالي الذي نعرف من خلاله ما إذا كانت المفردة علما أم وصفا.

وكل تعداد من التعدادات الموجودة في (19) تتبعه عملية انتقاء لتكوين السمات، بحيث السمات المكونة المنتقاة من تعداد المكون الأول تكون دخلا لتكوين سمات المكون الثاني وهكذا. وبعد الانتهاء من انتقاء كل تلك السمات نحصل على مفردة (وحدة معجمية عارية)، وهذه الخطوات مطبقة على وحدة من قبيل (20):

20

أسد

لتكوين كلمة أسد:

نحتاج إلى نموذج كما في (21)

21

في المستوى ـ قبل المعجمي تتم العمليات طبقا للخطوات الافتراضية التالية:

أ ـ انتقاء من تعداد السمات الصواتية لتكوين السمات الصواتية.

ب ـ انتقاء من تعداد السمات الصرفية لتكوين السمات الصرفية.

ج ـ انتقاء من تعداد السمات الدلالية لتكوين السمات الدلالية[1]

= للواصق في هذا المستوى تنطبق عدد من المبادئ التي تقوم بالتأليف بين السمات الصواتية والتركيبية لكل من الجذع واللواصق. وبموجب هذه المبادئ المنطبقة نحصل على المنطوق الفعلي للمفردة.

(1) نقوم هنا بتوسيع عمليات "انتق" وفق تصور شومسكي (1998) وسحبها على الصواته والصرف والدلالة، بنفس الكيفية المطروحة في التعداد المعجمي(دخل العمليات التركيبية).

في التعداد (21 أ) من المستوى قبل ـ معجمي يقوم الذهن بانتقاء السمات الصواتية (للألف أولا ثم للسين ثم للدال) بداية بـ [+حلقي +مجهور + . .] =أ، ثم [+أسناني + مهموس +صفيري . . .] =س، ثم [+مجهور +لثويب] =د، وهكذاب، ويعد خرج هذا المكون دخلا للمكون الذي يليه.

في التعداد (21 ب) من المستوى قبل المعجمي يقوم الذهن بعملية انتقاء للسمات الصرفية بغرض خلق وحدة ملتصقة من (أ، س، د)، والمشكل يطرح هنا في أن المكون الصرفي لا يملك سمات محددة كما هو الشأن بالنسبة للمكون الصواتي. لكن مبدئيا أفترض أن السمات الصرفية في هذا المستوى قبل المعجمي محددة بالتخصيصات (14) و(15) التي أعدها سمات صرفية للممنوع من الصرف.

هكذا، خرج المستوى الصرفي يعطينا وحدة ملتصقة هي أسد التي تضم السمات الصرفية غير الموسومة التالية والتي جاءت من تعداد (21 ب) الصرفي والمحدد بالسمات الصرفية غير الموسومة المبينة في (14)، وبعد الانتقاء من التعداد تكون أسد مخصصة بالسمات الصرفية المضمنة في (22) المشتقة من (14) السابقة:

(22)

السمات الصرفية لمفردة أسد:

- عدد
- تأنيث
- تعريف
- تركيب
- صيغة الفعل
- وصف
- عدل

لكن مفردة أسد تبقى بغير محتوى، إلى أن يتم إجراء الانتقاء الدلالي الذي تتم فيه عمليات انتقاء للسمات الدلالية من قبيل [+حي +حيوان +مفترس. . .] .

والآن تصبح الكلمة أسد وحدة معجمية جاهزة كعنصر ينضم إلى عناصر التعداد التي تعد دخلا للعمليات التركيبية المحددة في البرنامج الأدنى.

لكن السمات في (19 ب) المحصلة في (16) أعلاه، يصعب تحديد المستوى الذي تنتقى فيه بدقة لكونها ذات طبائع متباينة، ومن هذه السمات ما يساهم في

التأويل الدلالي[1]، ولذلك فإنه من المحتمل أن تتم في مستوى التماس للمكونين الصرف ـ دلالي، وربما تتوزع في كل المستويات السابقة، بحيث تنتقى السمة [+عجمة] مثلا في المكون الصواتي نظرا لارتباطها بتنافر أو توافق الحروف، والسمة [+صيغة في المستوى الصرفي، و [+علمية] و [+عدد] في وجيهة الصرف دلالة وهكذا. بالكيفية المبينة قبل قليل.

لنقترب أكثر من ظاهرة المنع من الصرف. إذا أخذنا على سبيل المثال وحدة من قبيل (23)

(23)

أحمد.

فأحمد في (23) يعدها النحاة ممنوعة من الصرف لعلتين الأولى: وزن الفعل: أفعل ([+صيغة]) . والثانية: التعريف بالعلمية: أي (العنصر (6) في{ك} + ك نفسها) في (16)) . ولكي تتكون كلمة أحمد، ينبغي أن تمر بالثلاثة التعدادات المحددة في (20) في المستوى قبل المعجمي بنفس الكيفية التي رأيناها بالنسبة لـ (20):

في التعداد الأول (21 أ): يتم انتقاء السمات الصواتية الموجودة في تعداد السمات الصواتية بنفس الكيفية التي رأيناها بالنسبة لـ (20). وبعد الانتهاء من عمليات الانتقاء لسمات كل صوت نحصل على الصورة (24)

(24)

أ. ح. م. د.

تعد (24) في صورتها الحالية دخلا لتكوين تعداد السمات الصرفية، وسأفترض أن السمات المتاحة الآن والتي سيتم انتقاؤها هي كما يلي: [+صيغة أفعل] ، [+تعريف بالعلمية] من «16) من {ك} +ك نفسها المضمنة تحت (16))، وبقية السمات تنتقى من (14) المتعلقة بالتخصيصات غير الموسومة، فنحصل على الصورة (25):

---

(1) من قبيل سمة العلمية وربما سمة العدد مثلا.

25

أحمد

وتبقى (25) بدون محتوى دلالي[1]. [2].

في التعداد الثالث: تقدم (25) دخلا لتكوين تعداد السمات الدلالية الذي يفترض أنه يضم سمات دلالية محددة عادة من قبيل [+إنسان] ، [+ذكر] [3]، و[+تعريف بالعلمية] وهذه الأخيرة هي التي تمكننا في هذا المستوى من الفصل بين (أفعل العلم) و(أفعل الوصف) على اعتبار أن [+علمية] في اعتقادي لها وجيهة مع المستوى الدلالي بكيفية ما.

وعند هذه المرحلة تكون الوحدة المعجمية أحمد قد أنجزت في ثلاثة مستويات قبل معجمية؛ بحيث: أحمد قبل هذا المستوى ملتبسة بين أحمد المخصص بـ [+علم] أو المخصص بـ [+وصف] ؛ فالكلمة في هذا التصور تبنى في المستوى قبل ـ معجمي لا في المعجم وبناؤها يتقاطع في ثلاثة مكونات مختلفة، وما هو في المعجم هو الوحدة المعجمية الجاهزة أحمد التي تخصص في المعجم بالمدخل المعجمي المؤسس على الانتقاء من المكونات الثلاثة في المستوى القبل ـ معجمي.

4.4. ولوج التركيب والتفسير للمنع من الصرف

التفسير للإشكاليات (9) يتحد3د بدخول الكلمة المنجزة في علاقات تركيبية، بمعنى أن (20) و(25) قبل دخولهما في علاقة تركيبية غير محددتين من ناحية الصرف أو عدمه؛ لاحظ أن الجر لا يظهر إلا بعلاقة عمل تتم في التركيب، ومع

---

(1) لاحظ أن السمات المنتقاة من (16) هي التي تسبب المنع من الصرف، والسمتان منتقيتان من ?ك? بموجب(17)، بينما السمات المنتقاة الأخرى هي سمات للاسم المتمكن وهذه الأخيرة لا تتدخل في المنع من الصرف لأنها مخصصة بالقيم السالبة(غير الموسومة).

(2) وهذا يعني أن التعداد عبارة عن من (منظومة) بمفهوم شومسكي(1998) وهذه المنظومة تضم بانتظام السمات الموسومة والسمات غير الموسومة بشكل نسقي. والمشكل المطروح يكمن في صعوبة التفسير للكيفية التي تجعل الذهن قادرا على التفريق بين النوعين من السمات الموجودة داخل التعداد في هذا المستوى الصرفي المجرد.

(3) السمة[+ذكر] تختلف عن السمة [ـ تأنيث] فالأولى سمة دلالية ولا تتعلق بالوسم أو عدم الوسم هنا، لأن الوسم وعدم الوسم خاصية للسمات الصرفية فقط في هذا التحليل ولذلك فإن السمة غير الموسومة[ـ تأنيث]تعد سمة صرفية، فعلى سبيل المثال، نجد (زيد)و(طلحة)بالرغم من كونهما مخصصين بالسمة الدلالية[+ذكر]إلا أن سمتيهما الصرفية مختلفة بحيث يدخل (زيد)في [ـ تأنيث] بينما (طلحة] في [+تأنيث] لكون هذا الأخير موسوما بالعلامة الصرفية الدالة على التأنيث التي ربما لن تؤثر على الخرج الدلالي للوحدة المعجمية.

أن (25) أصبحت مهيأة للمنع من الصرف بموجب السمتين [+تعريف] و [+صيغة أفعل] إلا أنها حتى الآن غير مخصصة بأي إعراب، كما أن التنوين أو عدمه لا يتضح إلا عند دخول الوحدات في التركيب[1].

لاحظ أن الرصيد السماتي الصرفي للمفردة (25) متفوق بسمتين موجبتين على المفردة (20) التي لا تمتلك إلى حد الآن أي سمة صرفية موجبة.

سأفترض أن أي وحدة معجمية ينبغي ألا تخصص بأكثر من قيمتين صرفيتين موجبتين من القيم الصرفية الموجبة الواردة في (16) قبل أن تدخل إلى المعجم، عدا ذلك سيترتب عن الزيادة في القيم الموجبة انحراف في صيرورات اشتقاق الكلمة، وقد يؤدي إلى عدم سلامة البنية إذا تزايد التراكم السمي الموجب. وهذا ما يحدده المبدأ (26):

(26)

الحد الأقصى من القيم الموجبة سمتان موجبتان

وهذا القيد المفروض على عدد القيم المتاحة يأتي ـ من الناحية التجريبية ـ من حقيقة أن اللغات اللاسلسلية صرفيا وبخلاف السلسلية منها لا تقبل إلا عددا محدودا من الصرفيات التي تلتصق بها. ومن وجهة النظر التي أدافع عنها هنا فإن ظاهرة المنع من الصرف في اللغة العربية (اللاسلسلية) قد تكون نتيجة مباشرة لتزايد الصرفيات الملتصقة بها.

فدخول أسد في (20) في السياقات التركيبية كأن تقع فضلة لحرف الجر، ينتج عنه إمكانية تقبل المفردة أسد للتنوين وحركة الكسر الدالة على إعراب الجر. والتفسير الأولي هو أن المفردة أسد محددة في المستوى الصرفي المشار إليه بالقيم السالبة [ـ عدد]، [ـ تأنيث] . . . وعند دخولها في العمليات التركيبية فإنها قد تكتسب سمة صرفية جديدة: كسمة الإعراب[2]، أو التنوين، وهما قيمتان موجبتان

---

(1) في هذا الصدد يرى الاستراباذي ج 1، ص: 70، أن "الأصل في الاسماء الإفراد، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب"

(2) السمة الإعرابية سمة صرفية موسومة بناء على تحديد المفهوم الوسم الصرفي الذي أوردته في الإشارات(29 ـ 32) نظرا لكونها تمتلك تحقيقا صرفيا وهي بالتالي سمة محددة بالقيمة الموجبة[+إعراب]. وفي هذا الصدد يفرق دكسون، ص: 57 ـ بين نوعين من الوسم الإعرابي تحت مصطلح الوسم الصوري Formal markedness ومصطلح الوسم الوظيفي functional markedness. وإعراب الجر من هذه الناحية وفق هذا التصنيف إعراب موسوم صوريا بالنظر إلى =

(موسومتان)، فهذه السمة المكتسبة لن تشكل عبئا أو تراكما في القيم (احترام المبدأ (26)).

على العكس من ذلك المفردة أحمد في (25) التي تعد مخصصة في المستوى الصرفي بقيمتين موجبتين خرجت بهما من التعداد السمي الصرفي في المستوى قبل المعجمي وهما الحد الأقصى المتاح من السمات الموجبة: أكثر من ذلك يعرض المفردة للمنع من الصرف؛ عند دخول المفردة أحمد في التركيب تضاف إليها السمة الإعرابية التي هي قيمة موجبة أيضا، وفي هذا الوضع تتعرض المفردة إلى تراكم في القيم الموجبة على آخر الكلمة، وتؤدي إلى انحراف يتجلى في صورة غياب التنوين (خرق المبدأ (26))، ويلزم عن هذا أن الحركة الإعرابية الكسرة [ـِ] المترتبة عن الجر قد استثقلت نتيجة تراكم القيم، ولإنقاذ البنية من الانهيار تلجأ البنية إلى اختيار الحركة الأخف وهي الفتحة [ـَ] [1] للتخفيف من حدة تراكم القيم الموجبة بموجب قواعد صرف صوتية متأخرة[2]. فتراكم القيم على هذا النحو ربما يفسر لغياب حركة الجر [ـِ] ، وبكيفية مماثلة، فإن غياب التنوين هو أيضا ناتج عن تراكم القيم، فهو أيضا لاصقة صرفية تحدد بقيمة موجبة ودخولها على أحمد يخرق المبدأ (26) ويسبب المنع من الصرف[3]. والحجة المقدمة لهذا التفسير أن أحمد

= تحققه الصرافي. ولا يدخل في اهتمامنا هنا كونه موسوم وظيفيا أم لا(راجع الفصل السابق الفقرة:2). وما هو أساسي أن نبين أن هذه السمة ـ وفقا لما تقدم أعلاه في الإشارة (12) بالخصوص ـ لا تحدد في المستوى الصرفي قبل المعجمي لأنها سمة ناتجة عن التفاعل التركيبي. ومن هنا يمكن أن نخرج الإعراب من كونه مصرفا قبل المعجم كما هو في البرنامج الأدنى، الذي يفترض أن الوحدة المعجمية تخرج من المعجم وهي كاملة التصريف؛ فالسمة الإعرابية لا تدخل في لائحة السمات المصرفة في المعجم لأنها نتاج التفاعل التركيبي(العوامل) الذي يتم عبر صيرورات اشتقاقية (تبدأ بالانتقاء والضم ثم النقل) وكلها عمليات متأخرة عما يتم في المعجم أو قبله بالنسبة للسمات الصرفية الأخرى.

(1) في هذا الصدد يذكر إبراهيم مصطفي، ص: 50 أن "الحركات عند العرب هي الضمة والكسرة أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا تدل على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، والتي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

(2) تتم في المستوى الذي يتحدث عنه هالي و مرنتز: أي المكون الصرفي الذي يقوم بتأليف وتنظيم ما هو موجود في ب.س بالكيفية المبينة في الفاسي(1996، 1998) والمستلهمة في هذا التحليل (راجع بالتفصيل الإشارة: 12أعلاه).

(3) التنوين في هذه الحالة يستغنى عنه تماما، إلا أنه في الحالة التي أمكن فيها الاستغناء عن لاصقة التنكير(التنوين) نتيجة التراكم في القيم فإنه من غير الممكن الاستغناء كليا عن الحركة الإعرابية، لأن غياب الحركة الإعرابية الأصلية أو ما ينوب عنها (الفتحة هنا) يعرض آخر الكلمة إلى التسكين وهذا يتعارض مع المبادئ العروضية: ففي حالة غياب الحركة يكون المقطع الأخير =

عندما لا تكون معرفة: (مخصصة بالسمة [ـ تعريف]) فإنها تخرج من المستوى الصرفي بقيمة موجبة واحدة وهي [+صيغة أفعل] وهذه السمة لا تكفي لخرق المبدأ (26) وبالتالي فإن التنوين يدخل عليها وكذا حركة إعراب الجر[1].

5.4. اختبار مبدأ تراكم القيم

اختبار كفاءة المبدأ (26) الذي يفسر للمنع من الصرف بتراكم القيم الموجبة يتم من خلال التساؤل التالي الذي يتعرض للإشكال (9 ج) أعلاه.

لماذا تعود حركة الجر الأصلية الكسر [ـِ] عند التعريف أو الإضافة بينما لا يعود التنوين؟

أولاً

عودة حركة الجر

يتلخص افتراضي هنا في أن أداة التعريف وكذا الإضافة يملكان خصائص اسمية قوية بموجبها يتم تأسيم الاسم غير المتمكن ورده إلى تمكنه؛ فعندما تدخل أداة التعريف على الاسم غير المتمكن الذي خرج بأكثر من قيمتين موجبتين طبقا للمبدأ (26) فإن الأداة تقوم بمحو إحدى هذه القيم الموجبة مما يتيح لصرفية الجر التحقق نتيجة التخفيف من تراكم القيم. وسأوضح ذلك بالكيفية التالية:

إذا أخذنا مفردة من قبيل عطشان الممنوعة من الصرف بسبب دخول عنصر نوني من (16) أعلاه (الألف والنون الزائدتين) بالإضافة إلى (ن) نفسها (الوصفية)؛ لاحظ أنه عند دخول التعريف عليها[2]، فإن إحدى القيم الموجبة تحذف تلقائيا

= ساكن ساكن. وعند دخول الحركة الإعرابية فإن المفردة تنتهي بساكن حركة، وهذا يتضح من خلال الدور الذي تلعبه الحركة على المقطع الأخير في أحمدَ المحركة الذي يأخذ صورة ساكن حركة.

(1) يقول الزجاج في هذا الصدد "فإن نكرت الاسم فقلت: مررت بأحمدٍ وأحمدٍ آخر[. . .]؛ فلما حط الاسم عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف. ن. م ـ ص: 5.

(2) أفترض في هذا السياق وانطلاقا من خصائص أداة التعريف(ال) أن (ال) تمتلك خاصية التأسيم ونعني بالتأسيم هنا التأسيم الكامل للمفردة الممنوعة من الصرف التي "أشبهت الفعل" أو الوصف وتحويلها إلى اسم "متمكن" في اسميته، كما أن مفهوم التأسيم هنا(التمكن) يعني أن الاسم المتمكن لا يكون وصفا، ودخول أداة التعريف يحوّل غير المتمكن أو الحالات الاسمية(المختلطة بفعل أو بوصف أو غير ذلك)إلى أسماء محضة نتيجة لقوة الخصائص الاسمية لأداة التعريف كما أفترض هنا. وأعتقد أن الإضافة لها نفس الخاصية التأسيمية التي تمتلكها الأداة بهذا المعنى.

وهي [+وصف] (راجع الإحالتين (50، 51 أدناه)، وكلمة (العطشان) تصبح اسما معرفا، ونتيجة لذلك تبقى قيمة واحدة موجبة هي زيادة الألف والنون [+ا ن] ، وهي لا تكفي للمنع من الصرف بموجب المبدأ (26)، وبالتالي يمكنها تقبل الحركة الإعرابية الكسر [ـِ] . لنتأمل من جديد المفردة أحمد التي منعت من الصرف بسبب دخول عنصر من (ك) [+صيغة (= شبه الفعل)] إلى جانب (ك) نفسها (التعريف بالعلمية)؛ فإنه عند دخول أداة التعريف (ال) عليها تحذف سمة [+صيغة] تلقائيا بسبب الخاصية التأسيمية التي تملكها (ال) (انظر الإحالة: 50 و51 أدناه)[1]، وبالتالي لا يمكن لسمة [+تعريف العلمية] وحدها أن تمنع الصرف، وينتج عن هذا إمكانية دخول حركة الكسر الإعرابية.

ثانياً

عدم عودة التنوين على الاسم المعرف بالأداة والاسم المضاف

في اعتقادي أن عدم تحقق التنوين مع التعريف أو الإضافة لا يرتبط بالصرف أو المنع من الصرف، وذلك لأن التنوين حتى مع الاسم المنصرف ينبغي ألا يتحقق لأسباب دلالية بالأساس وأخرى صرف ـ صواتية.

فدلالياً، غياب التنوين في الإضافة والاسم المعرف مبرر أيضا بتجنب التصادم في القيم الدلالية الذي تمنعه المبادئ العامة لتأليف السمات الدلالية، بحيث لا يمكن أن تخصص المفردة بسمتين متصادمتين دلاليا حسب المبدأ المقر في (27):

27

يمنع التأليف بين سمتين متصادمتين دلالياف.

وهذا المبدأ مؤسس على افتراض أن التنوين علم للنكرة، والتعريف بالأداة أو

(1) في هذا التحليل لا أرى أن لاصقة كالحد(ال) تنتقى في المستوى الصرفي القبل معجمي، وإنما أعدها لاصقة مستقلة بمدخل معجمي مستقل وتؤلف مع (الاسم) بموجب القواعد الاشتقاقية التركيبية؛ ويلزم عن هذا أن سمة [+تعريف] لا تدخل ضمن السمات المقيدة للمنع من الصرف المنصوص عليها في(16)، وعندما تدخل "ال" على المفردة الممنوعة من الصرف فإنها بموجب قوة خصائصها الاسمية تقوم بمحو بعض السمات الموجبة المانعة من الصرف راجع الإحالة(50)أعلاه.

بالإضافة علم للمعرفة (بالمفهوم العام لهذا الافتراض)، ومن غير الممكن طبقا لـ (27) أن نؤلف بين السمتين المتصادمتين دلاليا من قبيل: {[+تعريف][+تنوين+]} أو {[+تأنيث][+تذكير]} وبالتالي فإن غياب التنوين نتيجة لتوارد التعريف معه (المبدآن (26) و(27) تباعا[1].

إلى جانب التناقض في السمات الذي هو مشكل دلالي، فإن التنوين على الممنوع من الصرف المضاف إلى ما فيه "ال" ينبغي أن يحذف لأسباب صرف صواتية أيضا وذلك لأن التنوين عبارة عن "ساكن" عندما يضاف إلى معرفة يلتقي مع "الساكن" الموجود في أول النطق بالمضاف إليه، وقواعد التأليف العربية تمنع التقاء ساكنين، ليس في الممنوع من الصرف فحسب بل في كل سياق يلتقي فيه ساكنان، وهناك وسائل مختلفة للتخلص من الساكن أهمها ما هو مبين في (28):

28

أ ـ كسر الساكن الأول أو فتحه

ب ـ حذف التنوين مطلقا وإبقاء الحركة غير منونة[2].

6.4. المنع من الصرف وقيد الجذع الأقصى

أكثر المقاربات ـ المطبقة بنجاح ـ للممنوع من الصرف قدمت من خلال ما سمي بالمنع لعلة واحدة، وهي الحالات المحددة في (صيغة منتهى الجموع، والاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة)، إلا أن هذه المقاربة التي أشرت إليها في مطلع الفقرة (3) تقدم حلولا انطلاقا من التنوين فقط (9 أ) ولا تتعمق في مشكل الإعراب لأنها تفصل بين مشكل التنوين والإعراب ولا تشرك الإعراب في التفسير لهذا الإشكال (راجع الرحالي (2000: ص: 36 ـ 40)، والنتيجة المشتركة بين هذه المقاربات أن المنع من الصرف المحدد بالتنوين وحده (إقصاء الإعراب) يأتي من قيد الجذع الأقصى المستلهم من دراسة مكرتي وبرنس (1990) McCarthy & prince الذي يتمثل في أن المقاطع لا ينبغي أن تفوق أكثر

---

(1) نجد عند القدماء تفسيرا عاما لغياب التنوين يحدد في أن الإضافة عندهم بمعنى الإسناد والإلصاق، لضرب من التعريف أو التخصيص كما جاء في شرح ملحة الإعراب ص: 201، و"التنوين ينبغي أن يحذف لأنه يدل على انفصال الاسم وكماله والإضافة تدل على اتصال الاسم" ص: 202.

(2) "ومن العرب من يجيز حذف التنوين وإن وليه ساكن" من قبيل: "وقف خطيبُ اسمع" عباس حسن، النحو الوافي. ج1، ص: 42.

من مقطعين. الأمر الذي لا ينطبق مع صيغة منتهى الجموع أو المختوم بألف التأنيث الممدودة التي تتألف من ثلاثة مقاطع كما سيأتي. والملاحظة الأساسية أن الممنوع من الصرف ليس محددا في منتهى الجموع أو الممدود فقط، بل في حالات واسعة لا يفسر لها قيد الجذع الأقصى، لأنها مؤلفة من مقطعين ومع ذلك تمنع من الصرف. كما أن هذا القيد لا يفسر لمشكل إعراب الجر.

وهذه المقاربات أيضا مؤسسة على الوزن المقطعي لا الوزن الصرفي وهذا ما يوحد بين الصيغ المتعددة لصورة منتهى الجموع، فمن الناحية المقطعية لا فرق بين مساجد وكنائس مع أنهما مختلفتان من حيث الوزن الصرفي فالأولى على وزن مفاعل والأخرى على فعائل.

ومشكل المنع من الصرف في هذه الصور لا يتعلق بالصيغة وإنما يتعلق بالمقطع الأخير فقط الذي تشترك فيه كل هذه الصور[1].

وطبقا للتحليل المقطعي فإن المنع من الصرف يقتضي عدم الوصول بالمقطع الأخير وصولا يكون متوسطا مغلقا: أي ما يظهر في صورة: (ص ح ص)، لأن تجاوز هذا الحد غير مقبول في النظام الصرفي، نظرا لأن المنع يقتضي عدم تحويل المقطع الأخير القصير في مفاعيل مثلا إلى متوسط مغلق، ومن هنا لحن الصورتين التاليتين في (29):

29

أ ـ *مفاعلٌ ـ ص ح/ص ح ح /ص ح/ص ح ص
ب ـ *مفاعيلٌ ـ ص ح/ص ح ح/ص ح ح/ص ح ص

ومقابلهما النحوي كما في (29):

30

أ ـ ص ح/ص ح ح/ ص ح/ص ح. م َ س ـ َ َ ج ِ د ُ.
ب ـ ص ح/ص ح ح/ص ح ح/ص ح. م َ ف َ َ ت ِ ـ ِ ح ُ

ونفس التصور يمكن أن يمتد إلى المنتهي بألف التأنيث الممدودة، إذ لا يصح أيضا الانتهاء بالمقطع المغلق كما يتضح من خلال لحن الصورة التالية المبينة في (31) ومقابلها النحوي (32):

---

(1) أحمد كشك، اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب؛ : 57 ـ 58.

(31)

* صحراءٌ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص

(32)

صحراءُ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح

5. خلاصة عامة

دافعت في هذا الفصل عن أن مورفيم الكسرة [ـِ] هو التحقيق الصرفي الأساسي في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة. وأن الواو أو الألف في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة ليست حروف إعراب وإنما هي لواحق للعدد، تفرض الكسرة [ـِ] عليها ضغوطا صواتية وتحولها إلى [ي] بموجب قاعدة: و- ي، وقاعدة مماثلة.

وقد تبنيت فرضية وجود مستويين صرفيين: الأول قبل معجمي، تبنى فيه سمات اللواصق الصرفية من قبيل سمة العدد وغيرها باستثناء السمة الإعرابية فإنها تبنى في المستوى الصرفي المتأخر، وهو عبارة عن مكون صرفي مستقل تبعا لهالي ومرنتز (1993)، والسبب في فصل صرفية الإعراب عن بقية الصرفيات يعود إلى أن سمة الإعراب سمة ناتجة عن عملية الضم بين الرأس المسند لها والفضلة المحققة عليها (علاقة عمل إعرابي)، وهذه العملية متأخرة عن عملية بناء الصرفيات التي لا تعد نتاجا لتفاعل تركيبي وإنما تخضع لعمليات بناء الكلمة. وفي المستوى الأخير تدمج صرفية الجر [ـِ] ويتم التأليف بينها وبين لاحقة العدد [و] ، لأن هذا المستوى هو المحدد لإدماج صرفيات جديدة كما أنه المختص بدمج السمات الصواتية في التركيب بحيث يهيئ للانتقال من (ب. س) إلى (ص. ص)، وفي هذه الأخيرة يتم التحقيق الصواتي لصرفية الإعراب ولاصقة العدد وغيرها في آن واحد.

قد افترضت أن المنع من الصرف محدد بجميع الإشكاليات (9) أعلاه والملخصة كما يلي: (غياب التنوين، تحول صرفية الجر من [ـِ] إلى [ـَ] ، وعودة الجر [ـِ] مع الإضافة والاسم المعرف في حين يبقى التنوين غائبا). كما أن المنع من الصرف نتيجة لتفاعل قوالب صواتية وصرفية ودلالية وتركيبية. فعلى سبيل المثال: بعض السمات المانعة من الصرف من قبيل [+عجمة] تبنى في المكون الصواتي، وتبنى السمات من قبيل [+صيغة أفعل] في المكون الصرفي، في حين تبنى بعض السمات من قبيل السمة [+علمية] في المكون الدلالي، وجميع

المكونات الثلاثة المذكورة موجودة في المستوى قبل المعجمي. وتبنى السمات الدالة على الإعراب أو التنوين تركيبيا في مكون صرفي مستقل.

ولزم عن ما افترضته أن المنع من الصرف غير محدد في المستوى المعجمي للكلمة حتى تصل إلى التركيب ومن ثم نتبين ما إذا كانت المفردة مصروفة أم لا. فكلمة من قبيل: أحمد لا يدخلها التنوين أو الإعراب إلا بعد أن تلج في المجال التركيبي الذي يضيف لها سمات صرفية جديدة كالتنوين والإعراب. كما بينت أن المنع من الصرف مرتبط بمفهوم التمكن وعدم التمكن في الاسمية.

ويعد المنع من الصرف في هذا التصور نتيجة لتراكم القيم الموجبة. وبينت أن التعريف وكذا الإضافة لهما خصائص اسمية قوية وبالتالي يلعبان دورا أساسيا في تأسيم الاسم الممنوع من الصرف ورده إلى تمكنه.

كما بينت أن غياب التنوين مرتبط إلى جانب مبدأ تراكم القيم بمبدأ التصادم في القيم الدلالية الذي يمنع توارد أداة التنكير (التنوين) مع الاسم المعرف أو المضاف (التعريف).

من ناحية أخرى بينت أن قيد الجذع الأقصى غير كاف للتفسير للمنع من الصرف، نظرا لأنه لا يفسر إلا لحالات قليلة مما هو ممنوع الصرف محددة فيما يسمى بالمنع لعلة واحدة.

اسميةُ الإعرابِ ومستوياتُ الترميزِ الإعرابي

مدخل

في هذا الفصل أدافع عن كون الإعراب خاصيةً للمقولات التي تخصِّص سماتٍ اسميةً [+س] ؛ بمعنى أن الإعراب لا يسنَد إلا إلى الأسماء أو المقولات التي تضم إلى جانب سماتها الأصلية سماتٍ اسميةً كالصفة واسم الحدث والصفة المشتقة وبعض الظروف وغيرها، فهذه الأشكال في اعتقادي إنما تتلقى الإعراب نتيجة لكونها تخصص بعض السمات الاسمية التي تمكنها من تلقي الإعراب (الأمر الذي تركته مفتوحا في الفصل الأول وأرجأته إلى هذا الفصل). وهذه الملاحظة ربما تساعد في فهم الطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف، فكل من هذه المقولات الأخيرة تتميز بقدرتها على ترميز سمة إعراب الجر، وبأن كلا منها يمكن أن يرأس بنية جر مستقلة. واستجلاء الطبيعة المقولية لتلك المقولات سوف يمكن من تتبع سلوك الجر في كل تلك الأشكال المقولية، ومعرفة الكيفية التي يسنَد بها الإعراب. وقد لاحظت مطولا أن العديد من الإشكاليات التي ستواجهني لاحقا مرتبطة بالطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف وغيرها، وما لم يتم الانطلاق من تصور واضح حول هذه الأشكال المقولية ـ على الأقل من وجهة نظر هذا البحث ـ فسيبقى التفسير لسلوك الجر فيها أمرا معقدا. وأبسط مثال لذلك التعقيد المرهونِ بالطبيعة المقولية اسمُ الحدث؛ بحيث يصعب معرفة الكيفية التي سيتم بها إسناد الجر في حال ما إذا كانت المقولة التي تسقَط أولا هي الاسم مضموماً إليها مفعولُ اسم الحدث، خصوصا، أنني أساير إطاراً نظرياً لا تنسجم معه فكرة التحول المقولي بمفهومها التقليدي، إلى غير ذلك من الإشكاليات الإعرابية المتعالقة مع الطبيعة المقولية للمقولات النحوية. وإنني إذ أبحث عن تصور كاف للمقولات النحوية يسعفني في التفسير لجملة من الإشكاليات المرتبطة بالإعراب في هذا البحث، فإنني لا أسعى لتقديم نظرية لهذه المقولات، لأن ذلك أكبر بكثير من طموح هذا البحث، وإنما الغرض هو تشخيص

هذه المقولات وطبيعتها المقولية من وجهة نظر إعرابية بما يخدم توجه الفرضيات التي أنوي الدفاع عنها.

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. أستدل على أن النظرية التقليدية للمقولات النحوية كما هي في شومسكي (1970) والمتبناة في عدد واسع من التحاليل غير كافية للتفسير لعدد من الإشكاليات الحديثة، نظرا لأنها لا تكفي لوصف المقولات المزدوجة كاسم الحدث والمشتق والظرف. وفي الفقرة: 3 أستدل على أن المقولات إما بسيطة (ف، س، ص، ح) لكل من الفعل والاسم المحض والوصف غير المشتق والحرف على التوالي، وإما مركبة من مقولتين: كاسم الحدث والصفة المشتقة وبعض الظروف. وأستدل أيضا على أن المقولات البسيطة مبدئيا مخصصة فقط بالقيم الموجبة، على اعتبار أن كل مقولة تمتلك خصائص مستقلة بما في ذلك الحرف الذي أعده [+ح] وليس [ـ ف ـ س]. وتخضع المقولات المركبة لمبدأ إعرابي ينص على أن كل مقولة مركبة تتألف من مقولتين بسيطتين: الأولى تسنِد الإعراب والأخرى مقولة اسمية بموجبها تتلقى الإعراب بناء على نظرية ستويل (1981) عن المقولات، ويتنبأ هذا المبدأ بعدم إمكانية ورود مقولات تضم سمات "فعلية" (ف) وحرفية (ح) في نفس الوقت، أو مقولات تضم سمات لمقولتين غير مسندتين للإعراب (س) و(ص) مثلا في نفس الوقت. وفي الفقرة: 4 أستدل على أن المقولة التي تسقَطُ في التركيب أولا هي المقولة القاعدية التي لها خاصية إسناد الإعراب، وبموجب عملية ضم م. س الفضلة إليها يتم إشباع سمات المقولة القاعدية كإعراب النصب مثلا، وعند الانتهاء من إشباع جميع السمات القاعدية تكون سمات الواجهة الاسمية من المقولة المزدوجة في واجهة الفحص وبموجبها تنتقل المقولة السينية (س0) إلى رأس الإسقاط الوسيط الذي هو عادة إسقاطٌ لإعراب الجر يقابل الزمن في بنية الجملة (بالكيفية التي سأدافع عنها في القسم الثالث)، وبمجرد الانتقال إليه تتحول المقولة إلى اسم تلقائيا دون اللجوء إلى لاصقة للتحول المقولي. وسأقدم في الفقرة: 2. 4. حجة من مبدأ مقاومة الإعراب. وقد خصصت الفقرة: 5 للبحث في مشكل المستوى الذي يرمز فيه الإعراب؛ هل يأتي الإعراب مدمجا في المفردة من المعجم، أم أنه يرمَزُ في التعداد، أم في مستوىً آخر بعد التعداد، وسأستدل على أن الإعراب يرمَّز في المسند الإعرابي (العامل) بموجب عملية ضم Merge لـ م. س إليه، وأن الإعراب قبل هذا المستوى غير محدد. والفقرة: 6. سأخصصها لشرح مفاهيم الأنماط الإعرابية التي سأتعامل معها كالإعراب الملازم والإعراب البنيوي.

1. المقولات النحوية وإعراب الجر

مشروعية هذه الفقرة وما يتفرع عنها تأتي من ملاحظة أن جميع المقولات النحوية باستثناء مقولة الفعل ترمِّز إعراب الجر الذي يسنَد إلى فضلاتها بكيفية ما؛ فمقولة الاسم (س) ومقولة الصفة (ص) وكذا مقولة الحرف (ح)، كل منها يمكن أن ترأس بنية جر مستقلة، أضف إلى ذلك المقولات التي لم يحسم بعد في طبيعة مقوَلتها من قبيل مقولة اسم الحدث ومقولة الظرف، فكل هذه المقولات ترأس بنيةً اسميةً يرد فيها موضوع الجر فضلةً لها. ومن غير الممكن التفسير لسلوك الجر في كل تلك البنى ما لم ننطلق من نظرية واضحة للمقولات النحوية.

في ضوء الملاحظات المقدمة لسلوك إعراب الجر (الفصل الأول من القسم الأول، والفصلان الأول والثاني من القسم الثاني) التي تتلخص في كون إعراب الجر إعرابا غير أساسي كالرفع أو النصب، وإنما هو إعراب مناوب إما للرفع وإما للنصب، فإنني أقترح تمييزا عاما ـ ينبني على أسس إعرابية ـ بين نوعين من البنى المقدمة على النحو التالي:

(1)

أ ـ بنى رفع ـ نصب[1].
ب ـ بنى الجر

أدرج ضمن (1 أ) بنية الجملة فقط التي ترأسها المقولة (ف)، وأدرج ضمن (1 ب) كل البنى التي ترأس بنية الجر بعناوين مقولية مختلفة أحددها في (2 أ) و(2 ب) على التوالي:

(2)

أ ـ بنى رفع ـ نصب: المرؤوسة بالفعل (ف)
ب ـ بنى الجر: المرؤوسة إما بالحرف (ح)، أو الاسم المحض (س)، أو بالمقولات المزدوجة كاسم الحدث، والصفة المشتقة، وبعض الظروف.

ونحن بحاجة في هذه البحث إلى دراسة سلوك الجر في كل نمط من البنى المدرجة في (2 ب)، وتعقب الكيفية التي يرمز ويسنَد بها إعراب الجر، ومعرفة

(1) ما يقابل هذا التمييز الإعرابي بالنسبة للغات الأركاتية: أركاتي ـ مطلق، بيد أن اهتمامي هنا ينصب على قضايا اللغة العربية فقط، وقد أفردت الفصل الأول لمثل تلك القضايا لكي أتجنب تكرارها هنا.

المواقع البنيوية (موقع الفضلة أو موقع المخصص) التي يسوغ فيها موضوع الجر، وكذا التفسير للعديد من الإشكاليات المرتبطة بالمقولات التي يمكن لها ترميز إعراب الجر في مستوى معين.

ولتحقيق بعض من استراتيجيات هذا البحث أسعى في هذا الفصل إلى بلورة بعض الأفكار الأساسية حول نظرية المقولات النحوية وفق مفاهيم أكثر ملاءمة مع النظرية الإعرابية التي أشتغل عليها، لأن نظرية المقولات النحوية بصيغتها التقليدية المفترضة منذ شومسكي (1970) غير كافية للتفسير للعديد من الإشكاليات الحديثة المتمخضة عن التحولات المتسارعة للنحو التوليدي(1). وسأقوم في هذا السياق بتبني بعض مما في نظرية ستويل (1981) المقدمة عن المقولات النحوية محاولا توسيعها إلى المقولات المزدوجة، وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات الحديثة المبلورة في البرنامج الأدنى.

1. 1. مشاكل نظرية المقولات النحوية التقليدية

عدَّ الفاسي الفهري (1990: ص: 265) مشكل المقولات أعقد من أن تمثله نظرية كتلك التي اقترحها شومسكي (1970) والتي هي مؤسسة على السمات، لأن المقولات المعجمية ذرية ولا يمكن تصنيفها بسمات(2).

ومن الأعمال الرائدة في هذا الاتجاه والتي تناولت المقولات التركيبية بتوسع عمل ستويل (1981). ونظام ستويل وإن كان لا يختلف عن نظام شومسكي في كونه يعتمد على نظام القيم السالبة والموجبة في تحديد الطبقات المقولية الممكنة؛ إلا أن نظام ستويل يبدو أكثر كفاية ربما لأن التصنيف [+س] و [ـ س] يغطي بالفعل جميع الأشكال المقولية البسيطة من وجهة نظر إعرابية، وإن كان نظام ستويل أيضا لا يتنبأ بالمقولات المزدوجة(3).

---

(1) عن المقولات النحوية في صورتها التقليدية انظر بتوسع "ملاحظات حول التأسيم" شومسكي(1970)وكذا شومسكي(1981)، (1986ب) ودجاكندوف(1977)و ستويل(1981)و(أبني (1987) وآخرين.

(2) استدل الفاسي(1990) أن هذا النظام قاصر وصفيا وقاصر تصوريا لأنه لا يراعي الخصائص الداخلية والخارجية للمقولة التي تتطلب كلا النوعين من الخصائص؛ مثلا، اسم الحدث الذي هو (اسم)في الخارج لكنه (فعل) في بنيته الداخلية كما سيتبين.

(3) خلافا لـ(شومسكي)الذي يعبر عن المقولات التركيبية بمقولتين هما(الفعل والاسم) نجد ستويل (1981) يعبر عن المقولات التركيبية بمقولة واحدة فقط، وهذه المقولة ترد بقيمتين مختلفتين كما يلي: [ـ س] ويدرج تحتها الفعل والحرف و [+س] ويدرج تحتها الاسم والصفة، ويعتمد هذا التصنيف على كون المقولات [ـ س] تسند الإعراب والمقولات[+س] تتلقى الإعراب ولا =

ومع ذلك فنظام ستويل كنظام شومسكي من حيث أنه لا يقدم حلولا كافية لتلك المقولات التي تضم خصائص مقولتين مختلفتين (الازدواج المقولي) كما هو الشأن بالنسبة لاسم الحدث والمشتقات، ولا يقول شيئا عن مقولة الظروف ولا يفسر لكون الإعراب يختص بالدخول على الأسماء وغيرها من الإشكاليات التي أطمح أن أقدم لها بعض الحلول في حدود اهتمامي في هذا البحث. وذلك بتوسيع نظرية ستويل وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع المفاهيم الحديثة.

للتذكير بالنظام المقولي عند شومسكي (1970)، نبين أن شومسكي يعبر عن الفعل والاسم والصفة والحرف بالمقولات المضمنة في (3):

3

أ ـ الفعل = [+ف ـ س]
ب ـ الاسم = [ـ ف +س]
ج ـ الصفة = [+ف +س]
د ـ الحر ف = [ـ ف ـ س]

وخلل هذا النظام يبرز من عدة جوانب، من بينها، أن اسم الحدث في هذا النظام غير محدد بأي سمة، كما أن الصفة محددة بـ [+ف +س]، وهذا التخصيص الأخير يجعلنا نخلط بين الصفة المشتقة واسم الحدث الذي يخصَّص أيضا بـ [+ف+س] في التحاليل القائمة[1]. أضف إلى ذلك أن الصفات ليست كلها [+ف +س]، فما يندرج تحت هذا التخصيص هو ما يسمى بالمشتقات وهي الصفات التي لها بنية فعل داخليه كاسم الفاعل مثلا، لكن الصفات من قبيل: طويل، قصير، كبير، لا يبدو أنها تندرج تحت [+ف +س]، إذ لا يبدو أنها تملك خصائص الأفعال كاسم الفاعل. كما أن تخصيص الحرف بـ [ـ ف أس] غير كاف لتحديد طبيعة الحرف الذي ظل غامضا نتيجة لتخصيصه بالقيم السالبه فقط[2].

= تسنده، وقد لا يبدو كافيا للتعبير عن كل الأشكال المقولية بمقولتين أو بمقولة واحدة لأن هذا غير كاف كما سيتبين لتحديد طبيعة المقولات أو التفسير لسلوكها ما لم نقم بإعادة صياغتها بما يتلاءم مع طبيعة المقولات المزدوجة.

(1) الفاسي الفهري(1999)و(2001)و(2002): برنامج المحاضرات الأسبوعي.

(2) فالقدماء أيضا أعلى سبيل المثال: سيبويه، ج:1 ص:12، وانظر شرح ملحة الإعراب أبو محمد الحريري البصري، ص:69 ـ عدوا الحرف غير موسوم إلا بكونه "ليس فعلا وليس اسما"؛ فخلوه من الوسم عدّ وسما له وهذا لا يفصح عن طبيعة الحرف المقولية في اعتقادي.

وفي هذه المقاربة التي أود تقديمها في هذا القسم عن المقولات أود أن أعتمد منهجية ستويل في تحليل المقولات من وجهة نظر إعرابية محضة تعتمد على تصنيف المقولات اعتمادا على ما إذا كانت تسند الإعراب أو تتلقاه، بكيفية تنسجم مع التطورات الحديثة للنظرية التركيبية في ضوء التوصيات والملاحظات المبينة في الفاسي (1993.1990) عن المقولات.

مبدئيا، تحدد المقولات المعجمية في صيغتها الحالية بالمقولات المضمنة في (4):

(4)

[ف، س، ص، ح] (فعل، اسم، صفة، حرف تباعا)

والنقاش المقدم هنا يدور حول عدم كفاية (4) لعدم تضمنها لمقولات أخرى ممكنة كاسم الحدث والظرف.

أفترض أولا أن المقولات المعجمية من حيث التصنيف الرباعي لها هو بالفعل ما هو محدد في (4)، وأنه يمكن اشتقاق صور مركبة من هذه المقولات البسيطة كاسم الحدث، واسم الفاعل، والظرف، بالكيفية التي أوضحها في الفقرة الموالية.

3. المقولات النحوية بسيطة ومركبة

1.3. المقولات البسيطة

كل مقولة لا تضم سمات لمقولة أخرى هي مقولة بسيطة، وهي تلك المحددة في (4)، وأضيف إلى أن المقولات في (4) مخصصة في اعتقادي بالقيم الموجبة التي أعيدها في (5):

(5)

[+ف]، [+س]، [+ص]، [+ح]

حيث [+ف] هي الفعل، و [+س] هي الاسم، و [+ص] هي الصفة غير المشتقة، و [+ح] هي الحروف التي لها إسقاطات قصوى كحروف الجر، وأمثل لها بـ ضَرب، دار، جميل، من على التوالي.

ويمكن إرجاع هذه المقولات إلى قسمين بناء على كونها تسند إعرابا أو تتلقاه كما يتضح من التعميم الذي أقره في (6):

(6)

أ ـ إسناد الإعراب خاصية للمقولات المخصصة بـ [+ف] و [+ح] من (5).

ب ـ تلقي الإعراب خاصية للمقولات المخصصة بـ [+س] و [+ص] من (5).

ويمكن اختزال المقولات الأربع في (6) إلى مقولتين حسب التعميم (6)، اعتمادا على مفاهيم ستويل الإعرابية (1981)، المحددة بالكيفية التي ترد في (7)، فالتصنيف المقولي (7) هو تصنيف إعرابي محض.

(7)

أ ـ [+ف] و [+ح] = [ـ س]

ب ـ [+س] و [+ص] = [+س]

فالفعل والحرف هما المقولتان المختصتان بإسناد الإعراب بقيمة من السمة [ـ س] ولا يمكن لهما تلقيه، ويمنعهما من ذلك مبدأ مقاومة الإعراب المفترض في ستويل (1981) الذي أعيده في (8):

(8)

مبدأ مقاومة الإعراب

لا يمكن أن يسنَد الإعراب إلى مقولة تحمل سمةَ إسناد الإعراب [ـ س].

كما أن الاسم والصفة هما المقولتان المخصصتان لتلقي الإعراب بموجب السمة [+س] (راجع ستويل (1981)).

2.3. المقولات المركبة أو الازدواج المقولي

وأبسط صورة للمقولات المركبة تتمثل في (اسم الحدث) الذي أعده مقولة مركبة من [+س، +ف] كما يتضح من (9):

(9)

التخصيص المقولي لاسم الحدث هو [+ف+س].

فاسم الحدث مؤلف من مقولتين: واحدة لها خاصية تلقي الإعراب والأخرى لها خاصية الإسناد، ويشتق من هذا التأليف قيد على الازدواج المقولي الذي يشترط لمقولتين مدمجتين أن تكون إحداهما تسند

الإعراب؛ لها سمة مركبة من [ـ س]، والأخرى تتلقاه [+س]؛ بحيث لا يظهر تعارض مع مبدأ مقاومة الإعراب الذي سأعود إليه، وألخص هذا القيد في (10):

(10)

يتم التأليف بين مقولتين من (5) إحداهما تسند إعرابا [ـ س] والأخرى لا تسنده [+س]).

وعلى هذا النحو كل مقولة لها خاصية تلقي الإعراب [+س] (س أو ص)، يمكن لها أن تحمل خصائص مقولة أخرى تسند الإعراب: [ـ س] (ف أو ح) إذا كانت ضمن مقولة مزدوجة كما يتضح من خلال (11) التي تظهر من خلالها التأليفات المقولية الممكنة التي يمكن الحصول عليها بواسطة ما يمكن تسميته بـ (التأليفات الممكنة بين المقولات) الأربع المحددة في (5). ومن خلال عملية التأليف المقولي يمكن الحصول على اثنتي عشرة صورة على النحو المقدم في (11):

(11)

ف	س	ص	ح
+ف+س	+س+ف	+ص+ف	+ح+ف
+ف+ص	+س+ص	+ص+س	+ح+س
+ف+ح	+س+ح	+ص+ح	+ح+ص

بحذف المكرر الذي يسفله خط نحصل على ست تركيبات مقولية ممكنة في اللغات مبينة في (12):

(12)

أ ـ +ف +س ب ـ +ف +ص ج ـ +ف +ح

د ـ +س +ص هـ +س +ح و. +ص +ح

لاحظ أن (12 ج) و(12 د) مخرجتان بالقيد المشار إليه أعلاه في (10) والذي أعيده في (13):

13

التأليف يتم فقط بين مقولتين إحداهما تسند الإعراب والأخرى تتلقاه.

حيث (ف وح) في (12 ج) مقولتان مسندتان للإعراب يعبر عنهما بـ [ـ س]. و(س وص) في (12 د) مقولتان تتلقيان الإعراب يعبر عنهما بـ [+س]، وبالتالي يخرِج التأليف بينهما صورة غير ممكنة من الناحية التصورية، وقد نكون بحاجة إلى تدعيم تجريبي في هذه النقطة[1].

لنتأمل الآن الصور المتبقية في (12) والتي أفترض أنها صور مركبة لكل من مقولة اسم الحدث، ومقولة الصفات المشتقة، ومقولة الظرف بالكيفية المبينة في (14) ومطابقتها مع المعطيات العربية في (15):

14

أ ـ [+ف +س] = اسم الحدث

ب ـ [+ف +ص] = الاسم المشتق (اسم الفاعل، اسم المفعول. .)

ج ـ [+س +ح] = بعض الظروف العربية

د ـ [+ص+ح] = صورة غير ممكنة في العربية وربما تكون متاحة في لغات أخرى.

وسوف أعيد التخصيصات (14) مختزلة في (15) بناء على تخصيصات ستويل المقدمة في (7)، وعلى التعميم الإعرابي (6) أعلاه.

---

(1) تظهر المعطيات العربية مفردات من قبيل (خلا و عدا وحاشا) التي هي أفعال وحروف (استثناء)؛ فـ(حاشا) إن صح وصف النحاة العرب لها فإنها تندرج تحت الصورة[+ف +ح] حيث يمكن لها أن تسند إعراب النصب أو إعراب الجر كما يظهر من 1 و 2 فيما يلي تباعا"

1 ـ حضر الطلاب حاشا زيداً. 2 ـ حضر الطلاب حاشا زيدٍ.

حيث حاشا في الأولى فعل وفي الثانية حرف. ومع ذلك لا يبدو أن هناك خرقا للقيد (10)، إذ المقصود بالتأليف بين [+ف +ح] أن تمتلك حاشا مثلا سمتين إعرابيتين متناقضتين في نفس الوقت واحدة للنصب والأخرى للجر بحيث يظهر زيد في حالة تصادم إعرابي. لكن الواضح أن دوري حاشا الإعرابيين يظهران في توزيع تكاملي؛ بحيث تظهر إما في صورة [+ف] أو في صورة [+ح] ومن هنا فإنه ليس هناك إزدواج مقولي بين [+ف +ح] بالمعنى المحدد أعلاه؛ فحاشا وغيرها ببساطة مقولات بسيطة مخصصة بسمة واحدة إما بـ[+ف]أو[+ ح] حسب الإعراب الذي تسنده إلى فضلتها.

(15)

[ـ س+س] = مقولة مزدوجة، حيث المقولة المزدوجة: اسم حدث، مشتق، ظرف. .

المقولة المزدوجة (15) تسنِد الإعراب بقيمة من سمتها [ـ س]، وتتلقاه بقيمة من سمتها الأخرى [+س].

فلنتأمل الآن المعطيات في (16) والتي تعد تمثيلا لـ (14):

(16)

أ ـ آلمني ضربُ زيدٍ عمراً.
ب ـ أضاربٌ زيدٌ عمروً.
جـ ـ كنت أمام، خلف. . . الحائطِ.

كل مقولة من المقولات التي يسفلها خط في (16) تعد مقولة مركبة كونها تتألف من مقولتين، واحدة تسند الإعراب والثانية تتلقاه (القيد 10). فاسم الحدث في (16 أ) يسند إعراب النصب إلى مفعوله بقيمة من سمته [+ف]، ويتلقى إعراب الرفع (من الفعل المدمج في الصرفة) بقيمة من سمته [+س]. ومن هنا أمكن القول بأن اسم الحدث له مقولة مركبة من [+ف+س] ([ـ س+س]).

كما أن اسم الفاعل في (16 ب) التي تعد تمثيلا لـ (14 ب) يسند إعراب الرفع لفاعله والنصب لمفعوله بقيمة من خصائصه الفعلية المعبر عنها بـ [+ف]، ويتلقى إعراب الرفع (من المساعد المدمج في الصرفة) بقيمة من خصائصه الاسمية المعبر عنها بـ [+س] التي لها طبيعة تلقي الإعراب.

والظرف في (16 ج) الممثل له بـ (14 ج) يسند إعراب الجر بقيمة من خصائصه الحرفية المعبر عنها بـ [+ح] التي تعد مسؤولة عن إسناد إعراب الجر (سواء في المركبات الحرفية أو في بنى الإضافة التي تقدر الحرف)، كما أنه يتلقى الإعراب الخارجي بقيمة من طبيعته الاسمية المعبر عنها بـ [+س]، فالظرف على هذا الأساس يبدو أنه لا يشكل مقولة بسيطة مستقلة، لأنه إما أن يكون في صورة الأسماء التي تتلقى الإعراب ولا تسنده من قبيل (اليوم، الساعةب)، وبالتالي فإنه يدخل تحت [+س] فقط، وإما أن يكون الظرف اسما يدمج خصائص حرفية كتلك التي رأيناها في (16 ج)، وبالتالي هو مقولة مزدوجة مخصصة بـ [+ح+س]، فالظرف يتجلى في صورة الأسماء وأحيانا في صورة الحروف بناء على حظه من (10) التي تمكنه من تلقي أو إسناد الإعراب، كما قد يتجلى الظرف في شكل

حرف مؤسم كما في (16 ج)، وربما يتجلى الحرف في لغات أخرى في صورة الصفة (Adjective)[1].

من بين الملاحظات التي تنسجم مع هذا التحليل والتي سأكتفي بالإشارة إليها أن صورة الفعل الحاضر قد تكون مقولة مركبة من [+ف، +س] : أي ([ـ س+س] من وجهة نظر إعرابية)، لأن الفعل الحاضر كما هو معروف يسند الإعراب ويتلقاه أيضا من المصدري (لن)، مثلا في بنية من قبيل لن نستسلمَ، وهذا يدعو للاعتقاد أن الفعل الحاضر يضم سمات "اسمية" بموجبها يتاح له أن يتلقى الإعراب، وقد استدل القدماء على حقيقة أن المضارع يضارع (يشابه) الأسماء انطلاقا من النظرة الإعرابية (وانظر الأشهب خالد (1995) والمراجع هناك بصدد استدلال لسانيين على أفكار مشابهة، وإمكانية القول بأن بعض الأفعال تسوغ إعرابيا كالأسماء وبالتالي تصبح منظورة في (ص. م))[2]، والفعل الحاضر عندما يتلقى النصب من المصدري (لن) فإنه يسوغ كما لو كان (م. س) يتلقى الإعراب من عنصر خارجي[3].

هذه النتائج تفسر لعدد من الإشكاليات المطروحة في الأدبيات من قبيل: لم تختص الأسماء بالإعراب؟ولماذا يتلقى الفعل الحاضر في العربية الإعراب؟ ولماذا تسند بعض الظروف الإعراب والبعض الآخر يتلقاه ولا يسنده؟ ولم بعضها يسند النصب في لغة والجر في لغة أخرى؟

---

(1) راجع محمد وحيدي(1999) حول مقولة الظرف والنظريات التي حاولت مقوَلةَ الظروف. وأوضح في هذا السياق أن الهدف الأساسي من اقتراحنا حول المقولات المزدوجة عموما ومقولة الظرف خصوصا هو ـ كما بينت في مطلع هذا الفصل ـ تشخيص الطبيعة المقولية ورصد سلوك هذه المقولات من وجهة نظر إعرابية بما يخدم فرضيات هذا البحث، وليس البحث عن نظرية كافية للمقولات لأن ذلك أكبر بكثير من أن أحاول الدخول.

(2) يقول ابن جني، اللمع، ص: 183 " وهذا المضارع إنما أعرب لمضارعته الأسماء وهو مرفوع ـ أبدا ـ لوقوعه موقع الاسم" .

(3) تستدل زاكونا(1982)zaagona على أن الصرفة تنتقي م.ف كفضلة تعد جميلة تتضمن فاعلا، وهذه الجميلة small clause تنتقل إلى يسار تط كي توسم إعرابيا، وتعمل الصرفة في الفعل الحاضر (الجميلة) بنفس الكيفية التي يعمل بها فعل في مفعوله المباشر مادامت الصرفة رأسا للجميلة. (نقلا عن الأشهب(1995)).

ويستدل الفاسي(1993) بكيفية مماثلة على وجود ما يمكن تسميته بالإعراب الزمني، في مقابل الإعراب الاسمي، تسنده صرفة النفي إلى الفعل الحاضر. كما يستدل الفاسي(ن.م) أنه بنفس الكيفية التي تجعل الإعراب منظورا للتأويل فإن تخصيص الزمن يجعل الحمل منظورا للتأويل. وهذه التصورات الحديثة عن الفعل الحاضر تتفق مع تصور القدماء سيبويه ج: 3 ص: 9. وانظر الأشهب(1995) ص: 20 والمراجع والمصادر المشار إليها هناك.

فالظرف العربي في ضوء هذه النتائج له خصائص اسمية تمكنه من تلقي الإعراب، وأخرى حرفية تمكنه من إسناد الجر، والظرف الروماني (التركي مثلا) لا يتلقى الإعراب، وهذا ينبئنا بأنه لا يملك سمة اسمية [+س]، في حين أنه يسند إعراب النصب، مما يعني أنه يضم سمة فعلية [+ف] أو حرفية [+ح] = ([ـ س])؛ وأعتقد حسب ما تقدم أنه [+ف] عندما يسند النصب، و [+ح] عندما يسند الجر من وجهة نظر هذا التحليل.

أعتقد أن هذا التصور للمقولات من وجهة نظر إعرابية يمكِّن من تقديم تفسيرات من قبيل: لم لا يقوم الظرف كمقولة مستقلة؟ ولم تشبه الصفات الأسماء، والحروف الأفعال؟ولماذا تتلقى بعض الحدود إعرابا في اللغات اللاتينية والإغريقية القديمة ولا تتلقاه في الساميات مثلا؟[1]، وهل يسند الحد السامي إعرابا؟. كل تلك الإشكاليات يمكن التعامل معها انطلاقا من وجود خصائص اسمية أم لا.

وبالرغم من ذلك تظهر العديد من الإشكالات التي تفرزها النتائج المقدمة عن الإزدواج المقولي من قبيل: كيف نتعامل مع مبدأ مقاومة الإعراب؟وهل هناك تصادم إعرابي بالفعل في ضوء النتائج المقدمة أم لا؟، ثم كيف ينعكس الازدواج المقولي على نظرية سَ للتمثيلات المقولية؟

تلك إذن عدد من التساؤلات الجوهرية التي أطمح ـ في حدود المتاح من حيز البحث المتعلق بالإعراب ـ أن أقدم بعض التحاليل التي تدعم النتائج المتوصل إليها.

4. المقولات المركبة ونظرية سَ

هذا التصور للمقولات المركبة من مقولتين لا ينعكس سلبا على نظرية: سَ للتمثيلات المقولية. إلا أنه يمكن أن تظهر عدد من الإشكاليات الحرجة تتعلق بنوع المقولة المعجمية التي تسقط أولا بالنسبة للمقولة المزدوجة والتي تتألف من

---

(1) في هذه اللغات لا يظهر وسم الإعراب على الأسماء فقط، بل أيضا قد يظهر على توابع الأسماء وعلى الحدود، فنجد على سبيل المثال أن أداة التعريف تتلقى الإعراب كما يتضح من خلال التعبير التالي:

he unexamined bios ou

the Nom.SG unexamined SG. Life SG not

the un examined life is not livable for man.

ويعنى بالحد هنا فقط أداة التعريف، أما إذا استُعمل الحد بمفهوم أوسع(كأن ندرج ضمنه الأعداد والأسوار والإشاريات) فإن العربية تقبل دخول الإعراب على بعض الحدود التي لها سمات اسمية فقط تمكنها من تلقي الإعراب.

للمقولة). وسأقترح من خلال (18) مبدأين: الأول يحدد المقولة القاعدية إعرابيا، والثاني يحدد المقولة التي تبدأ بفحص سماتها:

(18)

أ ـ المقولة القاعدية هي المقولة التي لها خاصية إسناد الإعراب (ف أو ح)، والخارجية تلك التي لا تملك خاصية إسناد الإعراب (س أو ص).

ب ـ المقولة القاعدية تبدأ بفحص سماتها أولا.

فالمقولة القاعدية تكون في واجهة العمليات التركيبية أولا، وعندما يتم إشباع جميع مطالبها والتخلص من سماتها بالفحص (بنية المقولة القاعدية تصبح تامة) فإن سمات المقولة الخارجية أبشكل تلقائي ـ تصبح جاهزة في واجهة الفحص بالكيفية التي سأشرحها من خلال التمثيل المجرد (20).

عند الانتهاء من فحص السمات القاعدية نتساءل عن التحول المقولي، وهل هناك تحول مقولي فعلا؟ وكيف يتم؟هل يتم عبر الإلصاق (لاصقة التحول المقولي)، وفي أي مستوى؟

في اعتقادي أن التحول المقولي لن يتم عبر أي نوع من الإلصاق لا في المعجم ولا في الصرفة، لأن كلا النوعين من الإلصاق يخرقان المبادئ الأدنوية ويفرزان العديد من الإشكاليات المبينة بالتفصيل في هامش هاته الفقرة[1].

إذا، كيف يتم التحول من فحص سمات المقولة القاعدية إلى فحص سمات المقولة الخارجية دون أن يكون هناك تحول مقولي بمعناه التقليدي؟

الفكرة في هذا التحليل بسيطة وتخلو من التعقيد النظري الذي ينتج عن التحول المقولي، إلى جانب أنها تنسجم مع مبادئ الاقتصاد الأدنوية.

---

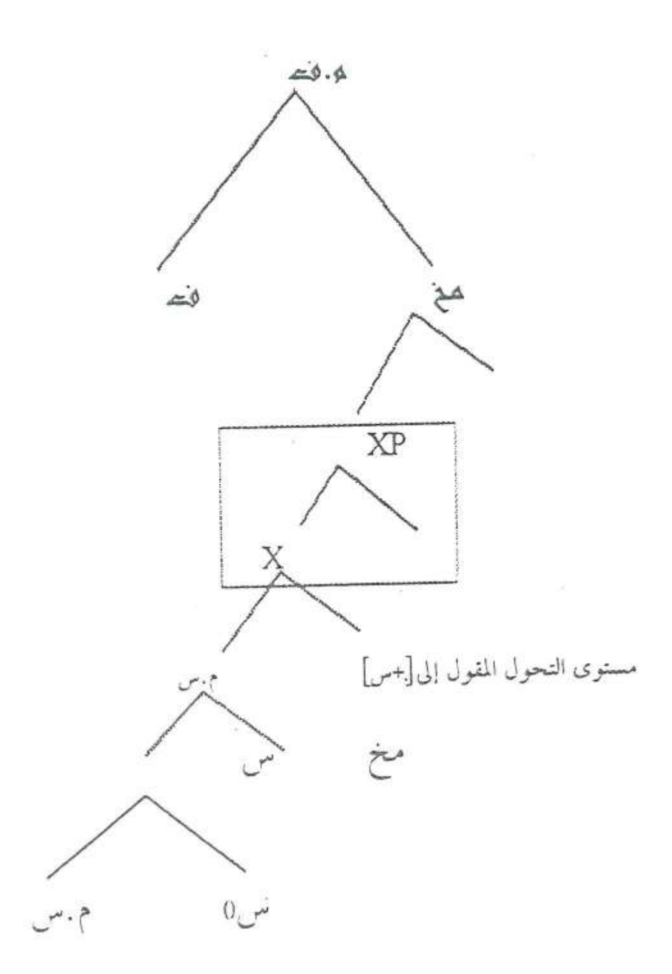
(1) إذا تم الإلصاق في المعجم(الإلصاق المبكر) بالنسبة للصفة المشتقة كاسم الفاعل فهذا حسب الفاسي(1990) يحول الفعل إلى صفة، والصفة لن تتمكن من إسناد النصب إلى المفعول، وهذا الإشكال ينسحب أيضا على اسم الحدث. أما إذا قلنا بالإلصاق في مستوى أعلى (مستوى الصرفة) فهذا من الناحية النظرية مغاير للمنحى الأدنوي الذي يقر بأن جميع الوحدات تدخل وهي كاملة التصريف. كما أن التحول المقولي في هذا المستوى بالنسبة لاسم الحدث يتم في مرحلة متأخرة بحيث يكون فاعل اسم الحدث قد تلقى إعراب الرفع من الصرفة، في حين أن فاعل اسم الحدث يجب أن يتلقى إعراب الجر،وعليه كان على الإلصاق أن يتم مبكرا، وفي التبكير ظهور مشكل إعراب النصب للمفعول؛ ولهذا فإني أقترح حلولا أخرى خارج الإلصاق تتمثل في الإجراء التلقائي للتحول المقولي بدون إلصاق.

الفكرة الأساسية عندئذ أن تلك المقولة المزدوجة تتألف من سمات قاعدية وسمات خارجية، وأن عملية الفحص تتم وفق مبدأ الفحص (19) الذي أقره بمفاهيم البنية المركبية العارية (شومسكي (1994 و1995)).



السمة التي تتطلب الفحص تخلق هدفها.

وعند الانتهاء تماما من فحص جميع سمات المقولة القاعدية تكون سمات المقولة الخارجية في واجهة الفحص، إلا أن هذا غير كاف للانتقال المباشر إلى فحص سمات المقولة الخارجية، وتبقى الخطوة التالية والأخيرة مرهونة بانطباق (19) التي تعد بمثابة المحرك للسمات التي تكون في الواجهة مع الفحص (المهيأة للفحص). وبهاتين الخطوتين التلقائيتين (18) و(19) نخرج من المقولة القاعدية إلى المقولة الخارجية بشكل تلقائي دون اللجوء إلى لاصقة للتحول. لنتأمل التمثيل المجرد (20)



في التمثيل المجرد (20)، س0 هي عنوان المركب المقولي المزدوج التي يولد فيها اسم الحدث أو الوصف المشتق أو الظرف، وتضم إليها الفضلة م. س، وأعد XP الإسقاط الوسيط الذي هو عبارة عن إسقاط إعرابي يقابل الزمن في بنية الجملة والمخصص دائما لتسويغ مركب الجر وفحص إعرابه بالكيفية التي سأدافع عنها مطولا في القسم الثالث، وعند رأس هذه المقولة الموسطة يتم التحول المقولي التلقائي[1]. و يعد مخ مخصصاً للفعل م. ف الخارجي (الذي يضم البنية المرؤوسة بالمقولة المركبة بأكملها على أنها فاعل مثلا).

بإشباع المقولة القاعدية لجميع مطالبها تكون المقولة الخارجية مهيأة لفحص سماتها الخاصة بها، وبإفراغ سمة إعراب الجر في هذا المستوى الذي تحولت فيه ف إلى س (بمجرد إفراغ ف من سماتها الفعلية في المعجم بعد ضم الفضلة إليها)، فإن سمة الإعراب الخارجي الاسمية تخلق مجال فحص إعرابها الخارجي في أحد مواقع الفعل الخارجي الأعلى.

لنأخذ اسم الحدث أولا والممثل له في (16 أ) والمعادة في (21) أدناه كما يلي:

21

آلمني ضربُ زيدٍ عمراً

ضربُ عبارة عن مقولة مركبة من [+ف+س] ، وبموجب المبدأ الإعرابي (18 أ) تسقط المقولة [ف] كعنوان لمقولة اسم الحدث، وهذا العنوان يضم سمات "فعلية" وأخرى "اسمية" ، ويضم إلى هذا العنوان المركب الاسمي الفضلة م. س، وهذا الضم يمكن ف من إسناد إعراب النصب إلى المفعول. وبهذه الخطوة يكون اسم الحدث قد تخلص من سماته القاعدية (الفعلية)[2]. وتسطح بشكل تلقائي سماته الأخرى (الاسمية) لتكون في واجهة العمليات التركيبية. واسم الحدث هنا لديه سمتان في الواجهة الاسمية من المقولة [+ف+س] : الأولى سمة إعراب الجر، والثانية سمة إعرابه الخارجي؛ تقوم السمة الأولى (سمة الجر التي يرمِّزها

---

(1) محتوى هذا الإسقاط هو ح الفارغ المخصص بالسمة أز المخصص للنمط الاسمي من الإسقاطات والتي بموجبها يتم فحص سمة الجر،انظر للاستدلال على هذا الاقتراح القسم: 3،الفصل: 1، الفقرة: 4 وما يتفرع عنها.

(2) بالتأكيد هناك سمات قاعدية لاسم الحدث والصفة المشتقة غير إعراب النصب من قبيل بعض سماته الجهية والتي أعتقد أنها جميعا مشبعة بموجب ضم الفضلة م.س إلى المقولة القاعدية..

اسم الحدث من التعداد) بخلق هدف إعرابي لها يتمثل في X0 وهذا الهدف هو هدف اسمي خلِق بموجب سمة اسمية وبالتالي فإن ف تتحول داخله إلى س تلقائيا: وتعدX0 هنا بمثابة محوِّل مقولي تلقائي، وفي الخطوة التالية تقوم سمة الإعراب الخارجي بخلق هدف لها في أحد مواقع الجملة (المخصص أو الفضلة) والذي يبدو أنه موقع المخصِّص بالنسبة للمثال (21).

ويمكن تطبيق هذا الإجراء مع اسم الفاعل في (16 ب) الذي هو مخصص بالسمة المركبة [+ف+ص] ؛ بحيث تسقط ف كعنوان لها، وتبدأ بفحص سماتها الموجودة في الواجهة "الفعلية" ؛ بحيث تشبع هذه السمات بموجب عملية ضم م. س المفعول إلى ف، وبهذه الخطوة تشبع مطالب النصب (راجع الإحالة (12) أعلاه)، وفي الخطوة التالية تخلق سمة الرفع الإعرابية (ربما المرمزة من التعداد) هدفها في X0، وبعد إفراغ هذه السمة هناك تكون جميع السمات "الفعلية" قد أشبعت وتسطح بالتالي سمات الواجهة الاسمية من مقولة اسم الفاعل لتكون جاهزة في واجهة الفحص، وأول سمة "اسمية" هي سمة الإعراب الخارجي الذي تتلقاه الصفة ص بموجب المبدأ (18) بحيث تخلق هذه السمة هدفا لها في موقع إعراب خارجي.

المقولة المزدوجة الأخيرة ـ إلى جانب مقولتي اسم الحدث واسم الفاعل ـ هي مقولة الظرف المخصصة بـ [+ح+س] الذي يسنِد الجر في حالة الإضافة والذي أعتقد أنه مؤلف من [+ح+س] ، نظرا لأنه يسند الإعراب بموجب [ـ س] ويتلقاه بموجب [+س] . لنتأمل المثال (16 ج) والمعاد في (22).

(22)

كنت أمام الحائط

المقولة القاعدية للظرف أمام هي ح التي تسقط كعنوان مقولي للظرف بموجب (18). وأعتقد هنا خلافا لمقولتي اسم الحدث واسم الفاعل أن ضم الفضلة م. س إلى مقولة الظرف المزدوجة لن يشبع أي مطالب إعرابية، لأن هذا الموقع مخصص لموقع المفعول الذي يتلقى النصب أو الجر الملازم، أما مفعول الحرف هنا فيبدو أنه يتلقى إعراب الجر البنيوي (راجع الفقرة: 3. من هذا الفصل وكذا الفصلين الأول والثاني من القسم الثالث)، وبموجب سمته الحرفية يخلق الظرف أمام هدفه فيX0 لإشباع مطالب الجر من خلاله، وهناك تسطح الواجهة الاسمية للظرف بعد إفراغ سماته الحرفية، وبموجب سمته الاسمية التي تتطلب

الإعراب الخارجي يخلق الظرف هدفه كمركب اسمي يسوغ في أحد مواقع الفعل المساعد كنت.

2.4. حجة من مبدأ مقاومة الإعراب

في ضوء النتائج السابقة يصبح التفسير لمبدأ مقاومة الإعراب (م. م. إ) المقر في (8) أكثر وضوحا، فعلى سبيل المثال، الفعل ضَرَبَ الذي هو مخصص بـ [+ف] لا يمكن له أن يسوغ في موقع يتلقى فيه الإعراب من عامل خارجي لأنه غير مخصص بسمات المقولة التي لها خاصية تلقي الإعراب [+س]، ومن هنا يصح انطباق المبدأ (8).

في حين أن المقولة المركبة يمكن لها أن تسند الإعراب بقيمة من خصائصها التي تضم سمات لمقولة تسند الإعراب [ـ س] (ف أو ح)، كما أنه يمكن لها أن تسوغ في موقع تتلقى فيه الإعراب بقيمة من خصائصها التي تضم سمات لمقولة تتلقى الإعراب [+س] (س أو ص).

ويتمثل اقتراح ستويل (1981) عن مبدأ (م. م. إ) في أن عجرة المقولة المسندة للإعراب لا يمكن أن تتلقى الإعراب؛ فالمركب الفعلي أو المركب الحرفي على سبيل المثال لا يمكن تسويغهما في المواقع الموسومة إعرابيا.

ولمزيد من التبسيط عن (م. م. إ) وكيفية إعادة صياغته بما يتلاءم مع تصورنا عن المقولات المعجمية، نتأمل البنيتين في (23):

(23)

أ ـ سقطت من على الشجرة.

ب ـ مررت من على زيد.

(م. م. أ) بمفهوم ستويل (1981) يلحّن بنى من قبيل (23 أ ـ ب)؛ فـ (23 ب) بنية لاحنة لأن حرف الجر على ـ الذي لا يملك سمات اسمية تمكنه من تلقي الإعراب ـ يظهر في موقع إعرابي يسوغ فيه كفضلة تتلقى الإعراب من الحرف من ولذلك فإن مبدأ مقاومة الإعراب ينطبق بحدة.

أما على في بنية (23 أ) في هذا التصور للمقولات المعجمية لا تستجيب لمبدأ مقاومة الإعراب[1]، والتفسير لسلامتها وظهور المركب الحرفي في موقع

(1) حول مبررات الاستغناء عن (م.م.أ) انظر (فاب (1984)fabb ص: 61). نقلا عن الأشهب (1995).

إعرابي يرجع إلى أن الحرف على في (23 أ) هو من باب أولى ظرف يملك سمات اسمية[1]، إلى جانب سماته الحرفية، وهذه خاصية للمقولات [+س +ح] الممثل لها بـ (14 ج) والتي تؤلف مقولة الظرف في العربية. وهي بخلاف (23 ب) التي لا تملك سمات اسمية، حرف محض، وهذا يفسر للحنها في مقابل سلامة (23 أ).

5. مستويات الترميز الإعرابي

في الفصل السابق بينت أن الإعراب نتاج عمل تركيبي يتم بموجب ضم عنصرين معجميين بانتقائهما من التعداد، ولا يمكن أن نجد مفردة معربة قبل هذا المستوى؛ وبناء على ذلك فإنني لا أتبنى فكرة أن المفردات تولد وهي مصرفة تصريفا كاملا؛ إذ يبقى الإعراب استثناء من هذا التعميم لأنه نتيجة لعمليات تركيبية وليس ناتجا عن عمليات بناء الكلمة في المعجم. والحجة التي قدمتها (في الفصل السابق) تتأتى من حقيقة أن صرفية إعراب الجر تدمج مؤخرا في مستوى صرفي تركيبي لا في المستوى الصرفي المعجمي، لأننا لا نعرف هل ستكون صرفية الإعراب صرفية رفع أم نصب أم جر إلا بعد ولوج المفردة في التركيب أو المستوى الصرف تركيبي.

والذي يبدو من وجهة نظر هذا البحث أن نقطة البداية لولوج السمة الإعرابية بحيث تصبح السمة الإعرابية مرمَّزة هي النقطة التي يتم عندها الضم merge بين الاسم والمسند الإعرابي (عامله)؛ ولا يعنى الترميز الإعرابي أن الإعراب أصبح مسنَدا، وإنما قد يتم الإسناد في مرحلة متأخرة وبكيفية مختلفة عن الترميز الإعرابي (راجع الفقرة: 1. 2. 3. والإحالة (19) أدناه)، باستثناء إذا كان الإعراب مسنَدا في المعجم كإعراب ملازم فإن عملية الضم تقوم بترميز الإعراب وإسناده في نفس الوقت.

وفي هذا الاتجاه نجد عددا من الفرضيات المختلفة حول مستوى ترميز الإعراب ومن بينها ما نجده عند بيكر (1988) وتنكا (1993) Tanaka وشومسكي (1995). فتنكا (1993) TANAKA يقدم افتراضين في اتجاهين مختلفين في إطار نظرية الدمج الإعرابي التي يتبناها، الافتراض الأول: أن الأسماء تتلقى الإعراب من عواملها وبالتالي فإن التفريع المقولي لإعرابها يكون كما في (24):

(1) على قد تكون اسما بمعنى فوق وتدخل عليها (من) نحو "غدوت من على السطح". وفي هذا الصدد يقول ابن هشام في أوضح المسالك: "ومن هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية[ب]وعن و على إذا دخلت عليها من كقولك: من عن يميني مرة و أمامي" ج: 3. ص: 53 ـ 58. وكذا ابن عقيل. ج: 3. ص: 28.

24

ـ رفع ـــــ | تط . فا
ـ نصب ـــــ | ف

حيث تط . فا وف هما مسندان للإعراب . ويكتفي تنكا بترميز مدخلي الرفع والنصب ولا يورد الجر، ويمكن أن نضيف الجر تبعا لطريقة تنكا بما يظهر في (25) :

25

جر ـ ح أو ما
حيث ح هي الحرف وما هو المالك في بنية الإضافة .

الافتراض الثاني : حسب تنكا يتلخص في أن الأسماء لا تتلقى الإعراب من عواملها وإنما بشكل ملازم تبعا لشومسكي (1981) بمعنى أن الإعراب (رفع أو نصب أو جر) ملازم للاسم منذ البداية ويكون له مدخل معجمي مماثل لما في (26) :

26

إعراب ـــــ | س

حيث الأسماء في تصور تنكا هي مدمجة إعرابيا، وعن فرضية الدمج تبرز فكرة أن دمج الأسماء إعرابيا في عواملها ينوب عن إسناد الإعراب لها كما يبين تنكا (1993 ص : 286) تأسيسا على فرضية الدمج المقترحة في بيكر (1988) بالنسبة للغة جنوب تايوا التي يقوم فيها الدمج في المعجم للسمات الإعرابية مقام إسناد الإعراب : بمعنى أن المصفاة الإعرابية تكون مشبعة بواسطة دمج الرأس الاسمي داخل عامله . ويبين بيكر أن فرضية الدمج لا تسري على الدمج الظاهر فحسب بل أيضا على الدمج المجرد .

ويقترح بيكر أيضا تفريعا مقوليا للإعراب يرمز فيها الإعراب المسنَد والعامل أو الرأس الذي يسند الإعراب بالكيفية (27) :

27

الفاعلية ــــ | تط فا
المفعولية ــــ | ف

وبالنسبة لـ بولوك (1989) وشومسكي (1992) ـ (1995) فإنه ينبغي أن يكون

المدخل المعجمي قياسا على تخصيصات بيكر (1988) كما يظهر من خلال (28):

(28)

ـ رفع ــــ | تط فا
ـ نصب ــــ |ف/تط مف
ـ الجرــــ | س

وبالنسبة لشومسكي (1995 ـ 2001) فإن السمة تسند أثناء تكوين التعداد، ويتم النقل لإجراء عملية الفحص والمطابقة.

وعلى أساس فكرة ترميز الإعراب وإسناده افترضت بالنسبة لإعراب الجر المسند في الإضافة، أن الاسم س قد يكون مخصصا بسمة إعرابية لكنه لن يتمكن من فحصها أو مطابقتها إلا بواسطة حرف فارغ (إسقاط الملكية المفترض في الفاسي (1993 ـ 1998) (انظر الفصول الموالية)، وتبعا لتخصيصات تنكا تكون المداخل الإعرابية التي أقترحها بالكيفية المبينة في (29):

(29)

ـ رفع ــــ | زمن
ـ نصب ــــ ف/تط. مف
ـ جر ــــ مالك

6. أنماط الإعراب

1.6. الإعراب الملازم

2.6. مسندات الإعراب الملازم

يحدد شومسكي (1986 أ) الإعراب الملازم بالكيفية المبينة في (30):

(30)

أ ـ تسند الإعراب الملازم إلى م حد فقط إذا كانت أ تسم محوريا م حد.

ويلزم عن تحديد شومسكي أن الإعراب الملازم مسنَد تحت عمل رأس معجمي بموجب علاقة محورية مسنَدة في هذا المستوى، وتلعب الأختية دورا أساسيا في هذه العلاقة التي غالبا ما تكون علاقة رأس ـ فضلة، كما يحدث بالنسبة لإعراب الفضلات عموما كالمفعول به، وفضلة الحرف التي تتلقى الجر/الممنوح

في العربية أو النصب في لغات أخرى، وكذلك الشأن بالنسبة لبعض الإعرابات في لغات أخرى ومنها ما يسمى بـ المنحرف oblique، وأنواع أخرى تندرج تحته أوسعها إعراب الممنوح الذي يسنده عادة حرف جر يسند إعراب الممنوح dative case أو إعراب الجر genitive case، فكل هذه الإعرابات تسَند بموجب علاقة محورية ملازِمة.

3.6. الإعراب البنيوي

أدخل شومسكي (1981) مفهوم الإعراب البنيوي للإعراب المجرد الذي يُسنَد تحت عمل رؤوس مقولية تركيبية محددة في البنية السطحية. ولا يعتمد الإعراب البنيوي على العلاقات المحورية، بخلاف الإعراب الملازم؛ ولذلك افترض شومسكي (1986 أ) أن الرفع والنصب إعرابان بنيويان لأنهما لا يعتمدان على العلاقة المحورية أو الدلالية. ويضيف الفاسي الفهري (1993) وسيلوني (1994) إعراب الجر إلى لائحة الإعراب البنيوي بالنسبة للإضافة البنائية التي لا يعتمد فيها الإعراب على العلاقة المحورية، وأضيف هنا الإضافة الحرة التي قد يتلقى موضوعها إعرابا بنيويا من الحرف الذي يتوسط عنصري الإضافة[1].

4.6. مسندات الإعراب البنيوي

مسندات الإعراب البنيوي عموما أساسا هي الصرفة[2]، في الجملة وما يقابلها في المركبات الحدية (الحد أو الإسقاط الوسيط)[3]، وبالنسبة لإعراب الجر عموما فمسنداته البنيوية أساسا هو الإسقاط الوسيط (الموجود بين الحد وم. س) وربما الحد كما جاء في الفاسي (1990) نظرا لكونه إسقاطا للحرف. ونضيف، مركب البعضية م. بعض في بنية المركب الحرفي الذي يوازي المالك في الإضافة.

في الحقيقة، مفهوم المسنِدات أو المحددات، ينبغي أن يخصص للمقولات المعجمية أما المقولات التركيبية فهي رؤوس فاحصة لا مسندة تقوم بفحص السمة

(1) هذا الحرف أطلق عليه في الأدبيات اسم الحرف الدمية dummy وهو من قبيل اللام أساسا في العربية و shel في العبرية و of و de في كل من الأنجليزية والفرنسية إلى غير ذلك.

(2) يفترض شومسكي (1992 و 1993) أن الإعراب البنيوي هو دائما تمظهر لعلاقة مخصص ـ تط بمعنى أن الإعراب البنيوي يفحص في مخصص ـ تط قبل التهجية أو بعده اعتمادا على قوة سمات تط أو ضعفها. وتوسع سيلوني هذه الفرضية إلى الجر في بنية الإضافة؛ بحيث افترضت أن المركبات الاسمية يجب أن تتضمن تط لفحص إعراب الجر البنيوي في مجاله.

(3) الإسقاط الوسيط هو الإسقاط الأسفل من الحد والأعلى من م.س، ومحتوى هذا الإسقاط قد يكون مالك، أو، تط، أو عدد، أو بعض. . انظر الفصلين: 1و2، من القسم: 3.

الإعرابية التي خرجت بها الرؤوس المعجمية بموجب عملية الضم[1]، ومن ثم مطابقتها مع المركب الحدي المسوغ في مخصصها، ويتم فحصها في علاقات تشجيرية غالبا ما تكون مخصص ـ رأس. ومسندات الإعراب البنيوي كما جاء في بتنر وهيل (1996) محددة كرؤوس للمقولات الموسومة بـ [ـ س]؛ وهذه الرؤوس مضمنة في الصرفة بالنسبة للنظام الجملي، وكذا في الحد بالنسبة للمركب الحدي حسب شومسكي (1981، 1986 ب) وأبني (1987) والفاسي (1987، 1990) وبيتنر وهيل (1996).

5.6. الإعراب البنيوي الموسوم

يفرق بتنر وهيل (1996) بين نوعين من الإعراب البنيوي: إعراب بنيوي موسوم: النصب، والأركاتي، والمنحرف، وآخر غير موسوم وهو المنعدم -k less، وهذا الأخير محدد في إعراب الرفع الذي لا يشترط له أن يكون مربوطا بعامل خارجي. ونظريتهما محددة في دراسة العلائق التركيبية في مجال عمل الرأس، وهذه العلائق تحدد ما إذا كان الرأس يقوم في علاقة تركيبية بحيث يعمل كرابط إعرابي لأي موضوع. والتنبؤ الكلي لهذه النظرية هو أن أي رأس بغض النظر عن مقولته سوف يسند الإعراب البنيوي الموسوم؛ (النصب) بالنسبة للغات ذات النمط نصب ـ رفع وكذا (الأركاتي)، و(الأوبلك)، و(الممنوح)، أما الرفع فلا يدخل ضمن الإعرابات الموسومة وبالتالي المربوطة إعرابيا؛ لأنه إعراب مجرد وليس له رابط إعرابي[2]. وتشتغل هذه النظرية طبقا للتعميمات المضمنة في (31):

(31)

أ ـ إذا كان الأركاتي هو المسند فإن الرابط الإعرابي هو الصرفة التي تتضمن ص في النظام الجملي أو الحد في نظام المركبات الحدية.

ب ـ وإذا كان النصب هو المسند فالرابط الإعرابي هو الفعل مع حد ملحق به.

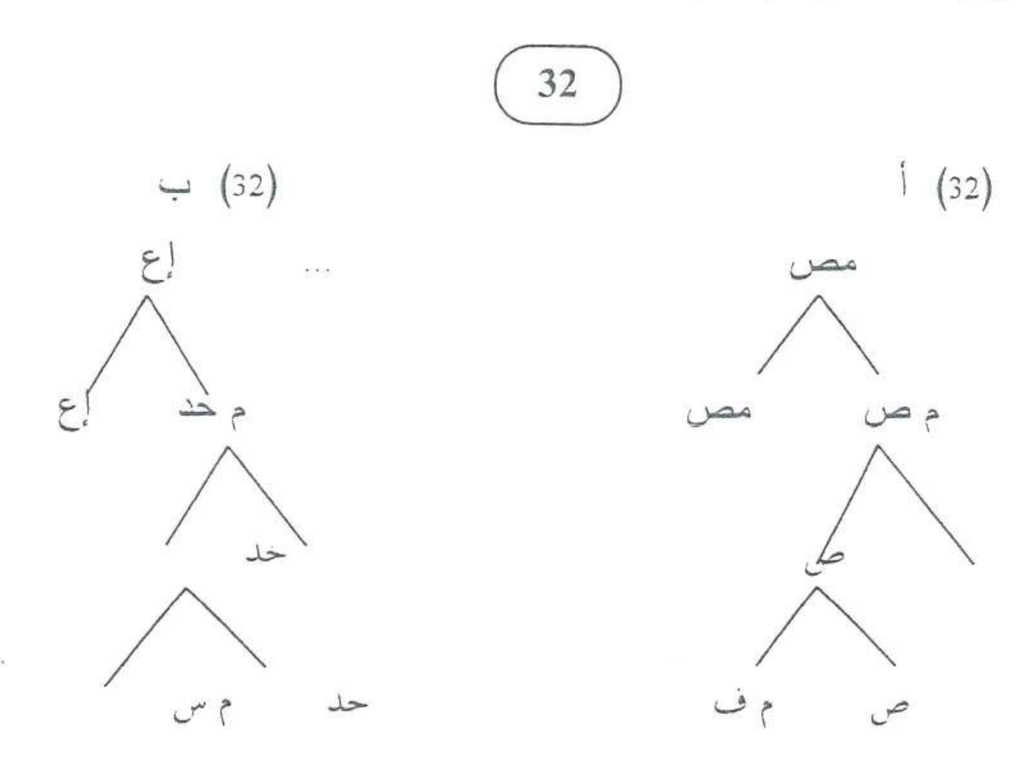
وعلاقة الربط المطلوبة (التحكم المكوني) تنسجم مع الربط الإعرابي نظرا لكون الموضوعات مسوغة في أماكنها بروابط إعرابية تكون عبارة عن رؤوس

(1) ترى سيلوني(1994) على سبيل المثال أن إعراب الجر محدد بـ س ومفحوص بـ تط؟ والنصب محدد بـ ف ومفحوص بـ تط. مف

(2) الإعراب المجرد تتلقاه الأسماء التي ليس لها عامل بنيوي ولا تسند أيضا تحت العمل المعجمي؛ كالمبتدأ وغيره، ولذلك ينبغي أن تكون في مواقع مربوطة إعرابيا لتتحاشى خرق المصفاة الإعرابية.

وظيفية أو تتضمن رؤوسا وظيفية. ويلزم عن هذا أن الإعراب هو رأس وظيفي ملحق بالمركب الحدي المربوط إعرابيا بالمركب الإعرابي، والمركب الإعرابي في هذه الحالة هو نظير للمصدري م. مص الذي يرأس بنية الجملة بالكيفية الممثلة في (32)، كما أنه قد يقابل م حد2 الذي يرأس حد1 في نموذج الفاسي الفهري (1998) بالنسبة للمركبات الحدية الإضافية:

32



ما هو متوقع في هذا النموذج الذي يرأس فيه الإعراب إسقاطا تركيبيا أن يحقق سلوك الرأس الاعتيادي، ويكون م س الموسوم إعرابيا عبارة عن مركب إعرابي م. إ، ويكون م. س غير الموسوم إعرابيا أو الموسوم بالتجرد عبارة عن مركب حدي عارٍ أو مركب اسمي عار، ويتلقى هذا الأخير الإعراب بموجب المصفاة الإعرابية التي تتطلب أن تكون منظورة بالنسبة للتكافؤ الإعرابي، وقيد المصفاة الإعرابية يتطلب العمل والتحكم المكوني إما من م. إ في بنية المركب الحدي أو من نظيره المصدري م. مص في بنية الجملة، وتعد المصفاة الإعرابية بهذا المعنى جزءا من الإسقاط الموسع حسب قريمشو (1991). وتتلخص نظرية بيتنر وهيل الإعرابية في أن إع هو عبارة عن رأس فارغ في البنية التحتية، وككل الرؤوس الفارغة يجب أن يكون معمولا بالسابق في الرتبة لكي يشبع مبدأ المقولة الفارغة، وعند البنية السطحية، يقوم العامل السابق بتسويغ تهجية إع الصرافية، وعندئذ يمكن أن يكون إعراب نصب، أو أركاتي أو منحرف.

7. خلاصة عامة

بينت أن المقولات التقليدية غير كافية للتفسير لسلوك الإعراب المدمج في المقولات المزدوجة وبالأخص إعراب الجر. وبينت أيضا أن المقولات المزدوجة تتألف من مقولتين: الأولى تسنِد الإعراب والأخرى تتلقاه من عامل خارجي؛ فالمقولة القاعدية هي تلك التي لها خاصية إسناد الإعراب [ـ س] (ف أو ح)، وهي التي تسقط أولا كعنوان مقولي في المقولة المزدوجة.

وافترضت أن التحول المقولي يتم تلقائيا بدون لاصقة للتحول المقولي عبر رأس الإسقاط الوسيط الذي هو إسقاط إعرابي، وعند رأس هذا الإسقاط يتم تحويل المقولة من (ف أو ح) إلى (س أو ص) بمجرد إشباع آخر سمة من المقولة القاعدية، وإعداد سمات المقولة الجديدة في واجهة الفحص، وأهم السمات الجديدة سمة الإعراب الخارجي التي تلعب دوراً مهماً في عملية التأسيم التلقائي. فعملية التأسيم التلقائي تتم بخطوتين: الأولى: إشباع آخر سمة من سمات المقولة القاعدية بإسنادها أو فحصها، والثانية: تتم عند إعداد أول سمة من سمات المقولة الخارجية للفحص في مستوى X0.

وقد استدللت على أن المستوى الذي يرمز فيه الإعراب هو المستوى الذي تتم عنده عملية الضم بين العامل وفضلته. ومن جهة أخرى فالترميز الإعرابي خطوة أساسية قبل عملية فحص/مطابقة الإعراب؛ إذ لا يمكن لسمة إعرابية أو غير إعرابية أن تسند ما لم تكن مرمزة قبلا. ويمكن أن يرمز الإعراب في مداخل إعرابية خاصة تبعا لطريقة بيكر (1988) وبولوك (1989) وتنكا (1993) بالكيفية التي اقترحتها كما يلي:

رفع ـ | زمن

نصب ـ ف|تط. مف

جر ـ ما|لك

إلا أن هذا الترميز الإعرابي خلافا لبيكر وتنكا لا يتم في المعجم عن طريق فرضية الدمج الإعرابي، وإنما يرمز بموجب عملية الضم في اعتقادي.

وكختام لهذا الفصل تعرضت لأنماط الإعرابات المسندة: الإعراب الملازم الذي يسند بموجب علاقة محورية، والإعراب البنيوي الذي يسند في مجال رأس وظيفي غالبا ما يحدد بأنه مخصص ـ رأس. وأخيرا هناك الإعراب البنيوي الموسوم المقترح في بتنر وهيل (1996) بحيث يفرقان بين نوعين من الإعراب البنيوي:

إعراب بنيوي موسوم: النصب، والأركاتي، والمنحرف، وآخر غير موسوم وهو المنعدم k-less، وهذا الأخير محدد في إعراب الرفع الذي لا يشترط له أن يكون مربوطا بعامل خارجي. ونظريتهما محددة في دراسة العلائق التركيبية في مجال عمل الرأس، وهذه العلائق تحدد ما إذا كان الرأس يقوم في علاقة تركيبية بحيث يعمل كرابط إعرابي لأي موضوع. والتنبؤ الكلي لهذه النظرية هو أن أي رأس بغض النظر عن مقولته سوف يسند الإعراب البنيوي الموسوم؛ (النصب) بالنسبة للغات ذات النمط نصب ـ رفع وكذا (الأركاتي)، و(الأوبلك)، و(الممنوح).

حروفُ التعديةِ

مدخل

إشكالية هذا الفصل تنشأ من ملاحظة السلوك المتباين لحروف الجر في إسنادها للإعراب؛ بحيث قد تسند الإعراب الملازم المعجمي أو الإعراب البنيوي بناء على نوع البنية التي تضم حرف جر.

والافتراض الذي سأدافع عنه وأستدل عليه يتلخص في أن حروف الجر التي ترد ضمن متوالية ف ـ ح ـ م. س تسند الإعراب المعجمي الملازم، في حين أن تلك التي ترد في سياق س ـ ح ـ م. س تسند الإعراب البنيوي من خلال رأس وظيفي يدمج فيه حرف الجر لاحقا. سأصطلح على حروف الجر التي ترد ضمن المتوالية الأولى بحروف التعدية، وعلى حروف الجر التي ترد ضمن المتوالية الثانية بحروف الإضافة بناء على جملة الخصائص التركيبية والدلالية التي تخول التمييز بين حروف الجر بهذه الطريقة. وسوف أخصص الفقرة: 3.1. لمشكل التعالق الإعرابي بين النصب والجر وانعكاسات هذا التعالق على البنية المحورية (الموضوعية).

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. أستدل على ضرورة التمييز بين حروف الجر بالكيفية المبينة أعلاه، وأقدم جملة من الخصائص التركيبية والدلالية لحروف التعدية وحروف الإضافة. وفي الفقرة: 1. 2. أتتبع سلوك حروف الجر ومعجمتها في الفعل، وأناقش مشكل التخصيص المعجمي لهذه الحروف، وأستدل على أن حرف الجر غير مخصص في المعجم بدلالة محددة، وإنما يكتسب تخصيصه من سياقه التركيبي. وفي الفقرة: 1. 3. 1. أناقش حروف الجر في سياق طبقة الأفعال ركب ونزل، وصعد التي تنتقي ـ اختياريا ـ حرف جر (تتعدى بالحرف أو بدونه). وسأفترض وسيطا للحرف الفارغ يوحد بين البنى التي تحقق الحرف وتلك التي لا تحققه وذلك باستعمال بعض فرضيات دمج البنية الموضوعية. وفي الفقرة: 1. 3. 2. أستدل على أن حروف التعدية تسند الإعراب الملازم نظرا لأنها تسنده داخل بنية الفعل المعجمية، بخلاف حروف الإضافة التي يلجأ فيها الحرف للصعود إلى إسقاط وظيفي أعلى لإسناد إعرابه. وفي الفقرة: 2.

وما يتفرع عنها أتتبع سلوك حروف الجر وإعراب الجر داخل بنى المحمولات المركبة من قبيل أفعال الحلول والوضع المجرد وما يتصل بهذه البنى من مواضيع تلعب دورا مهما في التفسير لسلوك هذه الحروف. وسوف أخصص الفقرة: 2. 1. لتتبع سلوك حروف الجر في كل من بنى "الممنوح" وبنى "المفعولين"، والتفسير لإعراب الجر داخلها.

1. تصنيف حروف الجر إلى حروف تعدية وحروف إضافة

1. 1. الخصائص التركيبية والدلالية

من خلال التحديدات العامّة التي حد بها القدماء حرف الجر[1]، والدور العام الذي يلعبه هذا الحرف، يتبين أن الدور الأساسي له محدد بأنه «يوصل ما بعده بما قبله»؛ أو «يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده»[2]؛ فإذا علمنا أن من بين خصوصيات حرف الجر أنه لا يدخل إلا على اسم (م. س)، تبين أن ما بعده لا يكون إلا اسما (م. س)، ويبقى أن نحدد ما يأتي قبله. وما قبل حرف الجر ليس دائما اسما، فقد يأتي فعلا أو اسماً، وبالتالي يتعين دور الحرف بإحدى الكيفيتين الواردتين في (1) و(2):

1

يربط اسما باسم: يوصل معنى الاسم الذي قبله إلى ما بعده.

2

يربط فعلا باسم: يوصل معنى الفعل الذي قبله إلى الاسم الذي بعده.

انطلاقا من (1) أطلق القدماء على حروف الجر مصطلح حروف الإضافة[3].

---

(1) راجع المرادي، الجنى الداني ص: 24.

(2) يجد ابن الحاجب حروف الجر بأنها "ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي من، إلى، ، حتى، في، الباء، اللام، رب وواوها، واو القسم وتاؤه، عن، على، الكاف، مذ ومنذ، حاشا وعدا وخلا" الكافية، ج: 4، ص: 240. ويقول صاحب شرح ملحة الإعراب: "[ب. .] لأن الغرض من وضع حروف الجر أن توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، لأن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت بحروف الجر، لتوصلها إليها". شرح ملحة الإعراب لأبي محمد الحريري البصري، ص: 94. وانظر ابن جني، اللمع في العربية، ص: 80، وسر صناعة الإعراب، ج: 1. ص: 124. وانظر محمود سعد (1988)، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه.

(3) يجد ابن الحاجب المضاف إليه بأنه "كل اسم نسب إليه شيئ بواسطة حرف لفظا، أو تقديرا"، ويشرح الأستراباذي كلام ابن الحاجب كالتالي: "بَنى الأمرَ أولا على أن المجرور بحرف جر =

لأنها تضيف اسما إلى اسم. فلنسمها حروف الإضافة[1]. وانطلاقا من (2) فهم بعض النحاة أن الحروف أساسا هي ما يوصل معنى الأفعال إلى الأسماء[2]، ومن هنا جاء التمييز بين المتعدي إلى مفعوله بواسطة والمتعدي إلى مفعوله بنفسه (بدون إقحام حرف جر وسيط)، فلنسمها إذن، حروف التعدية[3].

على هذا النحو يمكن التمثيل لـ (1) بالأمثلة (3)، ولـ (2) بالأمثلة (4):

3

أ ـ الدار لزيد، الخاتم من حديد، السكون في الليل
ب ـ دار زيد، خاتم حديد، سكون الليل

4

أ ـ جلست في الدار، ، تفكرت في الليل. نزلت إلى الوادي. .
ب ـ بنيت الدار، تدبرت الليل، نزلت الوادي. .

الحجة على تقسيم حروف الجر إلى حروف إضافة وحروف تعدية تأتي من طريقين: تركيبي ودلالي تظهر في (5) و(6) تباعا:

= ظاهر مضافٌ إليه، وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه؛ لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه أطلق عليه لفظ(المضاف إليه)أريد به: ما انجر بإضافة اسم إليه" الكافية، ج: 2، ص: . 233ويضيف الاستراباذي: "ولاشك أن زيدا في قولك مررت بزيد مضافٌ إليه، إذ أضيف المرور بواسطة حرف الجر" الكافية ج: 2، ص: . 234راجع أيضا ابن جني، سر صناعة الإعراب، فيما يتعلق بتسمية حروف الجر بحروف الإضافة. ج: . 1ص: 123.

(1) الفارسية بكيفية مقاربة للعربية في هذا التصنيف لا تمتلك حروف الجر وإنما حروف إضافة هي ما يقابل حروف الجر في العربية (راجع قواعد الفارسية، بديع محمد جمعة (1980)).

(2) يشرح الاستراباذي تحديد ابن الحاجب لحروف الجر الذي أوردته في الإحالة رقم(2)أعلاه بقوله: "والمراد بالإفضاء إيصالُ الفعل إلى الاسم وتعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، ولذلك جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى [سورة المائدة، الآية: 6]: ﴿وامسحوا برؤوسِكم وأرجلَكم﴾ "الكافية ج: 4: 264.

(3) سوف أستعمل التعدية في هذا البحث بمعناها الواسع عند النحاة، والتي تصنف ضمن المتعدي1 في الفاسي(1986)، فالمتعدي من الأفعال بهذا المعنى هو " ما جاوز فاعله أو (ما ينزل منزلته) إلى غيره من المعمولات أو المحلات" الفاسي (1986)ص: . 131 وهناك ثلاثة مفاهيم أخرى للتعدي وردت عن القدماء (انظر الفاسي(ن. م) ص: 131). كما أن تعدية الفعل غير المتعدي تتم بثلاث طرق حسب ما أورده الزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب: "وللتعدية أسباب ثلاثة هي الهمزة، وتثقيل الحشو(التضعيف)وحرف الجر، وثلاثتها يغير الفعل فتصيره متعدياً" ج: . 1ص: 341.

5

ـ الحجة التركيبية

أ ـ حروف الإضافة تظهر في البنية كفضلات للمركب الاسمي فتكون بنيتها العامة [م س [ح م س]] .

ب ـ حروف التعدية تظهر في البنية كفضلات للمركب الفعلي فتكون بنيتها العامة [م ف [ح م س]] .

وتعد الحجة التركيبية (5) أساسية؛ لأننا نميز من خلالها بين سلوكين للمركبات الحرفية، الأول يرصد خصائصها وإعرابها ضمن المركبات الاسمية (5 أ)، والثاني يرصد خصائصها وإعرابها ضمن المركب الفعلي (5 ب).

6

الحجة الدلالية انطلاقا من الخاصية العامة للأفعال التي تدل على الحركة والنشاط في مقابل الأسماء التي تعبر عن عدم النشاط؛ فإن العلاقات الدلالية المنتظره ينبغي أن تعكس هذه الخاصية: بمعنى أننا يمكن أن ندرس حروف التعدية بالنظر إلى وضعها في الفضاء الدال على الحركة motion والاتجاه (المسار، المصدر، الهدف)، كما أننا يمكن أن ندرس حروف الإضافة بالنظر إلى وضعها في الفضاء الدال على الحلول location ومن هنا ندرس العلاقات المتاحة في الإضافة من قبيل "الملكية" و"البعضية" و"الظرفية". فلنصغ (6) من جديد ونعيد تلخيصها في (7) بناءً على فهمنا للعلاقات الدلالية التي يمكن استخلاصها من وضع حرف الجر في البنية (7):

7

أ ـ حروف الإضافة تعبر عن العلاقات الفضائية الدالة على الحلول ك"الملكية" أو "البعضية" أو "الظرفية" .

ب ـ حروف التعدية تعبر عن العلاقات الفضائية الدالةِ على الحركة ك "المصدر" و "المسار" و "الهدف"[(1)] .

تمكننا (5 أ) و(7 أ) من إثارة عدد من الإشكاليات المتعلقة ببنية المركبات

(1) يمكن لحروف التعدية أن تعبر عن الملكية مع أفعال من قبيل باع و اشترى وفي هذه الحال نكون أمام الملكية المتحركة أو المتعدية، أما الملكية مع حروف الإضافة فهي ملكية مستقرة من قبيل الدار لزيد، انظر للمزيد من التفصيل جحفة(2000)ص: 122 ـ 123.

الاسمية والحدية الإضافية من قبيل: الحد الفارغ والحد المحقق وعلاقتهما بالحرف الفارغ والحرف المحقق، وكذلك علاقة الحد بالحرف والقضايا الأخرى المتعلقة بمجال إسناد الإعراب والمقولة التي تسنده، والعلاقة بين الرفع والجر، إلى غير ذلك من القضايا التي ستُطرح بتوسع في حيزها من هذا البحث. في حين أن (5 ب) و(7 ب) تساعدنا في استجلاء العديد من الإشكاليات التي ترتبط بالضرورة بقضايا أكثرَ ارتباطا ببنية الجملة وبقضايا المعجم من قبيل: التعدية، والنزع، والعلاقة بين النصب والجر، وكذلك الإشكاليات المتعلقة ببنى الممنوح Dative، والمفعول غير المباشر، وهذه القضايا مرتبطةٌ بالقضايا المتعلقة بالحمول المركبة، وبنظرية الإصهار والإفراغ إلى غير ذلك من الإشكاليات التي ستكون محور هذا الفصل. وهذه المبررات في اعتقادي تخول الفصل في دراسة المركبات الحرفية ما بين حروف الإضافة وحروف التعدية التي سأناقشها فيما يلي.

لعل هذا التصنيف يضبط بشكل أكثر دقة وضع هذه الحروف وطبيعتها في المعجم وفي التركيب، ويتنبأ بسلوكها داخل البنيات التي ترد فيها. فهي إذن، إما حروف إضافة، وإما حروف تعدية. وسواء أكانت حروف إضافة أم حروف تعدية فإنها بالرغم من التمايز الواضح بين سلوكها فإنها تلتقي في خاصيتين توحدان بين هذه الحروف: إحداهما تركيبية والأخرى دلالية معجمية؛ الخاصية التركيبية تتمثل في كون كل من حروف الإضافة وحروفِ التعدية يسند إعراب الجر إلى الاسم الذي يليه (الفضلة)، أما الخاصية الدلالية المعجمية تتمثل في كون حروف الجر لا تدل على معنى مطرد إلا من خلال علاقتها بالعناصر المعجمية الأخرى[1]، (وإن كانت حروف الجر قد تعبر عن دلالة تحتية عامة فيما يبدو كما سيتبين لاحقا)، كما أن تأويلها الدلالي لا يعتمد على فضلتها فحسب، بخلاف ما هو سائد عند النحاة، بل إن تأويل الحرف الدلالي يستخلص من علاقته بفضلته والعنصر الذي يسبقه (المضاف إذا كان حرف إضافة أو الفعل إذا كان حرف تعدية). وانطلاقا من موقعه

---

(1) في هذا الصدد يلخص عباس حسن ما أورده القدماء عن الوظيفة التي يقوم بها حرف الجر كما يلي: "إن حرف الجر ـ وما ألحق به ـ بمثابة قنطرة توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور[ب]ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره في ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي، وما ألحق، فهو عبارة عن وسيط أو وسيلة للاتصال بينهما، ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلي ـ وملحقه ـ مؤديا معنى فرعيا، وهو في الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم". النحو الوافي، ج: 2، ص: 206. وكل ما يقال في هذا الصدد عبر عنه القدماء بمصطلح التعليق الذي لعب دورا في تصورهم لحروف الجر ومفاده أن "الجار والمجرور متعلقان بالعامل". والمراد من التعلق ارتباط الحرف بالعامل لتكملة معناه الفرعي.

في البنية التي يظهر فيها كوسيط يربط ما قبله بما بعده، فإن التأويل الدلالي يشتق عبر التأليف بين ثلاثة عناصر أساسية هي (الرأس الاسمي أو الفعلي، وحرف الجر نفسه، وفضلة الحرف). ومع أن الخاصيتين المذكورتين أساسيتان لتوحيد بنى الجر عموما؛ إلا أنه ـ بالرغم من ذلك ـ لا يمكن اشتقاق تلك الخاصيتين: الإعراب والتأويل الدلالي بكيفية موحدة، والسبب هو أن حروف الإضافة مرؤوسة بالاسم المضاف س (المبرر التركيبي في (5 أ) أعلاه)، في حين أن حروف التعدية مرؤوسة بفعل ف (المبرر التركيبي في (5 ب) أعلاه).

ونعد هذا التباين في السلوك التركيبي كافياً للاعتقاد بأن الإعراب الذي تسنده حروف الإضافة ينبغي أن يشبع بكيفية مختلفة عن الإعراب الذي تسنده حروف التعدية[1]. ومن هنا فإنني أخصص الفصل الأول من هذا القسم لحروف التعدية وأخصص الفصل الثاني من هذا القسم (الفصل الموالي) لحروف الإضافة. وسأقترح الإعراب الملازم (راجع الفصل الثالث من القسم الأول: الفقرة: 3. حول هذا المفهوم وخصائصه) لحروف التعدية؛ كون حروف التعدية أكثر ارتباطا بالمعجم وكون بنائها يتم داخل المعجم فيما أعتقد أو بالأصح في تركيب المعجم ولا يتعداه إلى المجال الوظيفي كما هو الشأن بالنسبة لحروف الإضافة، بخلاف حروف الإضافة التي يبدو أن مطالب الجر من خلالها مشبعة في مجال وظيفي أعلى من المجال المعجمي ومن هنا أقترح لها إعراب الجر البنيوي (راجع الفصل الثالث: الفقرة: 3. حول هذا المفهوم الإعرابي).

2.1. حروف التعدية ومعجمتها في الفعل

1.2.1. حروف التعدية ومشكل التخصيص المعجمي

بينت أعلاه أن حرف الجر ليس له معنى مطرد إلا من خلال تفاعله مع العناصر المعجمية الأخرى، بحيث يدخل في علاقة بنيوية يتوسط فيها بين الرأس المعجمي الذي يعلوه (الاسم (س) أو الفعل (ف)) وفضلته التي يعمل فيها الجر. وهذا التحديد لا يتمسك بالمفهوم التقليدي للحرف: "الحرف ما كان له معنى في غيره" فهذا التحديد للحرف يجرده من خصوصياته. والذي يبدو معقولا أن الحرف ربما له دلالته الخاصة لكنها لا تبرز إلا بالتفاعل مع العناصر التي يتوسطها إلى

(1) سيتبين أدناه أن حروف الإضافة انطلاقا من خصائصها التركيبية تتطلب رؤوسا وظيفية لإشباع مطالبها الإعرابية، ولذلك سوف أدافع عن فرضية الإعراب البنيوي بالنسبة لحروف الإضافة، وانطلاقا من الخصائص المعجمية لحروف التعدية فسوف أدافع عن الإعراب الملازم بالنسبة لحروف التعدية كما سيأتي.

جانب دلالته الخاصة به التي لا تتحدد إلا ضمن هذا التفاعل، [1]، فعلى سبيل المثال نجد الحرف على غير مخصص بمعنى "الاستعلاء" دائما كما أن الحرف من لا يختص في كل الأحوال بـ"الابتداء"، وكذلك الحرف عن لا يدل دائما على معنى "التجاوز"[2]، كما يتضح من خلال الأزواج (8) و(9) و(10) على التوالي:

8

أ ـ ركبت على الحصان
ب ـ سلمت على زيد

9

أ ـ جئت من صنعاء
ب ـ خاتم من فضة

10

أ ـ ابتعدت عنك
ب ـ بحثت عنك

فدلالة "الاستعلاء" بالنسبة لـ على في (8 أ) لا تأتي من الحرف وحده بل تأتي أيضا من الفعل ركب، وربما ساهمت فضلة الحرف الحصان في تقديم جزء من تأويل الاستعلاء، ويتبين ذلك من خلال (8 ب) التي لا تعطينا قراءة "الاستعلاء" بالرغم من وجود على، والسبب يرجع كما بينت إلى أن حرف الجر يتطلب الدخول في علاقة دلالية مع العنصر الذي يعلوه من ناحية ومع فضلته من ناحية أخرى، ومن هنا فإن التأويل الذي تقدمه على يخرج عن "الاستعلاء" لصالح تأويل آخر ربما يكون "المصاحبة" انطلاقا من علاقته بالفعل سلم والفضلة زيد.

وكذلك الشأن بالنسبة للحرف عن في (10)، إذ لا يمكن أن نخصص مدخلها

(1) قد يلعب الحرف دورا دلاليا يتمثل في ربط الموضوعات إلى الفعل بموجب دلالته الخاصة حسب الفاسي(1986).

(2) بمعنى أنه يصعب تحديد مدخل معجمي يخصص السمات الدلالية لكل حرف،لكن من الممكن مع ذلك وضع مدخل معجمي عام لحروف الإضافة ومدخل معجمي عام لحروف التعدية انطلاقا من خصائص كل منها: فعلى سبيل المثال نخصص للأولى معنى الحلول الذي يتضمن الملكية أو البعضية كما سنبين، وللثانية معنى الحركة.

المعجمي بسمة تدل على "التجاوز" لأنها لا تدل على هذا المعنى إلا عندما ترد فضلة لأفعال من قبيل ابتعد وتجاوز ب، ويدل على ذلك أيضا أن عن أيضا لا تقدم معنى التجاوز في (10 ب) وإنما تؤول بمعنى مضاد يتفاعل مع الفعل بحث.

وتفاعل الحرف مع العناصر التي يتوسطها ليس خاصية لحروف التعدية فحسب وإنما هو خاصية أيضا لحروف الإضافة، وسوف أبين في (الفصل الثالث من هذا القسم) المخصص لها أن تأويل "الملكية" أو "البعضية يمكن اشتقاقه عن طريق التأويل الدلالي الذي يقدمه الحرف في علاقته مع كل من المضاف والمضاف إليه، وقراءة التبعيض أو الملكية وغيرهما من القراءات لا تشتق إلا بالتأليف بين العناصر التي يتوسطها الحرف.

وسوف نرى في هذا الفصل كيف أنه يمكن التنبؤ بخصائص حروف التعدية وسلوكها من خلال الخصائص العامة للأفعال التي تتعدى بواسطة الحرف أو (التي تنتقي م. ح فضلةً لها)؛ فمن بين خصائص هذه الأفعال أنها تدل على "الحركة" و"الاتجاه" وهذه الدلالة تشتق من بنية المحمول الفعلي الذي يُعد فيها المركب الحرفي أحدَ مكوناتها الأساسية[1].

لقد قُدمت دراساتٌ مهمة عن بنية المركبات الحرفية من عدة جوانب، فالفاسي الفهري (1986) يتناولها انطلاقا من "النزع وأثره في البنية المحورية"، والفاسي (ن. م) يحللها أيضا في باب التعدية وخصوصا ما يتعلق بالمتعدي بواسطة الحرف، وهو أحد أنواع التعدية الأربعة التي وردت عند القدماء والمبينة في الفاسي (ن. م). كما أنه يمكن دراستها انطلاقا من بنى الإصهار والإفراغ. ودلاليا تظهر أهميتها من خلال دراسة الأدوار في الفضاء. ومجمل هذه الدراسات كانت محور الفصل الأول من الفاسي (1997): المعجمة والتوسيط.

ودراسة الأدوار في الفضاء من الأبحاث المهمة التي قُدمت عنها أعمال رائدة كأعمال قروبر (1965) وما بعدها والتي بنيت عليها أعمال عديدة يهمنا منها في البحث الجاري بعض ما جاء في أعمال الفاسي الفهري (1986 و1997) وعبد المجيد جحفة (1999 و2000).

2.2.1. الأفعال المتعدية محمولات مركبة من ف+ح

ويبقى الجزء غير المكتمل دائما هو الجزء المتعلق بإعراب الجر (النصب في بعض اللغات) الذي يسنده الحرف، والكيفيةُ التي تسنِد بها هذه الحروف إعرابَها،

---

(1) انظر جحفة (2000) ص: 118.

وكذا الدور الذي تلعبه حروف الجر في بنينة المركبات التي تنتظمها. ولذلك أطمح في هذه الدراسة أن أقدم تصورا لبنية المركبات الحرفية داخل نظام الجملة. وسأعمل على تقليص الجانب الدلالي ما أمكن لصالح التركيب، بمعنى أنني لن أركز على دراستها انطلاقا من فكرة الأدوار الفضائية وما يتصل بها من قضايا سبق وأن طرحت من وجهة نظر دلالية محضة إلا بقدر ما يساعدني على تصور بنية المركب الحرفي. وسأعتمد بشكل أساسي على التحاليل التي قدمت لدراسة خصائص "المحمولات المركبة" على اعتبار أن الأفعال المتعدية عبارة عن محمولات مركبة، وإفراغها يفرز لنا بنى المركبات الحرفية، وسأستثمر في هذا السياق العديد من الأعمال المهمة وإن كان بعضها لم يوجه لدراسة المحمولات التي تتألف من بنية [فعل +حرف] وإنما لدراسة المحمولات التي لها بنية [ف + ف] ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الأخيرة لها نتائج مهمة تنعكس على بنية المحمولات التي تدمِج فيها بنيةَ المركب الحرفي. ويهمنا من هذه الأعمال نظرية هيل وكيزر (1993، 1994) Hale & Keyser حول بنية المحمولات المركبة كونها تركز إلى حد ما على الإعراب الذي يسنده الحرف قبل أو بعد دمجه في البنية المحمولية. وسيتم التركيز أيضا على أعمال الفاسي الفهري المقامة حول المعجم وتنظيم الأدوار المحورية، منها على الخصوص الفاسي (1986) و(1997)، وأعمال أخرى سأشير إليها في حينه.

3.1. التعالق الإعرابي بين الجر والنصب وانعكاسه على البنية المحورية (الموضوعية).

من بين الإشكاليات المطروحة مسألة التعالق بين الإعرابات نفسها التي يثيرها الجر؛ فمن ناحية هناك العلاقة بين الرفع والجر[1]، والعلاقة بين النصب والجر من ناحية أخرى، وسوف أقوم برصد العلاقة الأولى من خلال مناقشة حروف الإضافة في الفصول اللاحقة، وأحاول من خلال حروف التعدية في هذا الفصل أن أرصد علاقة الجر بالنصب.

وقد بينت (في الفصل الأول من القسم الأول) أن الجر قد يأتي مناوبا إما للرفع وإما للنصب، واستنتجت من ملاحظة التناوب هذه أن إعراب الجر ليس

(1) العلاقة بين الرفع والجر يمكن تفسيرها ـ بالإضافة إلى ما سيأتي ـ من خلال سلمية الأدوار الإعرابية التي ترتبط بالأدوار المحورية المحددة في الفاسي(1986) كما يلي:
- الرفع يربط أعلى دور محوري
- الجر يربط أعلى دور محوري
- النصب يربط الأدوار المحورية السفلى.

أما العلاقة بين النصب والجر فشيئا ما تتطلب تفسيرا مغايرا.

إعرابا أساسيا إلى جانب الرفع والنصب، وإنما يظهر كمناوب لهما. ففي العلاقة الأولى (علاقة الجر بالرفع) يظهر الجر كمناوب للرفع، وقد بين الفاسي (1986) أن وجه التناوب يرجع إلى كون كل من الرفع والجر يحتل الموقع الأول في سلمية الأدوار الإعرابية(1)، اعتمادا على التناظر بين دوري الفاعل والمضاف إليه، وسوف أستدل (في الفصول الموالية) أن العلاقة بين الرفع والجر هي علاقة تناوب؛ إذ لا يمكن للرفع أن يظهر في موقع الجر، وهذا يعود في اعتقادي إلى العلاقة بين المسندات الإعرابية نفسها لكل من الرفع والجر؛ فإذا كان الزمن هو المسند لإعراب الرفع فما ننتظره في ضوء التناوب المذكور أن الجر يتحقق نتيجة لغياب الزمن: الرفع نتيجة لوجود عنصر الزمن، وغيابه يعني غياب الزمن. (انظر الفصل الأول من القسم الثالث، الفقرة: 4. 2.).

وفي هذا الفصل أناقش فقط العلاقة الأخرى وهي علاقة النصب والجر؛ فعندما يكون حرف الجر محققا فإن المفعول يتلقى إعراب الجر وعندما لا يحقق الحرف فإن المفعول يتلقى إعراب النصب من الفعل. وقد استدل بعض النحاة على أن حق المفعول النصب سواء أكان فضلة للفعل أم فضلة للحرف، فإذا كان فضلة للفعل استحق النصب في اللفظ والمعنى (المحل)، أما إذا كان فضلة للحرف فإنه يُنصب على المحل(2). وهذا التصور المبني على نصب فضلة الحرف يلتقي مع التصور الكلي لإعراب فضلة حرف الجر. ومن النحاة من ذهب موقفا آخر لصالح إعراب الجر؛ فزعم أن فضلة الحرف تتلقى إعراب الجر حتى وإن لم يحقق الحرف(3). إلا أن ما هو

---

(1) (راجع الإحالة: .13السابقة)، وقد استدل القدماء أيضا على هذه الحقيقة بما يعكس بالفعل صحة هذه السلمية؛ وعلى سبيل المثال، يبين صاحب شرح ملحة الإعراب الحريري البصري أن" الرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة" ص: 63 "[ب]والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع. ص: 93.

(2) وعلى هذا يبين الأستراباذي أن الأصل في إعراب الفضلات هو النصب، وإعرابها المحلي هو النصب سواء كانت فضلة مباشرة أو فضلة بوسيط (يعني الحرف)، وتأتي الكسرة[ـِ] في الفضلة المجرورة بالوسيط ـ كمميز شكلي للجر عن النصب والرفع ويقول في هذا السياق: "فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة نحو اللهَ لأفعلن[. . .] فأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة، ثم يخرج بموضعين عن كونه علم الفضلة، ويبقى علما للمضاف إليه فقط: أحدهما فيما أضيف إليه الاسم والثاني في المجرور إذا أسند إليه نحو: مُرَّ بزيد، والأصل فيها ذلك. ج1 ص: 58.

(3) يورد الأشموني شاهدا نحويا يجيز فيه بقاء الجر بعد حذف الحرف وهو:

. . . . أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

أي أشارت إلى كليب. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني.

سائد حاليا أن فضلة الفعل تتلقى منه النصب، وعندما تنزع بواسطة حرف الجر فإنها تتلقى إعراب الجر من هذا الحرف، ويتم هذا التناوب الإعرابي دون كبير تغيير على مستوى تأويل البنية الدلالي، وقد يكون هناك اختلاف في التأويل لكنه ليس راجعا للإعراب فيما أعتقد وإنما إلى تفاعل حرف الجر مع عناصر البنية المحمولية كما بينت.

وفيما يلي أحاول رصد جملة من الخصائص العامة للمركبات الحرفية التي تنتقيها بعض المحمولات من قبيل طبقة الأفعال ركب ونزل وصعد والتي يمكن لها أن تتعدى إلى مفعولها بنفسها أو بواسطة حرف الجر كما يظهر من خلال (11) و(12) تباعا:

(11)

أ ـ ركبت الخيل

ب ـ نزلت الوادي

(12)

أ ـ ركبت على الخيل

ب ـ نزلت إلى الوادي

يدرج الفاسي (1986) الأفعال أعلاه ضمن لائحة الأفعال التي تتعدى إلى "المكان"، و"المكان" في سلمية الأدوار المحورية (راجع الفاسي 1986) يحتل الموقع الأسفل. ويبين الفاسي بالنسبة لبنى من قبيل (12) أن "المكان": (الخيل والوادي) منزوع عن موقعه الأصلي الذي كان مربوطا بالفعل بدون واسطة الحرف كما في (11)، ويمثل الفاسي (ن. م) لـ (11 ب) بـ (13)، ويمثل لـ (12 ب) بـ (14) على هذا النحو:

(13)

[< "نزل" مكان > محور]

(14)

[< "نزل" (^) مكان > محور]

وبما أن التعدية بواسطة الحرف اختيارية فإنه من الممكن التوحيد بين (13) و(14) عن طريق (15) كما يلي:

15

[< "نزل" (^) مكان > محور]

فالعلامة ^ تعبر عن حرف الجر وأن الفضلة قد تم نزعها بواسطة هذا الحرف، والعلامة (^) تعبر عن ورود حرف الجر اختياريا. وبصدد تغيير البنية المحورية الناتج عن النزع بالحرف فإن التناوبات في (11) و(12) قد لا تؤدي إلى تغيير في البنية المحورية.

وتبعا للفاسي (144 : 1986) فإنه قد يختلف المتعدي بالحرف عن المتعدي بدونه وقد يتغير المعنى نحو "التخصيص" أو "التعميم". وسوف أستدل في القسم المتعلق بحروف الإضافة أن دخول الحرف قد يساهم في تقديم قراءات مختلفة، إلا أنه وبالرغم من ذلك فالتغيير في البنية المحورية يظل محدودا. وهناك ملاحظة عامة تتمثل في أن التعدي إلى "المكان" يحقق الحرف اختياريا بعكس التعدي إلى "الأداة" الذي لا يتم إلا بواسطة حرف "الباء" عادة عندما يرتبط الفعل بدلالة "الأداة" كما في (16):

16

أ ـ كتبت بالقلم
ب ـ حلقت بالمقص
ج ـ * كتبت القلم

واضح من (16) أن هناك علاقة دلالية بين الفعل ومفعولة تتمثل في كون المفعول أداة للفعل ومن هنا كان لابد من دخول الحرف على الأداة، أما عندما لا ترتبط الأداة بدلالة الفعل (لا يكون المفعول أداة للفعل) فإن الفعل يمكن أن يتعدى إلى الأداة بدون الحرف كما يظهر في (17):

17

أ ـ كسرت القلم
ب ـ أمسكت المقص

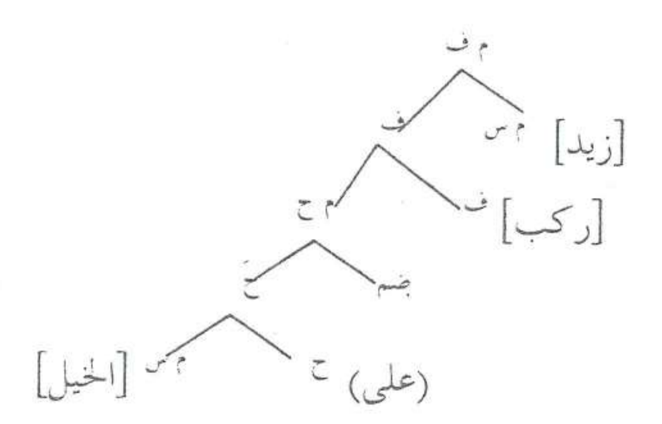
وربما عاد الفرق بين (16) و(17) إلى كون المفعول في (16) يتلقى دور "الأداة" التي تحتل الموقع الأعلى في سلمية الأدوار المحورية بخلاف المفعول في (17) الذي يتلقى دور "الضحية" أو "المحورِ" الدورِ الذي يسفل دورَ "الأداة"، ومن هنا يمكن القول بأن التعدي إلى "الأدوار السفلى" أكثر حرية من التعدي إلى

"الأدوار العليا" بحيث يمكن أن يتعدى الفعل إلى الأدوار السفلى من قبيل "المحور" و"الهدف" بواسطة الحرف أو بدون واسطة.

1.3.1. إعراب الجر ووسيط الحرف الفارغ

لنقل بأن الفرق بين البنى من قبيل (11) والبنى من قبيل (12) يتمثل في كون (11) لا تحقق حرف الجر بينما يتحقق حرف الجر في (12). سوف أفترض أن البنية التحتية لكل منهما تضم إسقاطا للحرف، وهذا الحرف إما مملوء (محقق صواتيا) وإما فارغ، وبنيتهما المجردة هي (18):

(18)



ففي هذا المشجَّر يتلقى م. س الفضلة إعرابه من ح عندما يكون الحرف محققا، أما إذا كان غير محقق فإن م س الفضلة لا يمكن أن يتلقى إعرابه في هذا المكان، ولهذا يجب أن يصعد إلى موقع أعلى ليتلقى إعراب النصب من الفعل. لكن هذا الإمكان غير متاح لأن الموقع الأعلى محتل بـ ضم: فاعل م. ح (المبرر بكونه موقعا لفاعل م. ح الفارغ، وافتراضه هنا لأغراض التبسيط لمعرفة الكيفية التي تدمج بها بنية المركب الحرفي في ف). والإمكان المتاح هو أن يدمج الحرف الفارغ في الفعل رأسِ البنية المحمولية ليؤلف معه وحدة معجمية واحدة هي ف، ثم يصعد ضم من مخ ـ م. ح إلى مخ ـ م. ف ويدمج في الفاعل المعجمي لإشباع المطالب الإعرابية، وبهذا يمكن لفضلة ح أن تصعد إلى الموقع الذي كان مملوءا بضم وتصبح فضلة لـ. ف بدلا عن كونها فضلة لـ ح وتتلقى الإعراب كما لو كانت في تشجيرة الوسم الإعرابي الاستثنائي[1]. ويرى عقال (ملاحظات على البحث) أن

(1) حول الوسم الإعرابي الاستثنائي انظر الفاسي(1986)، ص: 99، والمراجع المحال عليها هناك.

ضم في التشجيرة (18) غير سليم لأنه لا يمكن فك عجرة فارغة تحتوي على أثر.

يتبين من ذلك أن بنى من قبيل (11) و(12) هي أساسا بنية مؤلفة من بنيتين جمليتين: الأولى بنية مركب فعلي: ركب زيد، والثانية بنية مركب حرفي: زيد على الخيل، وتشترك البنيتان في فضلة واحدة هي الخيل، ومن هنا يمكن البحث عن آلية لدمج البنيتين في بنية شجرية موحدة، وإصهار المحمول الحرفي في المحمول الفعلي فتصبح لدينا بنية موضوعية واحدة عوض بنيتين عن طريق دمج فاعل المركب الحرفي في الموقع الذي يحتله فاعل المركب الفعلي، ودمج رأس المحمول الحرفي ح في رأس المحمول الفعلي ف، وفضلة الحرف تصبح فضلة للمحمول المؤلف من ف+ح.

1.3.1. إعراب ملازم أم بنيوي

على النحو المقدم فإعراب الجر غير وارد إلا في الحالة التي يحقق فيها الحرف صواتيا بخلاف حروف الإضافة التي يمتلك فيها الحرف الفارغ القدرة على إسناد إعراب الجر، ولعل السبب يرجع إلى أن س (الاسم المضاف) يحتاج إلى الحرف الفارغ لكي يتمكن من إسناد الإعراب إلى الفضلة (راجع الفصول الموالية)، بخلاف الفعل الذي يملك القدرة على إسناد الإعراب. ولذلك لا مكان في حروف التعدية للحديث عن إعراب الجر البنيوي (فقط الإعراب الملازم) لأن بنية المركب الحرفي في هذه الحالة لا تتطلب الصعود خارج حيز الميدان المعجمي كما بينت أعلاه، بخلاف بنية الإضافة التي يصعد فيها المضاف إليه إلى حيز الإسقاطات الوظيفية التي لها خصائص إسناد الإعراب البنيوي. وهناك تفسير آخر مهم هو أن فضلة الحرف الفارغ في بنية الإضافة عادة تقابل الفاعل في بنية الجملة، ومن هنا فإنها قياسا بالفاعل تتطلب الإعراب البنيوي بخلاف فضلة حرف التعدية التي تقابل المفعول الذي يتطلب في الغالب الإعراب الملازم من الفعل المعجمي المجاور له.

2. بنية المركب الحرفي مع أفعال الحلول location والوضع المجرد locatum

في طبقة الأفعال التي تناولتها قبل قليل قد لا نحتاج إلى الزعم بضرورة وجود فعل قشري أو خفيف كما هو الشأن بالنسبة لأفعال الحلول أو الوضع المجرد من قبيل أسرج ورقّب التي هي عبارة عن محمولات مركبة من فعلين: الأعلى فارغ والأسفل المعجمي خفيف من أصل اسمي، فلنتأمل بنية الحرف مع هذه الطبقة من الأفعال.

في هذا الصدد يستدل وليامز (1994) Williams على أن الأنجليزية تتوفر على محمولات مركبة الأنماط من [ف+ص] من قبيل wipe clean أو مركبة من [ف+ح] من قبيل put together، وفي الحالات التي يركب فيها الفعل مع الحرف يظهر ما

يسميه وليامز بعلاقة المعنى الخارجي بالمفعول.

إنه من المعقول أن نبحث عن تصور عام للمحمولات المركبة التي تدمِج بنية حرفية، وأن نستثمر الدراسات التي قدمت عن المحمولات المركبة من الطبقة التي حددناها قبل قليل.

الفكرة الأساسية تبعا لـ هيل وكيزر (1994) أن عددا من الأفعال التي تظهر في السطح أحاديةَ المورفيم هي أساسا مركبةٌ داخليا من مورفيمين (فد يكونان [ف+ف] أو [ف+ص] أو [ف+ح])، ويقترح هيل وكيزر أن كل مورفيم من المورفيمين يسقِط مجاله التركيبي الخاص به؛ إذن فهما لا يؤيدان الطرح المؤسس على فكرة دمج البنية الموضوعية كما هو الحال بالنسبة لـ (18) أعلاه.

وهذا التصور الذي لا يتيح فكرة دمج البنية الموضوعية تقابله تصورات أخرى تستدل على إمكانية الدمج كأعمال أكيرمان وليزورد Ackerman & lesourd (1994) ومريام بِيت Miriam butt (1994) المطبقة على الأردو بالنسبة لهذا الأخير. فهذه الأعمال تستدل على أن هناك عملية ما لتأليف المحمول أو لتقاسم البنية الموضوعية الذي يسمح للمحمول المركب بالتحقق، واقترحت هذه التحاليل وجود ميكانزم يعمل على تقاسم البنية الموضوعية أو البنية الدلالية بكيفية مشابهة لما اقترحته بالنسبة لـ (18). وسأكرس هذه الفقرة وما يليها لدراسة بنية المركبات الحرفية وسلوكها التركيبي وإعراب الجر فيها قبل وبعد دمجها في أفعال الحلول أو الوضع المجرد. لنتأمل طبقة الأفعال المدرجة في (19) وبناها التحتية في (20) على التوالي:

(19)

أ ـ رفَّفَ (الكتاب)
ب ـ علَّبَ (السمك)
ج ـ سيَّجَ (الأحصنة)

(20)

أ ـ وضع س على الرف
ب ـ وضع س في العلبة
ج ـ وضع س في السياج

هذه الأفعال تمثل لائحة مفتوحة في المعجم، وقد حظيت باهتمام واسع على مستوى الدلالة والمعجم والتركيب، وقد عالج الفاسي (1997) بعضا من

قضاياها تحت ما سمي "ببنى الإصهار والإفراغ"، أو "إصهار الأدوار ومعجمتها في الفعل"، وهذه الأفعال عادة تدل على الحركةmotion.

بداية أعرض لتحاليل هيل وكيزر (1993 ـ 1994)، وهي وإن كانت لا تتبنى الموقف المعجمي القوي إلا أنها تعتمد على التحليل المعجمي للوحدة المعجمية إلى وحدات، ومن ثم يتم تركيب هذه الوحدات بواسطة آليات تركيبية. إذن هذا الموقف معجمي تركيبي أو بالأصح موقف يعتمد على تركيب المعجم الذي يعالج بطريقة التحليل المعجمي التي تؤلف الوحدات المعجمية من المكونات الذرية التي تأتي من الخزان أوالمستودع المثبتfixed inventory، ثم تُركَب الوحدات بعد ذلك بواسطة الآليات التركيبية لكل من الفضلة والملحق، وبالتالي تشتغل العمليات عن طريق المبادئ التركيبية التي تعمل على تقديم الصياغة الجيدة التكوين للكلمة المركبة من قبيل قيد نقل الرأس المقترح في ترافيس (1984) Travis وبيكر (1988) ومبدأ المقولة الفارغة المقترح في شومسكي (1981) وبيكر (1988)، فهذان المبدآن يفسران للحن (21) مقابل سلامة (22) نظرا لأن النقل عبر الحرف المحقق ممنوع (فقط عبر الحرف الفارغ) إلى جانب أن الرأس في لم ينقل في (21) حتى يدمج في الرأس الذي يعلوه:

21

ـ سيجنا الأحصنة في

22

ـ وضعنا الأحصنة في السياج

إذن ما هي القيود المفروضة على البنية الموضوعية للمحمولات المركبة إذا اعتبرناها مكونة من تأليفات تركيبية للمعاني العلاقية الأولية؟

يستدل هيل وكيزر (ن. م) على أن القيود الطبيعية ينبغي أن تكون مفروضة على مستودع الأدوار المحورية؛ بحيث تكون الأدوار محددة فقط من خلال التشجيرة، وتسند فقط داخل التشجيرة؛ (تصبح لدينا بالتالي تشجيرات لا أدوار)، فالتشجيرة هي التي تحدد الدور المحوري؛ فعلى سبيل المثال، يحتل ضم في التشجيرة (18) موقع مخصص المركب الحرفي؛ إذن فالدور المحوري الذي ينبغي أن يسنَد له هو دور الفاعل في نظرية التشجيرات لا الأدوار، لكنه بعد دمجه في موقع مخصص المحمول الفعلي الأعلى ودمج الحرف الفارغ في الرأس الفعلي، أصبح موقع ضم السابق: (مخصص ـ م. ح) منظوراً كفضلة للمحمول المركب،

وبالتالي فإن الفضلة م. س التي ستنتقل إليه ستتلقى الدور المحوري الضحية أو المحور عوض المكان أو الهدف، وهذا هو جوهر فكرة الأدوار المحددة شجرياً.

فلنتأمل الآن تأليف الفعل مع الحرف من خلال الفعل السطحي رفف في (19أ): فالبنية العامة لهذا الفعل المركب هي (23):

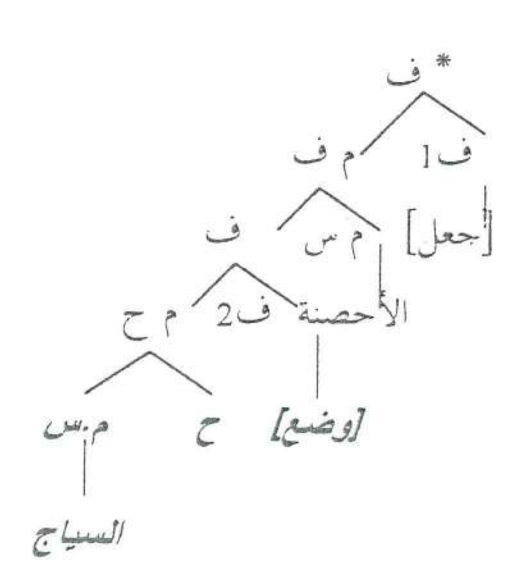
23

[ف ← جعل ف وضع+م. ح]

وتعني البنية (23) [**سبب أن نجعل س على ص (الرف)**].

وهنا تعبر العناصر العلوية عن معاني عناصر الفعل التحتية، والقرائن المتروكة تحذف عن طريق النقل: ويبين هنا هيل وكيزر (ن. م) أن الفعل يحتفظ فقط بالجزء الظرفيadverbial من معناه؛ بحيث يصبح معنى رفف التنظيم بطريقة اعتيادية. وهذا يذكرنا بخاصية التكرار التي تتضمنها بعض الأفعال والتي تعطي معنى التكثير المقترح في أعمال الفاسي (1997) والفاسي (1999) وما بعدها دون أن يتطلب ذلك التكثير زيادة في عدد المحلات. والنموذج المقترح في هيل وكيزر (1994) والفاسي (1997) لبنية أفعال من قبيل (19) يظهر كما في المشجَّر (24):





(1) انظر شومسكي(1995: 179 ـ 180) فيما يتعلق بتحليل هذه البنية وتعليقه على تصور هيل وكيزر في الإشارة (18)ص: 214، ن.م.

فلاشتقاق بنية من قبيل سيجنا الأحصنة فإن م. س الأسفل (فضلة ح) يدمج أولا في ح الفارغ ومن ثم يدمج التركيب الناتج داخل فـ2 التي تمثل الفعل المعجمي، وأخيرا يتم دمج فـ2 وما يتضمنه من عناصر جديدة داخل فـ1. وكل خطوة تتطلب احترام قيد نقل الرأس بحيث ينتقل كل رأس إلى الرأس الذي يعلوه ويعمل فيه عملا مناسبا: بحيث ينتقل م. س أولا ليدمج داخل ح (الرأس الوسيط الذي يعمل فيه)، والمركب المدمج في فـ2 ينتقل إلى فـ1 الذي يعمل فيه عملا مناسبا، فهكذا عمليات تسمى عمليات نقل رأس إلى رأس.

والسؤال الذي يسمح به دائما بحثُنا هو السؤال المتعلق بالإعراب. وقد بينا من خلال البنية (18) أن إعراب الجر الملازم هو خاصية للحرف المحقق صواتيا وفي حالة عدم تحققه صواتيا (دلاليا فقط) فإن فضلته ينبغي أن تدمج في موقع فضلة الفعل لتتلقى إعراب النصب من المحمول المركب. وقد استدل هيل وكيزر (ن. م) من بين آخرين على أن الإعراب عموما ليس خاصية للبنية الموضوعية بل إنه مدمج مع التطابق؛ فالإعراب خاصية لا تكون إلا لأنظمة الإسقاطات الوظيفية وهذا أليَق من أن تكون مع أنظمة الإسقاطات المعجمية وحدها، ومع ذلك فهما لا يردان خاصية الإعراب بالكامل إلى المقولات الوظيفية. واقترحا أن ما دعي بالإعراب الملازم المدمج مع الحرف هو خاصية أولية للمقولات المعجمية، وهاته الخاصية تلعب دورا في تحديد السلوك التركيبي للوحدات المعجمية التي تدمِج مركبا حرفيا في مكوناتها التحتية من طبقة الأفعال الواردة في (14) والتي مثلنا لها بالمشجَّر (19). وأود فيما يلي أن أوسع النقاش حول الإشكاليات المتعلقة بإعراب الجر المضمن في هذه البنى.

يزعم هيل وكيزر (ن. م) أيضا أنه بالرغم من كون حرف الجر غير محقق في البنى (19 أ ـ ج) وتمثيلها الشجري (24)، إلا أنه يمتلك سمة الإعراب الملازم، وأن المطالب الإعرابية لفضلته م. س مشبعة أو على الأقل مخفَّفة عبر دمجها في ح. ومن ناحية أخرى يبينان أن الحرف يجب أن يسنِد إعرابه. إلا أن هذا المطلب لا يمكن أن يشبَع عن طريق فضلته الخاصة ولذلك فإن الحرف (مع الاسم المدمج فيه) يجب أن يصعد إلى موقع أعلى بحيث يتمكن من إفراغ سمته الإعرابية، وهذا الموقع هو فـ1، وبالتالي يتم إسناد إعرابه الذي احتفظ به إلى الموضوع م. س فضلة فـ1، ومن هنا تبرز خاصيتان للإعراب من وجهة نظر هيل وكيزر: (I) أن الدمج داخل فـ2 ومن ثم فـ1 لن يمنع الحرف من إسناده للإعراب. (I I) أن فـ1 هو الموقع الذي يعمل عملا مناسبا. ويُفهم من هذا الطرح أن الأفعال المؤسسة

على نظام حرفي لابد أن تكون متعدية بالضرورة لتشبع المطالب الإعرابية للحرف.

بالطبع هناك مؤاخذات على هذا التصور الذي ينبني على تأجيل إشباع المطالب الإعرابية للحرف، ومنها أن الكيفية التي سوف يسنِد بها المحمولُ المركب إعرابَ النصب إلى فضلته غيرُ واضحة في هذا التحليل، ومن ناحية أخرى فهذا التحليل يطرح مشكلا بالنسبة للغة العربية التي يسنِد فيها الحرف إعراب الجر لا النصب، فتحليل هيل وكيزر ربما هو مبني على افتراض أن الحرف يسند إعراب النصب، ومن هنا لا يوجد تعارض بين سمة إعراب النصب في الفعل ونظيرتها في الحرف، بخلاف العربية التي يتضح من خلالها عدم سلامة هذا التصور المبني على فكرة أن الحرف يحتفظ بسمته الإعرابية بعد الدمج؛ بحيث إذا تبنينا هذا التحليل بالنسبة للعربية فسوف تظهر البنية اللاحنة (25)

(25)

*رفف الكتبِ

فالجر الواقع على فضلة ف1 ناتج عن فكرة أن حرف الجر احتفظ بسمته الإعرابية بعد دمجه؛ بحجة أن ف1 هو الرأس الذي يمكن أن يعمل عملا مناسبا، ومن ناحية أخرى تبقى السمة الإعرابية الخاصة بالفعل رفف غير مسنَدة، ومن هنا يتبين عدم سلامة هذا التحليل.

والتصور الذي أقترحه لإشباع المطالب الإعرابية لجميع عناصر البنية المحمولية هو ما قدمته بالنسبة لـ (18)؛ حيث بينت أن الجر بالنسبة لحروف التعدية هو خاصية للحرف المحقق صواتيا مع حروف التعدية تمشيا مع المبادئ الأدنوية، أما إذا كان هذا الحرف فارغا صواتيا فإن هذا الحرف لا يملك سمة إعرابية ويتم دمجه في الفعل لأغراض دلالية معجمية لا إعرابية، ويلزم عن هذا أن فضلته تتطلب الصعود لأسباب إعرابية بحيث تتلقى إعراب النصب من الفعل المدمج في ف1.

وهناك إمكان آخر يقدمه هيل وكيزر وهو أنه في حالة الحرف المحقق فإن هذا الحرف يملك سمة الإعراب الملازم التي يسندها الحرف إلى فضلته في البنية التحتية، ومن هنا لا يُسمح بنقل فضلته كما يتبين من لحن (21)، كما أن إمكانية دمجه في ف2 تصبح مستحيلة، ومن هنا ليس هناك إشكال بالنسبة للحرف المحقق فيما يتعلق بسمته الإعرابية.

أما إذا كان الحرف غير محقق، فبالنسبة لـ هيل وكيزر فإنه يمتلك سمة إعرابية

لكنه لا يسندها في تشجيرة الوسم الإعرابي الاستثنائي، وإنما يسندها الفعل كسمة إعراب بنيوي إلى الفاعل الداخلي (مخصص م ف في التشجيرة (24)).

وقد بينت بما يكفي أن فكرة احتفاظ الحرف الفارغ بقدرته على إسناد الإعراب غير صالحة بل إن الحرف الفارغ في بنى المحمولات المركبة ينبغي ألا تكون له سمة إعرابية، ما لم فإن المحمول المركب المدمج في ف1 يتطلب إعرابين مختلفين في نفس الوقت مع أنه لا يوجد في حيزه الداخلي إلا فضلة واحدة يُفترض أنها المخصصة لتلقي الإعراب من الفعل.

ونلخص ما تقدم عن افتراضنا بالنسبة لصيرورات الإعراب داخل البنية المحمولية المركبة ونعيده في (26):

26

أ ـ إسناد إعراب الجر خاصية للحرف المحقق لا الحرف الفارغ مع ما أسميته بحروف التعدية.

ب ـ الحرف الفارغ (المقدر) يملك خصائص دلالية لا إعرابية داخل المركب الفعلي.

ج ـ الحرف الفارغ ينتقل ويدمج مع فضلته في المحمول الفعلي.

د ـ الحرف المحقق لا ينتقل وبالتالي لا تنتقل فضلته عبره إلى أي موقع أعلى تمشيا مع المبدأ الذي يمنع النقل من المواقع المعمولة إعرابيا.

هـ فضلة المحمول المدمج في ف1 تتلقى إعراب النصب من ف1 على الرغم من أنها تحتل موقع الفاعل الداخلي باعتبارها مخصصا لـ م. ف المعجمي (أو فاعلا للمركب الحرفي) سواء أكان الحرف محققا أم فارغا.

و ـ هذه الإشكاليات تأتي من كون الفاعل الداخلي هو الموضوع الذي تتنازعه البنيتان المحموليتان لكل من المحمول الفعلي والمحمول الحرفي؛ فهو فضلة الأول ومخصص الثاني.

وهناك أيضا عدد من الإشكاليات التي تطرح عندما نتبنى فكرة أن المحمولات المركبة تتضمن أكثر من بنية محمولية، وكل محمول يسقط بنيته الموضوعية الخاصة به. فالوحدات المعجمية أيضا تؤثر على السلوك التركيبي كما يظهر من خلال عناصر كل من الفعل رش والفعل لطخ في (27) و(28) تباعا المقتبسة من هيل وكيزر (1994) بالنسبة للأنجليزية:

27

أ ـ جون رش الوحلَ على الحائط

ب ـ الوحل رُش [أث] على الحائط

28

أ ـ جون لطخ الوحل على الحائط

ب ـ الوحل لطخ [أث] على الحائط

فالفعل رش والفعل لطخ لا يظهران في تشجيرتين مختلفتين؛ بمعنى أن الفرق بينهما ليس شجريا والفرق بينهما يعود إلى أن لطخ تنتقي فضلة تدل على اللون بخلاف رش، والفضلة اللونية تتطلب فعلا مجردا أعلى كي يعبر عنها من قبيل لطخ؛ فهذا السلوك ينعكس على البنية التركيبية بحيث لا يسمح للموضوع "المحور" بالظهور في موقع الفاعل وهذا يفسر للحن (28 ب)، وهذا يعني أن التناوبات المعجمية يمكن تقليصها بواسطة الخصائص الشجرية التي تساهم في تجسيد دلالات الوحدات المعجمية. لكن هذا التصور لا تستجيب له المعطيات التي لا يظهر أي تفاعل بين عناصرها المعجمية، فلنتأمل (29 أ) و(29 ب):

29

أ ـ صعدت على المنبر

ب ـ سلمت على زيد

فالعلاقات بين العناصر المعجمية في (29 أ) تبدو مترابطة بما يمكِّن من أن نخصص في المدخل المعجمي لـ صعد مثلا نوع الحرف الذي ينتقيه، لكن هذا لا يصدق على (29 ب) والتي لا يرتبط فيها الحرف بالفعل سلَّم بالضرورة (سلمت بالأمر، سلمت عليب) وطبقا لذلك تستدل قولدبرج Goldberg (1994) على أن المحمولات المركبة ترث خصائصها من البناءات الأخرى في النحو، وأن خصائصها لا يمكن أن تعتمد على خصائص الوحدات المعجمية وحدها، وتستدل من الأنجليزية بالمثال (30):

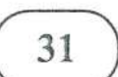
30

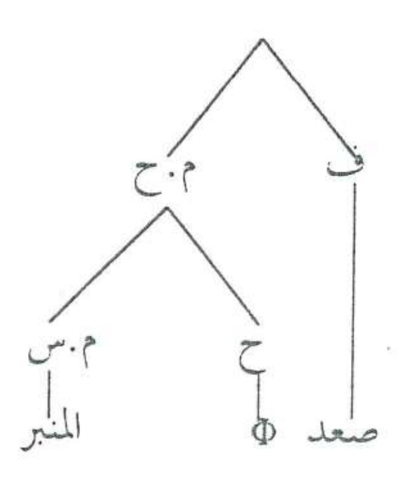
فرانك شق طريقه خارج السجن

فهي تبين من خلال (30) أن دلالة طريق لا يمكن أن تنسب إلى أي وحدة

من الوحدات المعجمية في (30) ولا يمكن أن تكون مشتقة تأليفيا، ولهذا السبب افترضت مشروعية المقاربات البنائية (ضمن النحو البنائي) لتفسير خاصية دمج المعنى والتركيب. ومع ذلك فالصورة العامة للمحمولات المركبة أنها تتألف من محمولين وكل منهما يرتبط بالآخر في تحديد الخصائص الدلالية للبنية الحملية، والإطار العام بالنسبة لـ (29 ب) محدد عن طريق البناء، ومن هنا تأتي مشروعيةُ المقاربات البنائية أو التمثيلية لأن الحرف على مثلا غير متنبأ به من خلال عناصر البنية، ومن هنا تصبح فرضية دمج المحمول الحرفي في المحمول الفعلي غير واضحة وربما غير ممكنة.

وهناك مقاربة أخرى تسمح بدمج البنية الموضوعية إما في المعجم أو في التركيب، ففي حالة ما إذا افترضنا أن هناك تكرارا في التأويل الدلالي للوحدة المعجمية كأن نقول إن على في (29 أ) هي تكرار لمعنى الصعود فإن مقاربة ألسينا Alsina (1994) تصبح ممكنة والتي أود أن أطبقها هنا على بنية المحمولات التي تضم مركبات حرفية من قبيل (29). فهذه المقاربة تسمح بصياغة المحمول المركب في المعجم أو في التركيب، والتناوبات الدلالية ليس لها تأثير على البنية الموضوعية للمحمول المركب، وينصب التأثير فقط على الكلمة المعجماتية wordhood، والعملية المسؤولة عن صياغة المحمول المركب تأخذ المعلومة الحملية المؤلفة من عجرتين أختين في شجرة البنية الصرفية والتركيبية لتقدم لنا المعلومة المدمجة مع العجرة الأم (كأن تدمج عجرة المركب الحرفي في عجرة الفعل صعد) وذلك بالكيفية الموضحة بالتشجيرة (31):





فإذا كانت المعلومة الحملية في العجرة البنت (عجرة المركب الحرفي مثلا) مماثلة للمعلومة في العجرة الأم (معنى العلو في الفعل صعد ومعنى العلو في الحرف على)، فإن الفكرة الأساسية تكمن في أن المقولة التي هي متقاسَمة بين عجرة البنية المركبية ورأسها ينبغي أن تترك، ويصبح لدينا صعد المنبر عوض صعد على المنبر ومن هنا لا مكان لإعراب الجر. أما إذا لم يكن الحرف تكرارا للمعلومة الدلالية في الفعل فلا يصح حذفه، ولا بد من ورود الحرف في (29 ب) بخلاف (29 أ) التي يُعد ورود الحرف فيها حشوا نظرا لكونه تكرارا لدلالة الفعل.

1.2 بنية الممنوح داخل الأفعال المتعدية لفعلين

عدد من الإشكالات سوف تطرح بالنسبة للإعراب كلما زادت عدد المحلات الداخلية للمحمول المركب. ففي البنى ذات المحل الداخلي الوحيد يسنِد الفعل إعرابه المباشر إلى هذا المحل، وعندما ينزع هذا المحل بالحرف فإنه يتلقى إعرابه من هذا الحرف بالكيفية المبينة أعلاه. وقد اقترحت وجود حرف فارغ يعمل كوسيط في البنى التي تُعدِي الفعلَ بحرف في مقابل تلك التي تعدّي الفعل بغير حرف. إلا أن توسيط الحرف الفارغ يصبح أكثر تعقيدا في البنى التي يتعدى فيها الفعل إلى أكثر من مفعول.

ومن بين البنى الأوسع انتشارا في اللغات تلك البنى التي تتضمن الممنوح والتي تتطلب زيادة في عدد محلات الفعل كأفعال من قبيل أعطى وأهدى ومنح وباع واشترى فلنتأمل (32):

(32)

أ ـ زيد أعطى هندا الكتاب

ب ـ زيد أعطى الكتاب لهند

ج ـ زيد أعطى الكتاب هندا

فالدور الذي يسند إلى هند في الحالات (32) هو دور "الهدف" والدور الذي يسند إلى الكتاب هو دور "المحور" الذي يتحمل الحركة إلى الهدف هند، ونلاحظ أن دور "الهدف" في (32 أ) أعلى من دور "المحور" بناء على سلمية الأدوار الدلالية المحددة في الفاسي (1986)، وعندما ينزع "الهدف" بواسطة الحرف فإن المحور يرتقي إلى الموقع الأعلى الذي كان يحتله "الهدف"، وينتقل "الهدف" إلى الموقع الأسفل الذي كان يحتله "المحور"، فما هي انعكاسات هذا التناوب على البنية المحورية ومن ثم على دور الحرف في إسناده للإعراب؟

في اللغة العربية، الموضوع الذي يحتل موقع المفعول المباشر (الأول) هو الذي يتلقى إعراب النصب على أنه المفعول الأول: (هند في (32 أ) والكتاب في (32 ب وج)، أما المفعول الثاني فإنه يتلقى إعراب النصب أيضا من الفعل إلا إذا دخل عليه الحرف فإنه يتلقى الجر كما في (32 ب). بمعنى أن وضع الحرف اختياري في اللغة العربية.

وفي الأدبيات الغربية نجد أن ما يقابل هند في الحالات أعلاه هو الممنوح، والكتاب هو المفعول المباشر الذي يتلقى إعراب النصب من الفعل، والممنوح ينبغي أن يدخل عليه حرف الجر ومن هنا فإن وضع هند غير سليم في (32 ج) بالنسبة للأنجليزية، إذ لا بد من دخول الحرف to الذي يعبر عن أداة المنح، وأوضح ذلك عن طريق (33):

33

أ ـ I gave the book to Diana

ب ـ * I gave the book Diana

وخلافا للعربية فإن الممنوح في الأنجليزية وفي جل اللغات المعروفة ينبغي أن يكون موسوما بواسطة حرف من قبيل اللام أو إلى في العربية وto أوfor في الأنجليزية. فاللغة العربية قد لا تقيم تمييزا بين بنى الممنوح وبنى المفعولين عندما لا يتحقق الحرف إلا بالوسائل الدلالية، بخلاف الأنجليزية التي تفرق بينهما بواسطة الحرف دائما بالنسبة لبنى الممنوح، وما لم يكن هناك حرف فليس هناك ممنوح وإنما بنية ذات مفعولين كالعربية، باستثناء أن الأنجليزية لا تسمح بارتقاء المحور على الهدف كما تسمح به العربية في (32 ج) وسيتضح ذلك لاحقا.

ومن اللغات ما لا يقيم تمييزا بين المفعول به ومفعول الممنوح مطلقا وتلجأ إلى الوسائل الدلالية للتمييز بينهما كلغات تشتشيوا chichewa إحدى لغات البانتي bantu، فكل الوظائف المباشرة في هذه اللغة غير موسومة بأي صرفة تدل على الإعراب، وبخلاف ذلك نجد اللغات الرومانية ومنها الكتلان catalan التي تميز بين الممنوح والمفعول به بكون الممنوح موسوما إعرابيا بواسطة الحرفa الذي يسبق المفعول الممنوح وأما المفعول به فيفتقر للوسم الإعرابي، وبالتالي يعد النصب في هذه اللغة إعرابا مجردا من الوسم الصرفي كما يبين ألسينا (1994).

التحليل الذي يقدمه ألسينا للتمييز بين المفعول الممنوح والمفعول به في جملة من قبيل (32 أ) هو أن الممنوح بما أنه يمتلك واسما إعرابيا يميزه عن

37

أ ـ لغات لا تستعمل الصرف الإعرابية للتمييز بين موضوعاتها الداخلية من قبيل التتشيوا والعربية في جمل من قبيل (32 ج)، وهذه اللغات تلجأ للوسائل الدلالية.

ب ـ لغات تميز بين الموضوعات الداخلية بواسطة الصرف الإعرابية من قبيل اللغات الرومانية واللغة العربية في بعض الحالات.

2.2 بنى ممنوح أم بنى مفعولين

لنتأمل بنى من قبيل (38):

38

أ ـ Mary sent a book to her sister
ماري أرسلت كتابا إلى أختها
ب ـ Mary sent her sister a book
ماري أرسلت أختها كتابا

في (38) يبين هيل وكيزر (1994) أن الفرق بين البنية التي تتضمن الممنوح في (38أ) والبنية التي تتضمن مفعولين في (38 ب) يتمثل في اختيار الحرف، ففي الأنجليزية، الحرف الذي يتوسط بين المفعولين غير محقق عادة وهناك أفعال قليلة تنتقي حرفا ظاهرا عادة مايكون with في الأنجليزية أو الباء في العربية فنقول مثلا كما في (39).

39

هند راسلت أختها بكتاب

ومن هنا يتبين أن بنية المفعولين شيء مختلف عن بنية الممنوح والفرق ليس في الحرف فقط الذي يسند إعراب الجر في العربية أو الممنوح في اللغات الأخرى، بل أيضا هناك فرق في الموضوع الذي يدخل عليه الحرف، إذ يدخل حرف الممنوح على "الهدف" لا على "المحور" وهذا الحرف غالبا ما يكون اللام في العربية وto في الأنجليزية، بينما يدخل حرف الباء أو ما يقابلها في لغات أخرى على "المحور" لا على الهدف؛ فالحرف في (38 أ) يعبر عن العلاقة التي بموجبها يتم تحرك الكتاب فيزيائيا إلى نقطة الهدف. والبنية (38 ب) تشترك مع (38 أ) في البنية المجردة (24) أعلاه، لكن الفرق حسب هيل وكيزر ليس تركيبيا وإنما في كون (38 أ) تعبر عن

"الملكية" بحيث يظهر "الكيان" الكتاب كما لوكان مملوكا لكيان آخر هو أخت ماري. وأما الحرف في (38 ب) الذي قدرناه بالباء في العربية فهو عادة لا يظهر في الأنجليزية وقد يظهر اختيارا في العربية كما في (39)، ونظرا لعدم تحققه في (38 ب) فإن فرضية الدمج التي حاولت توضيحها من خلال المشجر (18) أعلاه قد تكون ممكنة، وبالتالي فإنني أعتمد حرفا وسيطا بمثابة حرف فارغ يعمل بالكيفية المحددة أعلاه مع التأكيد على عدم احتفاظه بالقدرة على إسناد الإعراب للأسباب المبينة أعلاه.

عموما هناك عدد من القضايا التي لا تزال عالقة حول المركبات الحرفية التي اعتبرتها كبنية تحتية للمحمولات المركبة التي تظهر في السطح أحادية المورفيم، ومن بين هذه القضايا مشكل ما إذا كان الحرف الفارغ يعمل أم لا، وإذا كان يعمل فهل يسند الجر أم النصب كما هو تصور القدماء حول النصب بنزع الخافض؟، وإذا كان لا يعمل فما الذي يسند النصب للمفعول غير المباشر؟ وما هي النظرية التي تتيح للفعل المتعدي أن يفرغ إعراب النصب مرتين في موضوعيه الداخليين؟

3. خلاصة عامة

قدمت أن حروف الجر إما حروف إضافة وإما حروف تعدية؛ الأولى مدمجة ضمن بنية المركب الاسمي، والأخرى مدمجة ضمن بنية الفعل. وهذا التمايز التركيبي بين النمطين من الحروف يمكننا من تتبع سلوك حروف الإضافة ضمن بنية المركبات الحدية الإضافية، وتتبع سلوك حروف التعدية ضمن بنية الجملة الفعلية.

هذا التنميط لحروف الجر يتنبأ بأن إعراب الجر المسند مع حروف الإضافة إعراب بنيوي، وأن إعراب الجر مع حروف التعدية إعراب ملازم. والحجة المقدمة أن إعراب الجر مع حروف التعدية يشبع في المجال المعجمي الدلالي، بينا يشبع الجر مع حروف الإضافة في المجال الوظيفي المجرد. وقد لاحظت أن العلاقة بين الجر والنصب لها انعكاسات على البنية المحورية (الموضوعية).

وقد بينت أنه يمكن تقليص الفروق بين بنى الحرف المحقق وبنى الحرف المقدر شجريا عبر وسيط الحرف الفارغ. والحرف الفارغ، بخلاف الحرف المحقق، لا يحتفظ بقدرته على إسناد الإعراب، وربما لا يملك سمة إعرابية، مع حروف التعدية، خلافا لما هو عليه الحال مع حروف الإضافة؛ بحيث يمتلك الحرف الفارغ القدرة على إسناد إعراب الجر.

وبينت أيضا أنه يمكن دمج بنية المركب الحرفي داخل بنية المركب الفعلي عن طريق دمج البنيتين المحموليتين، كما يمكن تحليلهما إلى محمولين مستقلين يتقاسمان بنية موضوعية واحدة.

حروفُ الإضافةِ ضمن بنية المركب الحرفي(١)

مدخل

ميزت (في الفصل السابق، الفقرة 1.) بين نوعين من حروف الجر: حروف الإضافة وحروف التعدية. وقدمت حججا تركيبية ودلالية على ضرورة الفصل بين هذين النمطين من الحروف. وقد لاحظت أن حروف التعدية (محور الفصل السابق) لها بنية مركب حرفي مدمجة ضمن بنية الفعل المتعدي بالضرورة (بواسطة أو بغير واسطة)، في حين أن حروف الإضافة (محور هذا الفصل والذي يليه) لها بنية مركب حرفي مدمجة ضمن بنية مركب حدي. ويلزم عن هذا التمييز التركيبي والدلالي أن مطالب الجر تشبع بطرق مختلفة في كلا النوعين من حروف الجر. واقترحت بناء على هذا التمييز الإعراب الملازم بالنسبة لحروف التعدية نظرا لأنها تشبع مطالب الجر ضمن بنية الفعل المعجمية، كما اقترحت الإعراب البنيوي بالنسبة لحروف الإضافة، ذلك لأن مطالب الجر في هذه الأخيرة مشبعة في مجال وظيفي(2). هذا من الناحية التركيبية ومن الناحية الدلالية فإن حروف الإضافة التي تتوسط اسمين تعبر عن علاقات ساكنة من قبيل الملكية والبعضية وغيرها(3). في حين أن حروف التعدية تعبر عن علاقات تدل على الحركة والانتقال. (الفصل السابق، الفقرة: 1.)

وكما استعملت معنى "التعدية" بالمفهوم العام للتعدية (التعدي بواسطة وبغير واسطة)، فإنني أستعمل معنى "الإضافة" هنا بالمفهوم العام للإضافة (إضافة الاسم الذي قبل الحرف إلى ما بعده)(4).

---

(1) راجع الفصل السابق عن مفهوم حروف الإضافة.

(2) بخصوص الإعراب الملازم والبنيوي راجع الفصل الثالث من القسم الأول. ، الفقرة: 3.

(3) يصنف ابني جني في اللمع الإضافة إلى قسمين: "ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، والآخر هو ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من" اللمع، ص: 80.

(4) راجع الفصل السابق حول مفهوم الإضافة الفقرة: 1.

1. المعاني الدلالية التحتية لحروف الإضافة وانعكاساتها التركيبية

1. 1. أنماط الإضافة

في الأدبيات التوليدية نمطان من الإضافة: نمط لا يحقق الحرف بين المضاف والمضاف إليه، والآخر ترد فيه الإضافة موسطة بحرف جر محقق. النمط الأول يدعى بالإضافة البنائية construct state ويدرج تحتها ما يسمى في اللغة العربية بالإضافة المحضة والإضافة اللفظية، أما النمط الآخر الموسط بالحرف فيدعى بالإضافة الحر free state (محور الفصل الموالي)، وأمثل لهما بالمعطيات الواردة في (1) و(أ 2) على التوالي. أما (2ب) فهناك تردد في الأدبيات حول ما إذا كانت بنية إضافية أم جملية. وخلافا لذلك لدافع عقال عن أن بنية (2 ب) ليست بنية إضافية، وإنما هي جملة قائمة بذاتها خلافا ل (1 أ) التي هي بنية غير قائمة بذاتها (راجع عقال (ن م) والفصل الموالي الفقرة: 4.

(1)

دارٌ الرجل

(2)

أ ـ دارٌ للرجل

ب ـ الدار للرجل

ومن خلال عدد من الأعمال (الفاسي الفهري (1998 ـ 1999) والرحالي (1999)) ـ وكما هو اعتقادي هنا ـ برهنت على أن ليس هناك تمييز بين الإضافة (1) و(2 أ)، على الرغم من أن (أ 2) تختلف ظاهرياً في جملة من الخصائص التركيبية من بينها أن (2 ب) تحقق حرفَ الجر بخلاف (1) (راجع الفصل الموالي، الفقرة: 1. وكذا الفصل الثاني من القسم الثالث، الفقرة: 2.)[1]. وتنبني الحجج التي تقوم على الموازاة بين (1) و(2 أ) على أساس دلالي مرجعه إلى أن التأويل الدلالي لكل من (1) و(أ 2) موحد، نتيجة كون الحرف في (2 أ) فارغ من محتواه الدلالي. ويمكن أن يدرج النمطان (1) و(2) معا تحت ما يسمى بالإضافة الملكية. (ينظر في الفصول اللاحقة عن هذه الموازاة ودفاعي عنها).

---

(1) من ناحية أخرى يستدل عقال(1999)على أن الفرق الأساسي بين (1)و(2) يتمثل في أن فضلة(1) هي مركب اسمي، على أن فضلة(2) مركب حدي.

2.1. نمط آخر من بنى الإضافة

مشروعية هذا الفصل الجاري لم تأت من ملاحظة التوازي بين (1) و(2 أ) (التي سوف أفرد لها نقاشا في الفصل الثاني من القسم الثالث) وإنما من ملاحظة التوازي بين (2 ب) و(3) فيما يلي:

(3)

الكتاب على الطاولة[1].

لا حظ أن (2) و(3) لهما نفس المتوالية التركيبية المبينة في (4) أدناه على النحو التالي:

(4)

حد+س [حرف جر] حد+س

ومع ذلك فالأدبيات لا تتحدث عن وجود علاقة تركيبية بين البنية (2 ب) والبنية (3)، وترى أن مطالب الجر بالنسبة لـ (3) تشبع بكيفية مختلفة عن مطالب الجر بالنسبة لـ (2). ومن بين ما يميز بينهما في الأدبيات أن البنية (2 ب) هي بنية مركب حدي رأسها الاسم س ويضم إليه موضوع الجر المالك كمخصص له، ثم يصعد الاسم س عبر الرؤوس لينتهي في رأس الإسقاط الحدي. في حين أن (3) هي بنية مركب حرفي رأسها الحرف ح ويضم إليه موضوع الجر كفضلة له والمركب الاسمي كمخصص له، كما أنها إسقاط للصرفة لا للحد (لاحظ أن موضوع الجر مخصص في (2 ب) وفضلة في (3). وتعد البنية (3) نمطا من أنماط الإضافة الذي بينته في بداية هذا الفصل والفصل السابق؛ نظرا لكون حرف الجر يتوسط اسمين (يضيف معنى الاسم الذي قبله إلى ما بعده بالمفهوم التقليدي، وانظر الإحالة: 6 أدناه)، لكنها ليست بالضرورة إسقاطا للحد وإنما الأصح أنها إسقاط للصرفة.

وإلى جانب الفروق التركيبية بين (2 ب) و(3) فهناك فروق دلالية ربما تتمثل في أن حرف الجر الموسط بين بنية الإضافة الحرة (2) فارغ دلاليا، بخلاف الحرف الذي يتوسط البنية (3) الذي يلعب دوراً في التأويل[2]، [3].

---

(1) سوف أتعامل مع هذه البنى على أنها بنى إضافة انطلاقا من كون الحرف فيها يلعب دور إضافة الاسم الذي قبله إلى ما بعده(راجع الفصل السابق، الفقرة: .1).

(2) راجع بصدد خصائص حرف الإضافة الموسط الرحالي(1999) ابتداء من ص: 88 ـ 96.

(3) مع ذلك فإنني أعتقد أن الإعراب لا يتأثر بهذا التباين التأويلي. وفي الحقيقة فإن حرف الجر في =

في الحقيقة، إن المتوالية (4) تكفي من وجهة نظر هذا البحث للتوحيد بين سلوك إعراب الجر في البنيتين. فحتى لو افتراضنا أن الحد له طبيعة مختلفة في كل من (2ب) و(3): بحيث نقول إن الحد في (2 ب) ليس له تأويل، بخلاف الحد في (3) الذي يلعب دورا في التأويل؛ فإن هذا الاختلاف في طبيعة الحد لا يلعب دورا في إعراب الجر الذي هو مستقل عن التأويل الدلالي للحد (ينظر في الفصل الأول من القسم الثالث، الفقر: 2. 3.) وباستثناء الطبيعة الحدية لكل من (2 ب) و(3)، وتجاهل الضم إلى موقع المخصص بالنسبة لـ (2 ب)، أو إلى موقع الفضلة بالنسبة لـ (3)، فإن البنيتين لهما نفس السلوك التركيبي بصدد إعراب الجر؛ بحيث يتطلب موضوع الجر في كل منهما أن يسوغ في مخصص رأس وظيفي يعلو الإسقاط المعجمي، عن طريق نقل موضوع الجر من موقعه (من موقع المخصِص بالنسبة للبنية (2) أو من موقع الفضلة بالنسبة للبنية (3)) إلى مخصص إسقاط وظيفي أعلى أعتقد أنه إسقاط للحرف، وهو الإسقاط الوظيفي الأعلى من الإسقاط المعجمي. وهذا الإجراء الذي يموضع مركبات الجر في موقع المخصص كاف للتوحيد بين سلوك الجر في البنى التي تأخذ المتوالية (5) تمثيلا لها:

5

(ال) س+ح+م. س

إذا صح ما تقدم فإن الرأس الوظيفي (الذي أفترض أنه مخصص بسمة إعرابية تلعب دورا في اجتذاب حرف الجر إليها) يلعب نفس الدور التركيبي في كل الحالات (1) و(2أ ب) و(3). لكنني أيضا أعتقد أن هذا الرأس له طبيعة دلالية مختلفة بحيث إذا افترضت أنه رأس إسقاط الملكية بالنسبة لـ (1) و(2 أ) (ما ندافع عنه مطولا في الفصول اللاحقة)، فإنه بالطبع ليس الملكية في (3) وإنما قد يكون رأسا لإسقاط دلالي آخر أعتقد أنه البعضية بناء على ما سيأتي من استدلال في الفقرة الموالية[1]. وعلى هذا النحو أميز بين نوعين من البنى على اعتبارات دلالية:

= البنيتين قد يلعب دورا في التأويل، لكن الفرق يظهر في أن الحرف في (2)يمكن تقديره، دلالياً، وعندما يتحقق لا يضيف جديدا في تأويل البنية(تحقيق الحرف اختياري). بخلاف الحرف في البنية(3) الذي يجب أن يحقق لكي تؤول البنية.

(1) من بين الملاحظات المهمة التي سوف أناقشها مطولا في الفصول اللاحقة أيضا أن هذا الإسقاط الوسيط مفترض في عدد واسع من الأعمال (ريتر(1991) و الفاسي(1993 ـ 1997) وبورر(1994) و(سيلوني (1994) ولنكوباردي (1994، (1996)، (2001)). وأنه هذا الإسقاط يلعب دورا أساسيا =

أي بين البنى (1) و(2 أ) من ناحية، والبنى (2 ب) و(3) من ناحية أخرى. وسأصطلح لأغراض التمييز بينهما بـ (6) بالنسبة للنمط (1) و(2 أ)، وبـ (7) بالنسبة لـ (2 ب) و(3).

(6)

الإضافة الملكية (محور الفصل الموالي)

(7)

تراكيب البعضية (محور هذا الفصل)

2. حروف الجر وتأويل البعضية

الافتراض الذي أقدمه في هذا الفصل يتحدد في أن إعراب الجر في بنى من قبيل (3) يشبع في مجال رأس وظيفي أصطلح عليه هنا بمركب البعضية وهو بعينه ما يوازي مركب الملكية في بنية الإضافة الملكية. وإسقاط البعضية ـ كما بينت ـ يلعب نفس الدور الوظيفي الذي يلعبه إسقاط الملكية من ناحية أنه يملك سمة إعرابية قوية بموجبها يتم اجتذاب الحرف ح إليها ليفحص سمته الإعرابية، وبموجب هذه السمة أيضا يتم اجتذاب موضوع الجر (الفضلة) إلى مخصص إسقاط البعضية على أساس أن إعراب الجر في هذه البنى إعراب بنيوي يفحص في مجال رأس وظيفي في علاقة مخصص ـ رأس. أضف إلى ذلك أن إسقاط البعضية يلعب نفس الدور الدلالي الذي يلعبه إسقاط الملكية من ناحية أنهما يسوغان العلاقة الدلالية بين العناصر التي يتوسطها حرف الجر الظاهر أو المقدر.

في الحقيقة، إن فرضية البعضية جاءت من ملاحظة أن جل حروف الجر يمكن أن تشترك في تأويل دلالي تحتي يسطح من خلال التفاعل بين حرف الجر والعناصر التي تتوسطها.

إذن فإسقاط البعضية كإسقاط الملكية يلعب دورا وظيفيا مع أنه يعكس علاقات دلالية[1]. فإسقاط البعضية، على هذا النحو، يشبع قيد الوجيهة على

= في إشباع مطالب الجر. .على الرغم من أن هذا الإسقاط مبرر دلاليا وتركيبيا بطرق مختلفة على أنه: الملكية أو تط العدد أو تط الجر على التوالي.

(1) تقترح قريمشو(1993) (نقلا عن الرحالي (2000)) أن إسقاط المقولات الوظيفية مشروط بأن يكون لها تأويل، وبناء عليه فإن إسقاط البعضية وكذا الملكية يستجيب لهذا الاقتراح.

التأويل تمشيا مع عقال (1999، ص: 109) في تسويغه لإسقاط الملكية[1]. ومن الناحية النظرية فإسقاط البعضية مبرر بفحص إعراب الجر البنيوي كما بينت. فلنتأمل المعطيات الواردة في (9) للتحقق من كفايته التجريبية.

أفترض بناء على عدد من المعطيات أن معنى التبعيض لا يعبر عنه بالحرف من وحده، بل قد نحصل عليه من جل حروف الجر الأصلية[2]. [3]، والأزواج الموجودة في (9 ـ 13) تفسر لهذه الملاحظات:

9

أ ـ أكلت الطعام.

ب ـ أكلت من الطعام.

10

أ ـ أمسكت القلم.

ب ـ أمسكت بالقلم.

ج ـ وامسحوا رؤوسكم.

د ـ ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[4]. ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[5].

11

أ ـ قرأت كتاب الأغاني.

ب ـ قرأت في كتاب الأغاني.

---

(1) عقال(1999)يعرف قيد التأويلية interpretabilitty كما يلي:
كل الموضوعات ينبغي أن تشبع مبدأ التأويل التام عند الصورة المنطقية.

(2) على وجه الخصوص(من، اللام، في، الباء) فضلا عن حروف أخرى ك(الكاف الدالة على التشبيه ورب).

(3) انظر على سبيل المثال محمود سعد(1988)، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه. الباب الثاني ابتداء من ص: 199، حيث نجد أن جل الحروف قد تحمل دلالة تحتية مشتركة هي التبعيض الذي يدل عليه الحرف من عادة: الباء بمعنى من للتبعيض ص: 211. في بمعنى من ص: 250 اللام بمعنى من ص: 283. عن بمعنى من ص: 291. على بمعنى من ص: 297. وانظر أيضا المصادر العربية القديمة المحال عليها هناك. وانظر أيضا مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.

(4) سورة المائدة/ 6.

(5) سورة الإنسان/ 6 والباء في (بها) بمعنى منها.

12

أ ـ زيد أسد.
ب ـ زيد كالأسد.

13

رب أخ لك لم تلده أمك.

لاحظ أن (9 ب) لها قراءة تبعيضية في مقابل (9 أ)، كما أن (10 ب) و(10 د) لهما أيضا قراءة تبعيضية في مقابل (10 أ) و(10ج) على التوالي، وقراءة التبعيض في (10 ب) و(10 د) تأتي من معنى "الباء" الذي يتضافر مع بقية عناصر البنية لتقديم هاته القراءة[1]. كما أن (11 ب) لها قراءة تبعيضية يفهم منها أن القراءة لم تشمل كل كتاب الأغاني بعكس (11 أ) التي يفهم منها أن القراءة استغرقت الكتاب بأكمله، ونفس الشيء بالنسبة لـ (12 ب) تعني أن زيدا يشبه الأسد في بعض من صفاته، خلافا لـ (12 أ) التي تعني من وجهة نظر البلاغيين القدماء أن زيدا يكتسي كل صفات الأسد بسبب خروج حرف التشبيه "الكاف" الذي يتدخل في القراءة التبعيضية في (12 ب). وكذلك الشأن في (13) التي تمنحها "رب" قراءة تبعيضية.

وبناء على هذه الملاحظات فإن حروف الجر التي تتوسط عناصر بنية المركب الحرفي يمكن لها أيضا أن تؤول على معنى عام هو معنى "البعضية" يمثل الدلالة التحتية لجل "حروف الجر الأصلية". وانطلاقا من دلالتها التحتية التي تجمع بين جل هذه الحروف (الخاصية الدلالية التي توحد بين جل حروف الجر) فإننا يمكن أن نرد عددا من العلاقات الفرعية إلى هذا المعنى التحتي العام؛ بمعنى أن نرد دلالات حروف الجر الخاصة بها أوالتي تظهر بالتفاعل مع العناصر الأخرى ـ إلى معنى "البعضية": من قبيل معنى "الظرفية" مع البنى التي يتوسطها الحرف "في" ومعنى "البعضية" مع البنى التي يتوسطها الحرف "من" ومعنى "الاستعلاء" مع البنى التي يتوسطها الحرف "على" ومعنى "الإلصاق" مع البنى التي يتوسطها حرف "الباء"؛ فكل تلك المعاني الفرعية يمكن أن ترد إلى معنى أصلي عام هو معنى "البعضية": العلاقة التي يمكن أن نرد إليها عددا واسعا من العلاقات الفرعية[2].

---

(1) ينقل محمود سعد عن حاشية العطار على جمع الجوامع، ج: 1، ص: 142، أن الباء في أمسكت بالمنديل تفيد معنى التبعيض.

(2) راجع غاليم (1999) عن نظرية النموذج الأصلي والمراجع المشار إليها هناك، وكذا الفصل الموالي.

3. اشتقاق بنية المركب الحرفي

بناء على المعطيات الواردة أعلاه أفترض أن المركب الحرفي هو إسقاط لمركب البعضية، وأن الحرف ح يحتاج أن يدمج في رأس مركب البعضية بعض ليتمكن من إسناد سمته الإعرابية؛ بحيث يصعد ح مجتذَبا إلى بعض الذي يفترض أنه يضم سمة إعرابية من النوع القوي والتي تمكنه من اجتذات م. س فضلة ح إلى المخصص م. بعض ليتم فحص إعراب الجر عندئذ في علاقة مخصص ـ رأس تلك العلاقة التي هي متاحة في البرنامج الأدنى (1995) حتى بالنسبة للمفعول، وفي هذا التحليل تمتد علاقة مخصص ـ رأس إلى مفعول الحرف قياسا بمفعول الفعل.

وقد افترضت هرنستين (1995) Hornstein (ص: 68) أن مفعول حرف الجر يتطلب أن يفحص إعرابه بالموازاة مع مفعول الفعل في مخصص تطابق المفعول بالطريقة المبينة في (14):

(14)

[...[Agrop NP obj i Vj¨ Agro [vp ej ti]]]
[...[Agrop NPi [Pj + Agr [ej t i]]]

وتمشيا مع افتراض هرنستين، أفترض أيضا أن فضلة الحرف تفحص إعرابها في علاقة مخصص ـ رأس كلازمة للإعراب البنيوي. وعوضا عن إسقاط تطابق المفعول أقترح إسقاط البعضية الذي يلعب دورا إعرابيا إلى جانب تسويغه للعلاقة الدلالية بين العناصر التي يتوسطها حرف الجر.

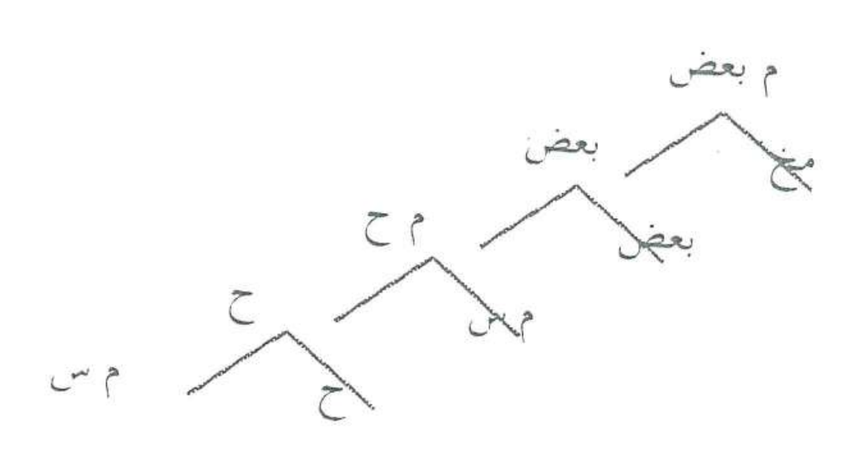
وتعد (14) تمثيلا للكيفية التي يفحص بها الحرف إعراب الجر كإعراب بنيوي في علاقة مخصص ـ رأس تحت عمل إسقاط وظيفي هو م. بعض؛ بمعنى آخر هناك تخل عن الإعراب الملازم الذي يسنده الحرف إلى فضلته (بالنسبة لحروف الإضافة بنوعيها فقط، أما حروف التعدية فتسند الإعراب الملازم بناء على ما تقدم)، وهذا الإجراء قد يبدو ملائما من منظور أدنوي.

لنقل إن (16) هي تمثيل مشجّر لـ (15) والتي هي على سبيل المثال:

(15)

زيد في الدار.

(16)



ففي اعتقادي وفق ما تقدم أن الحرف في يولد في ح وتضم إليه الدار في موقع الفضلة التقليدي، كما أن زيد يولد كفاعل في مخصص م. ح التقليدي، ثم يصعد إلى مخ ـ ص لفحص إعرابه (انظر المشجر 21 أدناه). فاشتقاق (15) على هذا النحو يحتاج إلى تطبيق سلسلة من العمليات التي تحترم مبادئ النظرية الأدنوية لإشباع مطالب الجر البنيوي.

في هذا السياق أود أن أقدم اقتراحا حول البنية الأولية الممثل لها بالمشجَّر (16) أعلاه في ضوء الفرضيات الأدنوية بناء على فرضيات شومسكي (1995) بالنسبة لفحص إعراب المفعول.

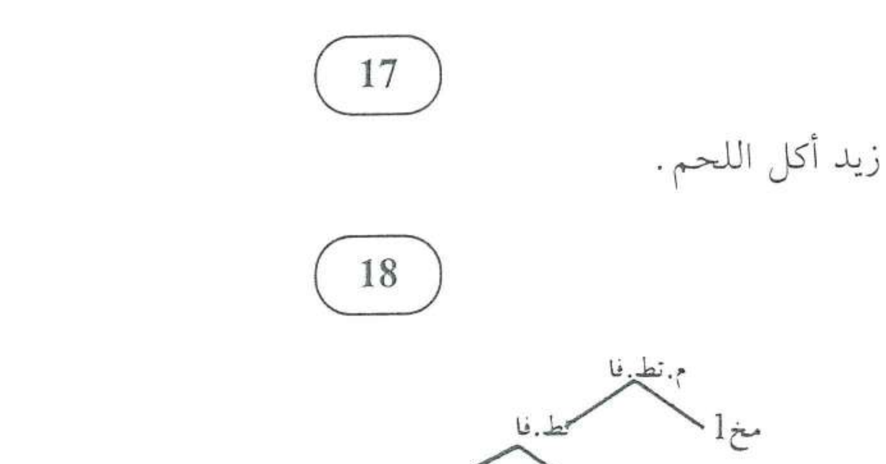
ففي المنحى الأدنوي، العلاقات المحلية محكومة بنظرية سَ، كما أن مفهوم العمل مفهوم علاقي؛ بمعنى أن مبدأ العمل بالرأس أو العمل بالسابق لم يعد كافيا لإشباع مطالب النظرية الإعرابية ما دامت هذه الأخيرة مطالبة بالتفسير لمحلية النقل في ضوء المبادئ الأساسية لنظرية سَ.

والتعديل الجوهري في النظرية الإعرابية يتجلى في أن المفعول لم يعد يتلقى الإعراب تحت عمل الفعل الذي كان يسند إلى مفعوله إعراب النصب الملازم، بل أصبح إعراب النصب أيضا إعرابا بنيويا كإعراب الرفع، وهذا يحتم دخول كل أشكال الإعراب البنيوي في صياغة موحدة حسب المفاهيم النظرية لـ سَ، في علاقة يفترض أنها علاقة مخصص ـ رأس (شومسكي (1992)).

ومن هنا جاء افتراض شومسكي المؤسس على افتراض بولوك (1989) Pollock الذي يضم إسقاطين للتطابق؛ الأول لتطابق المفعول تط. مف والثاني لتطابق الفاعل تط. فا. أضف إلى ذلك أن النظامين الصرفيين لكل من الفاعل

والمفعول قد أصبحا متناظرين semmetry (شومسكي (11 : 1992))، كما أن الفاعل ينسجم الآن مع فرضية الفاعل الداخلي للمركب الفعلي (شومسكي (1995) و(2001).

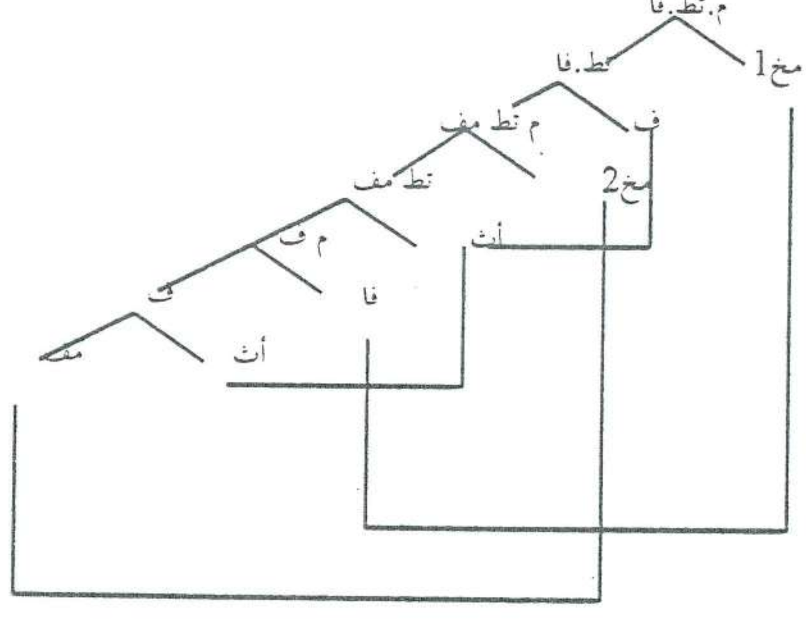
التشجيرة النموذجية للتسويغ الإعرابي لمفعول الفعل في البنية (17) تتجلى في (18):



17

زيد أكل اللحم.

18



لاحظ أن الإسقاطات الوظيفية الإعرابية تتمثل في إسقاط تط مف والإسقاط الصرفي الأعلى المحدد لـ تط فا. ويتم اشتقاق البنية (17) على النحو التالي.

يولد الفعل أكل رأسا للإسقاط المعجمي ويضم إليه المفعول اللحم في موقع الفضلة التقليدي، ثم يضم بعد ذلك الفاعل [زيد] في موقع المخصص التقليدي. يصعد في الخطوة الأولى الفعل ف إلى رأس تط. مف لأسباب إعرابية وينتج عنها اجتذاب المفعول إلى مخصص هذا الإسقاط، وفي الخطوة الأخرى ينتقل الفعل إلى رأس الصرفة، لأسباب إعرابية، وبموجب هذا النقل يجتذب الفاعل إلى مخصص الصرفة بموجب سمة تط القوية.

عدد من الخروقات تصبح الآن منتظرة لقيود المحلية وقيود الاقتصاد على التمثيلات والاشتقاقات التي تنشأ من تجاوز المفعول لموقع الفاعل الأصلي، ومن ثم تجاوز الفاعل الموقعَ الذي استقر فيه المفعول م. تط. مف.

ولكي أتجنب الدخول في التفاصيل أكتفي بالإحالة على تفاصيل النظرية في شومسكي (1992 ـ 1995)، وأورد الحلول مختصرة للإشكالات المطروحة في المشجَّرة المتعلقة بمحلية النقل والنقل السلكي المتتابع.

يعالج شومسكي تلك الخروقات من خلال آليتين مختزَلتين تحت (19 أ ـ ب).

(19)

أ ـ إعادة صياغة مفهوم السلسلة المؤلفة من (ف، أث).

ب ـ مبدأ تكافؤ الأبعاد equidistance.

ففي (18)، المفعول يصعد إلى مخ ـ تط. مف والفاعل إلى مخ ـ م. ص. بهاته الكيفية، فإن عمليات النقل تخرق أيضا أدنوية ردزي (1990) Rizzi النسبية relativaized Minimality؛ حيث يتجاوز المفعول الموقع الأساسي للفاعل، الذي هو موقع غير مسموح بتجاوزه؛ لأنه موقع مخ ـ موضوعA-specifir كما أنه يعد موقعا للوسم المحوري.

ويعيد شومسكي (1992) النسبية الأدنوية بمفاهيم من قيود الاقتصاد، ومفهوم السلسلة التي تتطلب أن تكون المسافة بين حلقاتها كأقصر ما يمكن. والإمكان الذي يقدمه شومسكي يعتمد على مبدأ تكافؤ الأبعاد equidistance الذي يمكن الهدف والموقع المتجاوز من أن يكونا متكافئي البعد عن الموقع الأساسي للعنصر المنتقل: بمعنى أن الهدف والموقع المتجاوز هما في نفس المجال الأدنوي بالنظر إلى السلسلة، وهذا شرط أساسي على تكافؤ الأبعاد الذي تعاد صياغته في (20):

(20)

إذا كانت أ. وب. في نفس المجال الأدنوي فإنهما متكافئتا البعد عن ي (شومسكي (1992): 24).

فالمجال الأدنوي في (18) محدد بالنظر إلى السلسلة، بحيث، ف يصعد إلى تط. مف ويكوِّن السلسلة [ف، تط. مف [، أث]] والمفعول ينتقل متجاوزا

الفاعل إلى مخ ـ تط . مف، مما يعني أن الفاعل والمفعول الآن يقعان في نفس المجال الأدنوي للسلسلة [ف، أث] . بعد ذلك يصعد المركب [ف، تط . مف] إلى الصرفة التي تتضمن فيما تتضمن تط . فا وهذا الصعود الأخير يكون السلسلة [ف. تط . مف. ص [، أث]] ، ومن ثم ينتقل الفاعل إلى مخ ـ تط . فا؛ وبالتالي يغدو كل من مخ1 ومخ2 وم. ف في المجال الأدنوي للسلسلة التي تمتد من م. ص إلى أث الأول الذي خلفه الفعل في أول صعود له، ورأس السلسلة يصبح مركبا من [ف، تط . مف، ص] .

الآن مخ1 ومخ2 هما متساويا البعد عن موقع الفاعل الأصلي، كما أن مخ2 وموقع الفاعل الأصلي، يصبحان متكافئي البعد عن موقع المفعول، وهذا يوضح لنا معنى أن النظامين الصرفيين لكل من الفاعل والمفعول قد أصبحا متناظرين .

على نفس المنحى أفترض أن مشجر المركب الحرفي (22) الذي يعد تمثيلا مجردا لبنية المركب الحرفي (15) والمعادة في (21) يوازي مشجّر المركب الفعلي (18) الذي يعد تمثيلا لـ (17)، وأن اشتقاق بنية المركب الحرفي (21) يمر بنفس المسارات التي مر بها اشتقاق بنية الجملة (17) .

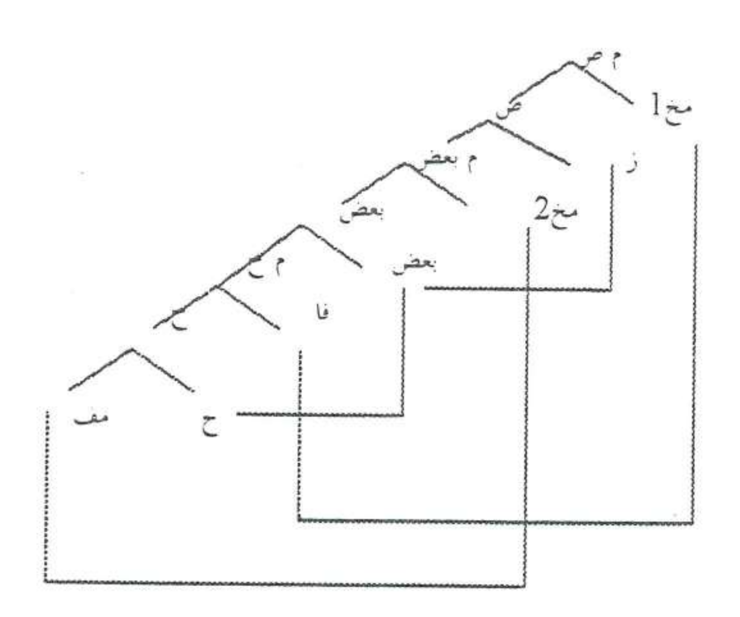
وفي ضوء النتائج المقدمة أفترض بعد هرنستين (1995) أن فضلة الحرف تتطلب أن تسوغ في مخصص إسقاط وظيفي يفحص فيه إعراب الجر البنيوي في علاقة مخ ـ رأس بالموازاة مع ما يجري بالنسبة لفضلة الفعل. وفق هذا المنظور أفترض أن المركب الحرفي هو إسقاط لمركب البعضية[1]، الموازي لمركب تطابق المفعول في الجملة، ولمركب الملكية في بنى الإضافة الملكية. هكذا تعد (22) تمثيلا لـ (21)

21

ـ زيد في الدار

(1) م بعض يلعب هنا نفس الدور الذي يلعبه مالك أو م بعض في بنية الإضافة كما بينت فهو يقع في مستوى التماس بين المقولات الوظيفية، والمعجمية وانطلاقا من هذه الخاصية المزدوجة فإنه يسوغ لإعراب الجر استنادا إلى خصائصه الوظيفية ويسوغ المحرورة استنادا إلى خصائصه المعجمية .

(22)



على هذا النحو وكما يتضح من (22)، فإن ح يصعد إلى رأس مركب البعضية بعض فيخلق السلسلة [ح، بعض] أث] ، ويصعد مفعول الحرف إلى مخ2 متجاوزا موقع فاعل الحرف.

الآن مخ2 وموقع الفاعل في نفس المجال الأدنوي للسلسلة [ح، أث] وبالتالي فهما متكافئا البعد عن موقع مفعول الحرف الدار، من ثم ينتقل المركب [ح، بعض] إلى ز المضمن في الصرفة ص فيخلق السلسلة المركبة من [ح، بعض، ز] أث] ثم ينتقل الفاعل زيد إلى مخ ـ ز (الفاسي (1987)).

الآن مخ1 ومخ2 هما متكافئا البعد عن موقع الفاعل الأصلي كما أن مخ2 وموقع الفاعل متساويا البعد عن موقع المفعول الأصلي، والفاعل زيد وفضلة الحرف الدار هما الآن في موقعين متناظرين كونهما في نفس المجال الأدنوي للسلسلة.

يمكن القول إن جميع حلقات السلسلة التي خلفها الرأس المعجمي ح سوف تفحص سماتها الصرافية بمجرد فحص رأس السلسلة ح لسماته الصرافية وبالتالي تصبح جميع الحلقات في السلسلة منظورة عند ص. م، أما عند ص. ص فالأمر مختلف؛ إذ ما لم تحذف كل الحلقات باستثناء الحلقة المعجمية التي تكون رأس السلسلة فإن الاشتقاق معرض للفشل، والسبب هو أن الآثار غير منظورة عند ص. ص.

هذا فيما يتعلق بنقل ح، أما فيما يتعلق بنقل م. س الفضلة باعتباره موضوعا

فسوف ينطبق عليه ما يجري بالنسبة للرأس ح؛ بمعنى أن م. س (الحلقة المعجمية التي ترأس السلسلة) يتطلب الفحص بالنقل إلى مخ ـ م بعض بالكيفية التي نراها في (23):

(23)

[[[جر، م. س] م ح] [جر #، م س] م بعض]

ففي (23) نلاحظ أن م. س الواقع في مخ ـ م بعض له سمة جر مشبعة هناك. وعند ص. م ينطبق المبدأ (24) التالي الذي تقره هرنستين (1995).

(24)

الكل يحقق مبدأ واحدا

فالمبدأ (24) يقر أن كل الحلقات تحقق مبدأ واحدا all for one principle[1]، وبموجب هذا المبدأ يسوغ م. س الأسفل (الأثر) لأنه جزء من السلسلة بحيث تصبح سمته الإعرابية أيضا مفحوصة. وهناك مبدأ آخر تتم بموجبه عمليات فحص السمات للحلقات المتروكة، وهو ما يرد في (25):

(25)

كل حلقة في السلسلة تضم القيود الصرافية التي تشبَع بأي حلقة في السلسلة.

ومعنى (25) أن كل الحلقات التي هي ضمن نفس السلسلة متساوية صرافيا؛ مثلاً ـ م س الأعلى في (23) ونسخته السفلى هما في نفس السلسلة، كما أن رأس السلسلة في موقع فحص السمة، فعندئذ النسخة التي في ذيل السلسلة (م س الأسفل) هي أيضا ذات سمات صرافية مفحوصة.

ومع ذلك، عند ص. ص لا توجد أي سلسلة، وم. س الأسفلُ غيرُ مفحوصِ السمةِ الإعرابيةِ، وهذا يكفي لفشل الاشتقاق إذا لم يحذف.

هذا يتضمن أن العنصر المنقول سوف يتحقق صواتيا في موقعه الأعلى، وكل

---

(1) هذا المبدأ يدعم الخصائص الإلحاقية في مقابل خصائص الاستبدال بالنسبة للرأس و سلسلة الموضوع.

النسخ المتروكة من م. س الأسفل يجب أن تحذف لضمان سلامة الاشتقاق، والسبب هو أن مبدأ (الكل يحقق مبدأ واحدا) إنما هو خاصية للسلاسل ولا يمكن أن ينطبق عند (ص. ص) التي لا تسمح بانطباق السلاسل بعكس ص. م.

حاليا إذا كان نقل فضلة الحرف مبرر بفحص إعراب الجر فإن نقل الفاعل مبرر بفحص إعراب الرفع الذي يسنده ز في ص وهاته الموازاة مع بنية الجملة (17) تأتي من حقيقة كون بنية الحرف لها رتبة فا. ح. مف. ومع ذلك لم نستهدف موازاة بنية الحرف مع بنية الجملة بقدر ما استهدفنا الموازاة مع بنية الجر في الإضافة الملكية، لكن هذه النتائج المتشابهة تأتي من حقيقة أن الإعراب البنيوي يتطلب موقعا موحدا تفحص فيه كل أشكال الإعراب البنيوي سواء في بنية الجملة أم في غيرها من البنى.

النقول بهذه الطريقة تحترم القيود الأدنوية والنقل السلكي المتتابع الذي هو انعكاس لـ قيد التحتية subjacency. الذي نود أن نوضحه فيما يلي:

قيد التحتية

التحتية في المنحى الأدنوي هي بمثابة قيد على النقل ينطبق في ص. م. كما يتضح من خلال المبدأ (26).

(26)

النقل لا يمكن أن يتجاوز أكثر من عجرة فاصلة bounding node

وتوضح هرنستين (1995) مفهومين للتحتية يطرحان في النظرية الأدنوية إما كقيد على التمثيلات representations أو كقيد على الاشتقاقاتderivations:

المفهوم التمثيلي يعالج التحتية كقيد جيد الصياغة well-formedness على الواسمات المركبية التي تستدعي أن تكون الحلقات في سلسلة نقل مترابطة محليا، فلا يجوز الفصل بين حلقتين متتابعتين بأكثر من عجرة فاصلة واحدة.

والمفهوم الاشتقاقي يعالج التحتية كقيد على عملية النقل نفسها لا على خرج عمليات النقل كما في المفهوم التمثيلي للتحتية، فالتحتية في المفهوم الاشتقاقي لا تسمح عند نقل ح مثلا بأن يتجاوز أكثر من عجرة فاصلة واحدة. ومع ذلك فإننا نحصل على نفس النتائج في المنظورين التمثيلي أو الاشتقاقي سواء أكانت التحتية قيدا على عملية النقل نفسها أم قيدا على خرج عمليات النقل (الحلقات المتوفرة بعد النقل) وإن كانت الأدنوية تتعامل مع المفهوم الاشتقاقي للتحتية.

4. خلاصة عامة

حروف الجر يمكن تصنيفها إلى: حروف تعدية وحروف إضافة، كما أن حروف الإضافة يمكن إرجاعها إلى قسمين: الأول يمثل فيه الحرف رأساً معجمياً له موضوعان يحتلان موقعي المخصص والفضله، وتعد البنية بأكملها إسقاطا للصرفة التي تسند الإعراب الخارجي لفاعل الحرف. والقسم الثاني يمثل فيه الحرف رأسا وظيفيا، وتعد البنية التي يتوسطها هذا الحرف بنية إضافية يعلوها إسقاط حدي. وكلا النمطين من الحروف يلعب دورا ـ في تسويغ العلاقة بين العناصر التي يتوسطها ـ دلالياً ومن ثم تركيبياً.

التسويغ الدلالي يتمثل في كون الحرف وانطلاقا من دلالته الخاصة يتفاعل مع العناصر التي يتوسطها لتقديم معنى عام هو "البعضية" في الأولى و"الملكية" في الثانية، وكلا النمطين من حروف الإضافة يعكسان دلالة فضائية ساكنة بخلاف حروف التعدية التي تعكس دلالة فضائية متحركة. والتسويغ التركيبي يتمثل في أن الحرف وانطلاقا من الملكية أو البعضية يرأس إسقاطا وجائهيا بمعنى أنه يربط بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية، وبناء على هذه الخاصية فإن حروف الإضافة عموما تسوغ الدور التركيبي (الإعرابي) انطلاقا من خصائصها الوظيفية، وتسوغ الدور الدلالي انطلاقا من خصائصها المعجمية الدلالية.

حروف الإضافة عموما تسند الإعراب البنيوي عن طريق الصعود إلى الإسقاط الحرفي المعبر عنه "بالبعضية" مع الحروف التي لها بنية مركب حرفي، أو المعبر عنه بالملكية مع الحروف التي لها بنية مركب إضافي.

موضوع الجر المرؤوس بالحرف التبعيضي يحتل موقع الفضلة. وموضوع الجر الملكي يحتل موقع المخصص. وكلا الموضوعين يتلقيان الإعراب بكيفية موحدة (في علاقة مخصص ـ رأس) عندما ينتقل كل منهما إلى مخصص البعضية أو الملكية تباعا. ولتسويغ النقول في بنية المركب الحرفي التبعيضي نلجأ إلى مبدأ تكافؤ الأبعاد وقيد السلسلة.

بنية المركب الحرفي التبعيضي له بنية موازية لبنية الجملة ذات الرتبة: فاعل > فعل. وتعد كل منهما إسقاطا للصرفة التي تعمل في فاعل المركب الحرفي. وبالتالي فإن فضلة الحرف ينبغي أن تتلقى الإعراب بنفس الكيفية التي تتلقى بها فضلة الفعل الإعراب عبر إسقاط وظيفي يخول لها النقل من موقع الفضلة إلى موقع المخصص.

الإضافة المِلكية ومواقع الجر التركيبية

مدخل

سأخصص هذا الفصل للإضافة الملكية وأنماطها، وتتبع سلوك حروف الإضافة والدور الذي تلعبه في بنى الإضافة الملكية. ولأغراض توا شج مواضيع البحث أذكر أنه حتى الآن تتجلى حروف الجر في ثلاثة أنماط، تندرج كلها تحت نوعين من حروف الجر انطلاقا من خصائصهما التركيبية والمعجمية: النوع الأول، وهو ما أسميته بحروف التعدية (الفصل الأول من هذا القسم)، والنوع الثاني اصطلحت عليه بحروف الإضافة (الفصلان الثاني والثالث من هذا القسم)، ويندرج تحت هذه الأخيرة نمطان من حروف الجر: النمط الأول يتوسط بنى المركبات الحرفية ويؤول في علاقة معها على قراءات غير الملكية تتفرع عن القراءة "البعضية" (الفصل الثاني من هذا القسم)، والنمط الثاني يتوسط الإضافة الملكية ويؤول معها على القراءة "الملكية" (الفصل الجاري). ويختلف النمطان من (حروف الإضافة) عن (حروف التعدية) من وجهة نظر إعرابية في أن حروف التعدية تسند الإعراب الملازم نتيجة أنها تسنده داخل بنية الفعل المعجمية (راجع الفصل الأول من هذا القسم بالتفصيل، وراجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 1.6 حول مفهوم الإعراب الملازم)، في حين أن النمطين (من حروف الإضافة) يختصان بإسناد الإعراب البنوي (الفصل السابق والفصل الجاري، وراجع حول مفهوم الإعراب البنيوي، الفصل الثالث من القسم الأول، الفقر: 3.6). ويختلف النمطان (حروف الجر التبعيضي وحروف الجر الملكي) عن بعضهما (بالرغم من كونهما يلتقيان في الإعراب البنيوي من وجهة نظر هذا البحث) في جملة من الخصائص التركيبية والدلالية، التي تمكّن من تحليل بنى النمط الأول على أساس أنها مركبات حرفية مرؤوسة بالحرف، وبالتالي تعد إسقاطا للصرفة. في حين أن الثانية يمكن تحليلها على أساس أنها مركبات حدية (مرؤوسة بالاسم).

في الفصل الجاري المخصص للإضافة الملكية، أستدل على أن الإضافة الملكية موسطة بحرف جر ظاهر أو مقدر، يسوِّغ العلاقة الدلالية من ناحية بين

المضاف والمضاف إليه، ويسند الإعراب من ناحية أخرى. وقبل ذلك أقترح سلمية للمواقع التي يظهر فيها الجر في بنى الإضافة الملكية، مستدلا على أن المالك يشغل الموقع الأعلى في السلمية تأسيسا على افتراضات الفاسي الفهري (1986). ولنكوباردي (2001).

والفصل منظم على النحو التالي: سأخصص الفقرة: 1. لوصف أنماط الملكية عبر بعض اللغات المتاحة. وفي الفقرة: 2. وما يتفرع عنها أقترح سلمية للمواقع التركيبية التي يظهر فيها الجر في الإضافة الملكية (التي تحقق الحرف أو التي لا تحققه) وذلك بالمقارنة مع مواقع الجر الشجرية. وأستدل على أن موقع المالك يجب أن يحقق تركيبيا في اللغة العربية، وقد يحقق بضمير فارغ صواتيا مع طبقة محدودة من أسماء الأحداث كما في الأنجليزية. وما لم يحقق موقع المالك بأي كيفية فإن جملة من المبادئ من بينها مبادئ الربط والتحكم المكوني، وقيد الفاعلية، ستكون مخروقة مما يؤدي إلى لحن البنية. كما أستدل في الفقرة: 3. وما يتفرع عنها على أنه يمكن التوحيد بين بنى الإضافة التي تحقق الحرف (الحرة) وتلك التي لا تحققه من خلال افتراض ضمير فارغ (ضم) يقدر في موقع المالك لكي نحصل على متوالية: س+مالك+ (م. و) في كلا النمطين من الإضافة. وفي الفقرة: 4. أقترح مقاربة شجرية للتوسيط بين الحرف المحقق (الإضافة الحرة) وبنى الحرف غير المحقق (الإضافة التأليفية)، بحيث يلتقي النمطان الإضافيان في إسقاط الملكية المرؤوس بالحرف (المحقق في النمط الأول والفارغ في الثاني)، وهذا الحرف يعمل على تسويغ موضوع الجر في مخصصه، ومن ثم فحص الجر البنيوي في علاقة مخصص ـ رأس. وفي الفقرة: 5. وما يتفرع عنها أستدل على أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست مباشرة ولا شفافة، وإنما هي موسطة بحرف جر يقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاط الوظيفي، ويلزم عن الخاصية الوجيهية للحرف قدرتُه على إسناد الإعراب بموجب خصائصه التركيبية، وتسويغ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه بموجب خصائصه المعجمية.

1. الإضافة الملكية وأنماطها

تعرف اللغات نمطين من الإضافة الملكية؛ الأول يدعى بالإضافة التحليلية أو الحرة، وهي الإضافة التي يتوسطها حرف جر محقق (مثلا، اللام العربية، و shel العبرية وOf الأنجليزية وDi, De الرومانية وVon الجرمانيةب). والثاني يدعى بالإضافة التأليفية أو البنائية التي تحقق إعراب الجر بالتأليف بين المضاف والمضاف

إليه. وهناك خمس طرق للتحقيق الصوري لإعراب الجر في النمط الثاني عبر اللغات حسب لنكوباردي (2001) ترد تحت (1):

(1)

أ ـ الجر الذي تحققه لاصقة على آخر المركب Phrase-final affix من قبيل: S، (الدالة على الملكية في الأنجليزية).

ب ـ الجر الذي تحققه لاصقة على آخر الكلمة a word ـ final affix من قبيل: الكسرة [ـِ] العربية وS الجرمانية.

ج ـ الجر الذي تحققه لاصقة صرفية ملتبسة (تظهر مع الجر اللاتيني والسلافي).

د ـ جر يتحقق من خلال التطابق في السمات الفارغة مع الرأس الاسمي (في الإضافة الرومانية والجرمانية).

هـ ـ جر ليس له تحقيق صرافي كما في العبرية.

وبالرغم من أن كلا النمطين من الإضافة (التي تحقق الحرف والتي لا تحققه) يندرج تحت مفهوم الإضافة أو الإضافة الدالة على الملكية، إلا أن بينهما فروقا تركيبية مهمة تعتبر من المجالات الأساسية للتوسيط بين اللغات، وأهم هذه الفروق ما يمكن إجماله في (2):

(2)

أ ـ موضوع الجر في الإضافة الحرة (التي تحقق حرف الجر) يسطح في موقع أسفل من موضوع الجر في الإضافة التأليفية (التي لا تحقق الحرف).

ب ـ موضوع الجر في الإضافة الحرة يقع دائما بعد الاسم وبعد الصفة الناعتة للاسم. أما موضوع الجر التأليفي فإنه يأتي غالبا قبل الصفات الناعتة (السامية، الرومانية، والهنغارية) وقد يأتي قبل الصفة الناعتة وقبل الاسم (يستهدف المواقع العليا)، وفي حالات قليلة يأتي بعد الصفة الناعتة للاسم كما في اللغات السلتية[1].

---

(1) هناك موقعان للجر عبر اللغات بالنسبة للجر التأليفي(المسند بدون حرف محقق)
الأول أعلى من الصفات الناعتة
والثاني أسفل من الصفات الناعتة
واللغات حسب لنكوباردي (2001) لها اختيارات بارامترية حسب الكيفية التالية:

=

تتفق العربية والساميات عموما مع نظيراتها الجرمانيات في إمكانية توارد النمطين معا من الإضافة كما يظهر من خلال (3)، ولذا فإنني سأعمل في الفقرات الموالية على تتبع سلوك الجر، والمواقع التي يظهر أو يتنقل فيها الجر وفق سلمية أقترحها لرصد خصائص الجر الملكي في النمطين المذكورين من الإضافة.

(3)

أ ـ نقد الكلاسيكيين للعقاد

ب ـ Maria's accurate description of Otto

2. سلمية المواقع التركيبية للجر

في هذه الفقرة أتبنى سلمية للمواقع التي يمكن أن يظهر فيها الجر مماثلة لسلمية لنكوباردي (2001) أرصد من خلالها الخصائص العامة لبنى الجر الملكي، والمواقع التي يمكن أن يظهر فيها الجر، وهذه السلمية أوردها في (4):

(4)

المالك > الفاعل > المفعول

والحجة المقدمة على سلامة هذه السلمية تأتي من نظرية الربط، ومن نظرية النقل إلى موقع الملكية Possessevization (انظر لنكباردي 2001).

1.2. حجة من نظرية الربط

يستدل لنكوباردي (2001 أ، ص: 2) على أن هذه الحجة تأتي من علاقات التحكم المكوني التقليدية؛ بحيث يمثل المالك الموضوع الرابط، والمفعول الموضوع المربوط، أما الفاعل فإنه قد يربط المفعول داخله لكنه لا يربط المالك، والموضوع الرابط هو الذي يمثل السابق antecedent الذي يتحكم تحكما مكونيا لا متناظرا في الموضوع العائد anaphora. وهذه الحجة

= ـ لغات تستغل الموقع الأعلى فقط (الساميات و الرومانية الحديثة و الهنغارية).

ـ لغات تستغل الموقع الأسفل فقط (اللغات السلتية)

ـ ولغات تنشط الإثنين معا (لغات الجرمانية القارية).

تجد سندا لها من خلال اللغات الرومانية التي تتوفر بنيتها الحدية الإضافية على موضوعين خارجيين في نفس الوقت (المالك والفاعل)، بخلاف العربية والساميات عموما وكذا الجرمانيات التي لا تسمح بتوارد الموضوعين الخارجيين[1].

3.2. السلمية الموسعة لمواقع الجر

فيما يلي أقوم بتوسيع السلمية (4) لتمتد إلى المواقع التي تأتي بعد الحرف المحقق (في الإضافة الحرة) وإن كانت موظفة في لنكوباردي (2001) فقط لمواقع الجر التأليفي. وأعيد السلمية أعلاه في صورتها الموسعة (5):

5

سلمية (أ) سلمية (ب)

[س] > مالك > فاعل > مفعول > [ح] > مالك > فاعل > مفعول

[1] > [2] > [3] ح > [4] > [5] > [6]

السلمية (5) تتضمن مواقع الموضوعات التي يمكن أن يظهر فيها الجر ضمن بنية الإضافة التي لا تحقق الحرف أو الإضافة التأليفية (السلمية: (5 أ) بعد الآن). وتضم السلميو (5) أيضا سلمية ثانية للموضوعات التي يمكن أن تتلقى الجر ضمن بنية الإضافة التي تحقق الحرف أو الإضافة الحرة (السلمية (5 ب) بعد الآن). والسلمية (5) لا تتنبأ بالرتبة الخطية ولكنها مرمزة فيها على نحو غامض (لنكوباردي (2001أ)، ص: 6).

أفترض أولا أن الموقع الأساسي المخصص للجر هو الموقع [1] من السلمية (5 أ) والموقع [4] من السلمية (5 ب)، ذلك أن الموقعين [1] و [4] هما موقعان للمالك، أما المواقع الأخرى: [2] و [5] فهي للفاعل و [3] و [6] فهي للمفعول تباعا. ولا يمكن لهذه الموضوعات (الفاعل أو المفعول) أن تتلقى إعراب الجر إلا بواسطة عملية نقل إلى أحد موقعي المالك [1] أو [4] تسمى بعملية النقل إلى موقع المالك possessivization[2]. وأقدم تحت

---

(1) راجع بالتفصيل لنكوباردي (2001 أ).

(2) في تحليل لنكوباردي(2001) للعبارة(3 ب)أعلاه ليس هناك موقعان للمالك وإنما هناك موقع واحد فقط للمالك يتم التنافس عليه، والسلمية(4) مالك > فاعل > مفعول هي المسؤولة عن تعيين الاختيار بين الموضوعات المتنافسة: بحيثMaria ربما تكون فاعلا أو مالكا، و Otto =

(6) مجموعة من المبادئ التي تعمل على تنظيم عملية النقل إلى موقع المالك:

(6)

أ ـ يتم النقل إلى موقع المالك فقط (الموقع [1] أو الموقع [4]).

ب ـ يمنع النقل من أيٍ من مواقع السلمية (5 ب) إلى أيٍ من مواقع السلمية (5 أ)، أو العكس.

ج ـ يمنع النقل إلى الموقع المملوء. د ـ يمنع النقل عبر الموقع المملوء.

3.2. اشتغال السلمية ومواقع الجر الشجرية

فلنتأمل كيف يمكن أن تشتغل السلمية (5) في اللغة العربية، وذلك من خلال استطراد جميع الإمكانات التي يرد فيها الجر في بنية الإضافة. سأبدأ بالحالات التي تتضمن موقعا واحدا للمالك تتنافس عليه الموضوعات الموجودة في البنية من قبيل (7):

(7)

دار الرجل

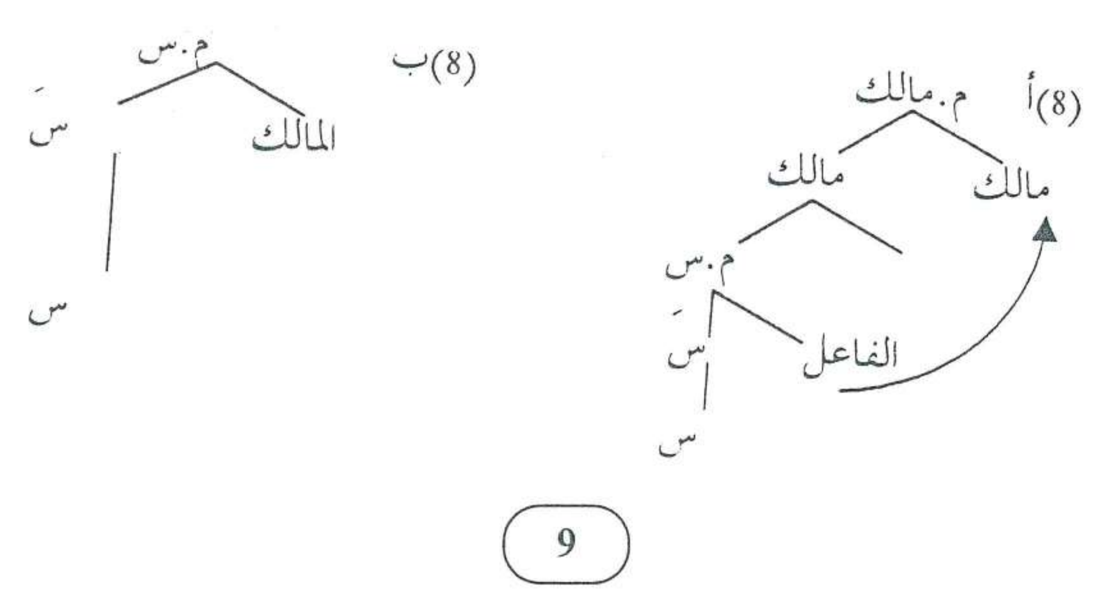
تعد البنية (7) تمثيلا للإضافة المحضة التي يرأسها اسم الذات، ولها موضوع واحد فقط يولد مباشرة في الموقع [1] من السلمية (5 أ) ويتلقى إعراب الجر بموجب المحاذاة الصواتية. ويتلقى المالك إعراب الجر بموجب العلاقة الملكية التي يقتضيها مبدأ المجاورة بين الاسم وموضوع الجر (المالك). وطبقا لهذا التصور، فإن المالك في البنية (7) لا يولد في موقع الفاعل أولا ثم ينتقل إلى موقع المالك كما هو الشأن في التمثيل الشجري (8 أ) لبنى من قبيل (7) (راجع الفصل الثاني من القسم الثالث، الفقرة: 1.)، وإنما يولد مباشرة في موقع المالك كما يظهر من التمثيل الشجري (8 ب). ويلزم عن هذا أن عملية الضم Merge في البنية الشجرية تتم بين الرأس الاسمي والمالك مباشرة، دون المرور بخطوة الضم إلى موقع الفاعل كما يتضح من التمثيل الشجري (8 ب)[1]. (انظر الفصل الثامن، الفقرة: 3. 4.).

= ربما تكون فاعلا أو مفعولا. انظر تحليل(12 أ)أدناه: نقد الكلاسيكيين للعقاد.

(1) الفاعل والمالك هنا في توزيع تكاملي.

8

وخلافا للبنية (7) المرؤوسة بالاسم المحض ما سنراه مع البنية التي يرأسها اسم الحدث التي تقتضي الضم إلى موقع الفاعل أولاً من قبيل البنية (9):



9

ضربُ زيدٍ عمروا

ففي البنية (9) يولد الموضوع الأول"زيد" لاسم الحدث في الموقع [2] من السلمية (5) على أنه فاعل، ويتلقى فيه الدور المحوري الفاعل، ثم ينتقل إلى الموقع [1] حيث يتلقى إعراب الجر بموجب مبدأ المحاذاة الصارمة (بموجب قيد التحتية الذي يتطلبه موضوع الجر بعد عملية النقل إلى موقع المالك Possessivization)؛ أي ما يبدو من خلال التشجيرة (8 أ). والموضوع الثاني "عمرو" المولد في الموقع [3] يبقى في مكانه دون نقل ليتلقى إعراب النصب، ويصعب نقله إلى الموقع [1] احتراما للمبدأ (6 ج). وينتقل المفعول إلى هذا الموقع فقط في حال غياب الفاعل كما يتضح من خلال البنى الموجودة في (10):

10

أ ـ ضربُ عمروٍ

ب ـ تصوُرُ المشكلِ

فالمفعول "عمرو" في (10 أ) أو "المشكل" في (10 ب) يولد في موقع المفعول [3] ويأخذ الدور المحوري المفعول ثم ينتقل إلى الموقع [1] (احترام المبدأين: (6 أ) والمبدأ (6 ج)) لإشباع العلاقة المحورية الجديدة (تلقي دور

المالك بعد أن كان ضحية) وكذا مطالب إعراب الجر. وهذا يذكرنا بما يجري في البناء للمجهول في الحالة التي ينوب فيها المفعول عن الفاعل (انظر عقال (1999))[1].

وهناك حالات يولد فيها موضوع الجر ضمن أحد المواقع الموجودة في السلمية (5 ب) وهي الحالات التي تحقق حرف الجر الدال على الملكية من قبيل البنى (11):

11

أ ـ دار لزيد
ب ـ تدمير للعدو

ففي (11 أ) يولد "زيد" في الموقع [4] من السلمية (5 ب) مباشرة لأنه المالك، أما المالك في (11 ب) التي يلتبس موضوعها "العدو" بين قراءة الفاعل وقراءة المفعول؛ فإنه في حالة قراءة الفاعل يولد "العدو" في الموقع [5] ثم ينتقل إلى الموقع [4] ، وهذا يعد حالة من نقل الفاعل إلى موقع المالك subjecrt possessivization، وفي حالة قراءة المفعول فإن "العدو" يولد في الموقع [6] كمفعول ثم ينتقل إلى الموقع [4] ، وهذه أيضا حالة من تحويل المفعول إلى مالك object possessivization.

كفاية هذه السلمية قد تكون ملحوظة أكثر مع الحالات التي يتوارد فيها موضوعان للجر من قبيل بعض الحالات التي لها قراءات ملتبسة والتي يمكن

(1) يستدل عقال (1999) ص: 117. على أن "أكل" في بنية من قبيل "أكلُ الدجاج" مؤولةٌ في إحدى القراءتين على اسم الحدث، والمركب الاسمي "الدجاج" إما منفذ أو ضحيةَ. وفي الحالة الأخيرة(الضحية) فإن البنية لها سلوك مماثل للبناء لغير الفاعل. أما في الأولى(المنفذ) فلها بنية مماثلة لبنية البناء للفاعل: (لها قراءة الدجاج يأكل). وفي قراءة أخرى مغايرة لقراءة اسم الحدث وهي قراءة "أكل" كاسم نتيجة result noun فإن المركب الاسمي الدجاج له قراءة واحدة وهي القراءة التي يؤول فيها على أنه (مالك). وتتنبأ السلمية المقدمة في (5) أعلاه بأن كل هذه القراءات يمكن رصدها تركيبيا. كما يستدل عقال(ن.م)ص: 103. على أن المركبين الاسميين "المدير" و"الفئران" في كلٍ من "دار المديرِ"، و"قتل الفئران" تباعا؛ لا يولدان في نفس الموقع التركيبي؛ فالأول (مالكٌ) والآخر (ضحيةٌ). ومع ذلك فهذا الاختلاف في المواقع البنيوية لا يمنع من أن تشبع مطالب الجر بكيفية موحدة في كلا النمطين من الإضافة(المرؤوسة باسم المحض أو المرؤوسة باسم الحدث)، وهذا الموقع هو مخصص ـ الحد من وجهة نظر (الفاسي الفهري(1998)وعقال(1999)، على أنه مخصص الملكية هنا.

تمييزها بواسطة السلمية (5) وذلك من قبيل البنى المضمنة في (12):

12

أ ـ نقد الكلاسيكيين للعقاد
ب ـ ديوان ابن الرومي للعقاد
ج ـ لوحة المنيليزا لدافنشي

ففي البنية (12 أ) يتحقق موضوعان للجر: الأول يولد فاعلا في الموقع [2] ثم ينتقل إلى الموقع [1] من السلمية (5 أ)، والثاني يولد مفعولا في الموقع [6] من السلمية (5 ب) ثم ينتقل إلى موقع [4] في القراءة التي تجعل من "الكلاسيكيين" فاعلا ومن "العقاد" مفعولا. أما في القراءة التي تجعل من "الكلاسيكيين" مفعولا ومن "العقاد" فاعلا فإن "الكلاسيكين" سوف تولد مفعولا في الموقع [3] ثم تنتقل إلى الموقع [1]، ويولد العقاد فاعلا في الموقع [5] ثم ينتقل إلى الموقع [4].

وتعد البنيتان (12 ب) و(12 ج) من بين الحالات المعقدة التي يصعب فيها معرفة ما إذا كان يؤول أحد الموضوعين في كل بنية على الملكية مباشرة، أم أنه يولد فاعلا ثم ينتقل إلى موقع الملكية. أفترض في هذه الحالات أن "ابن الرومي" في (12 ب) و"المونيليزا" في (12 ج) يولدان في الموقع [1] مباشرة، على افتراض أن اسم الذات لا يملك موقع الفاعل في السلمية (5 أ)، ومن ثم يأخذ التشجيرة (8 ب) تمثيلا له، بعكس اسم الحدث الذي يملك موقع الفاعل أو المفعول بالضرورة(1). ويتم نقل أحدهما إلى موقع المالك كخاصية أساسية لاسم الحدث تميزه عن اسم الذات. وبالنسبة للموضوع "العقاد" في (12 ب) أو "دافنشي" في (12 ج) فإنه ملتبس بين قراءة الملكية وبين قراءة الفاعلية التي تحوّل فيما بعد إلى ملكية عبر النقل من الموقع [5] إلى الموقع [4]، ومع ذلك فإنه من الأقرب أن تؤول على الملكية واستبعاد الفاعلية مع اسم الذات حتى في الحالات التي تأتي بعد الحرف (الضم إلى موقع المالك مباشرة في البنية الشجرية (8 ب).

وكما أشرت بالنسبة للبنية (3) أعلاه (راجع أيضا الإشارة: 3) فإن تحليل لنكوباردي لا يعتمد على وجود موقعين للمالك لأنه ليس لديه إلا سلمية واحدة

(1) تستدل قريمشو (1990) على أن أسماء الأحداث تسقط بنيتها الموضوعية بشكل إجباري تماما كالأفعال.

فقط، يتم التنافس داخلها بين الموضوعات على موقع المالك. والتحليل المبني على أساس سلمية واحدة يسمح للموضوع الذي يلي الحرف المحقق أن يحتل الموقع الأعلى في السلمية (تماما كالمالك الموجود مع بنية الإضافة التي لا تحقق الحرف)، وهذا قد يخلق بعض المشاكل مع الحالات التي يتوارد فيها مالكان كما في البنى (12)، خصوصا إذا جارينا افتراض أن موضوع الحرف ينتقل عبر الحرف إلى الموقع الأعلى (بالكيفية التي سأدافع عنها أدناه). وتوارد مالكان إشكال أساسي يصعب تفسيره مع التحليل المؤسس على سلمية واحدة، إذ نقل المالك الأسفل عبر الحرف يصبح محظورا: (خرق المبادئ (6 أ) و(6 ب) و(6 ج) أعلاه.

3. التحقيق التركيبي للموضوعات

1.3. الربط وعلاقات التحكم المكوني

حسب سلمية لنكوباردي (ن. م) فإن الموضوعين الخارجيين هما المالك أو الفاعل، والموضوع الداخلي هو المفعول وحده. وبالرغم من إمكانية ورود الفاعل في موقع أسفل في البنية التي تحقق حرف الجر كما في إحدى القراءتين الممكنتين التي رأيناها مع (3) أعلاه، إلا أن لنكوباردي لا يناقش وضع هذا الفاعل: أي ما إذا كان موضوعا خارجيا أم داخليا وبأي معنى؟

في السلمية (5) التي اقترحتها نجد أن المالك والفاعل قد يحتلان المواقع العليا في بنى الجر التي لا تحقق الحرف: الموقعان [1] و [2] من السلمية (5 أ)، وفي هذه الحالة لا إشكال في أن المالك أو الفاعل هو الموضوع الخارجي (الموضوع الخارجي هو الذي يحتل موقع المخصص في تشجيرة سَ). لكن الإشكال يظهر في القراءات التي يسطح فيها المفعول (الكلاسيكين) في موقع أعلى (مخصص المالك)، في حين يحتل موضوع الجر (الفاعل "العقاد") موقعا بعديا (موقع الفضلة في تشجيرة سَ)، ففي هذه الحالة تُخرق عدد من القيود المتعلقة بالربط والتحكم المكوني.

النتائج التي تظهر من خلال هذا التحليل لمعطيات اللغة العربية تبين أن المفعول قد يتحكم تحكما مكونيا في الفاعل في بنية الإضافة كما يتضح من إحدى القراءتين الممكنتين في المثال (12 أ)؛ بحيث يسطح المفعول في مكان أعلى: أي في الموقع [3] من السلمية (في قراءة المفعول "للكلاسيكيين" والفاعل "للعقاد") ويظهر الفاعل في مكان أسفل من المفعول وهو الموقع [5] من السلمية، وهذا يعنى أن المفعول قد يربط الفاعل ربطا عائديا، يمثل فيها المفعولُ السابقَ ويلعب الفاعلُ دورَ العائد، أضف إلى ذلك أن المفعول سيمثل الموضوع الخارجي (يسوغ

كمخصص في موقع المالك) بينما يمثل الفاعلُ الموضوعَ الداخلي (فضلة ح) خلافا لكل الاستنتاجات والحجج المقدمة أعلاه.

ومع ذلك فالسلمية (5) التي اقترحتها يمكن أن تقدم حلولا لهذه الإشكاليات الناتجة عن كون المفعول يسطح في موقع أعلى. فهذه السلمية تسمح بنقل المفعول إلى موقع المالك بحيث يصير المفعول مالكا، وبالتالي تصبح علاقة السبق والتحكم المكوني بين المفعول الذي أصبح مالكا والفاعل مشروعةً بدون اللجوء إلى ضمير فارغ Pro كما يحدث في الأنجليزيه مع طبقة أفعال فهم وتصور التي لا تقبل صعود المفعول إلى موقع المالك خلافا لنظيراتها العربية الممثل لها بـ (10 ب) أعلاه والتي أعيدها في (13)، وهي طبقة تتميز بكونها لا تتضمن الحدث وبالتالي تتميز بعدم قدرتها على إسناد الدور المحوري الواضح إلى موضوعاتها.

(13)

تصور المشكل

فالبنية (13) تقبل ببساطة أن يظهر المفعول في موقع المالك، خلافا لنظائرها الأنجليزية التي لا تقبل ظهور المفعول في موقع المالك حتى ولو لم يكن المالك أو الفاعل حاضرا مع هذه الطبقة من الأفعال التي تتضح من خلال (14)[(1)]. ويرى عقال (ملاحظات على البحث) أن ظهور المفعول مجرورا يسمح به غياب الفاعل كما يحدث تماما مع البناء للفاعل في النظام الجملي، أما صعود المفعول في الأنجليزية فيمنعه حرف الجر of.

---

(1) هذه الطبقة تتميز بعدم قدرتها على إسناد الدور المحوري الفعال للموضوعات، وتلجأ اللغة الإنجليزية إلى استعمال ضمير فارغ Pro يحتل موقع المالك ويتحكم في المفعول تحكما مكونيا كما يظهر من خلال البنية(14 أ)، بخلاف السامية والرومانية التي يجب أن يتحقق فيها المالك بشكل ظاهر. والسبب في ذلك أن الأنجليزية تسمح للضمير أن يعود على متأخر فيما لا تقبل العربية مثلا أن يتقدم الضمير على سابقه، ويتضح ذلك من خلال سلامة 1 ـ الإنجليزية في مقابل لحن 2 ـ العربية في المثالين أدناه. ويعنى ذلك أن مجموعة من مبادئ الربط العاملي مخروقة في البنية(1) ما لم يقدر فيها الضمير ضم في موقع المالك. ومن بين تلك القيود التي تخرق بدون تقدير ضم قيد التحكم المكوني C ـ Command وقيد الفاعلية Subjecthood، وبالتالي فإن الأنجليزية تلجأ إلى ضمير فارغ صواتيا تحققه في موقع المالك يتحكم في الضمير his مكونيا ويعمل كسابق يربط المركب الاسمي المتأخر Every Englishman ربطا عائديا. (راجع لنكوباردي (2001) حول هذه الملاحظات):

1 ـ Loving his mother is typical of every Englishman.

2 ـ *حب أمه ميزة كل أنجليزي

(14)

أ ـ The perception/Knowledge [Pro] of the problem

ب ـ * The problem's Perception/Knowledge (الأمثلة من لنكوباردي (2001أ) ص: 2)

ج ـ * Marie's description

د ـ The description of/by Maria

وصف ماريا

فالفرق بين العربية والأنجليزية يتمثل في أن موقع المالك في العربية يجب أن يحقق صواتيا، في حين أن موقع المالك في الأنجليزية يجب أن يملأ بضمير فارغ صواتيا وهذا يتضح من خلال سلامة (14 أ) ولحن (14 ب)، ومن هنا يمكن تقديم التعميم (15) التالي:

(15)

ينبغي ألا يبقى موقع المالك فارغا، بل يجب تحقيقه إما بشكل ظاهر أو عبر Pro.

ومن خلال التعميم (15) يمكن أن اشتقاق التوسيط (16) التالي:

(16)

اللغات التي لا يصعد فيها المفعول إلى موقع المالك تلجأ إلى ضمير فارغ Pro. واللغات التي يصعد فيها المفعول إلى موقع المالك لا تلجأ إلى Pro.

ويمكن تلخيص (16) على النحو الذي نقدمه في (17)

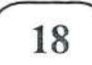
(17)

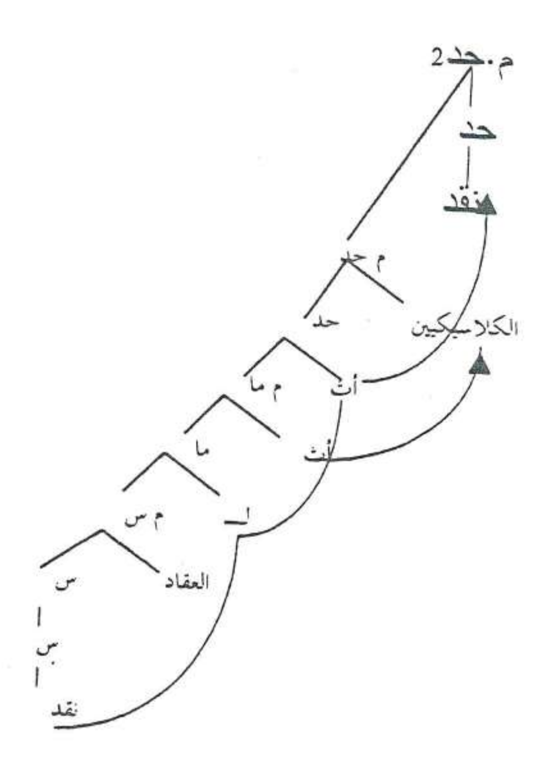
اللغات التي لا تحقق المالك في الموقع [1] من السلمية (5) تلجأ إلى ضم.

فالأنجليزية على سبيل المثال تلجأ إلى ضمير فارغ يربط المفعول ويتحكم فيه مكونيا كما في (14 أ)، أما في (14 د) فإن البنية تتضمن موضوعا واحدا فقط، وإذا كان هناك موضوع واحد حاضر فإنه يمكن أن يرد في أي موقع دون أن تلحن البنية كما يتضح من القراءتين الممكنتين في (14 د).

الإشكال الذي يبقى غير محسوم هو ما إذا كان الفاعل الأسفل موضوعا

خارجيا أم داخليا. ومن بين النتائج الممكنة التي سأستدل عليها فيما يلي (وكذا في الفصل الثاني من القسم الثالث، الفقرة: 2.) أن الفاعل "العقاد" في البنية (12 أ) (الذي سيصبح مالكا بالنقل من الموقع [5] إلى الموقع [4] في السلمية (5)) يمكن له بناء على خصائصه التركيبية (المحددة في كونه موضوعا خارجياً) أن ينتقل عبر الحرف المحقق (في فرضية النقل عبر الحرف) إلى موقع مخصص المالك في التمثيل الشجري (18) لفحص سمة الجر بعد أن يكون المفعول (الكلاسيكيين) قد انتقل إلى موقع أعلى (مخصص الحد في الشجرة) على اعتبار أن مخصص الحد هو أيضا أحد المواقع التي يحط فيها المالك. فهناك إذا مالكان: الأول: مالك بعد الحرف المحقق وهو (العقاد) الذي ينتقل إلى مخصص الحرف نقلا خفياً بعد أن يكون المالك الأعلى (الكلاسيكيين) قد انتقل إلى مخصص الحد نقلا ظاهرا كما يظهر من خلال التشجيرة (18):





ومع ذلك فإن الانسجام ما بين السلمية (5) والتمثيل الشجري يبقى ضعيفا بخصوص تحديد مفهوم الموضوع الخارجي في الحالات التي يتوارد فيها أكثر من موضوع خارجي (مالكان: الأول قبل الحرف والثاني بعد الحرف)، نظرا لأن البنية الشجرية قد لا تسمح بأكثر من موقع خارجي للمالك. (انظر الفصل الثاني من القسم

الثالث لتحليل مفصل حول مسوغات الإسقاطات الوظيفية في التشجيرة (18)).

2.3. ضرورة ضم pro التركيبي في العربية

مقارنة العربية مع الرومانية

تحدد رتبة مكونات بنية الإضافة المحضة في كل من العربية والرومانية بالمتوالية (19) التالية:

(19)

س+م. حد+ (م. و)

وتعد المعطيات الواردة في (20) أدناه ترجمة للمتوالية (19)

(20)

أ ـ دار الرجل الجديدة
ب ـ Casa Rossi nuova
ج ـ * دار الواسعة الرجل
د ـ * Casa nuova Rossi

لاحظ أن سلامة البنى (20 أ) و(20 ب) ناتجة عن احترام المتوالية (19) المؤسسة على مبادئ الربط المحددة في قيد الفاعلية وقيد التحكم المكوني (المبينين في الإحالة رقم (7) أعلاه)، ويعني قيد الفاعلية أن الفاعل أو مناوبه المالك مجاور بالضرورة للإسقاط السيني في تشجيرة سَ. كما أن لحن البنى (20 ج) العربية و(20 د) الرومانية يعود إلى خرق المتوالية (19) أعلاه.

فلنتأمل الآن بنية الإضافة الحرة الممثل لها بالبنى الواردة في (21) بالنسبة للعربية والرومانية:

(21)

أ ـ الدار الجديدة للرجل
ب ـ Casa nuova di Rossi

نجد من خلال (21) أن المتوالية (19) أعلاه قد خرقت وبالتالي فإن قيد الفاعلية وقيد التحتية مخروقان. ومع ذلك فالبنيتان نحويتان في اللغتين. ولكي

تكون المتوالية أعلاه صحيحة حسب لنكوباردي (2001 أ) فإن البنية الحرة ينبغي أن تحلل على أنها (22) المترجم لها بواسطة (23):

(22)

س+ضم+ (م. و) +ح+م. حد

(23)

الدار ضم (م. و) للرجل.

على هذا النحو تصبح المتوالية (22) مماثلة للمتوالية (19)، وتكون بنية الإضافة الحرة والإضافة التأليفية موحدة؛ فوجود ضم في هذا الموقع هو نتيجة لانطباق التعميم (18) والذي أعيده في (24):

(24)

اللغات التي لا تحقق المالك في الموقع [1] من السلمية (5) تلجأ إلى ضم.

ويصبح ضم في هذه الحالة مربوطا في سلسلة Chain بمركب الجر الأسفل المضمن داخل المركب الحرفي: م. ح (=ح+م.حد)

هكذا تصبح المتوالية (19) مطردة في كل من الإضافة الحرة والحالة البنائية أو التأليفية. وهذا الاطراد يبدو أنه معقول بالنظر إلى خصائص كلا النوعين من الإضافة والتي استُدل على أن لهما بنية شجرية موحدة انطلاقا من كونهما يملكان تأويلا دلاليا موحدا (انظر الفاسي الفهري (1998) والرحالي (1999 ـ 2000) وكذا الفصل السابق، الفقرة: 1.). وفيما يلي أقدم رصدا لأهم مظاهر هذا التوحيد بين النمطين دلاليا وتركيبيا وذلك من خلال التساؤلات التي يمكن إثارتها من قبيل: ما هي طبيعة الحرف الذي يتوسط بنية الإضافة الملكية؟وكيف يسوغ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه؟هل هناك فرق في التأويل الدلالي بين بنى الحرف المحقق وغير المحقق؟ وكيف نرصده؟وما ذا عن البنى التي يصعب فيها تقدير الحرف؟ إلى أين ينتهي صعود س في كل منهما؟وماذا عن الحد الفارغ والحد المملوء؟وكيف يتم تأويل السمات الحدية لكل من بنى الحرف المحقق والحرف غير المحقق؟إلى غير ذلك من الإشكاليات التي تثيرها فكرة التوحيد بين بنى الإضافة الملكية.

فيما تبقى من هذا الفصل أحاول تقديم بعض الإجابات التي تنسجم مع التصور المقدم هنا لبنية الإضافة الملكية، إلا أنني سأبدأ أولا بتوضيح خصائص أنماط الإضافة الملكية وأوجه التوحيد والتباين بينهما، وكيف يتم اشتقاق الجر بكيفية موحدة وذلك عن طريق تفحص خصائص حروف الإضافة كما فعلت بالنسبة لحروف التعدية، ودورها في ربط العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، والدلالات التحتية التي قد نحصل عليها من خلال تفاعل الحرف مع عناصر بنية الإضافة الأخرى، ومن ثم انعكاس هذه الدلالات التحتية على البنية التركيبية لبنية الإضافة التي تحقق الحرف والتي لا تحققه.

4. المقاربة الشجرية والتوسيط بين بنية الجملة والحالة البنائية

لنتأمل أولا المعطيات الواردة في (25) و(26) بالنسبة للإضافة الحرة والتأليفية تباعا:

25

أ ـ دار لزيد
ب ـ خاتم من حديد
ج ـ سكون في الليل[1].

26

أ ـ دار زيد
ب ـ خاتم حديد
ج ـ سكون الليل

(1) أتعامل مع هذه البنية ومثيلاتها هنا على أنها بنية إضافة حرة، وبالتالي أحللها بنفس الكيفية المثل لها بـ(25 أ) التي أقترح لها اشتقاقا بنفس الكيفية المعروفة بالنسبة لنظيراتها في(26) يتلخص في أن البنى(25)و(26)إسقاط للحد وأن الاسم س فيها يصعد إلى الحد. ،والحجة على ذلك أن حروف الجر الموسطة هنا من قبيل(من في (25 ب)و في في(25 ج)تسلك سلوك اللام في (25 أ) من ناحية أنها لا تضيف تأويلا دلاليا جديدا عند تحققها(أكانت مقدرة أم ظاهرة لها نفس التأويل)، وعند غيابها تبقى بنية الإضافة بنفس التأويل دون أن تتأثر بغياب الحرف(راجع محمد الرحالي(1999)ص: 88 ـ 96.حول خصائص حرف الجر في الإضافة الحرة.
وفي حال اعتبارها بنية مركب حرفي فإنه يحسن بنا التعامل معها وفق التحليل الذي قدمته في الفصل السابق وذلك على أنها بنية مركب حرفي. وتوجد بين النمطين من البنى(المركب الحرفي والإضافة الحرة) كما تقدم فروق عديدة في طريقة الاشتقاق إلا أن الجر مسند بكيفية موحدة على أنه إعراب بنيوي في النمطين من البنى، يشبع في مجال وظيفي.

سأفترض هنا أن الفرق الجوهري ما بين (25) و(26) يتمثل في أن بنى (25) تحقق حرف الجر في مقابل بنى (26) التي لا تحققه.

إنه من المعقول عندئذ أن نؤسس مقاربة شجرية بغرض التوسيط بين بنى الحرف المحقق وبنى الحرف غير المحقق على غرار ما فعلت مع حروف التعدية (الفصل الأول من هذا القسم، الفقرة: 3. 1.). وهذه المقاربة تقترح إسقاطا للحرف الفارغ يتوسط ما بين م حد الوظيفي وم س المعجمي؛ بحيث يصعد س المضاف في أول صعود في كلتا البنيتين إلى الرأس الفارغ ويدمج فيه، ثم يصعد س إلى حد الفارغ بالنسبة لـ (26)، ثم يدمج بعد ذلك في أحد مواقع الجملة.

مبرر الصعود إلى الحرف الفارغ مختلف شيئا ما؛ فبالنسبة لبنى (26) يصعد س إلى الحرف الفارغ ليتمكن من إسناد الإعراب، ثم يجتذب م. س إلى مخصصه ليفحص معه إعراب الجر، ومبرر صعود س مرة أخرى ليفحص سمته الحدية. وأقترح في هذا السياق أن س في البنيتين يرمز سمة إعراب الجر لكنه لا يستطيع إسنادها إلا عبر دمجه في الحرف بناء على ما افترضته سابقا (الفصل الأول من القسم الأول، الفقرة: 2.)، ومن هنا فمبرر الصعود الأول في بنى (25) هو أن يتمكن س من تنشيط سمته عبر الحرف الذي يقوم بإسنادها إلى م. س في علاقة مخ ـ رأس (تماما بنفس الكيفية بالنسبة لبنى (26))؛ بمعنى أن إعراب الجر في كلتا البنيتين مسند بنيويا في مجال مركب الملكية المرؤوس بحرف الجر. ومبرر الصعود الثاني إلى حد يتم لفحص السمة الحدية.

5. دور حرف الجر في تسويغ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه

1.5. فقر سمات الاسم المضاف

تسوغ العلاقة بين رأس وموضوعه بسمات هي أساسا إما من طبيعة الرأس وتسند لاحقا إلى موضوعه، وإما أن تكون السمات من طبيعة الموضوع فتتحقق على الرأس في شكل لواصق صرفية كما هو الشأن بالنسبة لسمات التطابق.

إذا نظرنا إلى بنية الإضافة وخصوصا ما دعي في الأدبيات بالإضافة البنائية Construct State فإننا لا نجد في الرأس سمة واضحة بموجبها يمكن أن تسوغ العلاقة الدلالية بين المضاف س والمضاف إليه م. س[1]، لا سمات إعرابية ولا

(1) حتى لو افترضنا أن س له سمة [+ جر] تبعا لـ لنكباردي(1994) و سيلوني (1994) فإن هذه السمة لا تسوغ العلاقة الدلالية بين عنصري الإضافة، وربما تكون هذه السمة موجودة(مرمزة في الاسم من التعداد) لكن س في كل الحالات لن يتمكن من إسنادها إلا بعد صعوده إلى الحرف الفارغ.

دلالية. وأجاري هنا افتراض الفاسي الفهري (1990) و(1993) المحدد بأن الاسم لا ينتمي إلى طبقة مسندات إعراب الجر المحدودة في الحد حد والحرف ح[1]. ، كما يذهب الفاسي (ن. م) إلى أن س لا يسوغ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه.

هذا بالنسبة لعدم قدرة الاسم س على إسناد الإعراب، أما فيما يتعلق بإسناده للمحورة فسأفترض أن س أيضا لا يملك هذه الخاصية؛ وقد استدلت قريمشو (1990ص: 70) المؤسس على افتراض أيمنذز (1985) على أن الأسماء لا تملك القدرة على الوسم المحوري المباشر، وتأسيسا عليهما يستدل عقال (1999) على أن الأسماء المحضة (المحسوسة) ليست مؤهلة كواسمات محورية للمالك، أي أن المالك غير موسوم محوريا بالاسم. إذن فمن أين تنشأ العلاقة المحورية أو الدلالية بين المضاف والمضاف إليه؟

2.5. حرف الجر الموسَّط

أفترض في ضوء فقر سمات الاسم المضاف أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست شفافة ولا مباشرة وإنما هي موسطة بحرف جر فارغ (في الإضافة التأليفية) أو محقق صواتيا في (الإضافة الحرة)[2]. وهذا الحرف إلى جانب دوره الدلالي في تسويغ المحورة أو العلاقة الدلالية (الملكية) بين المضاف والمضاف إليه (الفاسي الفهري (1993) الفصل الخامس)، فإنه يلعب دورا إعرابيا يتمثل في قدرته على تنشيط السمة الإعرابية المرمزة في الاسم (المضاف) ومن ثم إسنادها إلى المضاف إليه[3].

---

(1) الفاسي (1990) يصنف الحرف ضمن المقولات الوظيفية كونه غير متمكن في المعجمية نظرا للائحته المحدودة في المعجم بعكس الاسم المتمكن في المعجمية.

(2) القدماء يتصورون العلاقة بين المضاف والمضاف إليه على أساس وجود حرف مقدر يربط بينهما، وهذه العلاقة إما علاقة التبعيض المقدرة بالحرف(من) أو علاقة الملكية المقدرة بـ(لام الملكية) ثم العلاقة الظرفية المقدرة بالحرف (في). وهذا التصور يأتي من اعتبار أن العامل في الإضافة هو الحرف المقدر. وهناك اعتباران آخران حول العامل في الإضافة: أحدهما أن العامل هو المضاف نفسه وهو رأي لسيبويه وابن هشام في أوضح المسالك، ج: 3، ص: 84. والآخر أن العامل هو معنى الإضافة. وانظر شرح عيون الإعراب لأبي الحسن المجاشعي، ص: 207.
ومن النحاة من قسم الإضافة إلى قسمين بناء على نوع هذا الحرف وهو إما اللام أو من فقط؛ "تقدر اللام فقط في الإضافة المحضة، أما غير المحضة فتقدر بـ من وسائر الإضافات". ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، ص: 277.

(3) ترميز سمة الجر يتم إما في التعداد (شومسكي (1995) وعقال (1999) والرحالي (1999)، وإما =

كما أفترض أن حرف الجر الموسط بين المضاف والمضاف إليه يجمع بين خصائص المقولات الوظيفية وخصائص المقولات المعجمية(1)؛ ولذلك يأتي إسقاط الملكية ليقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية(2). وهذه الخاصية الوجيهية للحرف تتنبأ بإمكانية تسويغه للعلاقة الدلالية بين عنصري الإضافة، انطلاقا من خصائصه المعجمية، من ناحية، وبقدرته على إسناد الإعراب البنيوي انطلاقا من خصائصه التركيبية من ناحية ثانية.

3.5. حرف الجر الموسّط ودلالة الملكية

ما تعد الإجابة طبيعية عنه الآن هو ما هو هذا الحرف وما طبيعته ؟وما الخصائص التركيبية والدلالية التي يمتلكها؟وكيف تؤول جميع بنيات الإضافة على الملكية؟

اقترح غاليم (1999) نمطا للنموذج الأصلي proto type وفيه يرى أن جميع العلاقات الإضافية ترجع إلى علاقة أصلية واحدة هي علاقة "الملكية"، وعن هاته العلاقة تتفرع جميع العلاقات الأخرى ومنها "البعضية" التي لا يربطها بالملكية ربطا مباشرا وإنما على أساس من التوسعات الاستعارية(3).

فيما يلي سأستدل على غرار النموذج الأصلي على أن هناك نموذجا واحدا نحمل عليه تأويل جميع بنيات الإضافة التي يبدو أنها مرؤوسة برؤوس ذات طبيعة مقولية مختلفة؛ بحيث قد تُرأس بالاسم المحض أو بالصفة أو باسم الحدث وكذلك بالظرف، وهذا النموذج الممثل في العلاقة الملكية تتفرع عنه مجموعة من العلاقات التي تندرج بكيفية ما تحت الملكية، ومنها العلاقة الظرفية، والعلاقة البعضية التي تعد أوسع هذه العلاقات الفرعية إلى درجة أنها قد تكون موازية لكفاءة العلاقة الملكية(4). ويلعب حرف الجر الموسط دورا أساسيا في تقديم تلك

= أثناء عملية الضم بين المضاف والمضاف إليه(سوران(2002)وما أعتقده في هذا البحث)(راجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 2).

(1) خصائص الحرف المعجمية تأتي من كونه مجالا لتسويغ الدور المحوري، كما أن خصائصه التركيبية تأتي من كونه مجالا لتسويغ الإعراب.

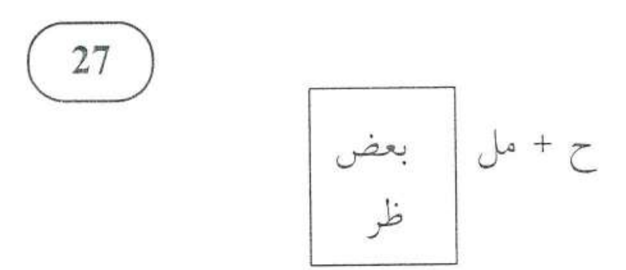
(2) يفترض أبني(1987) وجود مقولات لها سمة[? وظيفي] والتي يبدو أن إسقاط الملكية مخصص بها.

(3) بشأن نظرية النموذج الأصلي انظر (غاليم (1999) والمراجع المشار إليها هناك)

(4) ما يجعلني أعتقد أن العلاقة البعضية قد تكون مناوبة للملكية هو أن الملكية في لغات أخرى والفارسية نموذجا ـ لها دور محدود؛ فلا يظهر تأويل "الملكية" إلا عندما تكون للمضاف إليه سمة[+ إنسان] فقط، على عكس "البعضية" التي نحصل عليها بطرق مختلفة، وأعتقد أيضا أن =

القراءات أو العلاقات الفرعية التي تلتقي في علاقة تحتية واحدة هي "الملكية".

إذن الحرف الذي يتوسط عنصري الإضافة يملك دلالة "الملكية" في مستوى دلالي معين، وهذه الدلالة تتفاعل مع عنصري الإضافة، كما أن هذا الحرف قد يدمِج تحت دلالة "الملكية" سماتٍ دلاليةً اختياريةً منها "الظرفية" المسؤولة عن اشتقاق إضافة الظرف، و"البعضية" المسؤولة عن إضافة الصفة (وربما سمات دلالية أخرى ليست مجال الاستطراد هنا). وهذه السمات الدلالية تبرز من خلال تفاعل الحرف مع العناصر التي يتوسطها (راجع الفصل الأول من هذا القسم، الفقرة: 2. 1.)، ويمكن التمثيل لهاته السمات الأصلية والفرعية بالمصفوفة (27) التي يتبين من خلالها أن الحرف يضم سمة [+مل] كسمة إجبارية، بينما يضم السمات الأخرى كسمات اختيارية؛ بحيث تحدد السمةُ الاختيارية (الموجودة بين معقوفين) نوعَ العلاقة الفرعية المشتقة، بينما تحدد السمةُ الإجبارية العلاقةَ الأصلية المفرّعة:



فإذا صح أن ح يضم إحدى تلك السمات الاختيارية، فإننا لا نتنبأ بالعلاقة المشتقة فحسب بل أيضا بنوع الرأس المقولي، وبالتالي نتنبأ بنوع بنية الإضافة (محضة، صفة، . . .). فعلى سبيل المثال، إذا كان ح الموسط يضم إلى جانب سمته "الملكية" سماتٍ متفرعة عن الملكية من قبيل سمة [+بعض]

= جل أنماط الإضافة لها تأويل "البعضية" من قبيل إضافة الأعداد، وإضافة الأوزان والمكاييل والمقادير، وإضافة الظروف التي تلازم الإضافة والتي لها استعمالات واسعة إلى غير ذلك. ويقول ابن هشام في أوضح المسالك: "تكون الإضافة بمعنى اللام بأكثرية وبمعنى من بكثرة وبمعنى في بقلة" ج: . 3ص: 85.

أضف إلى ذلك أن التبعيض قد يأتي من طرق أخرى كالتخصيص. وما يدل أيضا على أن تحليل البعضية قد يعد منافسا لتحليل الملكية أن النحاة القدماء وابن جني مثالا يقول: "واعلم إن الكلام على ضربين: ضم اسم إلى اسم وهو غيره بمعنى اللام. وآخر ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من [. . .] نحو قولك ثوب خز". ابن جني، اللمع، ص: 137.

ومع ذلك فسوف أغلب هنا النتائج المتوصل إليها في غاليم (1999) لصالح تحليل الملكية، لأن الحرف الموسَّط سواء قدر بالملكية أو بغيرها، فما يهمنا هو الدور التركيبي الذي يلعبه هذا الإسقاط في تسويغ موضوع الجر.

وسمة [+ظر]، فالمنتظر تركيبان من قبيل (28) و(29) على التوالي[1]:

28

ـ جميل الوجه.

29

ـ يوم الأحد.

ففي (28) يمكن تقدير الحرف الموسّط بين المضاف والمضاف إليه بالحرف من الدال على "البعضية" التي يرمزها حرف الجر من قبل توسطه بنية الإضافة، إلا أن الحرف كما بينت سابقا (الفصل الأول من القسم الثاني، الفقرة: 2. 1) يتفاعل مع العناصر التي يتوسطها ليقدم بالتأليف معها قراءة مختلفة قد تكون "البعضية" أو "الظرفية" أو "الملكية" مع بنية الإضافة، وتأتي كسمة ضرورية عندما يتوسط الحرف بنية الإضافة[2]. فالحرف من المقدر في (28) له سمة إجبارية هي [+مل] وسمة اختيارية تؤول في إطار "الملكية" هي "البعضية".

ومن بين البنى التي تعد تمثيلا للإضافة التي تؤول على "التبعيض" في إطار "الملكية" ما أمثل لها في (30 أ) المرؤوسة بالصفة، والبنى (30 ب) المرؤوسة بالاسم المحض.

30

أ ـ لذيذ الطعام، وافر الاحترام، أحسن الرجال، حسن الوجه[3].

---

(1) على الرغم من صعوبة تقدير الحرف في كل من (28)و(29) إلا أنه يمكن تقدير الأول بـ (من) على قراءة الجميل من الوجوه، ويمكن تقدير الثاني بـ (في) بناء على ما سيأتي قريبا.

(2) بينت في الفصل الأول، الفقرة: 2,1 كيف أن حرف الجر على الدال على "الاستعلاء" بمعناه العام تتغير دلالته في سياق بنى أخرى من قبيل: سلمت على زيد. وكذلك الحرف عن الذي يدل على "التجاوز" في المعنى العام لكنه يحمل دلالة مختلفة عندما يتفاعل في سياقات لا تحمل معنى التجاوز، وأمثل لذلك بـ (I) و(II) على التوالي:
(I) ابتعدت عنك التجاوز
(II) بحثت عنك؟

(3) يشير الفاسي الفهري في مناسبات مختلفة إلى أن البنى في (30)ضروب من التبعيض، وأن المضاف إليه يتلقى إعراب الجر التبعيضي. ويعد الإعراب المسند للمضاف إليه في هاته البنى إعرابا بنيويا، وقد افترض الفاسي (1990 ص: 165)أنه إعراب دلالي محوري وليس بنيوياً، =

ب ـ خاتم حديد، خيط حرير. . .

وتسوغ العلاقة في البنى (30) بتقدير الحرف من الذي يتوسط إما بنى من قبيل (30 أ) التي يبدو فيها المضاف كما لو كان وصفا للمضاف إليه، أو يتوسط بنى من قبيل (30 ب) التي يبدو فيها المضاف إليه كما لو كان ضربا من الوصف للمضاف. ومع ذلك فهذه القراءات المبعضة تقرأ كلها على تأويل "الملكية" من وجهة نظر نظرية النموذج الأصلي.

إذا رجعنا للعلاقة الفرعية الأخرى الممكنة وهي العلاقة "الظرفية" التي تنشأ بموجب ظهور أو تقدير الحرف في الدال على الظرفية، فإننا نجد أنه يمكن تأويله على "الملكية" مع بنية الإضافة كسمة إجبارية، كما أمكن تأويله على "البعضية" مع بنيات أخرى كالتي رأيناها سابقا (راجع الفصل السابق، الفقرة: 1. 1.)، فلنتأمل البنى الإضافية الممثل لها تحت (31)

31

أ ـ ساعة ليل، حجرة بيت، وقت الظهيرة. . . .

ب ـ (مدينة فاس، يوم الأحد. . .).

تقدر الإضافة في (31 أ) بالحرف في، وتجدر ملاحظة أن تقدير الحرف في في بنية الإضافة يتم فقط عندما تكون العناصر التي يتوسطها ظروفا (المضاف والمضاف إليه) كما نلاحظ في (31 أ) التي يعد فيها المضاف والمضاف إليه ظروفا في كل منها، وبالتالي فإن تأويل الظرفية فيها يتم في إطار "الملكية" انطلاقا من التأويل الناتج عن تفاعل الحرف الظرفي في مع العناصر الأخرى. أما (31 ب) ومع صعوبة تقدير الحرف إلا أنه يمكن التنبؤ بهذا الحرف واعتباره مقدرا بـ في نظرا لأن المضاف والمضاف إليه ظرفان، وتؤول القراءة "الظرفية" في إطار "الملكية" بالنظر إلى جميع العناصر المتداخلة في بنية الإضافة[1].

= والحجة هو أن فاعل الصفة يعد ضربا من التمييز الذي يتلقى إعرابا دلاليا من الفعل.
وللإعراب التبعيضي انتشار واسع في عدد من اللغات، ويعد وسما للجر وهو موجود في لغات شرق، أوروبا، وقد يتلقى المبعَّض النصب عوض الجر في هذه اللغات كما في الهنغارية، ويتلقى الجر كما في لغات البولش POLISH والروسية.

(1) في هذا الصدد يقول ابن هشام في أوضح المسالك: "ضابط التي بمعنى "في" أن يكون الثاني ظرفا للأول نحو مكر الليل و يا صاحبي السجن" ج: .3ص: 85.

بناء على هذا الدور الذي يلعبه الحرف في تسويغ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه، أفترض أن هذه الخصائص الدلالية للحرف تنعكس على التركيب، بحيث يسوغ الحرف العلاقة التركيبية بين المضاف والمضاف إليه عبر إسقاط وظيفي مرؤوس بالحرف الفارغ يعمل على تنشيط السمة الإعرابية للمضاف وإسنادها إلى المالك بعد اجتذابه إلى مخصص هذا الحرف. (راجع الفصل الثاني من القسم الثالث لتحليل موسع بخصوص الدور الذي يلعبه الحرف الموسّط.).

6. خلاصة عامة

في هذا الفصل افترضت سلمية للمواقع التركيبية للجر هي: مالك > فاعل > مفعول > . وهذه السلمية تتكرر بالنسبة للمواقع البعدية (الموجودة بعد حرف الجر). وقد يتوارد موقعان للمالك (قبل وبعد الحرف المحقق). وقد بينت أن المالك والفاعل موضوعان خارجيان وهذا يعني أن المالك فضلة الحرف ينبغي أن ينتقل إلى موقع أعلى في الشجرة.

واستدللت على أن الموقع الأساسي للجر الملكي هو موقع المالك، وبقية المواقع الأخرى تنتقل موضوعاتها إلى موقع المالك لتلقي إعراب الجر إذا كان المالك غير محقق وذلك عن طريق عملية نقل إلى موقع المالك Possessevization تشبه ما يجري في البناء لغير الفاعل. والمالك ينبغي أن يحقق تركيبيا بشكل ظاهر أو عن طريق ضم Pro احتراما لمبادئ الربط، والتحكم المكوني، وقيد الفاعلية.

من الممكن الموازاة بين بنية الإضافة الحرة وبنية الإضافة التأليفية عبر متوالية: س+مالك+ (م. و)، فقط إذا افترضنا وجود ضم Pro يقدر في موقع المالك في الإضافة الحرة على النحو التالي: س+ضم+ (م. و) +المالك.

وافترضت أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست شفافة ولا مباشرة وإنما هي علاقة موسطة بحرف جر فارغ أو محقق صواتيا. كما أن إعراب الجر إعراب بنيوي يسند تحت عمل رأس وظيفي تمشيا مع (الفاسي (1987 ـ 1998)، ريتر (1991)، سيلوني (1994)، وبتنر وهيل (1996) وآخرين). وهذا بخلاف الجر الذي تسنده حروف التعدية الذي بينت أنه إعراب دلالي ملازم. وقد بينت أن إسقاط الحرف المعبر عنه في الفاسي (1993) بالملكية له دلالة تحتية تتفاعل مع عنصري الإضافة للدلالة على الملكية.

وافترضت أن حرف الجر الموسط يجمع بين خصائص المقولات الوظيفية وخصائص المقولات المعجمية؛ ولذالك يأتي إسقاط الملكية ليقع في مستوى التماس بين الإسقاطات المعجمية والإسقاطات الوظيفية، وهاته الخاصية الوجيهية تتنبأ بإمكانية تسويغ العلاقة الدلالية بين عنصري الإضافة. والرأس الاسمي قد يتنقل في ثلاثة إسقاطات تعلو الإسقاط المعجمي قد تكون إسقاط الملكية، والمركب الحدي1، والمركب الحدي2.

القسم الثالث

مقاربات وتحاليل أدنوية لإعراب الجر

إسقاطات
ومجالات فحص إعراب الجر

مدخل

فيما يلي سأناقش جملة من الإشكاليات المرتبطة بمسندات الجر الوظيفية ومجال فحصه في بنية الإضافة الملكية. وهذه الإشكاليات في الحقيقة تنشأ عن عدم وضوح المسنِد الحقيقي لإعراب الجر في الأدبيات القديمة والحديثة؛ فبالنسبة للنحاة فقد اختلفوا في مسنِد الإعراب في الإضافة؛ فمنهم من زعم أن "المضاف" هو المسنِد لإعراب الجر، ومنهم من زعم أن المسنِد هو "معنى الإضافة"، وهناك طرح ثالث أكثر شيوعا يتمثل في أن المسند هو عبارة عن "حرف جر مقدر" (راجع الفصل السابق، الإحالة رقم (11)).

وبالنسبة للطروحات الحديثة فهناك أيضا نوع من عدم الوضوح؛ فشومسكي (1981 ـ 1986أ) يفترض أن مسنِد إعراب الجر هو الاسم س رأسُ بنية الإضافة. ودافع عدد من باحثي الساميات (ريتر (1991) وسيلوني (1994) وبورر (1994) ولنكباردي (1994 ـ 1996)) عن وجود إسقاط للتطابق يقوم بوظيفة إسناد الجر. وقد دافع الفاسي الفهري (1993 ـ 1998) عن فرضية الحرف الفارغ المعبَّر عنه بإسقاط الملكية في حين أن فحص سمة الجر منجز عبر الحد (الفاسي (1998) وعقال (1999)).

وهناك من دافع عن كون الإعراب عبارة عن رأس وظيفي مستقل يعمل كرابط للمركب الحدي كما هو الحال عند بيتنر وهيل (1996) (راجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3. 3.). وسوف أحاول أن أعرض لمجمل هذه الطروحات فيما يلي، وكيف افترُض أن جميع العناصر الوظيفية في بنية المركب الحدي الإضافي قادرة على تسويغ موضوع الجر وإشباع مطالبه الإعرابية.

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. أبين أن النظرية الإعرابية المرتبطة بإعراب الجر غير واضحة بدليل أن جميع رؤوس المركب الحدي

الإضافي ـ بداية بالرأس المعجمي الاسم وانتهاء بالحد ـ قد افترض لها أنها قادرة على إسناد الإعراب.

وفي الفقرة: 2. وما يتفرع عنها أستدل على أن الحجج المقدمة عن ضرورة إسقاط للتطابق غير كافية للاعتقاد بأنه مجال مناسب لإشباع مطالب الجر (لا التطابق كمورفيم مدمج في الحد ولا التطابق كإسقاط مستقل). كما أستدل على أن الحد هو موقع لعناصر محيلة، والإعراب مستثنى من تلك العناصر.

وسأخصص الفقرة: 3. وما يتفرع عنها للحد وطبيعته، وأبين أن الحد عبارة عن مقولة وظيفية غير مخصصة بـ [+/ ـ تعريف] منذ البداية، وأستدل على أن الحد ليس موقعا إعرابيا وإنما هو موقع يختص بالعناصر المحيلة من قبيل الأداة وبعض الأسوار والإشاريات وغيرها، وأن الإعراب مستثنى من هذه العناصر نظرا لأن الإعراب مستقل عن التأويل الدلالي. وأستدل أيضا على أن الإعراب مستقل عن الحد؛ بمعنى أن الإعراب ليس معبرا عنه بواسطة الحد أو بواسطة مورفيمات مدمجة في الحد، وإنما هو إسقاط مستقل عن الحد، وأبرهن على أن حجة التوزيع التكاملي بين الحد والإعراب المقدمة في الأدبيات غير كافية للاعتقاد بأن الحد والإعراب معبر عنهما بقطعة واحدة.

في الفقرة: 4. أدافع عن أن إسقاط الملكية هو الإسقاط المناسب لإشباع مطالب الجر وتسويغ موضوعه تجريبيا ونظريا، وأبين أن جل اللسانيين يؤيدون فكرة وجود إسقاط وسيط يختص بإشباع المطالب الإعرابية. وفي الفقرة: 2. 4. أفترض أن إعراب الجر نتيجة مباشرة لغياب الزمن وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هذا الإسقاط الوسيط مرؤوسا بسمة [ـ زمن] ، إذ لو كان الزمن حاضرا ولو في صورته الضعيفة لتلقى المالك الرفع لا الجر.

1. تعدد المواقع الإعرابية

في الواقع، إن بنية المركب الحدي الإضافي تتطلب عددا من الإسقاطات الوظيفية التي تشبع مطالب مختلفة لاشتقاق بنية الإضافة وتسويغ موضوعها م. س الذي يتلقى إعراب الجر. من هذه الإسقاطات ما هو مبَّرر بفحص/إسناد إعراب الجر، ومنها ما هو مبرر بفحص السمات الحدية، ومنها ما افتُرِضَ أنه ضروري تصورياً أو تجريبياً لفحص سمات التطابق بين عنصري الإضافة. ويمكن أن نحصر عدد هذه الإسقاطات الوظيفية التي افترضت لاشتقاق بنية الإضافة في أربعة إسقاطات وظيفية أساسية تتطلبها بنية المركب الحدي، وتشترك هذه الإسقاطات في

أن كلا منها يمكن أن يشبع المطالب المتعلقة بإعراب الجر إلى جانب مطالب أخرى، وهذه الإسقاطات يمكن إجمالها بالكيفية المبينة في (1 ـ 4):

1

إسقاط الملكية (أعلى من م. س وأسفل من الحد) الذي يرأسه حرف جر فارغ، ووظيفته تسويغ المالك في مخصصه وكذا تسويغ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه (الفاسي الفهري (1993 ـ 1998) وعقال (1999)، وقد يلعب دورا في إشباع مطالب الجر في اعتقادي.

2

إسقاط التطابق (أعلى من م. س وأسفل من الحد) الذي افترض لإشباع مطالب إحالية مرتبطة بالتوارث في سمة التعريف (لنكوباردي (1994 ـ 1996) أساسا)، كما يلعب هذا الإسقاط دورا إعرابيا تشبَع في مجاله المطالب المتعلقة بإعراب الجر (سيلوني (1994) ولنكباردي (1994 ـ 1996))، إلى جانب مطالب سمات التطابق الفارغة ـ المتمثلة في سمة العدد أساسا ـ (ريتر (1991) وبورر (1994)).

3

إسقاط الحد، وهو مبرر بإسناد الإعراب بموجب مورفيم التطابق المدمج داخل الحد (أبني (1987) أساسا وآخرون)، أو بموجب حرف جر فارغ (الفاسي الفهري (1990 ـ 1998) وعقال (1996) والرحالي (1999 ـ 2000). كما أن هذا الإسقاط مبرر أيضا بفحص السمات الإحالية للحد (الفاسي الفهري (1993 ـ 1998)) وآخرون.

4

وربما كان هناك إسقاط وظيفي رابع يعمل كإسقاط مستقل للإعراب (ما يقابل (حد2 في الفاسي (1998) أو المركب الإعرابي عند بيتنر وهيل (1996)).

عموما، من المثير ملاحظة أن كل إسقاط من هذه الإسقاطات الوظيفية الأربعة قد افتُرِض له بطرق مختلفة على أنه المسؤول عن إسناد إعراب الجر، فضلا عن الرأس المعجمي س الذي افترض أنه المسنِد الأساسي لإعراب الجر الملازم كما في شومسكي (1981 ـ 1986). فعلى امتداد البنية الشجرية هناك إمكانية لأن يسنِد أيٌ من رؤوس تلك الإسقاطات إعرابَ الجر.

شومسكي (1981 ـ 1986) يفترض أن إعراب الجر مسنَد كإعراب ملازم يسنِده الرأس الاسمي س رأسِ الإسقاط المعجمي إلى فضلته. وافترض الفاسي الفهري (1993) وعقال (1999) والرحالي (1999 ـ 2000) وجود حرف جر فارغ مدمج في الحد وظيفته إسناد إعراب الجر نظرا لأن س لا يمتلك خاصية إسناد الإعراب. كما افترضت أعمال أخرى أن التطابق هو الذي ينبغي أن يكون مسؤولا عن إسناد إعراب الجر، سواء أكان التطابق عبارة عن مورفيم مدمج داخل الحد (بحيث يسند إعرابه إلى م. س في مخصص التطابق أو إلى فضلة الحد عموما كما في أبني (1987))، أو التطابق كإسقاط مستقل كما في ريتر (1991) وسيلوني (1994) ولنكوباردي (1996).

إذن على امتداد البنية الشجرية افتُرض أن إعراب الجر مسند بكيفية ما في مجال أحد تلك الإسقاطات، وهذا التردد يدل على عدم توفر نظرية كافية لرصد الكيفية التي يتم بها إسناد إعراب الجر في بنية الإضافة. إلا أنه من ناحية أخرى هناك شبه إجماع في الأعمال الجارية على أن إعراب الجر الملكي خاصيةٌ للإسقاطات الوظيفية؛ بحيث يسنَد كإعراب بنيوي تحت إسقاط وظيفي معين، كما أن هناك شبه إجماع أيضا على أن الجر مسنَد في مستوى الإسقاطات التي تسفُل الحد وتعلو المركب الاسمي. ونظرا لإمكانية فحص الإعراب تحت أي من تلك الإسقاطات رأيت أنه لابد من تفحص محتوى كل إسقاط من تلك الإسقاطات ومدى كفايته لفحص الإعراب.

2. إسقاط التطابق ومدى كفايته لتسويغ الإعراب

يمكن ملاحظة أن الدور الذي يلعبه التطابق يشبه إلى حد ما الدور الذي يلعبه إسقاط الملكية من الناحية الإعرابية؛ فوجود إسقاط وسيط بين المركب الاسمي والمركب الحدي يسوِّغ من الناحية النظرية وصولَ الاسم س إلى الحد عبر رأس الإسقاط الوسيط الذي يعمل كما لو كان (باب إفلات إلى الحد)، كما أنه يمكن أن يسوِّغ إعرابَ الجر المسنَد إلى م. س في مخصصه بنفس الكيفية التي يعمل بها مركب الملكية (بالكيفية المدافع عنها أدناه). والفرق بين الإسقاطين يعود إلى مدى تمثيل كل منهما للمعطيات المتوفرة في اللغات التي تبرر للتطابق أو للملكية.

فلغةٌ كالعربية تعتمد على تقدير حرف جر لتأويل بنية الإضافة (راجع الفصل السابق، الفقرة: 5.)؛ ولهذا يمكن من خلاله الدفاع عن إسقاط لهذا الحرف، إذ لا تفضل اللغة العربية اللجوء إلى إسقاط التطابق نظرا لعدم كفاية المعطيات التي تبرره. وهناك لغات تلجأ إلى التطابق ولا تعتمد على تقدير الحرف، من قبيل الهنغارية والتركية التي يطابِقُ فيها المضافُ المضافَ إليه في الجنس.

عموما كان افتراض إسقاط للتطابق في "السمات الفارغة" أمرا ملحا في

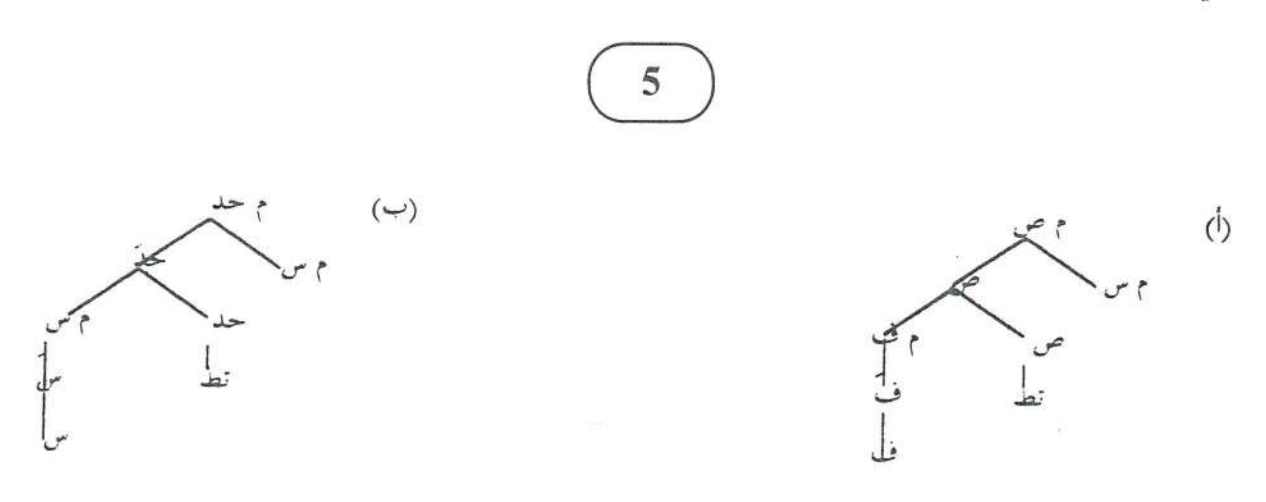
مرحلة من البحث اللساني التي شهدت نزوعا إلى إجراء تواز بين بنية الجملة وبنية المركب الحدي[1]، ولهذا افترض التطابق كإسقاط مفروض عن طريق الضرورة التصورية في اللغات التي لا يطابِق فيها المضافُ المضافَ إليه كالعربية والإنجليزية وغيرهما.

نخلص من هذه الفقرة إلى أن إسقاط التطابق غير مبرر تجريبياً بالنسبة للغة العربية، كما أنه لا يملك خصائص إعرابية، والأصح أنه مبرر بسمات التطابق الفارغة (انظر الفقرة: 2. 2. أدناه) لا بفحص السمات الإعرابية.

1.2. التطابق كمورفيم مدمج في الحد

من بين الأشياء التي لزمت عن افتراض أبني (1987) الذي يقر بأن "المركبات الاسمية هي إسقاطات قصوى للحد" افتراضُ أن العناصر المولدة في الحد تتألف من حدود ومورفيمات للإعراب والتطابق[2]، بحيث تط المدمج في الحد يسنِد الإعرابَ إلى المالك الموجود على يمينه في (مخصص ـ م. حد) أو على يساره في (مخصص ـ م. س) بنفس الكيفية التي يسنِد بها تط في الصرفة إعرابَه إلى م. س الفاعل في (مخصص ـ م. ص) أو في (مخصص ـ م. ف). والبنيتان التمثيليتان لهذا التوازي الإعرابي الناتج عن المورفيم الإعرابي تط المدمج في كل من الصرفة والحد ممثَّلٌ لهما بالتشجيرتين (5 أ) و(5 ب) تباعا، من خلال أبني (1987).

5



(1) انظر بالخصوص أبني (1987) والفاسي (1987) وصبولشي(1989).

(2) انظر لنكباردي (1994، 1996) حول مبرر تط المدمج خصوصا فيما يتعلق باللغات الجرمانية. ومن ناحية مختلفة، تنتقد سيلوني (1994) فكرة وجود سمات متناقضة في الرأس الواحد؛ فسمات حد و تط الموجودة في الحد. لا تتفق مع المقاربة الصارمة للرؤوس الوظيقية؛ بحيث لايمكن للرأس الواحد أن يتضمن كينونات entities لطبائع مختلفة.

فإعراب الجر في التشجيرة (5 ب) يمكن أن يسنِده الرأس الإعرابي تط المدمج في الحد بإحدى الاستراتيجيتين المتاحتين: الأولى: يسنده إلى اليسار؛ إلى م. س (المالكِ) فضلةِ الحد في علاقة (رأس - فضلة)، والثانية: يسندها إلى اليمين؛ إلى م. س المنقول إلى (مخ - م حد) في علاقة (مخصص - رأس).

لاحظ أن فكرة المورفيمات المدمجة في الحد قد تبدو كافية من الناحية النظرية لإشباع مطالب إعرابية، لكن الحدود عموما لها خصائص مختلفة، وقد دافعت في (الزراعي (2002)) على أن الحد إسقاط للأدوات التي تمتلك خصائص إحالية بالأساس[1]؛ فجميع العناصر التي تحتل موقع الحد أسواء أ كانت أداة التعريف أو عناصر أخرى كالإشاريات وبعض الأسوار والأعداد - تؤثر على إحالة التعبير الاسمي عندما تحيِّزه، في حين أن مورفيمات الإعراب لا تمتلك هذه الخاصية الإحالية التي أعدها خاصية أساسية للحدود[2].

نخلص من هذه الفقرة إلى أن فكرة المورفيمات المدمجة في الحد غير كافية أيضا لإسناد الإعراب نظرا لأن الحد يشبع مطالب إحالية لا إعرابية.

2.2. التطابق كإسقاط مستقل ومجال لتسويغ الجر.

من بين من يدافع عن هذا الإسقاط كمسوغ لعمليات الفحص الإعرابي سيلوني (1994) التي تفترض بالنسبة لبنية الإضافة أن إعراب الجر يفحص في مجال إسقاط التطابق (الواقع بين المركب الحدي والمركب الاسمي). ومبرر هذا الإسقاط من الناحية التجريبية غير كاف لأنه يأتي من حقيقة أن بعض اللغات المحدودة جدا يتطابق فيها الاسم مع المالك[3]، بنفس الطريقة التي يتطابق فيها الفعل مع الفاعل من قبيل اللغة الهنغارية التي لا يكون فيها الفاعل موسوما صرافيا[4]، وكذلك من قبيل التركية التي يتطابق فيها الاسم والمالك، إلا أن الفرق بين تطابق الهنغارية والتركية يمثُل في أن الأول يسند الرفع والثاني الجرَّ إلى

---

(1) الزراعي(2002)، الخصائص الحيزية والتأويلية للحد، الأيام اللسانية الوطنية الخامسة. بعنوان: البنى التسويرية ودلالة الأحياز17, _ 19/ . 2002معهد الدراسات والأبحاث للتعريب - الرباط.

(2) راجع أيضا سيلوني(1994)، ولنكوباردي(2001)، بخصوص خصائص الحدود.

(3) عن تطابق الاسم والمالك في بعض اللغات، وعن الإعراب المسند للمالك(رفع أو نصب أو جر)والدور الذي يلعبه التطابق في الإعراب انظر أبني (1987). ويرى عقال في معرض ملاحظاته القيمة أن تطابق الهنغارية كاف من الناحية النظرية لتبرير تط مستقل كما هو الحال بالنسبة لتطابق المفعول.

(4) راجع صبولشي(1989) Szabolcsi

المالك[1]. وقد استدلت صبولشي Szabolcsi (1989) على أن الفرق بين مالك الرفع ومالك الجر يعود إلى أن مالك الرفع يقع في مخصص الصرفة، بينما يقع مالك الجر في مخصص المصدري على أساس أن الحد مواز للمصدري من وجهة نظر صبولشي.

وقد وسعت سيلوني (1994) فرضية شومسكي حول فاحص الإعراب البنيوي تط كخاصية للإعراب البنيوي؛ بحيث افترضت أن المركبات الاسمية التي تتضمن الإعراب البنيوي يجب أن تتضمن إسقاطا للتطابق الذي يعمل كمجال لفحص إعراب الجر، وفي هذا الصدد توسِّط سيلوني بين نوعين من اللغات إعرابيا؛ فاللغات التي تتضمن الإعراب (البنيوي) الذي لا يعتمد على العلاقات المحورية يجب أن يتضمن إسقاطا للتطابق، واللغات التي لا تحقق الإعراب البنيوي ضمن المركبات الاسمية ينبغي ألا تنجز الفحص (راجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3. بخصوص الإعراب البنيوي والملازم) ولذلك يظهر فيها تط خاملا أو مفقودا كما في الأنجليزية والفرنسية[2].

ومن ناحية مختلفة ومغايرة لفرضية سيلوني يقدم لنكباردي (1996) توسيطا بين مجموعة اللغات التي تحقق الجر على أساس وجود أو غياب التطابق على النحو المبين في (6):

6

إذا كان موضوع الجر لا يتطابق مع الاسم س فإن س يصعد إلى الحد. وإذا كان موضوع الجر يتطابق مع س فإن س لا يصعد[3].

---

(1) خلافا لهاتين اللغتين يظهر عدد من اللغات التي لا تنص على وجود تط مطلقا من قبيل الأنجليزية والفرنسية وغيرهما، فهذه اللغات عادة ما تتطلب توسيط حرف جر (دُمية) dummy بين عنصري الإضافة من قبيل of و de في الأنجليزية والفرنسية تباعا.

(2) افتراض تط في الحقيقة هو مدعم بالنحو الكلي فقط وليس نتيجة لحقائق تجريبية، فلنتأمل لغة كالأنجلزية مثلا في بنية من قبيل(i):

(i) - [[[building a spaceship] Agr [John's].

فالتطابق المضمن في بنية المصدر المنتهي بـing) (في الأنجليزية أسندت له وظيفة إسناد إعراب الجر، مع أنه غير منظور وغير قابل للتعلم كما يبين أبني (1987) كونه ليس له تحقيق.

(3) وفي هذا الصدد يستدل لنكباردي (1994) على أن برهنةَ النظرية الإعرابية الأدنوية المجردة تستدعي أن يصعد س إلى الحد عبر م.س، وهذا الصعود سيمكن من الاستغناء عن التطابق المورفولوجي.

والفرق الواضح بين توسيط سيلوني وتوسيط لنكباردي ـ على الرغم من كون التوسيط بين مشتقين من النظرية الإعرابية ـ يعود إلى أن توسيط سيلوني يقوم على أساس التصور النظري للتطابق، في حين أن الآخر ينبني على أساس تجريبي، . ومن هنا فإن ضرورة إسقاط للتطابق تأتي من قوة أحد التصورين على حساب الآخر ولا تأتي منهما معا. الأمر الذي يجعلني أعتقد مرة أخرى أن إسقاطاً للتطابق، يسوّغ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه دلاليا وإعرابيا، غيرُ مبرر بما يكفي.

3.2. فرضية تطابق الجر

هذه الفرضية جاءت كنتيجة لجملة من الدراسات المقدمة عن العبرية، ومفادها كما توضح سيلوني (1994) أن الاسم العاري من الأداة من قبيل: دار في (7 أ) مثلا يكون مدمجا مع تطابق الجر المرمز كسمة إعرابية في الرأس الاسمي س منذ البداية، وهذا يتطلب بالضرورة م. حد (مضافا إليه) كفضلة له يتحقق فيه الجر. أما إذا كان الاسم دار مثلا مدمجا منذ البداية مع الحد (أداة التعريف) كما في (7 ب)، فلا يظهر عندئذ م. حد كفضلة له، وبالتالي لا يسقِط تط ويصعد الاسم دار إلى الحد مباشرة دون المرور بتطابق الجر.

(7)

أ ـ دار الرجلِ

ب ـ الدارُ

وهذا من وجهة نظر سيلوني يفسر للتوزيع التكاملي بين أداة التعريف وإعراب الجر في الساميات؛ لأن كلا من تط. جر وأداة التعريف له سمة [؟ تعريف] ، ولا يمكن لرأس واحد أن يحقق صرفتين منفصلتين لسمة واحدة[1].

عموما فكرة تط. جر غير مبررة بالنسبة للغة العربية أو للغات أخرى، ويبدو أنها خاصية للغة العبرية، مع أن هذه الفكرة من الناحية النظرية تستجيب لمطالب إعراب الجر أكثر من فكرة المورفيمات المدمجة في الحد.

3. طبيعة حد ومحتواه

الحد عبارة عن مقولة وظيفية، وفي اعتقادي أنه غير مخصص بالسمة [±

---

(1) ما تسميه سيلوني توزيعا تكامليا بين الجر والأداة لا ينطبق على ما يسمى في العربية بالإضافة اللفظية التي يتوارد فيها الجر مع الأداة من قبيل: الجميل الوجه(انظر الفقرة: 2,3. من هذا الفصل).

تعريف] منذ البداية[1]، وهو مواز للصرفة في بنية الجملة[2]، وخصوصا الزمن تبعا لافتراضات الفاسي (1993) و(1998)[3]. ويبين أبني (1987) أن تسمية حد هي تسمية اعتباطية بالكامل وأن الحد مجرد مقولة تركيبية مفترضة مخصصة بالسمة [+ ص]، ويختلف الحد عن الصرفة والمصدري فقط في أنه ينتسب إلى النظام الاسمي لا النظام الفعلي، وبالتالي فالتخصيص الطبيعي له هو [+س +ص].

من ناحية أخرى يفترض أبني أن الحدود عناصر مغلقة وتفتقر إلى المحتوى الوصفي، وهي أسوار أصح من كونها حمولا، وفي عدد من اللغات تظهر الحدود كمتصلات كما هو الحال في (الفرنسية والإغريقية الكلاسيكية) أو كلواصق كما في (النرويجية) حسب أبني (1987)، وبخلاف ما أعتقد، بين أبني أن محتوى الحد عبارة عن مجموعة من تط.

والحد ـ بناء على الفرضيات المطروحة ـ يعلو الإسقاط الاسمي، ووظيفته إغلاق إحالة الاسم عندما يصعد إليه الاسم العاري، وهذا ما يجعلني أعتقد أيضا

---

(1) جل الأعمال دافعت عن كون الحد غير مخصص بهذه السمة منذ البداية، وأنه يحصل على هذا التخصيص عبر آلية توارث للتعريف، وهذه الآلية تختلف من تصور لآخر؛ فالفاسي الفهري(1998) يبين أن التوارث يتم عندما يصعد م س المالك إلى مخصص حد، 1 وفي علاقة مخصص ـ رأس يتم التوارث ومن ثم يتم تخصيص الحد. وترى ريتر (1991) أن التوارث يتم عندما ينتقل م س إلى مخصص تطابق العدد، ويتم التطابق في علاقة مخصص رأس بين م س والرأس تط وعندما ينتقل س إلى حد فإنه يحمل معه تخصيص التعريف إلى ذلك الحد. وبخلاف ذلك تدافع بورر (1994)عن أن التخصيص يتم في المعجم حيث أن السمة [± تعريف] هي سمة مولدة قاعديا على الجذع الاسمي، ويرث الحد هذه السمة من س عندما ينتقل إليه. (انظر الإحالة(18) أدناه). وبخلاف كل ذلك يفترض بن مامون (1997) أن الرأس الاسمي يرث هذه السمة بموجب عملية ضم في مكون بعد تركيبي؛ وهو المكون الصواتي ؛ بمعنى أن م س يضم إلى س في مستوى ص.ص وهذا الضم هو الذي سيمكن م س من نقل سمة التعريف إلى س، وبهذا يصبح وجود لاصقة للتعريف على س أمرا حشويا. وبن مامون في هذا التصور ينحو منحى هالي و مارنتيز (1993) في الاعتقاد بوجود مكون بعد تركيبي للبنية الصرفية تحتسب خرج التركيب، وهو ما دافعت عنه أعلاه بالنسبة للتحقيق الصرافي لإعراب الجر(راجع الفصل الثاني من القسم الأول).

(2) يفترض أبني (1987) أن الحد عبارة عن موجه أو مكافئ للموجهات في الصرفة الجملية التي تتألف من طبقة من الموجهات. وهناك من يعتقد بأن الحد مواز للمصدري وليس للصرفة(انظر صبولشي (1989) وسيلوني(1994)).

(3) وعلى هذا الأساس افترض الفاسي نظاما لشطر الحد على غرار نظام شطر الصرفة في بنية الجملة. انظر الفاسي (1993) و(1998) بالخصوص.

أن الحد يملك بعض الخصائص التسويرية والإحالية[1]. وهناك من دافع عن كونه سورا انطلاقا من خصائصه الحيزية والتأويلية، وقد يكون الحد مملوءا معجميا (محققا صواتيا) ويصعد الاسم س لفحص السمة اللاصقية[2]. [3]، كما يحدث بالنسبة للإضافة الحرة أو اللفظية التي تحقّق الأداة على الرأس، وقد يكون فارغا صواتيا لكنه محيل دلاليا ويصعد الاسم س أيضا إليه ليفحص أو يكتسب منه السمة الحدية التي تجعل منه محيلا.

لكن خلافا لذلك افترضت بعض الأعمال أن الحد غير مخصص إلا بسمة إعرابية أو بمورفيم للتطابق وظيفته إسناد الإعراب، وهذا هو السبب المباشر في غياب الحد من وجهة نظر هذه الأعمال لأن هذا الموقع لا يمكن أن يملأ بصرفتين لسمة واحدة. لكنني بخلاف ذلك أعتقد أن التوزيع التكاملي بين الحد المحقق وإعراب الجر غير كاف للتفسير لعلاقة الحد بالجر (انظر الفقرة: 2. 3. أدناه)، فمعطيات اللغة العربية مختلفة: بحيث نجد أن الحد قد يتوارد مع الجر في حالة الإضافة اللفظية، كما أن التوارد حاصل في أنواع أخرى من الإضافة؛ كإضافة المشتقات عموما[4].

نخلص من هذه الفقرة إضافة إلى ما تقدم إلى أن الحد موقع لعناصر لها القدرة على الإحالة والتأثير في التعبير الاسمي، ومن هنا فإن الإعراب مستثنى من هذه العناصر التي تحتل موقع الحد (راجع الفقرة: 1. 2. أعلاه).

---

(1) من بين خصائص الأسوار التي تنطبق على الحدود أن الأسوار رؤوس وظيفية أصح من كونها رؤوسا معجمية كونها تمثل طبقة مغلقة في المعجم كما أن الأسوار عادة لاتمتلك تخصيص الجنس وإنما العدد فقط، أضف إلى ذلك الخصائص الحيزية والتأويلية التي تتميز بها الأسوار؛ بمعنى أن السور يقوم بتحييز البنية وأنه يجب أن يكون في موقع أعلى في البنية حتى يتمكن من إغلاق الموقع المفتوح إلى غير ذلك.

(2) في هذا الصدد أعتقد ذهابا مع الرحالي(2000) في أن صعود س إلى حد المحقق لا يتم لغرض الإلصاق وإنما لفحص السمة اللاصقية (affix feature) التي تنتقيها الأداة "ال" وتُسقط في التعداد، ولتدقيق أكثر راجع (الرحالي (2000) ص: 357، هامش: 76)

(3) خلافا لذلك تماما تستدل بورر(1994) من خلال العبرية على أن أداة التعريف هي سمة للاسم وهذا ينسجم مع الطبيعة الإلصاقية للأداة، بمعنى أن الأداة لاصقة، تلتصق بـ س في المعجم وليست سمة لـ حد كما هو مستدل في الفاسي (1998) في حالة النعت بالصفة على الأقل.

(4) في اعتقادي، إن إضافة المشتقات مختلفة عما دعي بالإضافة اللفظية في الكثير من الخصائص الإعرابية والجهية وغيرها (انظر الفاسي (1990)).

وقد تكون فكرة التوزيع التكاملي غير واضحة إذا أخذت طابع أن الحد المحقق على س ـ في الأنواع الإضافية المذكورة أعلاه ـ ليس له تأويل أو تأثير في الخرج.

1.3. الحد وعلاقته بالجر

لقد فسَّرت الأعمالُ التي طُبقت على الساميات العلاقةَ ما بين الحد وإعراب الجر على أنها علاقة توزيع تكاملي؛ بمعنى أن أداة التعريف لا تظهر عندما يكون إعراب الجر محققا على المضاف إليه، وتزعم كل من ريتر (1991) وسيلوني (1994) أن السبب في غياب الحد المحقق يعود إلى أن هذا الموقع مملوء بمسنِد إعرابي مجرد تسميه ريتر حد. جر، وتميز ريتر بين نوعين من الحد: الأول تمثِّله أداة التعريف وهي عبارة عن حد الذي لا يسند إعرابا[1]، والثاني هو حد جر الذي يمثل الحد الفارغ صواتيا والمخصص لإسناد الإعراب، وكنتيجة لذلك يظهر التوزيع التكاملي بين حد جر والأداة.

وتعتقد سيلوني (1994) أن هذه العلاقة التوزيعية نابعة عن المؤثرات الصواتية التي قد تقع على الاسم كالنبر في العبرية[2]. وتبين ريتر أن التناوبات الصواتية تعمل على جعل سمات حد منظورة؛ فحينما تغيب الأداة بسبب غياب النبر تظهر سمة الجر على الحد الذي يكون في هذا الوضع أشبه بالمورفيمات العائمة التي لها طبيعة التصاقية.

ومن المعقول أيضا ألا تكون هناك علاقة مباشرة ما بين غياب الحد وتحقيق الجر في الساميات، لأن غياب الحد أحيانا قد يعود لأسباب دلالية محضة تبعا لابن هشام وكما أعتقد هنا[3]. في حين أن ظهور الجر يخضع لمؤثرات صرفية وتركيبية أكثر منها دلالية.

2.3. إعراب الجر مستقل عن الحد

الفكرة الأساسية التي أدافع عنها في هذا السياق أن الحد والإعراب مستقلان

---

(1) تزعم ريتر هنا وبطريقة تخلو من البساطة أن الحد رأس الإسقاط الوظيفي غير مخصَّص بالتوارث لسمة التعريف، ولتخصيصه بهذه السمة يتم أولا فحص تطابق الجنس والعدد في علاقة مخصص - رأس بين مركب الجر و س: أي في مجال إسقاط التطابق، وبالتالي يتم اكتساب تخصيص التعريف من مخصص إسقاط التطابق، وبعد ذلك يقوم س بنقل هذا التخصيص إلى الحد.

(2) تستدل سيلوني (1994) على أن الرأس الاسمي في الإضافة البنائية يفقد النبر الذي لايسوغ ظهور المضاف إليه، وأن التناوب الصواتي بين الرأس الاسمي ونظيره في الإضافة الحرة ناتج عن غياب النبر في الأول وتحققه في الثاني، وهذا الأخير يسوغ ظهور حرف الجر أيضا محققا كرأس للفضلة.

(3) يوضح ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص: 68: أن: "التعليل لعدم جواز الجمع بين" ال" التعريف والإضافة هو أن "ال" تعرف الاسم بالعهد، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق، ولا يجمع على اسم تعريفان مختلفان" (تصادم القيم بمفاهيمنا) فهذا التفسير الذي يعرضه ابن هشام يتم في معزل عما إذا كان الجر يتحقق أم لا.

عن بعضهما؛ بمعنى أن الإعراب غير معبَّر عنه لا بواسطة الحد ولا بواسطة مرفيمات أو كينونات مضمَّنة في الحد: فكل من حد وإع يرأس إسقاطا وظيفيا مستقلا.

في الحقيقة هناك حجة نظرية استثمرت لصالح أن حد وإع ممثلان بقطعة واحدة هي حد؛ وتتمثل هذه الحجة في "التوزيع التكاملي" الذي يظهر بين الأداة والوسم الإعرابي الصرفي الذي يتحقق عادة على المالك. وقد لوحظ كتدعيم لهذه الحجة أن اللغات التي لا تمتلك الحد: أي لا تمتلك أداة للتعريف أو التنكير (من قبيل اللغات السلافية (الروسية والبولشPolish والزيتش Czech) تمتلك بالمقابل حدا إعرابيا يرأس الإسقاط الاسمي ويسمح بإخراج (نقل) المالك إلى مخصصه لأسباب إعرابية[1]. ويعتبر الحد من وجهة النظر هذه عبارة عن مقولة وظيفية مجردة من المحتوى الدلالي سواء حد تع أو حد إع[2].

وسوف أستدل على أن التوزيع التكاملي بين الأداة والإعراب (في اللغات التي تمتلك الحد: السامية والرومانية والجرمانية) غير كاف للاعتقاد بأن حد تع وإع معبر عنهما بإسقاط وظيفي واحد. والحجة على استقلالية الإعراب عن الحد تأتي من طريقين مستقلين: الحجة الأولى تتلخص في وجود حالات لا تتضمن التوزيع التكاملي. والحجة الثانية تأتي من اللغات السلافية والجر الساكسوني. وهذه الحجج أقدم لها تحليلا فيما يلي:



أولا

عدم كفاية التوزيع التكاملي

أ ـ التوزيع التكاملي ليس في كل الحالات؛ فبالإضافة إلى الإضافة الحرة التي

---

(1) جلبرت Gilbert (2000) و مقدالسكي (2000) Migdalski

(2) يستدل مقدالسكي(2000) Migdalski في هذا السياق على أن أداة التعريف في اللغات التي تمتلكها هي أداة فارغة من المحتوى الدلالي استجابة للمبدأ الذي يعتبر جميع الحدود(أدوات أم أسوارا أم غير ذلك) عبارة عن مقولات وظيفية محضة وذلك كخاصية للمقولات الوظيفية (أبني1987). وكون الأداة تخلو من الدلالة من وجهة نظر مقدلسكي(ن.م)يستند إلى حقيقة أن أداة التعريف قد تدخل على أسماء الجنس من قبيل الأداة الموجودة على التلفون في اختراع التلفون في 1876، إلى جانب أن بعض اللغات كالرومانية و الإيطالية تستعمل أداة التعريف حتى مع المركبات التي لها تأويل النكرة، وأن إحالة الحد لا تستخلص من الأداة وإنما من عنصر تخصيصي specificity يسوغ في مخصص الحد الوظيفي. ومع ذلك فهذه الاعتبارات قد لا تكفي لتجريد الأداة من خصائصها الدلالية وقدرتها على الإحالة، وكونها لا تملك تأويلا يعود إلى وضعها الخاص في السياقات الإنجازية حسب اللغات في اعتقادي.

يتوارد فيها الأداة والوسم الإعرابي الصرفي نجد حالات واسعة في اللغة العربية تتحقق فيها الأداة على رأس بنية الإضافة وتتوارد مع تحقيق صرفي للإعراب وذلك من قبيل إضافة الصفة وإضافة المشتقات وكذا إضافة الأعداد والمقادير والمكاييل وبعض أسماء التفضيل. وتشبه اللغةَ العربية اللغةُ الرومانية التي قد يتوارد فيها الحد المحقق على الرأس والإعراب (راجع الفصل السابق، الفقرة: 2. 3 حول معطيات الرومانية الواردة تحت (20))، (وانظر أيضا الفصل الموالي، الفقرة: 4. 1.).

ب ـ في مقابل ذلك توجد لغات يغيب فيها الأداة والإعراب من قبيل الفارسية والهنغارية؛ فالتركيب الإضافي في الفارسية ينفرد بوجود لاحقة[1]: حركة الكسر على آخر المضاف (الجزء الأول من التركيب) لا المضاف إليه، وذلك لأن جميع الكلمات في الفارسية تنتهي بالساكن، ويبدو أن هذه اللاحقة ليست لاحقة الجر وإنما لاحقة تدل على الملكية فقط كتلك التي نجدها في رأس إضافة الهنغارية[2]. لنتأمل (8) بالنسبة للفارسية:

8

أ ـ شهرِ قاهرة مدينة القاهرة

ب ـ زبانِ عرب لغة العرب

وعندما تقلب الإضافة بحيث يكون المضاف إليه هو المقدَّم (كما في التركية أيضا) فإن طرفي الإضافة يخلوان من أي حركة إعرابية ويصبح الطرفان ساكني الآخر كما في (9):

9

أ ـ قاهرة شهر مدينة القاهرة

ب ـ شاه بور ابن الملك

ج ـ التوزيع التكاملي بين الأداة والوسم الإعرابي الصرفي قد لا يبدو مشروعا، لأن العلاقة بين الأداة والوسم الصرفي علاقة غير مباشرة بين الأداة والإعراب، وما

---

(1) بديع محمد جمعة، قواعد اللغة الفارسية.

(2) اللغة الهنغارية لها ثلاثة أنواع من الملكيات؛ اثنان منها تركيبيان والثالث صرفي؛ فالملكية الصرفية تدل عليها لاحقة على الرأسي الاسمي وهي ليست لاحقة إعرابية (لا وجود لإعراب الجر في الهنغارية) وإنما صرفية تدل على الملكية فقط. راجع في ذلك (كورناي Kornai 1985).

أعده علاقة مباشرة بين الأداة والإعراب هي تلك التي تكون بين الأداة والواسم الإعرابي نفسه (الحرف)، وليس الوسم الصرفي؛ وبالتالي نكون بصدد توارد بين الأداة والواسم وليس بصدد توزيع تكاملي، وهذا يؤكد حقيقة أن الإعراب مستقل عن الحد.

بالنظر إلى ما تقدم فغياب الحد غير مرتبط بغياب الإعراب، وغيابهما في الفارسية والهنغارية يكافئ تواردهما في العربية والرومانية من ناحية أن الإعراب مستقل عن الحد في البنية الوظيفية وأنهما ليسا دائما في حالة توزيع تكاملي.

د ـ الأدوات لها خصائص إحالية دلالية خلافا للإعراب الذي هو سمة صورية ليس لها تأويل؛ فكل من الأداة والإعراب ينجز وظائف مختلفة عن الآخر. من ناحية أخرى قد لا يكون غياب الأداة مرتبطا بالضرورة بالإعراب، كما أن الإعراب غير مرتبط بشكل مباشر بالأداة، وما أعتقده في هذا الصدد أن غياب الأداة قد يعود إلى أسباب دلالية تبعا للرأي الذي عرضته لابن هشام أعلاه (راجع الإحالة رقم (20) أعلاه).

ثانياً

حجة من اللغات السلافية ومن الجر الساكسوني

أ ـ في اللغات التي لا تتوفر على الحدود وتكتفي بإسقاط إعرابي كرأس لبنية (م. س) من قبيل اللغات السلافية المشار إليها أعلاه فإنني أعتقد أن الإعراب يحتل نفس موقع الحد ويسوِّغ المالك في مخصصه بنفس الكيفية التي يسوَّغ بها المالك في اللغات ذات الحد. فالإعراب في هذه اللغات يعمل باستقلال عن الحدود.

ب ـ الجر الساكسوني

شبيهٌ باللغات السلافية ما نجده في (10 أ) بالنسبة للجر الساكسوني، حيث اعتبرت الحالات (10 أ) على أنها تميل لفكرة التوزيع التكاملي، وأعتقد في هذا السياق أن الجر الساكسوني شبيه بما يجري في اللغات السلافية التي لا تمتلك الحدود، ويأتي فيها الإعراب ليقوم بوظيفة مستقلة عن الحد وهي وظيفة إسناد الإعراب إلى المالك.

من ناحية أخرى فالإنجليزية من خلال (10) تتوفر على نوعين من الإضافة:

الأولى تمتلك الأداة ويسبق فيها المملوكُ المالكَ (10 ب). والثانية تلك التي لا تمتلك الأداة ويسبق فيها المالكُ المملوكَ (10 أ):

10

أ ـ John's book

ب ـ The book of John

ففي (10 ب) تحتل الأداة موقعا أعلى من الموقع الذي يحتله الإعراب، وتبدو أداة التعريف وأداة الإعراب كإسقاطين مستقلين، وتنتج عن ذلك رتبة (أداة. مملوك. حرف. مالك). أما (10 أ)، فيحتل الواسم الإعرابي طSموقعا أعلى في ظل غياب أداة التعريف، ويسوغ م. س المالك في مخصصه، وتنتج عن ذلك الرتبة (مالك. أداة. مملوك). والتفسير لوجود الواسم الإعرابي في موقع مماثل لموقع الحد في (10 أ) أنه عبارة عن أداة إعرابية لا حرف جر بعدي كما اعتُقد؛ نظرا لأنه يسلك سلوك الأدوات لا الحروف (التي تحتل موقع الحد بخلاف حروف الجر كما سيأتي في الفقرة 3. 3 الموالية)، كما أن حرف الملكية في (10 ب) الذي يسلك سلوك الحروف لا الأدوات (انظر الفقرة الموالية).

فاللغة الإنجليزية تتوفر على نوعين من الإضافة: بحيث تمثل (10 أ) النوع الأول الذي يمكن أن نحمل عليه ما يحدث في اللغات السلافية التي تسمح بإخراج الفاعل إلى مخصص إسقاط إعرابي بواسطة رأس إعرابي لا رأس حدي، بينما تمثل الحالة (10 ب) توارد أداة التعريف وحرف إعراب تحت إسقاطين مستقلين وهو ما تمثله اللغات التي تتضمن الحد والإعراب معا.

3.3. ضد كون الحد إسقاطا للحرف

هناك شيء من عدم الوضوح في الأدبيات بين الأدوات الإعرابية Particles والحروف الإعرابية Pre/Postpositions ويأتي هذا الغموض من حقيقة أن كلا من أدوات الإعراب وحروف الإعراب يختص بالدخول على المركبات الاسمية ويسند لها الإعراب. ومع ذلك فإنني أعتقد أن هناك فروقا دقيقة بين الأدوات والحروف أوردها تحت (11):

11

أ ـ الأدوات الإعرابية تعمل كحدود تماما كأدوات التعريف والتنكير.

ب ـ الأدوات غالبا ما توفر المعلومة المتعلقة بالوظيفة التركيبية أو المحورية كما هو

الحال بالنسبة للغة اليابانية (حسب دكسون (1994) وراجع المعطيات المقدمة في الفصل الأول من القسم الأول، الفقرة: 1. 3).

ويقدم أبني (1987 ص: 84 ـ 85) مجموعة من الفروق بين الواسمات الإعرابية (الأدوات الإعرابية)(1)، والحروف بنوعيها القبلي والبعدي adpositions كما في (12):

12

أ ـ الواسمات الإعرابية هي عناصر وظيفية ترث المحتوى الوصفي والقرينة الإحالية من فضلتها على أن الحروف عناصر محورية تسند الإعراب والدور المحوري لفضلاتها.

ب ـ الواسمات الإعرابية تحمل السمات الإعرابية للموضوع الذي ترأسه، وهذه السمات يجب أن تسوغ بالاقتران مع الإعراب المسند إلى الموضوع.

وأقترح هنا بناء على ما تقدم نوعين من الحدود بصدد التوسيط بين اللغات أقدمهما بالكيفية المبينة في (13):

13

أ ـ اللغات التي تتوفر على أدوات إعراب ولا تمتلك حد تع (كاللغات السلافية) تسقط حد إعراب ليقوم بنفس الوظيفية التي يقوم بها حد تعريف.

ب ـ اللغات التي تتوفر على حروف جر (السامية والجرمانية) تسقط حد تعريف وحد إعراب معا تحت إسقاطين مستقلين.

وبناء على ذلك فإنني لا أتبنى فكرة أن حد تعريف قد يكون إسقاطا للحرف، وإنما هو إسقاط للأدوات (سيلوني (1994)، ولنكوباردي (2001)). وفكرة أن الحد إسقاط للحرف ربما نتجت عن ملاحظة سلوك الحرف s في (10 أ) الدال على الملكية في الأنجليزية والذي يملك سلوكا مركبا، بحيث له سلوك الحد تارة من خلال خصائصه الإحالية، وتارة أخرى له سلوك حروف الجر من خلال قدرته على إسناد الجر البعدي إلى المضاف إليه(2). وقد بينت أعلاه أن هذا الواسم الإعرابي

(1) مصطلح الواسمات الإعرابية يضم الأدوات الإعرابية والحروف الإعرابية معا كما بينت في الفصل الأول من القسم الأول، إلا أن أبني يستعمله للدلالة على الأدوات وحدها فيما بدا لي.

(2) يعرض لنا أبني (1987) أربع إمكانيات لوظيفة هذا الحرف: الأولى أن هذا الحرف عبارة عن وسم =

عبارة عن أداة إعرابية لا حرف إعراب. وافتراض الأداة للواسم S يفسر لتوارد المالك والحد الإعرابي (الذي اعتُقِدَ أنه حد تعريف) على اعتبار أنه حد إعرابي لا حد تعريفي.

وإذا افترضنا أن الحرف في اللغة العربية هو إسقاط للحد، فإنه قد يلزم عن هذا الافتراض أن الحرف يساهم في إحالة البنية بكيفية معينة وهذا غير صحيح فيما أعتقده هنا لأن الحروف لها خصائص مستقلة عن الحدود كما بينت أعلاه. وقد استدلت سيلوني (1994) من خلال ملاحظتها للسلوك التركيبي للأدوات أن حد إسقاط للأدوات (التعريف أو التنكير) لا لحروف الجر[1].

4.3. مبرر الصعود إلى الحد

من بين النتائج الأساسية التي أفرزها البحث ضمن المركبات الحدية أن "المركبات الاسمية اسقاطات قصوى للحد" كما افترض أبني (1987)، وهذا الافتراض ساهم بشكل كبير في تصور بنية المركبات الحدية وإغنائها، والصورة العامة لهذا الافتراض ممثلة كما في (14):

(14)

[م حد [حدَ [حد م س]] .

و قد ساعدت هذه الصورة أيضا على تقديم مبررات كافية للاعتقاد بأن س

= إعرابي صرافي وهذه الإمكانية ربما تكون مستبعدة. والثانية أنه حد يسنِد الإعراب إلى المالك بطريقة موازية لـ تط في النظام الجملي، وينشأ عن هذه الإمكانية مشكل توارد هذا الحرف مع الحد التعريفي. والثالثة أنه واسم إعرابي بعدي. والإمكانية الرابعة التي يدافع عنها أبني هي أنه مكافئ للواسمات الإعرابية في اللغات التي تسم الإعراب بشكل ظاهر، وهذه الواسمات تمتلك جملة من الخصائص التي تميزها عن حروف الجر (القبلية أو البعدية) من بين هذه الخصائص:
- أنها عناصر وظيفية ترث المحتوى الوصفي والقرينة الإحالية من فضلتها. على أن حروف الجر هي عناصر محورية تسند الإعراب والدور المحوري لفضلاتها.
- الواسمات الإعرابية تحمل السمات الإعرابية للموضوع الذي ترأسه، بحيث تسوغ هذه السمات بالاقتران مع الإعراب المسند إلى الموضوع.
- المركبات الحدية تعد موضوعات عندما تكون فضلات للحرف لكنها لا تعد موضوعات عندما تكون فضلات للواسم.

(1) تقدم سيلوني بعضا من الخصائص التي تميز الحد عن الحرف منها:
- أن الحد هو الموقع الأساسي للأدوات لا للحروف.
- أن الحد هو العنصر المسؤول عن تغيير التعبير الاسمي داخل المركب الحدي.
- الحد يوازي المصدري في الإسقاط الجملي.

ينبغي أن يصعد إلى الحد نظرا للدور الذي يلعبه الحد في التأويل الدلالي (الصعود لأسباب إحالية)[1]. هذا من الناحية التجريبية، ونظريا فالصعود إلى الحد مبرَّر بالسمة القوية في الحد في الساميات على الخصوص. فسمة الحد القوية تمكنه من اجتذاب الاسم المضاف (شومسكي (1992) ولنكباردي (1994) والفاسي (1998) وعقال (1999) والرحالي (1999) وآخرون). وهذه السمة القوية هي [± تعريف] في اعتقادي تمشيا مع العديد من التحاليل، وهذا بخلاف ما اعتقد من أن صعود س إلى الحد يتم لأسباب إعرابية بحيث يصعد س لتدعيم مورفيم التطابق تط المدمج في الحد[٢].

4. إسقاط الملكية

1 .4. مبرر إسقاط الملكية

تتلخص الملاحظات المقدمة في الفقرات السابقة في أن عددا من الإسقاطات الوظيفية غير كافٍ للاعتقاد بأنها مواقع مناسبة لإشباع مطالب الجر الإعرابية، إما لأنها تفتقر لأساس تجريبي أو لأنها غير مبررة نظريا. ونتيجة لذلك أفترض أن إسقاط الملكية ـ المرؤوس بحرف الجر الفارغ ـ مناسب لإشباع هكذا مطالب.

فهذا الإسقاط مبرر بأمرين: الأول أن الاسم س لا يسند إعرابا كما بينت وبالتالي لابد من صعوده إلى رأس وظيفي أعلى ليتمكن من إسناد الإعراب إلى س. والأمر الآخر أن بنية الإضافة موسطة بحرف جر فارغ يقوم بوظيفة الربط الدلالي بين س وم. س من ناحية، وبوظيفة إسناد الإعراب بعد صعود س إليه من ناحية أخرى (انظر الفصل الموالي، الفقرة: 1.).

ونظريا وكما بينت أعلاه فإن عددا من اللسانيين استدل على وجود إسقاط وسيط يقع بين المركب الاسمي والحد وظيفته إسناد الإعراب. وبغض النظر عن

---

(1) ترى سيلوني أن الحد يوازي المصدري من حيث كونه العنصر الذي يغير التعبير الاسمي داخل المركب الحدي بحيث يكون قادرا بعد ذلك على العمل كموضوع. وبخلاف ذلك ترى ريتر(1991) أن الصعود يتم لأسباب إعرابية وتعتقد بأن الحالة البنائية تتضمن حدا غائبا أو فارغا صواتيا، وهذا الحد المخصَّص بسمة الجر أو كما تسميه (حد جر)هو المحدد لإسناد إعراب الجر إلى م س الواقع إلى يمينه موازاة مع الطريقة التي تسند بها الصرفة الإعراب إلى الفاعل في رتبة ف فا مف.

(2) تعتمد وجهة النظر هذه على افتراض أن إعراب الجر محدد بالرأس الأعلى حد كما هو افتراض الأعمال المبكرة لأبني (1987) والفاسي (1987) من بين آخرين، وتمسك به كل من ريتر(1991) ولنكباردي (1996).

العناويين فإن اللسانيين يجمعون على أن إعراب الجر مشبع في هذا المستوى[1].

والذي يبدو لي أن محتوى هذا الإسقاط (الذي يخول له إسناد إعراب الجر إلى فاعل الاسم س) يقابل محتوى إسقاط الزمن في الجملة التي يتلقى فاعلها الرفع؛ فهذا الإسقاط مخصص بالسمة [+ز] بخلاف الإسقاط الاسمي الذي يتلقى فاعله الجر لا الرفع، فهو مخصص على ما يبدو بالسمة [ـ ز] ، وذلك انطلاقا من كون غياب الزمن يعني غياب الرفع وظهور الجر، الأمر الذي أحاول الاستدلال عليه في الفقرة الموالية.

2.4. محتوى الإسقاط الوسيط

سأحاول تحت هذه الفقرة تطوير فكرة مهمة وردت في عقال (1999 ص: 109) تتلخص في أن إعراب الجر نتيجة مباشرة لفقر سمة الزمن بالنسبة للحالة البنائية.

سأفترض أن هناك قيمتين للزمن بالمعنى المحدد في (15):

15

أ ـ القيمة الموجبة التي بموجبها يتم إسناد الرفع للفاعل. (كخاصية للجملة التي تتضمن الزمن).

ب ـ القيمة السالبة للزمن أوالزمن المنعدم tenseless وهي التي أود أن أتساءل عما إذا كانت هذه القيمة تلعب دورا في إسناد الإعراب المناوب للرفع الذي أعتقد أنه الجر كما بينت في مواقع مختلفة من هذا البحث.

بالموازاة مع ما يجري في اللغات التي تصنف إلى نشاطي ـ سكوني stative ـ active (راجع بخصوصها الفصل الأول من القسم الأول، الفقرة: 2. 5.)؛ فإن الدور الذي يلعبه الزمن في عموم اللغات قد يوازي الدور الذي يلعبه النشاط في لغات ذات النمط الإعرابي نشاطي ـ سكوني. ففي هذه الأخيرة نجد البنى التي تؤول على النشاط activity يتلقى فاعلها إعراب الرفع أو الأركاتي في لغات الرفع أو لغات الأركاتي تباعاً، والتي لا تؤول على النشاط وتكون في حالة ساكنة static يتلقى فاعلها إعرابا مناوبا يعكس حالة

(1) تذهب سوران (2002)إلى نفس هذا التحليل وتستدل بنفس الطريقة على أن إعراب الجر مسند في مستوى الإسقاط الوسيط، وهو الإسقاط الذي يدافع عنه عدد من اللسانيين بطرق مختلفة كما بينت أعلاه.

عدم النشاط وهو النصب أو المطلق absolutive في لغات نصب ـ مطلق تباعاً[1] .

موازاة مع ذلك أفترض أن البنى التي تتوفر على زمن يتلقى فاعلها إعراب الرفع والتي لا تتوفر على زمن يتلقى فاعلها إعرابا مناوبا يعكس غياب الزمن ويكون في حالة خفض في اللغة العربية (يتلقى إعراب الجر)[2] . فهل لغياب الزمن دور في إسناد إعراب الجر، أم أن غياب الزمن لا يكفي لإسناد الإعراب (إلا إذا أدمج في حرف جر فارغ)[3] .

بناء على هذه الملاحظات أفترض أن القيمة الموجبة للزمن مخصصة للنمط الفعلي من الإسقاطات وأن القيمة السالبة للزمن مخصصة للنمط الاسمي من الاسقاطات. وقد بين أورتيز Jon Ortiz (1993) من خلال دراسته للزمن المنعدم أو ما سماه بالصور الفعلية[4]، ذات الزمن المنعدم Tenseless verbal forms للغة الباسك BASQUE الأركاتية، أن الواسمات الإعرابية مسبوقة بالحد a وبناء عليه يبدو واضحا صرافيا أن الجملة الموسومة بالزمن المنعدم أو الضعيف تكون مضمنة في النمط الاسمي من الاسقاطات ويمثل لها بالتمثيل المجرد (16):

---

(1) هذا لا يعني أن البنى التي تحمل الزمن تؤول عادة على النشاط والتي لا يكون فيها زمن لا تؤول على النشاط (وإن كان التدقيق في هذه القضية قد يعطي نتائج مشابهة لما هو عليه الحال في لغات نشاطي ـ سكوني).

(2) القدماء لم يصرحوا ما إذا كان إعراب الجر هو المناوب لإعراب الرفع، أو أن غياب الرفع ينتج عنه الجر، إلا أن اصطلاحهم (خفض) في مقابل (رفع) يشي بذلك وأنهم قد فطنوا لهذا التناوب الذي يجعل من خفض الاسم مقابلا لارتفاعه.

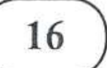
(3) هذا الإشكال بعيد عما إذا كانت بنية المركب الحرفي تؤول على الزمن ومن ثم يتلقى فاعلها الرفع المجرد من الزمن، والإشكال محصور في موضوع الجر الملكي فقط.

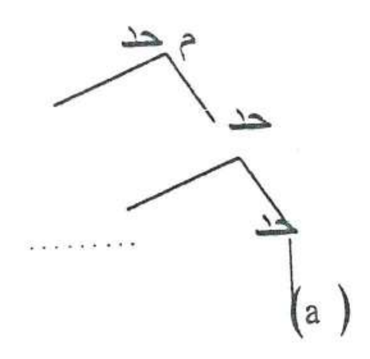
(4) ما يشبه هذه الأفعال في العربية أفعال من قبيل كفى والأفعال التي ترد مع صيغ التعجب التي لايتلقى فاعلها إعراب الرفع بالرغم من كونها أفعالا، والسبب يعود إلى أنها لا تتوفر على زمن ولذلك فهذه الأفعال تلجأ إلى إقحام حرف جر يربطها بالفاعل وهي أفعال ـ في الحقيقة ـ محدودة من قبيل ما يلي:

ـ كفى بالله شهيدا

ـ أجمل بالسماء

وهذه الحروف قد لا ترتبط بالزمن، تمشيا مع تصور القدماء لحرف الجر بحيث حرف الجر عندهم هو "ما دل على معنى في غيره غير مقترن بزمان" ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو.





ويظل الزمن قادرا على إسناد الرفع حتى في صورته الضعيفة لا المنعدمة، وتبين رقو (1992) Rigau نقلا عن أرتيز زعمها أن الفضلات المصدرية infinitival الزمنية في الأسبانية المخصصة ب [ـ زمن] لا ينبغي أن تكون مؤولة بغياب الزمن وإنما على أنها ذات زمن ضعيف، لأنها تظل قادرة على إسناد إعراب الرفع. وهذا يحملني على التأكيد على حقيقة أن إعراب الجر يسند في الحالة المنعدمة للزمن، ولو كان الزمن موجودا ولو في صورته الضعيفة لكان إعراب الرفع هو المسنَد لا الجر.

5. خلاصة عامة

استدللت على أن الحد موقع لعناصر محيلة والإعراب مستثنى من تلك العناصر، بمعنى أن الحد لا يلعب دورا إعرابيا، كما أن التطابق غير كاف من الناحية التجريبية لإشباع مطالب الجر (لا التطابق كمورفيم مدمج في الحد، ولا التطابق كإسقاط مستقل).

واستدللت على أن التوزيع التكاملي بين الحد والإعراب غير كاف للاعتقاد بأن الإعراب والحد معبر عنهما بقطعة واحدة هي الحد؛ بمعنى أن الإعراب ليس مدمجا في الحد. بل إن الإعراب يمثله إسقاط مستقل يتوسط الحد والمركب الاسمي، واعتقدت أنه إسقاط الملكية.

إعراب الجر نتيجة مباشرة لغياب الزمن، إذ لو كان الزمن حاضرا ولو في صورته الضعيفة لتلقى المالك الرفع لا الجر. وبناء على هذه الملاحظة افترضت أن الإسقاط الإعرابي مخصص بالسمة [ـ ز] .

اشتقاقُ بنية الإضافة وتسويغ موضوع الجر في الأدنوية المحلية

مدخل

سأخصص هذا الفصل للقضايا النظرية والتقنية التي بواسطتها نتمكن من اشتقاق بنى الإضافة الملكية وتسويغ موضوع الجر داخلها، وذلك من خلال ثلاث نظريات تمثل الصياغة الأساسية داخل البرنامج الأدنى (1992 ـ 1995). النظرية الأولى: نظرية النقل وفحص السمة (شومسكي (1992 ـ 1995))، والنظرية الثانية: نظرية التركيب اللامتناظر (كين (1994))، والنظرية الثالثة: نظرية البنية المركبية العارية (شومسكي (1994 ـ 1995).

ويمكن ضم هذه النظريات تحت مفهوم الأدنوية المحلية المبنية على محلية النقل تمييزا لها عن الأدنوية القوية (شومسكي (1998 ـ 2001) التي ستكون محط اهتمامنا في الفصل الموالي[1].

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. و1. 1. أستدل على أن اشتقاق بنية الإضافة الملكية يتطلب ضم الإفتراضين الواردين في الفاسي الفهري (1993) والفاسي (1998) في بنية شجرية واحدة؛ وهما فرضية إسقاط الملكية، والافتراض المؤسس على الشطر تباعا. كما أبرهن مرة أخرى على ضرورة الإسقاط الوسيط لتسويغ مركب الجر وإشباع مطالبه. وفي الفقرة: 2. 1. أستدل على ضرورة

(1) شومسكي(1992) يعيد تعريف المحلية locality باستعمال مفاهيم المجالات domains، والعناصر (الموضوعات التي تكون في المجال الأدنوي للرأس أ) ينبغي أن تكون محلية بالنسبة للرأس، أي ما يظهر في علاقة مخصص ـ رأس وعلاقة رأس ـ فضلة إذ هما العلاقتان المحليتان في الأدنوية المحلية. وبناء على هاتين العلاقتين يميز شومسكي(1992) ضمن المجال الأدنوي Minimal Domain بين المجال الداخلي internal domain الذي تقع فيه الفضلة ومجال الفحص Checking Domain موقع المخصص والذي يجب أن ينتقل داخله المركب الاسمي لفحص سمته الاسمية N-features سواء المركبات الاسمية التي تحتل عادة موقع المخصص كالفاعل، أو تلك التي تحتل عادة موقع الفضلة كالمفعول، فهذا الأخير ينتقل إلى مجال الفحص لفحص سمته الاسمية وسمة تط ـ مف. وطبقا لشومسكي فإن المجال الداخلي ومجال الفحص يجب أن يكونا في موقعين متكافئين بالنظر إلى الرأس، (كما رأينا بالنسبة لنقل فضلة الحرف في الفصل الثاني من القسم الثاني) (راجع أيضا شومسكي (1992) و(1995)).

نقل س إلى الإسقاط الوسيط المبرر بفحص السمة القوية لهذا الإسقاط، وأن النقل يتم بموجب آخر ملاذ في صيغته المرنة أو المتحررة (النقل لفحص سمات نفسه أو غيره) لا في صيغة الجشع. وفي الفقرة: 2. 3. أستدل بنفس الكيفية على ضرورة نقل س إلى الحد. وفي الفقرة: 1. 4. أستدل على ضرورة نقل س إلى الحد2. وفي الفقرة: 1. 5. وما يليها أتبنى فكرة تعدد الرؤوس في مقابل تعدد المخصصات. وأستدل على أن التسويغ ينبغي أن يكون تركيبيا لا دلاليا.

الفقرة: 2. وما يتفرع عنها أخصصها لاشتقاق الإضافة الحرة وتسويغ موضوع الجر فيها في مخصص الملكية، وأستدل على أنها تمر بنفس مراحل الاشتقاق التي تمر بها بنية الإضافة البنائية. وفي الفقرة: 3. وما يتفرع عنها أخصصها للتمييز بين نوعين من الصفات التي تنتظم عادة بنية الإضافة؛ وهما الصفة الناعتة للرأس الاسمي، والصفة المحورية أو الناعتة للمالك التي تتلقى إعراب الجر، وأستدل على أن الصفتين تحتلان نفس الموقع كملحق على يسار المركب الاسمي في الإضافة البنائية، لكنهما تنتقلان إلى موقعيين مختلفين؛ الأولى تستقر في مخصص التطابق الأعلى من مخصص المالك، والثانية تستقر في مخصص المالك بعد انتقال المالك لكي ترث من هذا الموقع جميع خصائص المالك الإعرابية والتطابقية. وفي حال توارد الصفتين معا كما في الإضافة الحرة فإنني أقترح لمعالجتها نظرية التركيب اللامتناظر، وبناء عليها تولد الصفتان كملحقتين في موقعين مستقلين؛ الأول ملحق أو مخصص للرأس الاسمي س والثاني ملحق للمالك.

الفقرة: 4. الأخيرة أخصصها لإعادة اشتقاق بنى الإضافة في ضوء مفاهيم نظرية البنية المركبية العارية (شوميكي (1994))، وأستدل على إمكانية الاستغناء عن الحد والاكتفاء بإسقاط الملكية (الإسقاط الوسيط) المعنون بـ س أقصى الذي يرمز إعراب الجر المسند إلى المالك بموجب عملية ضم المالك إلى هذا الموقع، وطبقا لهذه النظرية فإن العناصر تسلسل على يمين الاسم س (اليسار في العربية: احترام الرتبة الخطية).

1. تسويغ (م. س) وإعراب الجر داخل بنية المركب الحدي الإضافي

سأحاول أن أتفحص البنية الشجرية للمركبات الحدية الإضافية في ضوء المتطلبات الأدنوية المحلية[1]. فما تبين حتى الآن، أننا بحاجة إلى ضم الافتراضين الواردين في الفاسي الفهري (1993) والفاسي الفهري (1998) في بنية شجرية واحدة؛ الافتراض

(1) يهتم هذا الفصل بمعالجة بنية الإضافة بمفاهيم النظرية (الأدنوية المحلية): شومسكي (1992 ـ 1995)، على أنني سوف أقوم بتحليل بنية الإضافة في ضوء التطورات الأخيرة للنظرية الأدنوية، أو ما يمكن تسميته بالأدنوية القوية: (شومسكي1998 ـ 2001)، في الفصل الموالي والأخير من هذا البحث.

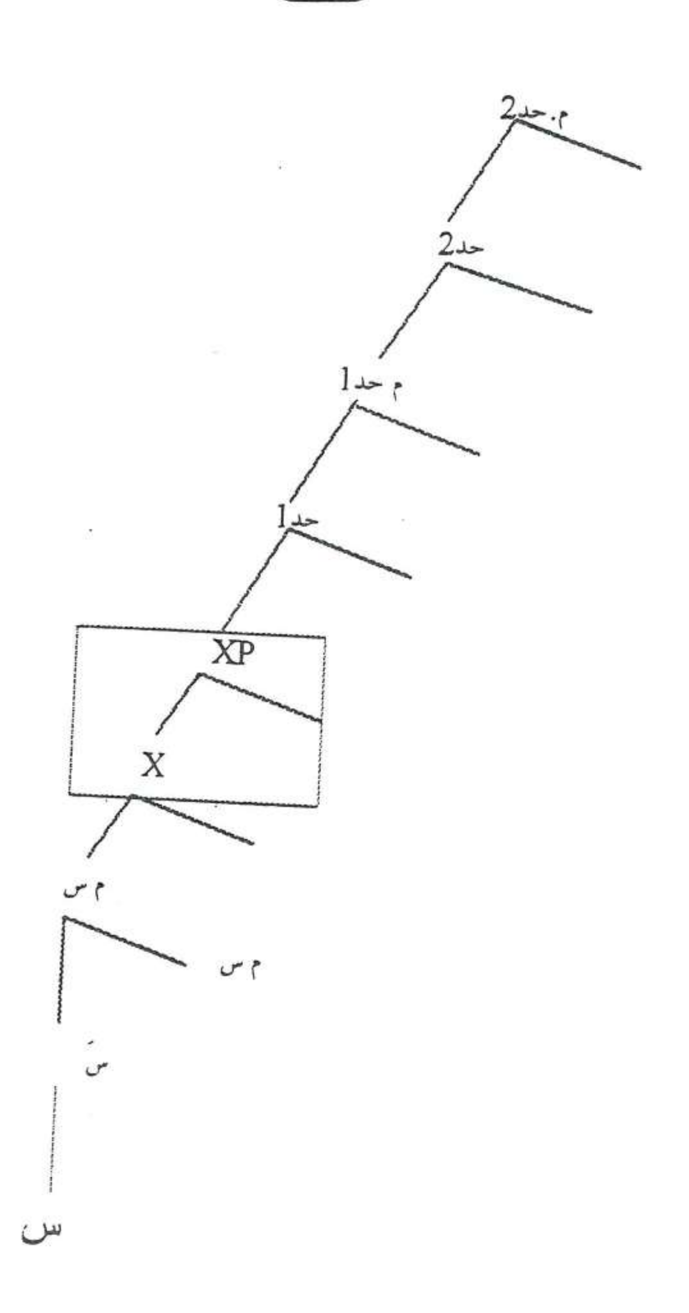
الأول يتعلق بإسقاط الملكية، والآخر المؤسس على شطر الحد على التوالي.

وسوف أستدل على أن ضم الإسقاطين الوظيفيين في بنية شجرية واحدة يوفر حلولا للعديد من الإشكاليات المطروحة، لا بالنسبة لفحص الجر وتسويغ موضوعه فحسب، وإنما أيضا للهندسة الشجرية لبنى المركبات الإضافية عموما على اختلاف أنماطها.

1. 1. ضرورة الإسقاط الوسيط داخل البنية الشجرية

سأستدل أولا على حقيقة أن إسقاطا وسيطا بين (م. س) و(الحد) هو مطلب أساسي لبنية الإضافة وذلك بالكيفية الممثل لها في (1):





هناك شبه إجماع في الأدبيات المقامة عن المركبات الحدية السامية على أن س لا ينتقل إلى الحد مباشرة، وأن ثمة إسقاطا وظيفيا يتوسط بين الاسم س والحد1. وعلى الرغم من اختلاف محتوى هذا الإسقاط الوسيط في الأدبيات: إذ هو (عدد) بالنسبة لريتر (1991)[1] وبورر (1994)، وهو (تط جر) عند سيلوني (1994) ولنكباردي (1994 ـ 1996[2]، كما أنه (مالك) أو (تط أدمج فيه رأس للملكية) في تحاليل الفاسي الفهري (1993 ـ 1998)، إلا أن جل هذه الأعمال تستدل على أن هذا الإسقاط الوسيط هو الإسقاط الوظيفي المخصص لإشباع مطالب الجر[3]، وأن المركب الاسمي م. س يمكن أن يسوغ في مخصص هذا الإسقاط الذي افترضت أنه مركب الملكية، وبالتالي فإنه يمكن أن يتلقى إعراب الجر بإحدى الاستراتيجيتين المطروحتين بتوسع في الأدبيات:

الإستراتيجية الأولى: تتمثل في أن م. س الموجود في مخصصxp المجاور لـ حد1 سوف يتلقى الإعراب من الحد في علاقة رأس ـ فضلة، وهذه الإستراتيجية مطروحة بتوسع قبل البرنامج الأدنى (أبني (1987) Abney والفاسي (1987) وريتر Riter (1991) وآخرون).

الإستراتيجية الأخرى: تتمثل في أن م. س يفحص إعراب الجر في علاقة مخصص ـ رأس مع رأسه X في المشجَّر (1)، (سيلوني (1994) ولنكوباردي (1996) والفاسي (1998))[4].

---

(1) الصورة العامة لتصور ريتر(1991) أن المركبات الاسمية هي إسقاطات قصوى للمقولة الوظيفية حد، وأن فضلة حد ليست هي المركب الاسمي وإنما هي الإسقاط الأقصى للمقولة الثانية غير المعجمية وهي ما تسميها عددNUM، وأن رأس هذا الإسقاط الوسيط يحمل تخصيص العدد(المفرد أو الجمع) للمركبات الاسمية.

(2) ينبني تصور سيلوني ولنكباردي على أساس أن هناك رأسا فارغا يسمى تط يرد مباشرة أسفل من حد ويسم مخصصه إعرابيا.

(3) انظر لنكباردي (1996) بخصوص الاستدلال على ورود أنماط أخرى من الجر غير السامي، يمكن فحصها في هذا المستوى بنفس الكيفية التي يفحص بها جر الحالة البنائية في السامية، وذلك من قبيل أنماط الجر الواردة في اللغات الجرمانية. وهذا التوحيد لمجال فحص الجر عبر اللغات ناتج عن النظرية الموحدة لصعود س إلى حد في مجموعة اللغات السامية والجرمانية. والفرق بين هذه اللغات قد لا يرصده الإعراب وإنما يرصد من خلال قوة أو ضعف السمة الحدية فقط في اعتقادي.

(4) على هذا النحو يفترض لنكباردي أن السمة الإعرابية المحققة عل XP هي (مسوَّغة ومعيَّنة) بالمعنى التالي لكل من التسويغ والتعيين:
أ ـ التسويغ: وهو مفهوم علاقي غالبا ما يحقق الإعراب في علاقة مخصص ـ رأس. و قد يرد الإعراب بنوعين أساسيين تحت مفهوم التسويغ: =

ما يؤكد حقيقة أن الجر يفحص في هدا المستوى الوسيط (XP) مجموعةٌ من الحجج التي أضيفها فيما يلي (راجع الفصل الأول لحجج أخرى مقدمة هناك):

أ ـ من المفترض أن يفحص الجر في جميع بنيا ت الإضافة (المرؤوسة بالاسم المحض، أو بالصفة، أو باسم الحدث. . .) في نفس المستوى مادامت العلاقة بين عنصري الإضافة تتم بموجب المحاذاة الصواتية الصارمة(1): فلو افترضنا أن م. س في الإضافة المنعوتة بالصفة يتلقى الإعراب في مخصص الحد1، تبعا للفاسي (1998)، فإنه في الإضافة غير المنعوتة لن يتمكن من فحص إعرابه في هذا المستوى وإنما في مستوىً أسفل، وما من مبرر لهذا الفصل بين فحص إعراب المركب الاسمي في البنيتين بما أن الإعراب لا يتأثر بالتأويل الدلالي الناشئ عن النعت بالصفة أو عدمها، فهذا التمييز بين بنية الإضافة المنعوتة وغير المنعوتة مبرَّر فقط بفحص السمات الحدية لا بفحص السمات الإعرابية مادامت الأولى وليست الثانية تتأثر بالتأويل الدلالي الناشئ عن النعت بالصفة.

ب ـ إعراب الجر في المنظور ألأدنوي سمة صورية ينبغي التخلص منها بالفحص في بداية الاشتقاق نظرا لأنها غير منظورة بالنسبة للتأويل الدلالي، وفي حال تأخرها عن الفحص خارج هذا الإسقاط فسوف تفحص إما في نفس المجال المخصص لفحص السمة الحدية، وهذا الإجراء غير ممكن لأنه يجمع بين سمتين مختلفتين، وإما أن نلجأ إلى فكرة تعدد المخصصات في تصورٍ يسمح بأي عدد من المخصصات لأي مقولة معجمية كانت أم وظيفية(2). ومع أن هذا

= I ـ إما مع تطابق صرفي بين عنصري التطابق (في السمات الفارغة) في علاقة مخ ـ رأس، وهذه الصورة من التسويغ هي المنتشرة في العديد من اللغات ذات الرتبة فاعل ـ حمل.

II ـ وإما عندما تُفحص، إعرابيا، تلك الوحدةُ التي ترد في مجال فضلة الرأس المحدد: عندما تكون الوحدة المفحوصة عضوا في المجال الداخلي من سلسلتها كما في شومسكي(1992).

ب ـ التعيين: وهو ما يرتبط بالوسائل التي يتحقق بها الإعراب أو بالعلاقة التي يعبر عنها الإعراب ويرد بكيفيتين أساسيتين:

I ـ أن الإعراب معبَّر عنه موقعياً positionally في(مخصص الإسقاط الوسيط عموما).

II ـ أن الإعراب معبَّر عنه صوريا(بالوسائل الصرف تركيبية، أو بالحرف).

(1) في هذا الصدد تسوق ريتر(1991) عددا من المبررات التي تسوغ فحص الإعراب في هذا المستوى؛ من بينها أن مطلب التحتية على إسناد الإعراب يستلزم ورود المالك في مخصص هذا لإسقاط، والمبرر الآخر هو أن المالك يسبق الصفات التي تنعت الرأس الاسمي في الحالة البنائية ويلزم عن ذلك ورود المالك في موقع أعلى من موقع الصفة.

(2) بالنسبة لـ فوكي و سبيز (1986) Fukui & Speas فإنهما يقترحان أن المقولات الوظيفية لها موقع إسقاط أحادي، على عكس المقولات المعجمية التي تتفرد بخاصية إمكان تكرار المخصصات.

الإجراء الأخير يبدو ممكنا مع الصياغة الجديدة التي أدخلها شومسكي على نظرية سَ، إلا أنني لن أتبنى هذه الفكرة لأنها تنبني على إمكانية أن الرأس يمكن أن يضم أكثر من سمة (الإجراء الذي لا أؤيده للأسباب التي سأعرض لها في الفقرة: 1. 8. والفقرة: 1. 9).

ج - إعراب الجر إعراب بنيوي يتطلب الفحص مع رأس وظيفي في علاقة مخصص - رأس[1]. وهذا متاح عبر فرضية الإسقاط الوسيط المعبر عنه بـXP؛ بحيث يوفر للسمة الإعرابية الكيفية التي تُفحص بها السمات الأخرى وفقا لقيود الأدنوية المحلية. وقد بينت فيما سبق أن هذا الإسقاط المرؤوس بالحرف الفارغ يجمع بين خصائص الإسقاطات الوظيفية والإسقاطات المعجمية[2]؛ فدوره الوظيفي يأتي من كونه مطلبا ضروريا لفحص الإعراب، كما أن دوره المعجمي يأتي من كونه مطلبا لإشباع المحورة التي تعد خاصية ملازمة للرأس الذي يسندها. وطبقا لهذه الخاصية المزدوجة افترضت أن هذا الدور ملعوب بالنسبة لكل الإسقاطات التي تقع في مستوى التماس بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية كما رأينا ذلك بالنسبة لبنية المركب الحرفي (الفصل الثاني من القسم الثاني).

يبقى الآن، أنه إذا كان علينا أن نعين عنوان ذلك الإسقاط؛ أي ما إذا كان (عد أم تط جر، أم مالك)؛ فأول ما تجدر ملاحظته أنه ليس (عدد)، إذ لا تضم بنية الإضافة في اللغة العربية مثلاً تطابقا في العدد بين المضاف والمضاف إليه[3]، فتطابق العدد ليس له كفاية تجريبية.

كما أنه ليس تطابق الجر لأن التحاليل التي افترضت هذا النوع من التطابق افترضت أيضا أن الاسم س يسند الإعراب، والاسم لا يعد ضمن لائحة المقولات المسندة للإعراب (راجع الفصل الثالث من القسم الثاني، الفقرة: 6)، وهذا ما أود التمسك به في هذا البحث.

الإمكان المتبقي هو أن يكون ذلك الإسقاط الوسيط (المالكَ)، وهذا ما

---

(1) سيلوني (1994) والفاسي(1998) وعقال (1999) والرحالي(1999).

(2) في تصور أبني (1987) أن الحرف يقع ما بين المقولات التركيبية والمقولات المحورية.

(3) توجد بعض المعطيات التي يتمظهر فيها التطابق في العدد بين المضاف و المضاف إليه من قبيل: (I)

(I) أفاضل الرجال، فضليات النساء، ثلاثة رجال. . .لكن تبقى هذه المعطيات غير كافية لتدعيم فرضية إسقاط تط عد في العربية.

حاولت البرهنة على كفايته حتى الآن، وفيما يلي أقدم المزيد من البراهين على ضرورته.

2.1. مبرر نقل س

لقد بينت الدراسات التجريبية المتعددة والمطبقة على مجموعة اللغات السامية على أن س رأس بنية الإضافة يتطلب الصعود المكشوف (الظاهر)[1] إلى رأس أعلى لأسباب تتعلق بالإحالة والإعراب، ويتنقل سلكيا حتى يحط في الحد[2]. ويردُ لنكباردي (1994 ـ 1996) خاصيةَ التنوع البنيوي الموجود في المركبات الحدية (الرومانية والجرمانية والسامية) إلى التوسيط المتعلق بخصائص صعود س[3].

3.1. النقل إلى الإسقاط الوسيط وآخر ملاذ

بخلاف مبدأ الإرجاء Procrastinate فإن آخر ملاذ خطوة إجبارية (لإشباع المطالب الإعرابية) وليست اختيارية، ونتيجة لذلك يصبح النقل كآخر ملاذ ـ عادة ـ أكثر كلفة، خصوصا، إذا كان لا يحترم علاقة السبق الاعتيادي Canonical Precedence Relation بمفاهيم فوكي Fukui (1993)[4].

---

(1) ريتر Ritter(1988، 1987) و أوحلا (1988) والفاسي (1989) و سيلوني (1989) و هازوت Hazout(1990) وكوهن Cohen(1992) بالنسبة للساميات. وبلسنق Belsing (1988) و ترلدسن Taraldsen (1990) بالنسبة للغات الإسكندنافية(راجع الفاسي(1998) حول هذه المراجع).

(2) النظرية المعممة لنقل ـ س تحترم مبدأي الجشعgreed والإرجاء procrastinate (شومسكي (1995))، وبالنسبة لنقل س في الساميات فإن مبدأ الإرجاء غير مرغوب فيه على ما يبدو.

(3) يقوم التوسيط بين اللغات بصدد نقل س(إلى اليسار) على ثلاثة اعتبارات من وجهة نظر لنكباردي (1994، 1996) : مستوى نقل س، ونوع النقل، وهدف النقل كما يلي:

ـ مستوى النقل يميز بين اللغات على أساس ما إذا كان النقل سيتم في التركيب(الرومانية والسامية)أم أنه سيتم في ص.م كما في(الأنجليزية).

ـ نوع النقل على أساس ما إذا كان النقل نقلَ إلحاق كما هو الشأن بالنسبة للساميات أم نقلَ استبدال كما في بعض اللغات الرومانية.

ـ هدف النقل، يميز اللغات التي يستهدف فيها س رأساً مملوءاً معجميا أو رأسا فارغا معجميا.

(4) بناء على ما جاء في فوكي(1993)، ص: 401، فإن النقل يكون مكلفا من الناحية الاقتصادية إلا إذا كان النقل يحترم الوسيط المحدد في اللغة التي تلجأ إلى النقل من قبيل وسيط الرتبة؛ فنقل س على سبيل المثال في العربية يحترم وسيط الرتبة(س ـ م.س) وبالتالي فإنه يبدو أقل كلفة، لكن نقل م.س إلى مخصص المالك (لإشباع المطالب الإعرابية في علاقة مخصص ـ رأس)يكون أكثر كلفة لأنه لا يحترم الوسيط المذكور.

الآلة التي ستعمل على نقل س عبر الإسقاط الوسيط المعبر عنه بـ (المالك) إلى حد1 هي آخر ملاذ last resort، وآخر ملاذ له صيغتان:

الصيغة الأولي هي الصيغة الصارمة التي تدعى (الجشع) التي تقضي بأن نقل عنصر ما مبرر بضرورة فحص سماته فقط. وبما أن س وفق هدا التحليل غير مخصص بأي سمة، لا سمة صورية كالإعراب (ربما هو مخصص بسمة الإعراب الخارجي فقط) خلافا لـ (سيلوني (1994) ولنكباردي (1996))، ولا سمة ذات طبيعة تأويلية كالحد خلافا لـ (بورر (1994))؛ فإن س بهذا الفقر من السمات لا يمكن أن ينتقل لإشباع مطالب الجشع[1].

الصيغة الأخرى تبدو ممكنة كونها أقل صرامة أو لأنها (الأنا المتحررة) بمصطلح لاسنك (1995)، وتقضي بأن نقل عنصر ما مبرر بفحص إما سماته أو سمات غيره (سمات الهدف الذي ينتقل إليه)، على أن النقل في هاته الصياغة متمثل على أنه عملية اجتذب Attract.

4.1. قوة السمة ومبدأ اجتذب

بالمعنى المحدد في الفقرة السابقة أفترض أن المالك يملك سمة إعرابية من النوع القوي، وهاته القوة متنبأ بها؛ بحيث إذا كان رأسٌ وظيفيٌ أعلى يضم سمة من النوع القوي من قبيل: حد1 في المشجَّر (1) فإن المقولة الأسفل منها يفترض أن تكون مخصصة بسمات قوية، وإلا لما تمكن س من الوصول الى حد1.

هكذا يلحق س بالرأس (ما) ويدمج فيه ليصبح مخصصا بسمة إعراب الجر[2] ثم يصعد بعد ذلك م. س مجتذَباً (بموجب سمة رأس الملكية القوية) إلى مخصص ـ م. ما ليفحص إعرابه مع رأسه في علاقة مخصص ـ رأس.

5.1. صعود س إلى حد

بينت في (الفصل السابق، الفقرة: 4. 3.) أن الصعود إلى حد له مبررات تأويلية مرتبطة بـ [? تعريف] ، وهذا الصعود وإن كان لا يتم لأسباب إعرابية في اعتقادي، إلا أن إعراب الجر البنيوي مفسَّر في الأدبيات بصعود س إلى الحد؛ بحيث يتجسد نوع من التسويغ المتبادل بين صعود س إلى الحد وظهور الجر بدون

---

(1) انظر الفاسي (1998)، وانظر لاسنك(1995)lasnik بخصوص عدم كفاية الجشع.

(2) اقترحت في الفصل السابق،الفقرة: .2,4أن هذه السمة هي[ـ زمن]بناء على الحجج المقدمة هناك.

حرف جر ظاهر بناء على مبدأ لنكباردي (1996) الذي يشتقه من النظرية الإعرابية والمصاغ في (2):

2

إذا كان س يصعد إلى حد فإن الجر (المسند بدون حرف ظاهر) يتحقق.

وإذا كان الجر (المسند بدون الحرف) يتحقق فإن س يصعد إلى حد[1].

هذه التسويغ غير مبرر بما يكفي نظريا وتجريبيا؛ فمن الناحية النظرية ترفض عددٌ من التحاليل (سيلوني (1994)، والفاسي (1998)) فكرة أن الرأس الواحد يفحص بأكثر من سمة[2]. وقد بينت في الفصل السابق أن الحد لا يلعب دورا إعرابيا، وأنه موقع يختص بعناصر محيلة والإعراب مستثنى من هذه العناصر. فالإعراب من وجهة النظر هذه معبَّر عنه بإسقاط مستقل هو أسفل من الحد، وهذا الافتراض لا يقر بوجود علاقة مباشرة بين الحد والإعراب. وقد استدل لنكباردي نفسه على أنه وبالرغم من تحقق الجر في الجرمانية إلا أن س لا يصعد بالضرورة إلى الحد.

في الخطوة اللاحقة، يلتحق المركب (س. ما) عبر آلية الاجتذاب إلى حد1 المخصص بالسمة الحدية القوية[3]، [4] وهذا النقل مبرر بفحص السمة [± تعريف]، ثم يصعد م. س مجتذبا_ (بموجب سمة الحد القوية) من المخصص م. ما إلى المخصص م. حد١ لفحص سمته الحدية في علاقة مخصص - رأس.

---

(1) هذا التسويغ المتبادل قد لا يكون واقعيا في حال إذا افترضنا أن س يصعد في الإضافة الحرة التي يتحقق فيها الجر بواسطة حرف جر ظاهر بالطريقة التي أدافع عنها في الفقرة اللاحقة(الإضافة الحرة).

(2) انظر الفقرة اللاحقة المرتبطة بشطر الحد.

(3) هناك إجماع في الأدبيات على أن حد وخصوصا السامي يمتلك سمة حدية قوية تُفحص قبل التهجية في التركيب الظاهر، بخلاف نظيره في اللغات الجرمانية كالأنجليزية مثلا الذي تُعد سمته الحدية ضعيفة لا تمكنه من اجتذاب س إليه(شومسكي (1992)، لنكباردي، (1994)، الفاسي (1998) وآخرون).

(4) يبدو أن النقل بهذه الصورة هو نقل إلحاق، وقد بين لنكباردي (1994) أن الفرق البارامتري الكبير بين الرومانية والسامية أن النقل في الأولى هو نقل استبدالsubstitution وأن النقل في الثانية نقل إلحاقadjunction لأن هذا النوع الأخير من النقل مقترح بتوسع في مجموعة اللغات التي تفتقر إلى أداة تعريف ظاهرة.

6.1. صعود س إلى حد (2)

والخطوة الأخيرة نحو مقاربة الاشتقاق مبررة بنقل س لفحص إعرابه الخارجي تمشيا مع فرضية الفاسي (1998) لشطر الحد (انظر الفقرة الموالية والتي تليها) عن طريق نقل المركب (س. ما. حد1) الى (حد2)[1]، [2] وهذا ما دعاني إلي الاعتقاد أن بنية المركب الإضافي بأكملها مسوغة في أحد مواقع الجملة كفاعل أو مفعول[3].

7.1. تعدد السمة في الرأس

الأساس النظري الذي طبع التصورات المبكرة (أبني (1987)، والفاسي (1987) وريتر (1991)) حول بنية المركب الحدي بالخصوص، أن الرأس الوظيفي حد هو الرأس المحدد للتعبير عن كل السمات التي يخصِّصها س، وأساسا هي الإعراب والحد، وأن الحد مزود بمورفيم للتطابق له وظائف متعددة كإسناد الإعراب وفحص التطابق بينه وبين المضاف إليه؛ فالحد بهذا المعنى مسؤول عن الإحالة والإعراب والتطابق.

وبالنظر إلى فكرة شطر الصرفة منذ بولوك Pollock (1989) فقد اقترحت عدد من الأعمال ـ موازاة مع النظام الجملي ـ نظاما مختلفا ترأس فيه كل سمة أو كينونةentity إسقاطا مستقلا، وقد لاحظت سيلوني (1994) أن تناقض السمات في الحد لا يتفق مع المقاربة الصواتية الصارمة للرؤوس الوظيفية؛ فلا يمكن للرأس الواحد أن يتضمن كينونات لطبائع مختلفة (كالحد والإعراب مثلا).

ومع ذلك فلا تزال هناك عدد من التحاليل التي تسند إلى الحد رزمة من السمات المختلفة وتعتقد أن الحد الوظيفي مسؤول عن فحص السمة الحدية إلى جانب الإعراب باعتباره إسقاطا للحرف كما في الرحالي (2000) مثلا، بحجة أن هاتين السمتين غير متناقضتين وهذا ما يبرر وجودهما في رأس واحد، بحجة أنه لو كانت السمتان متناقضتين (سمة الرفع والجر معا) لما أمكن لرأس واحد أن يضمهما وبالتالي تصبح نظرية الشطر ممكنة؛ بحيث يشطر الرأس حد إلى رأسين يفحص كل

---

(1) جميع النقول تحترم قيد نقل الراس المقترح في تريفيس (1984)، وكذا قيد التتابع السلكي (شومسكي (1992)) وقيد آخر ملاذ، ومبدأ خطوة خطوة، وأقصر نقل (راجع شومسكي (1992 ـ 1995).

(2) يمكن أن أبين هنا أن نقل س إلى مالك هو نقل إلحاق وكذلك نقل المركب س. مالك إلى حد1 هو أيضا نقل إلحاق أما الخطوة الأخيرة التي يحط فيها المركب س. ما. حد1 فهي نقل استبدال. ولتحليل مشابه انظر هيل وكيزر (1994) ص: 32 هامش: 2.

(3) عقال (1999) وتأسيسا عليه الزراعي (2001).

منهما سمة من السمتين المتناقضتين. أما إذا لم تكن السمتان متناقضتين من قبيل سمتي الحد والإعراب، فإن الحد يمكن أن يضمهما معا لكن فحصهما يتطلب مخصصين ينتميان إلى المجال الأدنوي لهذا الرأس.

8.1. تعدد المخصصات أم شطر الرأس

المخصص كما يبين شومسكي مفهوم علاقي يستعمل كعنوان لأي من الإسقاطات القصوى. ويعرفه فوكي (1993) Fukui بأنه العنصر الذي يغلق الإسقاط المقولي. وفي هذا الصدد أتبنى اقتراح فوكي وسبيز (1986) Fukui & Speas الذي يتحدد في أن الإسقاطات الوظيفية لها موقع إسقاط أحادي على عكس المقولات المعجمية التي تنفرد بخاصية إمكان تكرار المخصصات[1].

في ضوء مفهوم فوكي وسبيز (1986) عن طبيعة مخصصات الإسقاطات الوظيفية وفي ضوء ما بينته قبلاً عن طبيعة الحد (الفصل السابق، الفقرة: 3) المحدد في أن الرأس لا يمكن أن يضم كينونات لطبائع مختلفة من قبيل ما افترض بالنسبة للحد[2]، فإنني أتبنى نظرية الفاسي الفهري (1998) المقدمة حول شطر الحد والتي تبدو أنها أكفى من نظرية تعدد المخصصات.

لنقل بأن السمات التي افتُرض أن حد يقوم بفحصها هي سمة إعراب الجر وسمة التعريف إلى جانب سمة الإعراب الخارجي. فمن الملاحظة الأولى يتبين أن هذه السمات متناقضة بالفعل وبطرق مختلفة. فبالنسبة لسمة الجر والإعراب الخارجي لا خلاف في أنهما متناقضتان وهذا هو المبرر النظري الذي يدعو إلى شطر الحد (الفاسي 1998)، وحد2 بالتالي هو المختص بفحص سمة الإعراب الخارجي تمشيا مع فرضيات الفاسي (1998).

ونقطة النزاع المتبقية تكمن في ما إذا كانت سمة إعراب الجر وسمة التعريف مفحوصتين عبر رأس واحد؟؛ فبالنسبة لفحص سمة التعريف؛ فالحجج المقدمة في (الفاسي (1998) كافية للاعتقاد بأن مخصص حد1 مجالٌ مناسب لفحصها، إلى جانب كفاية العلاقة مخصص ـ رأس في الأدنوية المحلية التي تسمح بوجود م س في مخصص حد، وأن كل العمليات تتم بهذه الكيفية التي يسمح بها التشجير مخصص ـ رأس.

---

(1) خلافا لذلك اقتراح شومسكي (1995) الذي يسمح بأي عدد من المخصصات سواء للإسقاطات المعجمية أو الوظيفية.

(2) انظر أيضا سيلوني (1994).

بقي أن أبرهن على أن سمة الجر هي أيضا نقيض لسمة الحد؛ فسمة الجر سمة لا خرج لها في الصورة المنطقية (في ص. ص فقط)، بينما يحتسب خرج السمات الحدية في ص. م، ونظرا لأن الإعراب سمة صورية فإنها ينبغي أن تخضع لقيد التبكير في الفحص، وهذا كاف للاعتقاد بأن هذه السمة تفحص في مستوى أسفل من الحد بناء على الحجج المقدمة أعلاه.

9.1. تسويغ الدور التركيبي لا الدلالي

الإمكان المتاح بالنسبة للمحورة حسب تحاليل الفاسي الفهري (1993) هو أن حرف الجر يلعب دورا في تسويغ المحورة بالنسبة للمالك، ومن هنا جاءت مشروعية إسقاط الملكية في الفاسي (1993)، ورأيت سابقا أن إسقاط الملكية يقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية وهذا ما يتيح له أن يلعب دورا مزدوجا؛ الدور الأول تركيبي يتمثل في قدرته على إسناد الإعراب إلى المالك في مخصصه، والدور الثاني يتمثل في قدرة الحرف المقدر أو المحقق على إسناد الدور المحوري المالك.

ومع ذلك فهناك ميل في الأدبيات للتخلي عن فكرة المحورة وأن التسويغ ينبغي أن يكون تركيبيا لا دلاليا (على سبيل المثال روتشين (1991)) وسأشرح ذلك فيما يلي.

إذا اضطررنا للإجابة بإحدى النظرتين[1] الممكنتين في التحاليل الجارية بالنسبة لتسويغ المحورة ـ المتعلقة بـ م س فاعل المركب الإضافي، فهذا يعني أننا ننتظر جزأ من التأويل إما في المستوى المعجمي بناء على النظرة الأولى المشار إليها في الهامش أدناه وهذا يذكرنا بالدور الذي لعبته ب. ع، وإما في مستوى إسقاط الملكية بناء على النظرة الثانية المبينة أيضا في الهامش أدناه، وهذا ما يذكرنا بالدور الذي لعبته ب. س في النظريات القبل ـ أدنوية؛ فتسويغ المحورة بإحدى النظرتين يقدم جزءا من التأويل الدلالي ما دامت المحورة عبارة عن عملية قرن للدور التركيبي بالدور الدلالي، مما يعني أن التخلص من ب. ع وب. س في البرنامج الأدنى ما هو إلا شكلي.

وما أعتقد أنه يتفق مع المبادئ الأدنوية هو أن المحورة لا تتم في أي من

(1) النظرة الأولى: تتبنى القول بالتسويغ المعجمي بحيث يسوغ م س كفاعل في مخصص الإسقاط المعجمي على اعتبار أن س يسوغ المحورة بالموازاة مع ما يجري في بنية الفعل.
والنظرة الثانية: المطروحة بتوسع والتي تأخذ بتصور قريمشو (1990) المحدد في أن س لا يملك القدرة على تسويغ المحورة، وقد دفعت إلى القول بفكرة إمكانية التسويغ في الميدان الوظيفي، بحيث يسوغ م س كمالك في مخصص إسقاط وظيفي افترض أنه مركب الملكية.

المستويين المذكورين (المعجمي أو م. مالك) وإنما تتم في مستوى ص م. لأن التأويل الدلالي لا يتقاطع إلا في هذا المستوى.

ويؤيد هذا الطرح أن العلاقة بين الدور التركيبي والدور الدلالي علاقة لا متناظرة، بمعنى أنه قد يسند دور الضحية إلى الفاعل أو دور المنفذ إلى المفعول كما أن ما هو هدف قد يصبح مصدرا وما هو مصدر قد يصبح هدفا وهكذا (انظر الفاسي (1997)) وهذا ممثل له بالبنى (3 ـ 6).

3

أ ـ ضرب زيد عمرا.
ب ـ تلقى عمرو ضربة من زيد.

4

أ ـ زار زيد عمروا.
ب ـ استقبل عمرو زيدا.

5

أ ـ اشترى زيد كتابا من هند.
ب ـ باعت هند كتابا لزيد.

6

أ ـ زار زيد خالدا.
ب ـ استقبل خالد زيدا.

فالملاحظ من خلال الأزواج (3 ـ 6) أن الدور التركيبي في علاقة لا متناظرة مع الدور المحوري، ومع ذلك كل زوج من الأزواج المذكورة له تأويل موحد لا يتقاطع إلا في الصورة المنطقية، مما يؤكد أن المحورة ليست مطلبا يشبع في المستوى المعجمي أو التركيبي، وإنما هي مطلب يشبع في ص. م.

لكن من المعقول أن أتحدث عن تسويغ يتم في مستوى مركب م. ما يتعلق بالدور التركيبي لا الدلالي؛ لا على أساس أن الدور التركيبي دور يجب أن يفرغ، وإنما على أساس أنه سمة تتطلب الفحص في هذا المستوى انطلاقا من التصور الذي أنطلق منه لمبدأ التسويغ:

مبدأ التسويغ

التسويغ كما بينت أعلاه (الإحالة رقم (6)) هو مفهوم علاقي مجرد، وهو طبقا لهذا المنظور يؤخذ على أنه تسويغ للعمليات التركيبية فقط (لنكوباردي (1996))[1]، وطبقا لـ روتشين (1991) Rothsten أقر مبدأ التسويغ (7)

(7)

ـ كل عنصر في السلسلة ينبغي أن يكون مسوغا تركيبيا لا دلاليا.

وتضيف روتشين: (140: 1991) مبدأين يخدمان العمليات التركيبية أوردهما في (8) و(9):

(8)

ـ مبدأ التسويغ:

كل عجرة (نهائية أو غير نهائية) في البنية ينبغي أن تسقط ضمن مجال واحد على الأقل من مجموعة محددة من المبادئ التركيبية.

(9)

ـ مبدأ النحوية:

في البنية النحوية ينبغي ألا يخرق مبدأ للنحوية.

ومن كل هذا نتوصل الى حقيقة أن تسويغ الدور التركيبي يتم في المجال الذي يسوغ فيه الإعراب (م. ما) وأدعم هذا الافتراض بتصور فوكي وسبيز (1986) Fukui and Speas للتسويغ؛ بحيث يبرز التسويغ ـ بالنسبة للإسقاطات ـ الوظيفية كما لو كان مرهونا بالتسويغ الإعرابي بالكيفية المبينة في (10):

---

(1) خلافا لدلك اقترح أبني (1987) أن هناك تسويغا وظيفيا غير التسويغ المعجمي أو ما يسميه (التسويغ من خلال التوارث الدلالي (semantic inheritance) وظيفته ربط المقولات الوظيفية (م.حد و م.صر و م.مص) بفضلاتها المعجمية. من ناحية أخرى يرى أبني (ما ينسجم مع تصورنا) أن موقع الفاعل ليس مربوطا دلاليا لكنه مربوط تركيبيا فقط؛ بحيث يحتل موقع المخصص بغض النظر عن دلالته. ونفس الشيء يبدو معقولا بالنسبة لموقع المالك.

(10)

ـ الاسقاط من سَ إلى سّ مسوغ فقط إذا كان الإعراب مفرغا في مخصص سَ.

ويعني المبدأ (10) أن إسقاط المقولة الوظيفية سّ يسوَّغ إذا كان عنصرٌ ما في مخصصه يتلقى الإعراب.

2. تسويغ الجر في بنية الإضافة الحرة

لنتأمل المعطيات الواردة في (11):

(11)

أ ـ دار الرجل ب ـ كتاب للعقادي ج ـ رجل في الدار

تعد (11 أ) تمثيلا لبنية الإضافة أو ما دعي بالحالة البنائية، وتعد (11 ب) تمثيلا للإضافة التي تحقق الحرف ولا تحقق الحد أو ما اصطلح عليها بالإضافة الحرة، أما (11 ج) فهي تمثيل للمركب الحرفي الذي يضم موقع المخصص والفضلة، وأعتقد أن بنيته مماثلة لبنية الفعل ذي الرتبة فا. ف. مف، وهي نوع من الإضافة بالمعنى الذي حددناه (في الفصل الثاني من القسم الثاني، الفقرة: 1. وانظر الفقرة الموالية).

سوف أخصص هذه الفقرة لمناقشة مشكل ما إذا كان لـ (11 ب) بنية مما ثلة لـ (11 أ)، بحيث تشبع جميع المطالب الفحصية بنفس الكيفية التي تتطلبها الإضافة البنائية في (11 أ)، وتكون بالتالي إسقاطا للحد رأسها المعجمي هو س وليس حرف الجر، أم أن (11 ب) لها نفس بنية (11 ج) وتعد بالتالي إسقاطا لـ ص لا للحد ورأسها المعجمي هو ح وليس س.

سوف أذهب مع الاختيار الأول. وتمشيا مع العديد من التحاليل الجارية أفترض أن بنية الإضافة الحرة (11 ب) لها نفس بنية الإضافة البنائية والفرق بينهما أن (11 ب) تحقق الـ حد الذي يلزم عنه تحقيق الحرف[1].

---

(1) التوارد ما بين الحد والحرف في العبرية قد يكون نتيجة لعوامل صواتية تتمثل في النبر الذي يظهر على الاسم في حالة الحد المحقق وتورد سيلوني (1994) عن مكارثي McCarthy (1979) أنه عندما يكون الرأس الاسمي في حالة البناء (الإضافة)فإنه يفقد النبر، وغياب النبر يسمح بظهور المضاف إليه بدون الحرف، والتناوب الصواتي بين الرأس الاسمي في الإضافة البنائية ونظيرتها في الإضافة الحرة ناتج عن غياب النبر في الأول وتحققه في الثاني بحيث يسوغ ظهور حرف الجر محققا كرأس للفضلة.

والحرف الذي يتوسط بنية الإضافة الحرة عادة ما يكون اللام في العربية وتقابله shel في العبرية وofفي الأنجليزية وde في الفرنسية. وقد تتسع لائحة هذا الحرف إلى غير اللام من قبيل من وفي التي عادة ما تتوسط بنية الإضافة في بنىً من قبيل (12 أ) و(12 ب) تباعا:

12

أ ـ خاتم من حديد
ب ـ مفتاح في الباب

وربما لا يوجد فرق دلالي بين الإضافة الحرة والإضافة البنائية كما أعتقد[1]. وتبعا لسيلوني (1994) فالبنيتان تعالجَان كترادف أساسي؛ والسبب هو أن الإضافة البنائية وإن كانت لا تحقق الحد والحرف إلا أنها تؤول عليهما كما في بنية الإضافة الحرة تماما.

ويلزم عن هذا التماثل بين الإضافتين أن التمثيل الشجري لهما موحد بحيث يتطلب نفس الإسقاطات لكل من الإضافة البنائية والإضافة الحرة، وأعتقد أن كلا منهما إسقاط لـ حد. والفرق ينحصر في عملية النقل التي يتطلبها كل منهما؛ بحيث أفترض أن المالك في الحالة البنائية يتطلب النقل الظاهر إلى كل من مخصص الإسقاط الوسيط لفحص ومطابقة إعراب الجر[2]، ثم إلى مخصص حد1 لاشتقاق توارث التعريف ومطابقته. في حين أن مالك الإضافة الحرة يتطلب الصعود الخفي[3]، أو تصعد سمته فقط لنفس

(1) وخلافا لذلك يزعم دورونdoron (عن سيلوني (1994)) أن الفضلة المتصلة بالرأس لها نوع من الامتلاك الذي لا يمكن التصرف فيه على أن نظيرها في الإضافة الحرة ليس لها هذه العلاقة مع الرأس الاسمي. لكن هذا غير واضح انطلاقا من تأويل كل من (11 أ) و (11 ب) أعلاه.

(2) هذا يعني أن استراتيجية فحص الإعراب موحدة في كلا النمطين من الإضافة، بخلاف ما اقترحت ريتر (1991) من أن الاختلاف بين الإضافتين نتيجة لاستراتيجبة الإعراب: الإعراب مسنَد إلى المالك في مخصص الإسقاط الوسيط في علاقة مخصص ـ رأس في الحالة البنائية فقط، أما في الإضافة الحرة فالإعراب مسنَد تحت العمل في علاقة رأس فضلة (المالك لا ينتقل).

(3) بالنسبة لسيلوني؛ فإنها تبين أنه إذا كانت البنية تضم أكثر من م س كما هو الحال في الإضافة الحرة، فالشيء الممكن أن الموضوع المنفذ (المالك) محصل عبر الصعود الخفي، ومع ذلك فهي ترى أن المالك يتلقى إعرابه ضمن المركب الحرفي، ولا نعرف لماذا إذن افترضت النقل الخفي للمالك ما دام أن النقل ليس لأسباب إعرابية، خصوصا وأنها تصرح بأنه "ليس هناك سبب آخر للنقل كون النقل هو عملية آخر ملاذ".

الأسباب[1]. أما س رأس بنية الإضافة في كلا النمطين فسوف يصعد أولا إلى رأس الإسقاط الوسيط (الحرف الفارغ بالنسبة للإضافة البنائية أو المحقق في الإضلفة الحرة)[2]، [3] ثم يصعد س إلى حد لفحص السمة الحدية[4]. وأفترض التمثيل الشجري (13) للإضافة الحرة (11 ب):

13

م حد
حدَ
ال
م ما
مالك
ماَ
لِـ
م س
الرجل
سَ
س
دار

(1) انظر الرحالي (1999 و 2000).

(2) نقل س في الإضافة الحرة إلى موقع الحرف المحقق قد لا يكون مبرّرا بالأسباب الإعرابية، لكن هذا النقل ضروري تجنبا لخرق قيد نقل الرأس وأتبنى هنا الحجة المقدمة في ريتر (1991) وبورر (1994) والرحالي (1999) والتي تبرر لنقل س إلى حد عبر إسقاط الحرف المحقق دون أن يكون ذلك خرقا لـ قيد نقل الرأس ومفاد هذه الحجة أن هذا الحرف فارغ دلاليا؛ فهو عبارة عن علامة إعرابية بدون محتوى دلالي وبالتالي فهو مقولة صرفية وظيفية يعمل كواسم إعرابي لا كحرف؛ لأنه لا يؤثر على علاقة التحكم المكوني اللامتناظرة بين المركبات الاسمية (الفاعل والمفعول) بخلاف الحرف. لكنني في نفس الوقت لا أتبنى فكرة أن هذا الحرف مولد تحت حد كما في الرحالي (1999) وإنما تحت الإسقاط الوسيط الذي أعتقد أنه المالك.

(3) اقترحت سيلوني (1994) أن كل الرؤوس الاسمية في الحالة البنائية أو في الإضافة الحرة تنتقل إلى حد.

(4) بخلاف ذلك ترى ريتر (1991) أنه عندما يكون م حد في الإضافة الحرة مرؤوسا بـ حد تعريفي فإن رتبة س.فا. مف لا يمكن اشتقاقها بواسطة صعود س إلى حد. وإنما فقط إلى رأس الإسقاط الأسفل من حد وهو عدد من وجهة نظرها.

3. موقعة الصفات الناعتة ومشاكلها الإعرابية

لنتأمل ثانية البنى المدرجة ضمن (14):

14

أ ـ دارُ الرجلِ الواسعةُ

ب ـ الدار الواسعةُ للرجل

ج ـ دارُ الرجلِ الكريمِ

د ـ الدار الواسعةُ للرجل الكريمِ

هناك نوعان من الصفات التي تتصل ببنية المركب الحدي: الأولى تلك التي تنعت الرأس المضاف (الصفة الناعتة فيما بعد) وتحمل إعرابه وبالتالي تعد نعتا لبنية الإضافة بأكملها وهذا ما يظهر من خلال (14 أ). والثانية تلك التي تنعت المالك فقط (الصفة المحورية فيما بعد) وتتطابق معه في السمات التطابقية وإعراب الجر كما في (14 ج).

فبالنسبة لـ (14 أ) افترَضت جل الأعمال (ريتر (1991) وكين (1994) وشنكوي (1994) وسيلوني (1994) وبورر (1994) ولنكباردي (1996) والفاسي (1998) أن الموقع الذي تولد فيه الصفة هو موقع ملحق ـ يسار م. س[1]. (إلى اليمين في التشجيرة العربية)، وفي هذه الحال تكون الصفة موسطة بين م حد وم س في الإضافة البنائية[2]. وينتج عن هذا عدم قدرة م س على تلقي الإعراب، ويرجع هذا إلى طبيعة المحاذاة الصارمة بين المضاف والمضاف إليه[3]. ولإنقاذ البنية قدمِت عدد

---

(1) استدلت ريتر على أن الصفة الناعتة تبقى في هذا الموقع طوال الاشتقاق في كلا النمطين من الإضافة وأن س ينتقل عبرها إلى رأس الإسقاط الوسيط ويستقر هناك في الإضافة الحرة، بينما يستمر في الصعود إلى حد في الإضافة البنائية.

(2) يبين لنكباردي (1994) أن الصفات ترد في حيز الإسقاطات الوظيفية بين م س و حد وأن من بين الملاحظات المعيارية في عدد من اللغات التي تمتلك صرفة إعرابية ظاهرة، أن الصفات ينبغي أن ترد ولها شكل إعرابي محدد؛ وهي عادة تتلقى سمة إعرابية بالتطابق في الإعراب والجنس والعدد مع رؤوسها الاسمية. وتتلقى الصفة الإعراب وفق التعميم (I) التالي:

(I) الرأس القوي يسم إعرابيا م س في مخصصه فقط تحت التطابق معه في السمة.

وهذا الفحص إجباري عندما تكون سمة الرأس الوسيط قوية فقط. وسأعرض لهذا في الفقرة: (1.3.) أدناه.

(I) استدل كل من شومسكي Chomsky (1981) وستول Stowell (1981)و ردزي RIZZI (1990) =

من المقترحات لا تزال كلها تطرح مشاكل على عدة مستويات من بينها الإعراب[1].

1.3. موقعة الصفة المحورية الناعتة للمالك

الصفة الناعتة للمالك تتلقى إعراب الجر وتتطابق معه في الجنس والعدد والتعريف، ولا تتطابق مع س في أيٍ من هذه السمات، فما هو الموقع الذي تسوغ فيه هذه الصفة؟

أوردت في الإحالة رقم (38) قبل قليل تعميم لنكباردي (1994) بالنسبة للكيفية التي تسوغ بها الصفة الناعتة والذي أعيده في (15):

(15)

الرأس القوي يسم إعرابيا م س في مخصصه فقط تحت التطابق في السمة معه.

و النتيجة، حسب لنكباردي أيضا، تظهر في شكل علاقة تط مخ ـ رأس مع كل رأس وظيفي فارغ وسيط.

والتعميم (15) يتضمن قيدين لتسويغ الصفة الناعتة في مخصص الإسقاط الوسيط أوردهما تحت (16) كما يلي:

(16)

أ ـ أن يكون الرأس الوسيط قويا.
ب ـ أن يتطابق الرأس الاسمي مع الصفة.

= وبورر (1994)Borerعلى أن مطلب التحتية مطلب مفروض على إسناد الإعراب تحت العمل. إلا أن التحتية قد لا تكون مطلبا مهما في الأدنوية التي تسمح بالتطابق على مسافة بعيدة كما سيأتي في الفصل الأخير.

(1) من بين المقترحات الممكنة ضرورة وجود إسقاط وسيط بين م حد و م س لأن هذا الإسقاط يسمح بوجود مخصص إضافي في البنية يصعد إليه المالك لكي يجاور حد كما تبين ريتر (1991) و لنكباردي (1996) والفاسي (1998).
وهناك إمكان آخر دافع عنه البعض يتمثل في أن م س المالك ينبغي أن يلتحق بـ م س أعلى من الصفة بالنسبة للإضافة البنائية كي نحصل على رتبة س ـ م س ـ م و. وتنتقد سيلوني (1994) وتبين أن هذا الإلحاق المبرر بالإعراب خطوة منتقدة وغير مرغوب فيها على الأقل انطلاقا من مفاهيم البساطة، لأن هذه الخطوة تستدعي إلحاقا متعددا وإعرابا للموقع الملحق. وبالنسبة للإضافة الحرة، افترضت الأعمال المذكورة عدم صعود المالك إلى موقع أعلى من الصفة، وهنا أدافع عن ضرورة صعوده في التركيب الخفي أو أن سمته فقط هي التي تصعد إلى مخصص الإسقاط الوسيط لأسباب إعرابية.

لكن التعميم (16 ب) لا ينطبق على الصفة المحورية (الناعتة للمالك) التي لا تتطابق مع الرأس في أي من سماته. والملاحظة الواضحة هو أن تعميم لنكباردي ينطبق على الصفات التي تنعت الرأس الاسمي فقط. لكن الإشكال سيبقى مطروحا وهو أين يمكن أن تسوغ هذه الصفة؟

الافتراض الممكن أن تسويغ الصفة في هذا الموقع لا ينطبق بضرورة وجود التطابق فقط بين الصفة والرأس، ولكنه ـ وكتوسيع لفرضية لنكباردي ـ يمتد إلى تطابق الصفة مع أحد عنصري الإضافة (س أو المالك). وعلى هذا الأساس أقترح التعميم التالي (17) كتوسيع لـ (15).

(17)

الرأس القوي يسم إعرابيا م. وفي مخصصه فقط إذا كانت:

أ ـ م. وتتطابق معه في السمات أو

ب ـ إذا كانت م. وتتطابق مع المالك.

وتبقى قوة السمة في الرأس الوسيط ضرورية لاجتذاب الصفة التي تنعته. وأضيف أن مخصص الإسقاط الوسيط هو أيضا ذو سمة تطابقية قوية تسمح باجتذاب الصفة المحورية.

على هذا النحو أفترض تبعا لـ كين (1994) kayne وشنكوي (1994) Cinque أن الصفات عموما تتنقل في مواقع المخصصات[1]. و أدافع في هذه الفقرة عن كون الصفة م. و(الملحق) لا تبقى في مكانها طيلة الاشتقاق في الإضافة البنائية كما افترض، وإلا لما كان هناك فرق بين الصفة التي تنعت الرأس وتحمل إعرابه، وتلك التي تنعت المالك وتحمل أيضا إعرابه لا إعراب الرأس؛ بمعنى آخر، لن يتمكن مستوى الوجيهة مع نسق المفهوم والتصور من قراءة م س الملحق بالكيفية المطلوبة وستبقى بنى من قبيل (18) ملتبسة حتى بعد الانتهاء من الاشتقاق[2].

---

(1) وهذا الافتراض يأتي من قصور وسيط نقل الرأس عن التفسير لرتبة الكلمة الظاهرة، وأن رتبة الكلمة ليست مستقلة عن البنية السلمية. وعلى هذا الأساس فالصفات ينبغي أن تتحمل سلسلة من عمليات الصعود الظاهر.

(2) حول الالتباس الوارد في (18 ب) يرى الفاسي الفهري (2002) (برنامج المحاضرات الأسبوعي) أن الإعراب لا يحل هذا الالتباس، وربما يلعب التنغيم دورا أوليا في حل الالتباس القائم. ولكين أفكار مشابهة حول التنغيم ودوره في تمييز الصلات المقلصة وبعض الصفات (راجع كين (1994)، ص: 110).

(18)

أ ـ قصرُ الملكِ العظيم

ب ـ سيارةُ الفتاةِ الجميلةِ

وانطلاقا من كون كل من الصفتين في (18 أ) و(18 ب) مخصصا بسمات إعرابية وتطابقية، فإن هذه السمات تتطلب إنجاز الفحص في مكان غير الذي تولد فيه.

من خلال بنيتي الإضافة (14 أ) و(14 ج) يتبين أن الصفتين لا يمكن أن تتواردا في بنية واحدة؛ فهناك توزيع تكاملي بينهما، فالصفة إما أن تنعت الرأس وإما أن تنعت المالك بخلاف الإضافة الحرة التي يمكن أن تتوارد فيها الصفتان كما سيأتي.

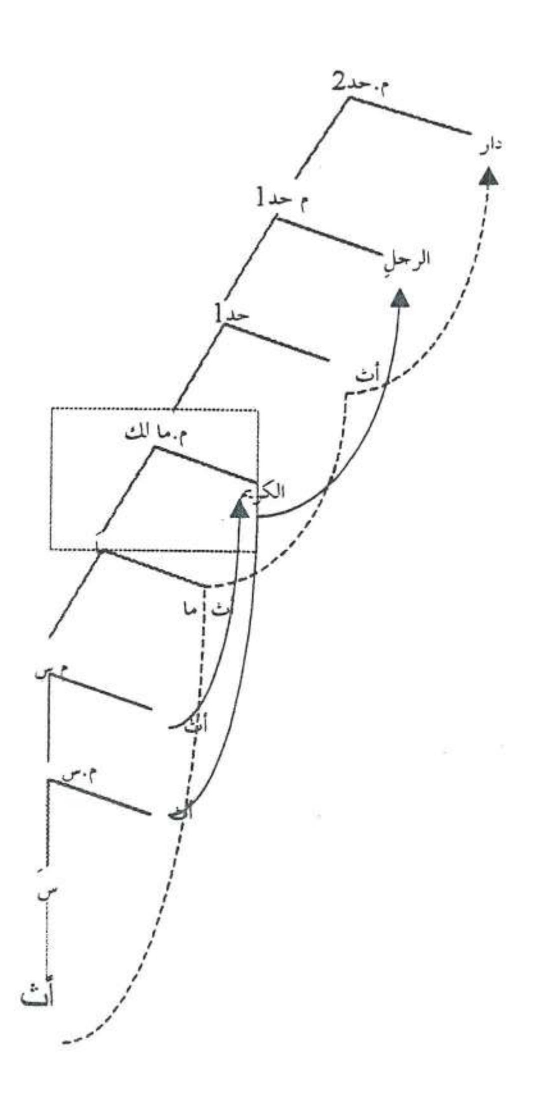
ومن خلال ملاحظة أن الموقع الذي تحتله كلتا الصفتين هو موقع موحد (على يسار المالك) أفترض أن كلا من الصفتين يمكن أن يولد كملحق لـ م س، ثم تسوغان بالنقل إلي مخصصي إسقاطين وظيفيين مختلفين.

فالصفة المحورية الناعتة للمالك تسوغ في مخصص المالك بعد أن يكون المالك قد صعد إلى مخصص ـ حد1. وتفحص الصفة المحورية تطابقها بناء على التعميم الذي أوردته في (17) والذي هو عبارة عن توسيع لتعميم لنكباردي (15).

لكن ما هو المخصص الذي تسوَّغ فيه الصفة الناعتة؟ ثم ما هو المخصص الذي تسوَّغ فيه الصفة المحورية عند تواردهما في الإضافة الحرة؟

بالنسبة للصفة المحورية فإنني أفترض أنها تنتقل من موقعها الملحق بـ م. س إلى مخصص المالك بعد صعود المالك إلى موقع مخصص الحد1. ونقلها إلى هذا الموقع يسمح لها أن ترث جميع خصائص المالك ويجعل من الإعراب الذي تتلقاه الصفة مطابقا لإعراب المالك، ويتم فحص سمتها الإعرابية في مخصص المالك مع إحدى الحلقات التي خلفها رأس السلسلة س. والتمثيل الشجري الذي أقترحه للصفة المحورية مقدم في (19) بحيث تحترم من خلاله قيود المحلية على النقل وقيد السلكية الصارمة:

19



2.3. موقعة الصفة الناعتة للرأس الاسمي

يبدو أننا بحاجة لأن تسمح البنية الشجرية بإسقاط للتطابق في البنى التي تضم الصفة الناعتة للرأس الاسمي، وبخلاف الصفة المحورية فإن الصفة الناعتة للرأس لا تمر ـ كما أعتقد ـ بمخصص الملكية (لأنها لا تملك السمة التي تتطلب الفحص في ذلك الموقع)، بل إنها تعبره (خرق قيد السلكية) لتحط مباشرة في مخ ـ تط وهذا ما يتيح لها أن تحمل إعراب الرأس في هذا الموقع بحكم (مبدأ المصفاة الإعرابية) التجاور بينها وبين س في حد1[1]. ومع أن نقل الصفة الناعتة بهذه

(1) لاحظ أن الصفة الناعتة للمالك لا تتلقى إعرابا في تط بموجب التجاور بينها وبين س في حد =

الطريقة يخرق قيد السلكية الصارمة، إلا أن هذا النقل لا يزال يحترم قيود المحلية على النقل لأنها لم تتجاوز رأس السلسلة وإنما إحدى حلقاتها المتروكة، والتي يبدو أنها عبثية بالنسبة للصفة الناعتة، ولأن نقلها بهذه الكيفية يسمح لها أن تحط في المجال الأدنوي للرأس الذي تنعته بالنظر إلى مفهوم السلسلة، وألخص ذلك في المبدأ (20) التالي:

(20)

يمكن لعنصر م. س تجاوز حلقة واحدة على الأكثر ما لم

أ ـ تكن الحلقة المتجاوزة رأسا للسلسلة.

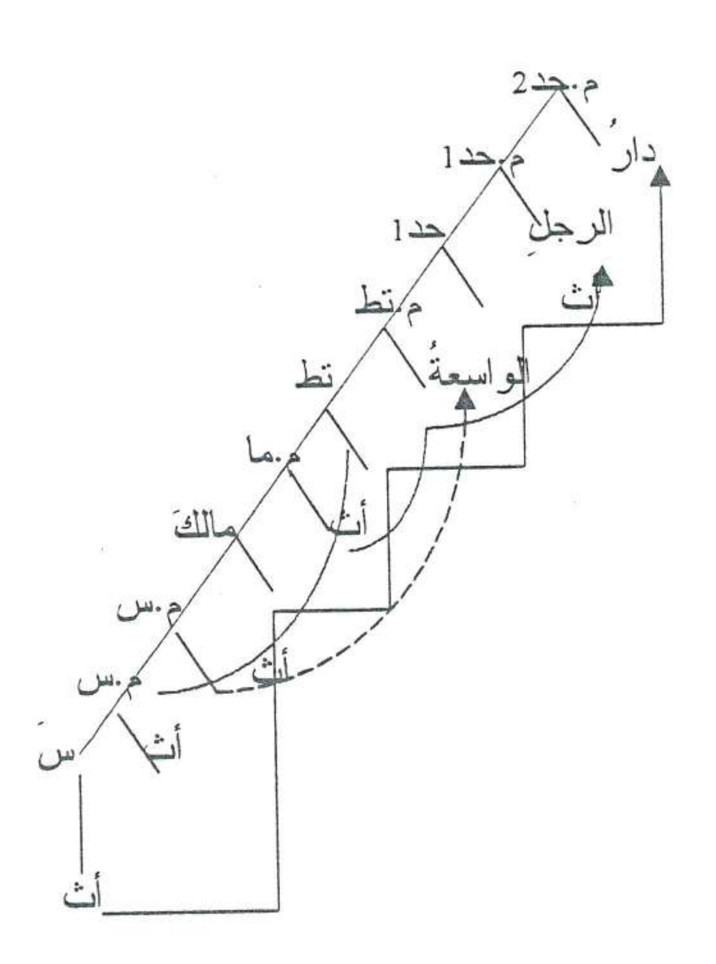
ب ـ يتسبب النقل في خرق قيود المحلية.

وما لم يتسبب النقل في خرق قيود المحلية فلا اعتبار أساسي لقيود السلكية الصارمة، لأن الغرض من قيود السلكية أساسا هو احترام محلية النقل، وأستدل هنا بالكيفية التي طورها شومسكي (1995) بالنسبة لما دعي بتكافؤ الأبعاد في سياق نقل الفضلة (المفعول) عبر المخصص (الفاعل)، وكذا الفاعل عبر مخ ـ تط. مف مثلا (الكيفية التي قدمتها بالنسبة لفضلة الفعل وفضلة الحرف في الفصل الثاني من القسم الثاني)، فهذا النوع من النقول لا يحترم قيود السلكية لأن قيد المحلية لم يخرق، إلى جانب كون خرق السلكية الصارمة يخدم مبدأ أقل خطوة، وبالنظر إلى مفهوم السلسلة: **يضحى بقيود السلكية الصارمة لصالح محلية النقل**. من ناحية أخرى وبكيفية مشابهة استدل ديكن وهانس Dikken and Hans (1993) على أنه يمكن لعنصر ما أن يتخطى الموقع الوسيط الذي لا تربطه به سمةٌ معينة؛ لأنه لا توجد ضرورة تبرر نقل هذا العنصر إلى الموقع الوسيط، وبالتالي فإنه ما إذا كان النقل محلي أو غير محلي يعتمد على اعتبارات فحص السمة أساسا، كما أن التخطي عبر المواقع على اعتبارات فحص السمة مبرر بمبادئ الاقتصاد أيضا.

بناء على ذلك يكون نقل الصفة الناعتة إلى **مخ ـ تط** عبر الملكية مبرَّرا بفحص الإعراب في ذلك الموقع، كما أن هذا النقل يحترم محلية النقل الذي يعتبر السلسلة منظورة بالكيفية التي حددتها قبل قليل. والتمثيل الشجري للصفة الناعتة للرأس الاسمي أقدمه في (21):

= لأنها سبق وأن تلقت إعرابا في موقع أسفل (وبالتالي لا يوجد مبرر لنقلها إلى موقع تط). وهذه النتائج مقرَّة بموجب مبدأ المصفاة الإعرابية.

21



على هذا النحو فإن العناصر المكونة لبنية المركب الحدي الإضافي تكتمل على النحو الذي أعيده في المقوَّسين (22) و(23) بالنسبة للإضافة التي تضم الصفة الناعتة والإضافة التي تضم الصفة المحورية تباعاً.

22

[م حد2 حد2 [م حد1 حد1 [م تط تط [م مالك مالك [م س [م س ب]]]]]]

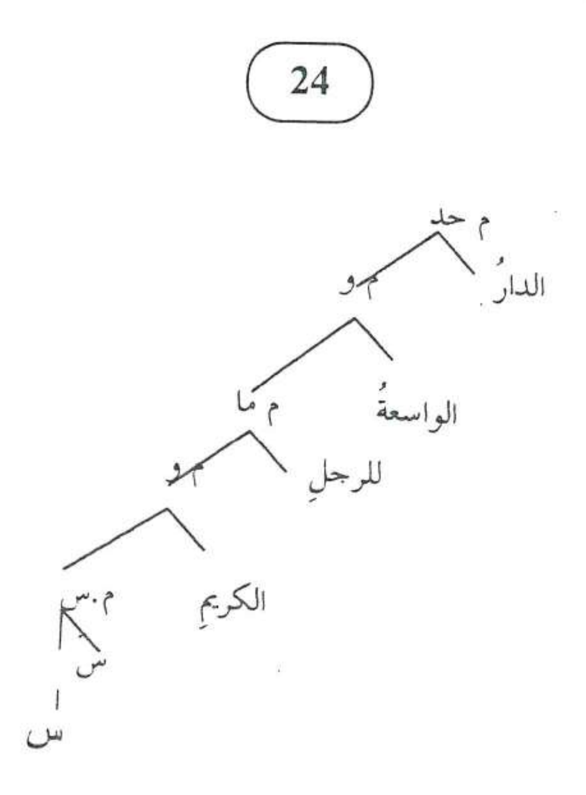
23

[م حد2 حد2 [م حد1 حد1 [م مالك مالك [م س [م س [س ب]]]]]]

3.3. توارد الصفة الناعتة والصفة المحورية

الإشكال قد يطرح بحدة في فرضية نقل الصفة في بنية من قبيل (14 د) أعلاه والتي تتوارد فيها الصفة الناعتة للرأس، والصفة المحورية الناعتة للمالك. ومع ذلك فإنني أؤيد الاقتراحات التي تقدم مثل هذه البنى في موقعين لـ م. ومنفصلين لا في موقع واحد؛ بمعنى أن البنية (14 د) تحتاج إلى موقعين ملحقين: الأول تشغله الصفة المحورية التي تنعت المالك، والثاني يعلو الأول وتشغله الصفة التي تنعت الرأس الاسمي[1]، في بنية شبيهة بـ (24):

(24)



لكن هذه الإشكاليات تتسع عند التحليل وتبدو أكثر تعقيداً.

4.3. مقاربة من التركيب اللامتناظر

في هذه الحالة يبدو أن البنية الشجرية لا تشتق من النظرية الإعرابية وحدها، بل لا بد من تفاعلها مع نظرية واضحة للصفات من قبيل نظرية الفاسي الفهري (1998) حول الصفات والمؤسسة على بعض مفاهيم نظرية كين التي أتبناها في هذه

(1) بوسك و بيكاللو Bosqe and picallo (1996) يقترحان نموذجا مشابها بالنسبة لموقعة الصفات في الإسبانية وهي لغة قد تتضمن بنيتها الحدية على ثلاثة أنماط من الصفات؛ المحورية، والصنافية، والناعتة.

الفقرة للخروج ببعض الحلول النظرية لمشكل توارد الصفة الناعتة للمالك والصفة الناعتة للرأس الاسمي وتسويغهما إعرابيا.

تواردُ النوعين من الصفات في موقعين مختلفين: واحدٍ على يسار س والآخر على يسار م. س في الرتبة الخطية يعني أنه من الصعب تواردهما معا على يسار م. س في البنية السلمية، إذ يلزم عن الفصل بين موقعي الصفتين أنهما لن ترتبا على يسار مقولة واحدة وإنما لكل مقوله ملحق واحد أو (مخصص) كما هو في نظام كين (1994)[1].

لنقترب أكثر من نظام كين (1994)، حيث ويعرف كين مفهوم التحكم المكوني اللامتناظر بالكيفية المحددة في (25):

25

تتحكم س مكونيا في ي إذا كانت:

س وي مقولتين، س تستثني ي، وكل مقولة تشرف على س تشرف على ي (س تستثني ي إذا لم تكن قطعة من س تشرف على ي).

بالإضافة إلى ذلك فإن المخصصات ضرب من الملحقات في نظام كي، وعلاقات التحكم المكوني يمكن أن تتوفر فقط بين المقولات، والقطع مستثناة من هذه العلاقة. والتمثيل المجرد لعلاقات التحكم المكوني هو كما في (26):

26

[م س مخصص [م س سْ فضلة]]

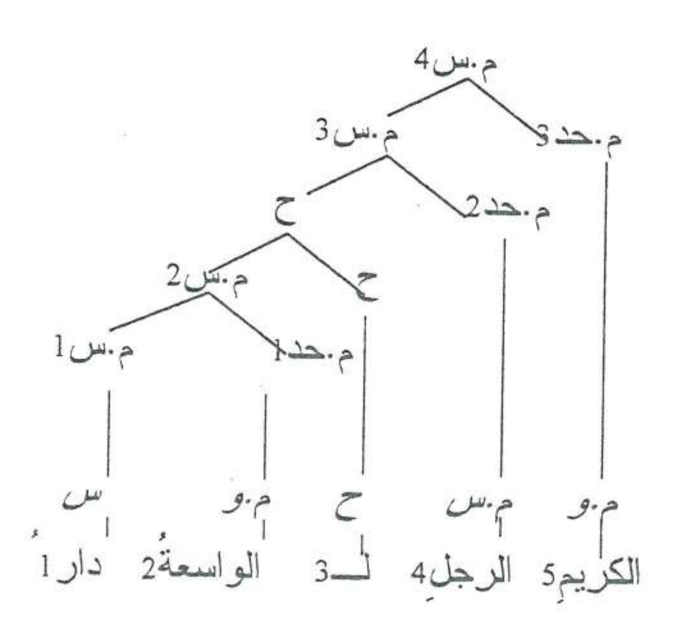
م س الأسفل الذي ينبغي أن يوافق سَ عادة، ليس مقولة بالمعنى الصحيح وإنما هو قطعة من م س الأعلى. والمخصص يتحكم تحكما مكونيا لا تناظريا في م س وفي كل شيء يشرف عليه م س؛ أي في (سْ والفضلة)، وكل مقولة تشرف على المخصص تشرف على م س. وسْ تتحكم مكونيا في فضلتها وفي كل شيء تشرف عليه.

---

(1) حيث لا يسمح نظام كين (1994) ص: 21 ـ 22. بإلحاق عجرتين ليستا برأس إلى عجرة ليست برأس (أي لا يسمح بإلحاق عجرتي الصفة الناعتة والصفة المحورية وهما عجرتان ليستا برأس إلى عجرة م.س المالك الذي ليس برأس)، لأن ذلك يؤدي إلى خرق اللاتناظر المفروض على مقولات البنية السلمية من قبل مسلمة التوافق الخطي، التي تفيد بأن البنية السلمية يجب أن تعكس الرتبة الخطية.

والافتراض الممكن عندما تتوارد الصفة الناعتة والصفة والمحورية هو أن تولد الصفة المحورية كمخصص لـ م س المالك بينما تولد الصفة الناعتة في مخصص م س دار على اعتبار أن دار مقولة وم س المالك مقولة أخرى، وكل مقولة منهما لها ملحق واحد، وتعد البنية (27) تمثيلا شجريا لبنية الإضافة الحرة (14 د) بناء على مفهوم كين (1994) للتحكم المكوني اللا متناظر.

27



أبين أولا أنني أحتفظ هنا بافتراض أن الأداة مولدة في الحد وليست في المعجم ولذا فإنها لا تظهر ضمن متوالية العناصر النهائية.

يلاحظ الآن من خلال السلمية (27) أن الصفة الناعتة ملحقة بعجرة الاسم، والصفة المحورية ملحقة بعجرة المالك. على هذا النحو فإن السلمية مكونة من رأسين ومركبين اسميين وملحقين، وكل ملحق أو م. س باستثناء م. س1 عبارة عن مركب حدي[1]. ف الرؤوس هي العناصر التي تشرف على العناصر النهائية وهي (دار، اللام). والملحقات هي غير رؤوس وهي التي تشرف على الأقل على عنصر لا نهائي وهي هنا (الواسعة، الكريم).

على هذا النحو تلحق الصفة الناعتة بـ م. س1 عنوانِ المقولة التي تشرف على الرأس، وتلحق الصفةُ المحورية بـ م. س3 عنوانِ المقولة التي تشرف على

(1) على اعتبار أن الصفات الناعتة عبارة عن مركبات حدية تمشيا مع افتراض الفاسي (1998).

المالك. وكل ملحق من الملحقين يأخذ م. س كعنوان له وهو عنوان المقولة التي ألحق بها[1].

الأزواج التي ستدخل في علاقة تحكم مكوني لا متناظر (يتحكم الأول في الثاني) هي كالتالي:

(<م. حد3، م. حد2>)، (<م. حد2، ح>)، (<ح، م. حد1>)، (<ك. حد1، م. س1>).

والصور التي تشرف على العناصر النهائية من تلك الأزواج السابقة هي تلك الممالة في البنية السلمية (27)، وهي كالتالي:

(<م. و، م. س>)، (<م. س، ح>)، (<ح!ك. و>)، (<م. و، س>).

وهذه الأزواج الأخيرة هي التي تشرف على المتواليات النهائية والتي تعكس الرتبة الخطية، لكنها هنا تظهر في ترتيبها المعكوس على هذا النحو:

الكريم5، الرجل4، ل3، الواسعة2، دار[2].

وللوصول إلى الرتبة السطحية فإنني أطبق نظرية الفاسي الفهري (1998) حول الصفات والتي تلجأ إلى عمليات نقل إلى اليمين بالكيفية التالية:

أولا ينقل العنصر 1 إلى يمين العنصر 2، ثم ينقل العنصران 1. 2. إلى يمين العنصر 3، بعد ذلك تنقل العناصر 1. 2. 3. إلى يمين العنصر 4، وأخيرا تنقل العناصر 1. 2. 3. 4. إلى يمين العنصر 5، فنحصل على رتبة العناصر 1. 2. 3. 4. 5. فنحصل على دار الواسعة للرجل الكريم.

الآن للوصول إلى الحد (في تشجيرة سَ) ينتقل المركب الوصفي بأكملة دار الواسعة إلى الحد، وينقل المركب الحرفي للرجل الكريم إلى الإسقاط الوسيط الأسفل من الحد المعبر عنه بالملكية. النقل الأول يمكن س من الالتصاق بالأداة

(1) لاحظ أن المالك هنا ليس ملحقا وإنما هو مقولة مستقلة، بخلاف ما تقوم عليه نظرية كين من اعتبار الفاعل ملحقا. والسبب في عدم إمكانية جعله ملحقا هو وجود حرف الجر الذي يمنع من إلحاق المالك بـ م.س الذي يشرف على س، إلى جانب أن إلحاقه سيؤدي إلى وجود ملحقين في نفس الوقت: الصفة الناعتة والمالك، الأمر الذي سيؤدي إلى خرق اللاتناظر المشار إليه سلفا. في الهامش (45).

(2) السبب وراء عدم ظهور الرتبة السطحية يرجع إلى أن نظرية كين لا تعالج الصفات البعدية أو الحالات المختلطة من الصفات، راجع في هذا الصدد الفاسي الفهري (1998) والمراجع المشار إليها هناك.

إلى جانب التطابق مع الصفة في علاقة رأس فضلة بين "الدار" الموجودة في الحد و"الواسعة" الموجودة في مخصص إسقاط التطابق. والنقل الثاني يمكن من إشباع مطالب الجر لكل من المالك والصفة المحورية الملحقة به[1].

4. اشتقاق الإضافة وإعراب الجر بمفاهيم البنية المركبية العارية

4. 1. إمكانية الاستغناء عن الحد

من بين المقاربات الحديثة للحدود (زلاتك (1999) ضمن جلبرت (2000) وجلبرت (2000) وسوران (2002)) أن الحد عبارة عن مقولة مجردة فارغة من التأويل الدلالي؛ بمعنى أن أداة التعريف في اللغات التي تمتلكها فارغة من المحتوى الدلالي (زلاتك (ن. م) وجلبرت (ن. م)). وفي أحسن الحالات فإن التأويل الذي قد نحصل عليه من الأداة يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى (سوران (2002))، وعليه فإن التأويل الذي تقدمه الأداة يصبح حشويا[2].

هذا التصور السلبي للحد يستند إلى تصور أبني (1987) المجرد للحد؛ بحيث "الحد مقولة اعتباطية بالكامل" (كما بينت في الفصل السابق) والحجة المقدمة على هذا الزعم تأتي من ملاحظة سلوك أداة التعريف في اللغات التي تمتلكها؛ فأداة التعريف قد تؤول على "الجنس" لا على "التعريف" في بعض أسيقة العربية والأنجليزية كما يظهر من خلال المعطيات المقدمة في (28) والتي يظهر من خلالها أن كلمة "التلفون" في العربية والأنجليزية لا تؤول على التعريف بالرغم من كونها تحمل أداة التعريف:

(28)

اخترع "التلفون" في 1876.

The telephone was invented in 1876.

كما أن بعض اللغات كالرومانية وفي بعض أسيقة العربية أيضا ترد فيها أداة التعريف حتى مع المركبات التي لها تأويل التنكير، ويدل على الحالة العربية الشاهد النحوي "العصفور" في البيت (29):

(1) بالتأكيد هناك عدد من المشاكل النظرية التي تنجم عن النقول قد يطول التفسير لها، أتركها لأبحاث قادمة إن شاء الله.

(2) من بين الإشكاليات النظرية التي يطرحها اعتقاد أن المضاف في العربية يؤول على التعريف في "دار الرجل" أن سمة التعريف تؤول مرتين في الصورة المنطقية مع أنها محققة مرة واحدة.

29

وإنـي لـتـعـرونـي لـذكـراك هـزة كما انتفض "العصفور" بلله القطر[1]

أضف إلى ذلك الحالات العربية والرومانية التي لا تمتلك فيها الأداة تأويل التعريف بالرغم من كون الأداة محققة على الرأس الاسمي كسمة لاصقية (الفاسي (1998) وسوران (2002)) بالنسبة للعربية والرومانية تباعاً.

ينسجم مع التصور السلبي للحد غيابُ أداة تعريف محققةٍ على الرأس الاسمي في بنية الإضافة نتيجة لوجود المالك (خاصية التوزيع التكاملي بين الأداة والمالك)، لنتأمل المعطيات المقدمة من العربية والعبرية والأنجليزية والسلافية والإيرانية والتي تندرج في (30)

30

أ ـ دار الرجل
ب ـ beyt ha - iS عبرية
John's house
ج ـ زبان عرب فارسية
ـ لغة العرب

31

أ ـ casa Rossi رومانية
ـ الرجل ـ الدار
ب ـ الجميل الوجه

فالأمثلة المقدمة في (30) أعلاه لا تؤول على التعريف لأسباب مختلفة: فالحالة (30 أ) استدل على أن تأويلها على التعريف غير ممكن نظرا لعدم تضمنها على العهد والتفريد إذ "العهدُ والتفريدُ من المكونات الأساسية للتعريف" (الفاسي الفهري (1998) ـ (1999)) وبالتالي فاشتقاق التوارث من هذه الحالات غير ممكن (باستثناء الحالات المنعوتة بالصفة). ونفس الشيء ينسحب على العبرية في المثال (30 ب). وبالنسبة للبنية (30 ج) التي تمثل لما يسمى بالجر الساكسوني فهي أيضا

(1) النحاة يعدون "العصفور" نكرة بالرغم من دخول أداة التعريف عليها، وحجتهم أنها منعوتة بالجملة "بلّله القطر" والجمل لا تنعت إلا النكرات.

لا تتضمن الحد خلافا لما كان سائدا في الطروحات المبكرة: حيث استدل على أن الحد مملوء إما بمورفيم فارغ للتطابق (صبولشي (1994 ـ 1989))، أو بالواسمطS الذي يحتل موقع الحد (على أساس أنه حد أو واسم إعرابي بعدي (أبني (1987) من بين الإمكانات المحددة هناك والتي بينتها في الفصل السابق). لكن هذه الإمكانات تم التراجع عنها نظرا لكونها لا تفسر للتوزيع التكاملي بين المالك وغياب أداة التعريف. فبالنسبة لمفهوم تط المجرد فإنه ينطبق على لغات محدودة كالهنغارية والتركية التي تسوغ التطابق بين الرأس الاسمي والمالك بواسطة هذا المورفيم (راجع الفصل السابق، الفقرة: 3. 3.)، لكن ذلك لا ينسحب على الحالات المدرجة في (30) أعلاه (راجع سوران 2002)، وبالنسبة للواسم طS فقد افترض أنه مورفيم إعرابي يلتصق بالمالك (أبني (1987) وسواران (2002)). وهذا التصور يدعم حقيقة استقلالية الإعراب عن الحدود (لاحظ أن الحدود تحتل موقعاً سينياً (س) في حين أن المورفيمات الإعرابية تلتصق بالمالك في مخصص سَ)، وهذه حجة نظرية أخرى تقدمها سوران (2002) إلى جانب ما تقدم (في الفصل السابق) تفيد أن الواسم الإعرابي الساكسوني ليس حداً.

إذن الحالات (30 أ، ب، ج) شبيهة بما هو حاصل في اللغة الإيرانية واللغات السلافية التي لا تمتلك الحد. وبالتالي فإن هذه الحالات لا ينبغي أن تعنون بالحد شأنها شأن البنى الواردة في (30).

المعطيات الأخيرة في (31 أ) المتعلقة بالرومانية (التي يتحقق فيها على الرأس أداة تعريف لاصقية) هي شبيهة بالحالة العربية (31 ب) التي تتوارد فيها الأداة مع المالك وسوف أعود إليها قريبا.

2.4. غياب مبرر النقل وتلاشي نظرية فحص السمة

يلزم عن إمكانية عدم العنونة بالحد، غياب مبرر النقل إلى الحد على أساس من قوة/ ضعف السمة الحدية، لأن الحد لم يعد هنا هدفا لفحص السمة الحدية التي لا وجود لها في الرأس الاسمي استنادا لمفاهيم شومسكي (1994) عن البنية المركبية العارية؛ التي تقضي بأن السمات تسقِط أهدافَها التي تتطلب الفحص داخلها (راجع أيضا الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 1. 3. 1.)، ومن غير الممكن إسقاط هدف لسمة غير موجودة.

يلزم عن غياب الحد أيضاً أن الفروق بين اللغات غير موجودة وأن اللغات متماثلة عند مستوى الإسقاط الوسيط (الإسقاط الإعرابي) الذي دافعت عنه (على

امتداد هذا الفصل والذي قبله). وهذا الإسقاط الوسيط هو ما يعد الآن في مستوى الإسقاطات العليا.

3.4. الضم إلى موقع المخصص وفرضية س أقصى

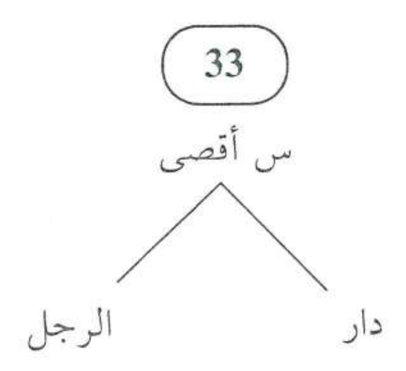
على هذا النحو فإن منظومة التعداد تتألف من العناصر المقدمة في (32)

(32)

{[س] ، [م. س]}

بحيث س = الرأس وم. س = المخصص. وعملية الضم تتم بين الرأس والمخصص. ويبدو أن الضم إلى موقع المخصص مباشرةً كأخت لـ س يعتمد على غياب الفضلة (سوران (2002)). لنأخذ المثال العربي (30 أ) وأمثل له بالتشجيرة (33):

(33)



س أقصى على هذا النحو هو العنوان الذي يؤلف بين الاسم والمالك وهو العنوان الذي يرمز إعراب الجر؛ بحيث يسند إعراب الجر بموجب عملية ضم المخصص إلى الاسم (راجع الفصل الثالث من القسم الأول حول هذا الاقتراح، الفقرة: 2). ويشتغل التمثيل (33) طبقاً لمفاهيم البنية المركبية العارية.

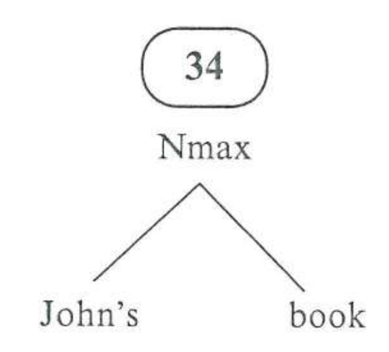
ومن بين مفاهيم البنية المركبية العارية أن المقولات الوظيفية لا تسقَط إلا إذا كانت تشرف على وحدات معجمية، وقد ترتب على هذا كما تقدم الاستغناء عن الحد؛ نظرا لأنه يعمل كمقولة فارغة معجميا (غير محققة صواتيا ولا دلاليا) كما في الأمثلة (30 أ ــ ج)، وغير محققة دلاليا في الأمثلة (31 أ ــ ب): "يسقط الحد فقط إذا كان يشرف على مقولة وحدة معجمية" حسب سوران (2002 ص11). ويترتب على ذلك أيضا الاستغناء عن عنوان مقولة حرف الجر الفارغ التي عبرنا عنها بإسقاط الملكية أعلاه.

وبالتالي فإن البنية التركيبية للمركبات الإضافية تقلص إلى مقولة وظيفية واحدة هي تلك التي تشرف على مقولة معجمية، أي: مقولة (س أقصى: الإسقاط الوسيط سابقا هو الآن الإسقاط الأعلى في البنية).

ومن بين ما يترتب على هذا التصور أن مفهومي (المخصص، الفضلة) مستقلان عن مفهومي (الموضوع الداخلي والموضوع الخارجي) الذين يتصلان بالنظرية المحورية، وهذا يعني أن م. س لن يضم أولا في موقع محوري وإنما بشكل مباشر في موقع إعرابي يعنون بـ س أقصى (نتائج السلمية (5) المقترحة في الفصل الثالث من القسم الثاني).

4.4. المخصصات إلى اليمين (اليسار في العربية)

خلافا لـ كين (1994) تفترض سوران (2002) في إطار نظرية البنية المركبية العارية أن المخصصات ترد إلى يمين الرأس (إلى يساره في العربية) على النحو المبين من خلال التمثيل (33) أعلاه. وبالنسبة لجر ساكسون في الأنجليزية وفي اللغات التي لها رتبة م. س ـ س فإن الضم يكون إلى اليمين كما يتضح من التمثيل (34) أدناه:



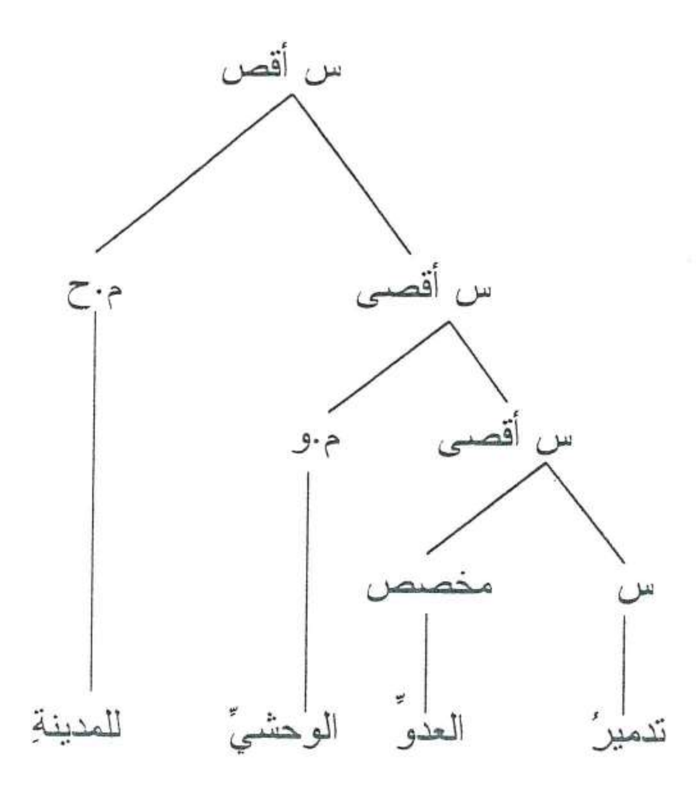
يشرف س أقصى ليس على المخصصات فحسب، بل أيضا على الملحقات وكذا المركبات الحرفية كما سيظهر من خلال التمثيل الشجري (36) أدناه.

وعلى هذا النحو يمكن سحب هذا التصور على أسماء الأحداث التي يمكن اعتبارها بنيات لا حدية من قبيل البنى (35) والتي نمثل لها بـ (36).

35

تدمير العدو الوحشي للمدينة

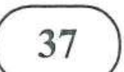
36



ومن نتائج فرضية المخصص ـ يساراً أن العمليات الموجودة ستكون أقل تكلفة نظراً لأنها تحترم علاقة السبق الاعتيادي Canonical Precedence Relation بمفاهيم فوكي «1993) ص: 401) المشار إليها في بداية هذا الفصل.

5.4. توارد الجر مع أداة تعريف لاصقية

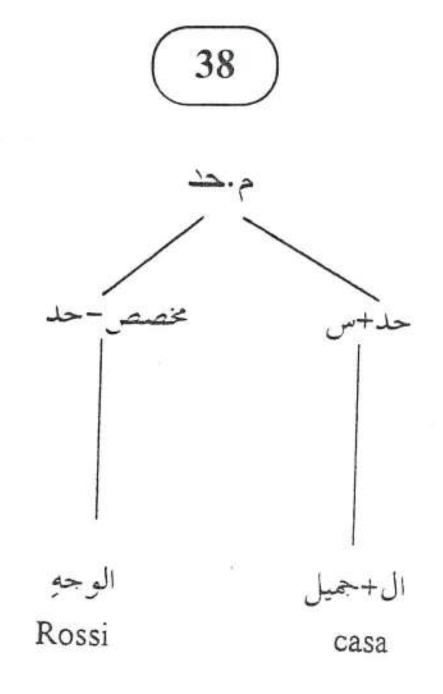
من بين الإشكاليات التي يثيرها هذا التصور (الذي لا يعتمد على النقل ويكتفي فقط بالضم) تواردُ موضوعِ الجر وأداةَ تعريف لاصقية على الاسم من قبيل إضافة الصفة العربية أو إضافة الأسماء الرومانية كما في المعطيات (31 أ ـ ب) التي أرجأتها إلى هاته الفقرة. فهذا التصور يدفعني للاعتقاد بأن أداة التعريف في هذه البنى تمثل سمة لاصقية تولَّد على الرأس الاسمي بموجب عملية الضم بين الأداة والاسم، وعن هذا الضم يظهر العنوان م. حد بالكيفية التي نجدها في (37):


37



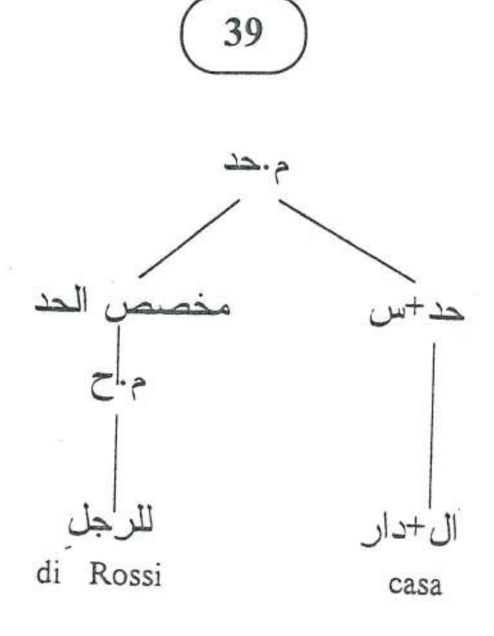
ولاشتقاق بنية الإضافة لكل من العربية والرومانية (31) يتم انتقاء موضوع الجر من التعداد، ويضم إلى موقع مخصص الحد الذي يرمِّز سمة الجر، وتسند سمة الجر إلى المالك بموجب عملية الضم على هذا النحو المقدم في (38):

38



وبالنسبة للاشتقاق الإضافة الحرة فإنها مماثلة لاشتقاق البنى (31) باستثناء أن المخصص يضم إلى المركب الحرفي بأكمله وذلك بالكيفية التى نمثل لها بـ (39)

39



ولكن الإشكال الذي يبقى مطروحا يتجسد في الحالة البنائية المنعوتة بالصفة والتي يبدو أن الأداة فيها سمة على الحد لا على الاسم، وأن الاسم

ينبغي أن يصعد إليها مجتنذباً بالكيفية التي عرضتها في بداية هذا الفصل.

الاختلاف ما بين التحاليل التي تعتمد النقل ومبادئ الفحص وبين التحاليل التي تعتمد مفاهيم البنية المركبية العارية يتركز في الحد والمشاكل المرتبطة به، في حين أن الجر والمشاكل المرتبطة به تعالج بكيفية شبه موحدة داخل مخصص الإسقاط الوسيط المعبر عنه بالملكية أو بـ س أقصى في كلا النمطين من التحاليل على التوالي والذي يبدو أنه يعمل باستقلال عن الحد (سواء في التحاليل التي تعتمد على نظرية الفحص داخل الإسقاط الحدي أو في التحاليل التي تقصي الحد اعتمادا على مفاهيم نظرية البنية المركبية العارية).

5. خلاصة عامة

الاسم ينتقل إلى حد مرورا بإسقاط الملكية. والنقل يتم بموجب آخر ملاذ في صيغته المرنة. وافترضت أن رأس الإسقاط الوسيط يملك سمة قوية تثير النقل إذا كان رأس الإسقاط الأعلى منها له سمة قوية. ويتم نقل س عبر ثلاثة رؤوس: المالك، حد1، حد2: النقل الأول لأسباب إعرابية، والثاني لأسباب إحالية، والثالث تتطلبه سمة الإعراب الخارجي. ويمكن الاستغناء عن المحورة والتسويغ الدلالي والاكتفاء بالتسويغ التركيبي. وقد بينت أن افتراض تعدد الرؤوس أكفى من افتراض تعدد المخصصات.

الصفة الناعتة للرأس الاسمي تولد كملحق على يسار م. س وتسوغ في مخصص إسقاط للتطابق. والصفة المحورية الناعتة للمالك تولد أيضا كملحق على يسار م. س وتسوغ في مخصص المالك وترث منه خصائصه الإعرابية والتطابقية. واقترحت في حال توارد الصفتين في الإضافة الحرة أن تولدا في موقعين ملحقين أو مخصصين، الأول ملحق/ مخصص الرأس الاسمي س والثاني ملحق/ مخصص المالك وفق نظام كين (1994) ونظريته حول الصفات.

يمكن الاستغناء عن الحدود والاكتفاء بالإسقاط الوسيط الذي يرمز سمة إعراب الجر التي يسندها إلى المالك بموجب ضم هذا الأخير إليه، وذلك باستعمال مفاهيم البنية المركبية العارية. والعناصر ترتب على يمين الاسم في اللاتينية وعلى يساره في العربية.

الأدنوية القوية
وأنظمة التطابق الإعرابي

مدخل

أهدف من هذا الفصل إلى تتبع خطوط النظرية الإعرابية داخل الصيغة الحالية من البرنامج الأدنى (شومسكي 1998 ـ 1999 ـ 2001)(1)، وفي هذه الصيغة تظهر السمات الإعرابية مرتبطة بغيرها من السمات غير المؤولة (سمات التطابق الفارغة)؛ بحيث تلعب هذه السمات دورا مهما في إحداث خاصية "الانزياح" التي تعد من خصائص التصميم الأمثل للغة. فإذا كان ميكانزم الإعراب المضمن في السمات الفارغة يلعب هذا الدور الأساسي داخل ملكة اللغة فقد يوازي من الناحية البيو ـ لسانية بعض الميكانزمات الموجودة في الأجهزة الأخرى من قبيل الميكانزم الموجود داخل عدسة العين المبصرة. لهذا استحسنت أن ألخص بإيجاز بعضا من الخصائص العامة لهذه الملكة انطلاقا من شومسكي (1998 ـ 2001)

والفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1 ـ 3 ألخص بعضا من خصائص العملية "طابق"، ثم أحاول الكشف عن طبيعة العلاقة المتلازمة بين سمات التطابق الفارغة وسمة الإعراب البنيوي. وفي الفقرة: 4 رأيت أن أتتبع تصميم النحو داخل الأدنوية القوية عند مستوى الجملة، وبينت أن المقولات لم تعد قائمة في هذا المستوى من البحث، وأن ما يسقط في التركيب هو الجذر؛ فالمنظومة (التعداد) لا تتضمن مقولات، والعناوين تحدد برؤوس العناصر المعجمية، ويحدد الضم التالي طبيعة الجذر، كما أنه لا توجد أية قيود على عدد مرات الضم. والعمليات هنا محكومة بـ"اجتذب": إما اجتذب سمة وحدها أو اجتذب المركب المتضمن للسمة (أي العملية "اجتلب") وأن عملية حذف السمة تتم في علاقة رأس ـ رأس وبعض مقتضيات العلاقة رأس ـ رأس كالعلاقة مسبر ـ

(1) هدف الأدنوية القوية البحث عن مستوى تفسير أعمق من الكفاية التفسيرية، واستعاضة السؤال: ما هي خصائص اللغة؟ بسؤال آخر وهو لماذا تكون اللغة على هذا النحو؟ والوسيلة للإجابة عن هذا التساؤل الأخير تتمثل في محاولة تقليص العبء الحاسوبي ما أمكن.

هدف. وسوف أخصص الفقرة: 2. 4 لنظام التطابق الإعرابي والاشتقاق عبر المرحلة، فإذا كانت المراحل القوية في بنية الجملة محددة فقط بالمصدري والفعل الخفيف فقد افترضتُ أن بنية المركب الحدي لا تتوفر إلا على مرحلة المركب الحدي (م. حد) على الأكثر، وأن سمة إعراب الجر البنيوي تسند/ تحذف بموجب التطابق في السمة الحدية بين الحد و(م. س) في علاقة حد ـ س ـ هدف (حيث س هو س الصغير) قياسا بسمة الإعراب البنيوي في الفاعل الجملي التي تسند/ تحذف في علاقة مص ـ ز ـ هدف، وذلك يتم في حالة إذا لم يكن للزمن أو الحد سمة إسقاط موسع تتيح لهما تقديم موقع للمركب الاسمي الفاعل والمالك تباعا، أما إذا كان كل من الزمن والحد له سمة إسقاط موسع فهذه السمة تتسبب في نقل (م. س) إلى موقع المخصص (ز أو حد)، ويتم حذف السمة الإعرابية في علاقة ز ـ هدف بالنسبة للفاعل أو حد ـ هدف بالنسبة للمالك. أما الفقرة: 3. 3. فقد خصصتها للكيفية التي يتم بها الضم إلى الجذر واختيار المراحل بموجب الضم التالي.

1. خصائص ملكة اللغة العامة

تعد ملكة اللغة (م. ل) أحد مكونات الذهن/ الدماغ البشري، وهو المكون المخصص للغة اللسانية، وتعد (م. ل) موهبة فطرية؛ فالطفل يقوم بمقوَلة بعض الشويش الذي يسمعه من حوله (مكانزم ما داخل (م. ل) يقوم بعكس ذلك الشويش وتحويله إلى لغة لسانية). فملكة اللغة على هذا النحو عضوٌ بيولوجي يتوقَّعُ له أن يعمل بطريقة مشابهة لأعضاء الجسم الأخرى: فإذا كانت وظيفة العين هي الرؤية (ووظيفة م. ل هي اللغو) فالتساؤل ينشأ عن الكيفية التي ينجز بها كل من الإبصار واللغة؛ فبالنسبة للعين هناك بروتين داخل عدسة العين يقوم بكسر الضوء الذي تنتج عنه خاصية الإبصار.

ملكة اللغة عندئذ شأنها شأن أي عضو آخر لها خصائصها المستقلة بيولوجيا، وكأي عضو آخر لها حالة أولية يرمز لها بالحالة ح0 التي تعد تعبيرا عن الجينات، وهذه الملكة قد تكون عرضة لتأثير المحيط: التحول من ح0 (الحالة المشتركة) إلى لغة ل (الحالة الخاصة)، فإذا أصبحت ملكة زيد عند الحالة ل فإنه يمكن القول إن زيداً يتكلم ويعرف و. . .

أهداف نظرية اللغة المباشرة هي تمييز الحالات (اللغات) الخاصة عن الحالة (اللغة) الأولية أو المشتركة وهذه هي أهداف الكفايتين الوصفية descriptive adequacy والتفسيرية explanatory adequacy تباعاً.

اللغة ل تتضمن نسقا معرفيا يخزن معلومات حول "الصوت" و "المعنى"،

وبعد ذلك تقوم أنساق الإنجاز performance systems بتبليغ هذه المعلومات وتضعها قيد الاستعمال. وقد استدل على أن أنساق الإنجاز ليست جزءا من م. ل وإنما هي خارجة عنها، وهذا يؤكد على أن م. ل هي النسق المعرفي الوحيد الذي يقدم المعلومة اللسانية إلى أنساق الإنجاز.

تتألف أنساق الإنجاز من النوعين المدرجين تحت (1):

(1)

أ ـ أنساق حسية حركية

ب ـ أنساق الفكر

الأنساق (1 أ) تبلغ مستوى وجيهي مستقل وهو مستوى الصورة الصوتية (ص. ص). كما أن الأنساق (1 ب) تبلغ مستوى وجيهي آخر مستقل هو مستوى الصورة المنطقية (ص. م). وقد استعمل مصطلح السمات features ليعبر عن ثنائية < صوت، معنى > وذلك من أجل معرفة خصائص اللغة التي تدخل في بناء (ص. ص) و(ص. م) وكذا في النسق الحاسوبي الذي يقوم بتوليدهما. فإذا أخذت "ل" على أنها طريقة لحوسبة التعابير فإن النحو الكلي يحتاج إلى الخطوات التالية لبناء هذه التعابير كما في (2):

(2)

أ ـ مجموعة من السمات

ب ـ مجموعة من المبادئ التي تنظم السمات داخل وحدات معجمية.

ج ـ مجموعة من العمليات التي تنطبق سلكيا لتكوين الموضوعات التركيبية.

2. اللغة تصميم أمثل

ينطلق شومسكي بخصوص اللغة من تصور "جاليلي"، ويفترض أن اللغة واقعية وتامة، وبالتالي فإن م. ل يجب أن تشبع قيود المقروئية legibility condition بحيث يجب أن تشبع أيضا جميع القيود التجريبية الأخرى من قبيل: الاكتساب والمعالجة العصبية وتغير اللغة. . . وهذا يعنى أن عضو اللغة هو حلٌ تام perfect solution والبرنامج الأدنى يكشف عن إمكانية أن اللغة تصميم أمثل كما في (3)[1]:

(1) عند هذه المرحلة يتطلب البحث مستوى تفسير أعمق من الكفاية التفسيرية، وهنا لا نتساءل فقط =

3

اللغة حل أمثلي لقيود المقروئية

ومن المبادئ المصممة لإشباع المبدأ (3) ما يمكن تلخيصها تحت (4):

4

أ ـ لا يوجد إلا مستويان وجيهيان

ب ـ قيد التأويليةinterpretability: الوحدات المعجمية ليس لها سمات غير تلك المؤولة عند الوجيهة (خصائص الصوت والمعنى).

ج ـ قيد الشمولية: لا توجد عناصر مقدمة عن طريق الجهاز الحاسوبي.

د ـ العلاقات التي تدخل في الحوسبة مفروضة إما عن طريق قيود المقوئية أو أنها تأتي ـ بطريقة ما طبيعية ـ من العمليات الحوسبية.

ويعني القيد (4 ج) أن كل سمة مؤولة عند مستوى (ص. م) أو أنها تدمج بسمات صواتية عن طريق المكون الصواتي: فالسمات الصواتية الحقيقية هي فقط تلك المنظورة عند المكون الصواتي وتكون نسقا فرعيا لملكة اللغة. وفي مرحلة من الاشتقاق إلى (ص. م) تقوم عملية التهجية بتسليم البنية المكونة سلفا إلى المكون الصواتي الذي يبلغها إلى (ص. ص)، فإذا كانت الوحدة المعجمية تعبر عن العلاقة الاعتباطية بين الصوت والمعنى فإن التهجية spell ـ out تقوم بعزل السمات الصواتية الحقيقية كي يتقاطع الاشتقاق عند (ص. م)، وفي حال أن التهجية تسمح بمرور سمات صواتية إلى (ص. م) فإن الاشتقاق يفشل.

لكن الإشكال الواضح الذي يخرق (3) المتمثل في أن اللغة تصميم أمثل يتجلى في وجود بعض النقائص التي يتطلب وجودها داخل النحو التبرير الكافي، ويحدد شومسكي (1998 ـ 2001) هذه النقائص في نقيصتين كما في (5):

5

أ ـ السمات غير القابلة للتأويل (خرق قيد التأويلية في المبدأ (3 ب)).

ب ـ خاصية الانزياح displacement.

= عن ما هي خصائص اللغة؟وإنما لماذا هي بتلك الطريقة (شومسكي 2001 ـ ص:2)وهذا الأمر قد يأتي بالأساس من البحث في الخصائص العامة للأنظمة العضوية.

الخاصية (5 ب) كان قد عبر عنها شومسكي (1998) بالتفكيك dislocation وعدها نقيصة نظرا لأنها تؤوِل المركبات في غير مواقعها الأصلية[1]. إلا أن شومسكي استعاض عن مصطلح "التفكيك" بمصطلح "الانزياح" ولم يعده نقيصة بل إن غيابه يعد نقيصة للغة (شومسكي 2001): أي أن "الانزياحات" جزء من الطريقة الأمثل لإشباع خصائص التصميم الأمثل[2].

طبقا لذلك فإن النقائص الوحيدة هي السمات التي ليس لها تأويل، وهذه السمات نوعان كما في (6):

(6)

أ ـ سمات التطابق الفارغة

ب ـ السمات الإعرابية

السمات الفارغة في (6 أ) منها ما يؤول وهي سمات الاسم (م. س)، ومنها ما ليس له تأويل وهي سمات الفعل أو الصفة وهذا النوع الأخير هو ما يعد نقيصة داخل النحو. أما السمات الإعرابية فهي سمات غير مؤولة لا على الاسم ولا على أي مقولة أخرى، . ومن هنا يبرز سؤال لماذا الإعراب؟وهو سؤال طرح في بداية هذا البحث (الفصل الأول من القسم الأول) انطلاقا من التنوع الصرافي للإعراب وكانت الإجابة من وجهة نظر الأعمال التقليدية (مثلا، أندرسون 1971) أن الإعراب أساسي في تنوع جماليات اللغة. وسأعيد إثارة هذا السؤال ثانية من وجهة نظر البرنامج الأدنى كسمة قد تلعب دورا داخل النحو. والتساؤلات التقليدية حول ضرورة الإعراب في النحو كانت تنطلق من خارج ملكة اللغة (اللغة المنجزة)، بينما هي هنا من داخل ملكة اللغة (خصائص ملكة اللغة) فإذا كانت النتائج متقاربة (الداخلية والخارجية) حول الإعراب فسوف تكون هناك نتائج إيجابية بخصوص وضع الإعراب داخل النحو وأهميته.

3. السمات غير المؤولة الإعراب والسمات الفارغة

في أدنوية (1992 ـ 1995) كانت السمات الإعرابية مستقلة عن غيرها من السمات غير المؤولة (السمات الفارغة) ولذلك كانت المطالب الإعرابية تشبع

(1) مثلا كما يحدث في البناء للمجهول حيث يؤوَّل المفعول في موقع الفاعل.

(2) يغطي مفهوم الانزياح مجموعة من المفاهيم السابقة منها (النقل) و (التفكيك) و (الرتبة السطحية) وغيرها من المفاهيم المرتبطة بنظرية النقل.

باستقلال عن تلك السمات عن طريق عملية فحص السمة وحذفها في العلاقة المحلية مخصص ـ رأس. أما في الأدنوية القوية (1998 ـ 2001) فقد اقترح شومسكي نظاما جديدا للتخلص من السمات غير المؤولة في وقت واحد وبعملية واحدة ما أمكن (السرعة في العمليات ما أمكن) وهذا ما يستجيب لخصائص ملكة اللغة، ولزاماً لمبدأ السرعة اقترح شومسكي أن سمة الإعراب (البنيوي) تفحص وتحذف تحت العملية طابق Agree في سمات التطابق الفارغة في علاقة مسبَر ـ هدف[1]؛ بمعنى أن فحص/ حذف السمة الإعرابية مضمّنٌ ضمن فحص/ حذف سمات التطابق الفارغة[2].

4. تصميم النحو ضمن الأدنوية القوية

داخل تصميم النحو هناك نوعان من "اجتذب" Attract أوردهما في (7)

(7)

أ ـ اجتذب السمة وحدها

ب ـ اجتذب المركب الذي يضم السمة[3].

ويسوغ العملية "اجتذب" أن السمة الموجودة في الصرفة ـ مثلاً ـ يجب أن تحذف إذا لم يكن لها تأويل، لنتأمل على سبيل المثال ما هو مضمن في (8):

(8)

أ ـ جاء الرجالُ

ب ـ الرجالُ جاءوا

فعلى افتراض أن سمة العدد في الصرفة غير مؤولة، عندئذ تبحث هذه السمة عن سمة منافسة لها، ربما هي سمة العدد الموجودة على العنصر المعجمي "ف" (الهدف)، فالتوافق في السمة بين رأس الصرفة و"ف" في (8 أ) يسمح باجتذاب

---

(1) يحدد شومسكي (1998 ـ 2001) المسبر بأنه الزمن ز والفعل الخفيف (الصغير) ف. أما الهدف فهو العنصر المعجمي الذي (قد يكون رأسا أو مخصصا) الذي يقوم المسبر بالتوافق معه.

(2) ضمن جديد الأدنوية استبعاد العلاقة مخصص ـ رأس وكذا العلاقة رأس ـ فضلة وعوضا عنهما هناك فقط حالة من التحكم المكوني أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة رأس ـ رأس، وقد تكون العلاقة مخصص ـ رأس من بين مقتضيات العلاقة رأس ـ رأس.

(3) هذه العملية يجب أن تكون متبوعة بعملية اجتلاب Pied-piping للعنصر م.س.

سمة العدد وحدها (دون اجتلاب لـ م. س، أو الضم إلى مخصص الصرفة)، وذلك بخلاف ما يجري في (8 ب) حيث التوافق في السمة ينشأ عنه ضم الفاعل م. س إلى مخصص الصرفة. العملية الأخرى التي تتبع العملية "طابق" هي العملية "احذف" Delete، والعملية "احذف" من الأفضل أنها تتم في خطوة واحدة لجميع السمات غير المؤولة بما في ذلك سمة الإعراب (البنيوي) للفاعل، لكن ذلك مرهون بعملية تسبق العملية "طابق" وهي العملية "وافق" Matching فإن تم التوافق بين المسبَر والهدف (الصرفة (ص) والفعل (ف) هنا) في جميع السمات التطابقية الفارغة (كما في (8 ب)) فإن العملية "طابق" تنطبق وبموجبها يتم حذف السمات غير المؤولة في وقت واحد بما في ذلك السمة الإعرابية، وإن لم يتم التوافق إلا مع جزء من سمات المسبر (سمة الشخص في (8 أ)) فإن هذه السمة تطابق وتحذف موافقتها على "ف" الهدف. لكن السمة الإعرابية لن تحذف لأن بقية السمات (العدد والجنس) لم تجدا موافقتيهما، وبالتالي يتم البحث عن هدف آخر تحذف معه هذه السمات لكي تحذف معها السمة الإعرابية: والهدف الجديد في هذه الحالة هو الفاعل (م. س) ويتم التوافق بين بقية سمات المسبر وما يوافقها من سمات (م. س) وتتلوها عملية "طابق" (على مسافة بعيدة) التي يتم بموجبها حذف سمة الإعراب البنيوي للفاعل م. س.

إذا عدنا إلى (8 ب) نلاحظ أن العملية المتبوعة بالضم (المحددة بمبدأ الإسقاط الموسع) هي المسؤولة عن انزياح الفاعل (م. س) إلى موقع مخصص الصرفة. فالانزياح مؤسس على العملية "اجتذب"[1]، كما أن الانزياح هنا عبارة عن عملية تكرار للضم (الضم مفضل على النقل في هذا التصور).

الاستنتاج المباشر هو أن السمات غير المؤولة (بما في ذلك السمات الإعرابية) تلعب دوراً في إحداث الانزياحات التي تعد من ضمن خصائص التصميم الأمثل للغة، وهنا نلتقي ثانية مع النتائج التقليدية (أندرسون (1971) مثلا) حول حقيقة أن الإعراب أساسي في تنوع جماليات اللغة.

لاحظ ثانية أن الإعراب لا يدخل ضمن العملية "وافق" التي تتم بين سم الجاذبة وسم المجتذبة ويلزم عن هذا أن الإعراب ليس خاصية للمسابر (مص أو

(1) من بين النتائج المؤسسة على العملية "اجتذب" ضمن جديد الأدنوية أن مفهوم مجال الفحص Checking Domain مستبعد لاعتبارات محلية السمة F-locality المقدمة قبل قليل، كما أن فحص السمة قد يتم بدون تفكيك إلى مجال الفحص (التطابق على مسافة بعيدة).

ف) وإنما هو خاصية للعنصر الاسمي. لكن السؤال المتعلق بالإعراب يطرح ثانية وهو لماذا يتحقق الإعراب مطلقا (شومسكي 1998) إذا كان الإعراب لا يدخل ضمن العملية "وافق"؟فالإعراب يمكن ألا يجتذب والعمليات ليست مسوغة بالمطالب الإعرابية.

إحدى الإمكانات من وجهة نظر شومسكي (1998) تتعلق بدور السمة المجتذَبة في تحديد المركب المجتلب الذي يتضمن السمة الموافقة. والإعراب قد يلعب دورا في تفكيك/انزياح م. س إلى موقع وظيفي، كما أن الإعراب سمة صورية للمركب س. س [سَ] الذي ينفذ هذا الدور: حيث س هي سمة (انظر الفقرة الموالية للتوضيح).

4. 1. نظام التطابق الإعرابي

في الصيغة الحالية للأدنوية هناك سمات صرفية غير مؤولة (عند ص. م) وهذه السمات تدخل في علاقة تطابق مع السمات الصرفية المؤولة، فالسمات الفارغة للزمن (ز) ـ مثلا ـ هي سمات غير مؤولة وتتطابق مع السمات الفارغة المؤولة للعنصر الاسمي الذي قد يكون محليا أو بعيدا عن الزمن، وعلاقة التطابق هذه تحذف السمات غير المؤولة من التركيب الضيق Narrow Syntax وتسمح للاشتقاق بالتقاطع عند (ص. م) في حين أن هذه السمات تبقى بالنسبة للمكون الصواتي[1].

العلاقة "طابق" والسمات غير المؤولة قد تكون "نقائص" imperfections لكنهما قد يعدان جزءا من التصميم الأمثل وذلك بقيمة من دورهما في إحداث خاصية "الانزياح"؛ فالانزياح مضمن عن طريق انتقاء الهدف target والمقولة المتصلة به المنتقلة إلى الموقع المحدد بالهدف (التفكيك المنجز بعملية الضم). فإذا كانت السمات غير المؤولة هي الوسائل التي تسبب الانزياح فقد تكون لدينا ثلاثة أنواع من السمات غير المؤولة حسب شومسكي (1999) كما في (9):

(9)

سمات غير مؤولة لـ:

أ ـ انتقاء الهدف أ (سمات التطابق الفارغة)

ب ـ تحديد ما إذا كانت أ تقدم موقعا للنقل (سمة الإسقاط الموسع)

ج ـ انتقاء المقولة ب المنتقلة (سمة الإعراب البنيوي)

(1) التركيب الضيق أو المحدود يتعلق بالجزء المتجه إلى (ص.م) من العمليات الحوسبية.

لنقل بأن أ = ز، وب =م. س الفاعل، عندئذ، سمات التطابق الفارغة سوف ترضي (9 أ)، وسمة الإسقاط الموسع للزمن سترضي (9 ب)، وسمة الإعراب البنيوي سترضي (9 ج).

لاحظ أن سمة الإعراب البنيوي هي المسؤولة عن تنفيذ دور الانزياح الذي تلعبه جميع السمات غير المؤولة في (9).

بالنسبة لأنظمة التطابق الإعرابي يرى شومسكي (2001 ـ ص: 12) أنها تتضمن منظومة غنية من السمات غير المؤولة التي تظهر على النحو المقدم في (10):

10

أ ـ السمات ـ الفارغة على "المِسبَر.

ب ـ الإعراب البنيوي للهدف الاسمي.

الإعراب البنيوي في تصور شومسكي الحالي ليس سمة للمسبرين (ز أو ف الخفيف) ولكنه سمة للهدف الاسمي ويجب أن يحذف بموجب التطابق في السمات الفارغة مع المسبر المناسب (الزمن بالنسبة لإعراب الرفع والفعل الخفيف بالنسبة للنصب). والاجتلاب إلى مخصص المسبر مرهون بمفهوم "السمات المكتملة" F ـ complete للمسبر والذي يحدده شومسكي بالمبدأ (11):

11

المصدري له سمات فارغة مكتملة، والزمن له سمات فارغة مكتملة عند الضرورة.

وتعني (11) بالاكتمال في السمات الفارغة التوافقَ في جميع السمات الفارغة (خصائص التطابق الغني بالمفهوم السابق) وبعدم الاكتمال التوافقَ في جزء من تلك السمات فقط (خصائص التطابق الفقير).

فإذا كان لـ ز سمات مكتملة (س. م من هنا) فإنها تحسب ز وتحذف سمة الإعراب البنيوي للفاعل بموجب العملية "طابق"[1]. ومع المسبر غير المكتمل (غ. م من هنا) يكون التطابق غير واضح وإعراب الهدف غير مسند بأي قيمة (الصعود إلى ز لا يحقق التطابق ومن هنا خرق المصفاة الإعرابية) وهنا تظهر بعض

(1) مجموعة السمات الفارغة للعنصر الاسمي هي دائما مكتملة.

مشاكل الصيغة الحالية من الأدنوية. ويقدم شومسكي بعض الحلول لهذا الإشكال منها أن سمة الإعراب البنيوي تفحص مع رأسين؛ بحيث أحدهما يجب أن يكون بسمات مكتملة[1].

عندما تكون ز مكتملة فهذا يعنى أن ز منتقاة من قبل مص (المكتملة بالضرورة): مص وز المنتقاة عن طريق مص هما س. م وبذلك يسمحان بسمة الإسقاط الموسع[2]، بمعنى أن ز غير المكتملة ليس لها سمة إسقاط موسع، وطبقا لذلك ليس هناك صعود داخلي إلى مخصص ز (غ. م). الصعود بالنسبة لـ ز (م) فقط، والتطابق الإعرابي والإسقاط الموسع يتقدمان بمعية ز (م) بسرعة ومرة واحدة.

قياسا على مص وز المكتملتين (البنية مص ـ ز) نجد أن الفعل الخفيف ف الذي ينتقي ف (البنية ف ـ ف) قد تكون له سمات ـ فارغة مكتملة وبالتالي سمة إسقاط موسع، وعندئذ تدخل السمات الفارغة للفعل الخفيف في علاقة تطابق إعرابي (حذف سمة إعراب النصب للمفعول) موازاة مع ز المكتملة (حذف سمة إعراب الرفع للفاعل). وفي حال أن الإعراب مسند بواسطة الفعل المعجمي (الكبير) فإن سمة النصب قد تسند كإعراب ملازم[3].

2.4. السمات الفارغة والاشتقاق عبر المرحلة Derivation by Phase

ملكة اللغة تقوم لمرة واحدة بانتقاء من المنظومة المعجمية (التعداد إذا كان بعض منها ينتقى أكثر من مرة)، ومن ثم تحول المنظومة إلى تعبير، فالمنظومة هي المحسوبة فقط، واشتقاق التعبير يتقدم عبر المرحلة حيث المرحلة محددة عن طريق منظومة فرعية من المنظومة الرئيسية، والمنظومة الفرعية تتضمن وحدة معجمية واحدة وهي تلك التي تعنون المرحلة الناتجة: العناوين محددة بمفاهيم البنية المركبية العارية.

المراحل في هذه الصيغة ينبغي أن تكون قضوية، بمعنى أن كل مرحلة لها بنيتها الموضوعية التامة، وعلى هذا الأساس ليس هناك إلا مرحلتان قويتان هما مرحلة المصدري م. مص ومرحلة الفعل الخفيف م. ف، والأهداف القوية للنقل هي مص وف الخفيف. ولا يعد الزمن من بين المراحل لأنه لا يمثل بنية قضوية.

---

(1) راجع شومسكي (2001)ص: 12.

(2) لاحظ أن سمة الإسقاط الموسع مضمنة في مفهوم السمات المكتملة للمسبر وكلاهما يحل محل (التطابق الغني سابقا).

(3) يشير شومسكي هنا إلى وجود نوع من الإعراب يسميه quirky case وهذا الإعراب قد يفهم على أنه إعراب ملازم بسمة إعراب بنيوي مدمجة مع ف ـ ف المكتملة.

المقولات مستبعدة في هذا التصور من الجذور، والمرحلة ـ بالتالي ـ تكون عبارة عن تشجيرات للصورة [وظ ـ م. س] حيث م. س هي إسقاط للجذر ومقولتها تحدد عن طريق العنصر الوظيفي وظ الذي ينتقي م. س.

ولاشتقاق بنية ما فإن اللغة (ل) لها ثلاثة مكونات مدرجة في (12):

12

أ ـ التركيب الضيق
ب ـ المكون الصواتي
ج ـ المكون الدلالي

التركيب الضيق يقوم بتحويل المنظومة المعجمية إلى اشتقاق[1]، والمكون الصواتي يحول ذلك الاشتقاق إلىوالمكون الدلالي يحول الاشتقاق إلى. ويفترض شومسكي (2001) أن المكونات الثلاثة في (12) سلكية، وأن هناك سلكية واحدة للمكونات الثلاثة: المكونات الثلاثة تتقدم سلكيا بالتوازي وتنطبق عند نفس المرحلة السلكية.

في تصور شومسكي (2001) ليس هناك ص. م، والأفضل أن الحوسبة تنقل المنظومة المعجمية إلى سلكيا، ولذلك ليس هناك خصائص لل ص. م، فقط تقوم بتأويل الوحدات التي هي جزء من أشياء تشبه ص. م، وهذه الوحدات هي المراحل Phases المحددة أعلاه.

لنأخذ الصورة العامة المقدمة في شومسكي (2001) للتطبيق والواردة في (13):

13

[مص [ز م. أ [أ [س مف]]]]

أ ـ س في (13) هي حافة المرحلة الأولى[2]، و (س) هي الجذر. القيد الطبيعي الذي يسمح بتهجية الجذر ويهيئ للحوسبة السلكية هو أن مف متهجاة عند المرحلة م. أ لا عند الحافة edge أ ـ س وهذا سيسمح بصعود الرأس وصعود

---

(1) التركيب الضيق هو المحرك للعمليات الحوسبية وهو مؤسس على عملية الضم الحر (ليس هناك قيود على عدد مرات الضم).
(2) من خصائص الحافة أنها تسوغ ضم المخصص الجديد.

فاعل الحمل الداخلي إلى مخصص ز (الذي يعد باب إفلات) من أجل النقل السلكي المتتابع من خلال الحافة، هذا في حالة الإعراب البنيوي للمفعول أما إذا كانت مف تتلقى النصب الملازم فإنه من الأفضل تهجيتها بمعية الحافة.

كما بينت قبل قليل، فالتركيب الضيق مؤسس هنا على عملية الضم الحر، وهنا نجد نوعين من الضم: الأول يسميه شومسكي بـ"الضم الخارجي" وهو الضم الذي يشبع البنية الموضوعية (وربما المحورية)[1]، والثاني يسميه بـ"الضم الداخلي" وهو ضرب من العملية "انقل" التي تقدم خاصية "الانزياح" التي هي حاضرة في اللغة وينبغي أن تكون متوفرة بكيفية ما في أي نظرية (شومسكي 2001 ـ ص: 8).

3.4. الضم إلى الجذر واختيار المراحل

في تصور شومسكي (2001) لا تنطبق التهجية عند كل مرحلة stage من الضم السلكي حتى تكون هناك معلومة ملائمة لانطباق التهجية. لنأخذ العنصرين المضمومين أولا والمقدمين في (14):

(14)

{ضرب، الرجل}

في هذه المرحلة المبكرة من عملية الضم لا نعرف أياً من الموضوع "الرجل" أو "ضرْب" متهجى في مكانه، أو ما إذا كانا ينتقلان بشكل ظاهر ليتهجيا في مكان أعلى.

فإذا كانا ينتقلان فإن التهجية لا يمكن أن تنطبق عند مستوى الضم الأول، والنظرية السلكية لا تفضل الانتظار الطويل لكي نعرف ما إذا كانت (14) متهجاة في مكانها، وبالتالي فإنه لا بد من وجود الضم التالي الذي أسند له دور تحديد مقولة ذلك الجذر (ضرب).

الضم التالي إذن يجب أن يخبرنا عن نوع العنصر الجذر (هل هو ف = ضَرَبَ أو س = ضَرْب)، ويفترض شومسكي أن الضم التالي يتم إلى العنصر {أ} على النحو المقدم في (15):

---

(1) النظرية المحورية تعتمد على التشجيرة وكذا على الخصائص الدلالية للرأس العنوان (شومسكي 2001 ـ ص: 10) وليس على أي شيء آخر. وسوف أترك الأمور المتعلقة بوضع النظرية المحورية داخل الصيغة الحالية من الأدنوية والتركيز على وضع النظرية الإعرابية داخلها.

(15)

{ أ {ضرب، الرجل}}

حيث أ هي إما مؤسّم nominalizer أو مفعّل verbalizer

فإذا كانت أ = س فإن "الرجل" يتلقى الإعراب الملازم ويمكن أن يتهجى عند هذه المرحلة. أما إذا كانت أ = ف فالاشتقاق سيكون أطول[1].

لنذهب مع افتراض أن أ هنا هي ف الصغير، عندئذ فإن نتيجة الضم التالي تعطينا الصورة [ف ـ م. ف]؛ حيث ف الكبير (المعجمي) يصعد إلى ف الصغير، وبما أن ف الصغير متعدٍ فإن العلاقة "طابق" ستسوغ بينه وبين المفعول "الرجل"، وإعراب المفعول سيسند بالقيمة "نصب" عن طريق السمات الفارغة لـ ف الصغير والمحسوبة عن طريق المفعول "الرجل"، والتهجية بالتالي تنطبق عند هذا المستوى لكل من الفعل والمفعول[2].

ماذا لو كان "الرجل" في (14) هو "منفذ"؟. التنبؤ عندئذ أن الضم التالي يكون مع ز حيث {أ} هي الزمن في هذه الحالة، والعلاقة "طابق" لا تكفي بين ز وم. س الفاعل نظرا لأن ز ليس لها سمات فارغة مكتملة، ولذلك فإن العلاقة "طابق" تمتد بين رأسين (أحدهما له سمات فارغة مكتملة) هما مص وز مع الهدف في علاقة مص ـ ز ـ هدف؛ حيث مص له سمات فارغة مكتملة. وما إذا كان الفاعل ينتقل يعتمد على امتلاك ز لسمة الإسقاط الموسع التي بموجبها يقدم الزمن موقعا للفاعل.

عند هذا المستوى يظهر عدد من التساؤلات المتعلقة باسم الحدث وببنية الإضافة عموما. فلنبق أولا مع بنية اسم الحدث.

إذا كانت {أ} المضمومة ثانيا إلى البنية (15) هي س (الصغير)، وكان "الرجل" "ضحية" والموضوع الخارجي "الفاعل" مضمناً في البنية (أي أن الجذر له سمة إسقاط موسع) فالاقتراح الذي يمكن تقديمه لبنية اسم الحدث بناء على فرضيات شومسكي المقدمة أعلاه هو كما يلي:

يفترض شومسكي أن الضم السلكي يتضمن الرتبة وعلى هذا الأساس أتوقع

---

(1) {أ} هنا هي إما س الصغير أو ف الكبير اللذان يقدمان المركب الاسمي والمركبَ الفعلي تباعاً.

(2) ما إذا كان المفعول يصعد عند هذا المستوى يعتمد على ما إذا كان ف الصغير له سمة إسقاط موسع بموجبها يقدم موقعا للمفعول، انظر شومسكي (2001 ـ ص: 24) وما يترتب على صعود المفعول من مشاكل ترتبط خصوصا بالنظرية المحورية وكذلك بالرتبة.

أن أ في بنية اسم الحدث هي ما يقابل ز وليست ما يقابل ف الصغير في بنية الفعل. وبالنسبة للمفعول إذا كان يتلقى الإعراب الملازم من ف الكبير فإنه يتهجى في هذا المستوى، أما إذا كان يتلقى سمة إعراب الجر البنيوي فإن هذه السمة يجب أن تفحص في مكان أعلى، وبالتالي فإن تهجية الفاعل ستبقى حتى اكتمال المرحلة.

س الصغير في اعتقادي هو ما يقابل الزمن في بنية الجملة وطبقا لذلك هو ما يقابل الإسقاط الوسيط الذي دافعت عنه مطولا في هذا البحث (راجع الفصل السابق بالخصوص) والذي يلعب دورا مهما في فحص/ حذف سمة إعراب الجر البنيوي. العلاقة "طابق" غير مكتملة في (السمات الفارغة) بين س الصغير وم. س الفاعل، وبالتالي نلجأ إلى الرأس المقابل للمصدري في بنية المركب الحدي وهو الحد؛ حيث الحد له سمة مطابقة لسمة الحد في الفاعل وتحت التطابق في هذه السمة تسند وتحذف سمة إعراب الجر البنيوي في علاقة حد ـ س ـ هدف موازاة مع حذف سمة الرفع في علاقة مص ـ ز ـ هدف(1).

على هذا النحو فإن سمة إعراب الجر في بنية اسم الذات من قبيل دار الرجل تحذف تحت التطابق في السمات الحدية بين الحد (المسبر) والهدف (م. س) وبمعية س الصغير المؤسم للجذر (راجع الفصل الثالث من القسم الأول حول عملية التأسيم التلقائي عبر الاسقاط الوسيط)(2).

التساؤل المطروح حاليا هو هل يعد المركب الحدي مرحلة؟

شومسكي (2001) يشير إلى أن م. حد قد يكون مرحلة موازاة مع م. ص، وأتبنى ذلك إذا كان الحد بالفعل موازيا للمصدري، وهذا يعزز الافتراض الذي دافعت عنه مسبقا والمتعلق بكون الإسقاط الوسيط هو ما يقابل الزمن في بنية المركب الحدي وليس الحد.

---

(1) لأن ز و س ليس لهما سمات فارغة مكتملة نلجأ إلى الرأسين اللذين ينتقيانهما واللذين يشكلان معهما سمات فارغة مكتملة بناء على فرضيات شومسكي (1999)بالنسبة لبنية الجملة، وأقوم هنا بتطبيق ذلك على بنية المركب الحدي.

(2) هنا قد تظهر عدم استقلالية الإعراب عن الحد وهو الأمر الذي دحضته في الفصول السابقة، ومع ذلك فالحد هنا لا يلعب دورا في إسناد الإعراب (وإنما الرأس الأسفل منه) ودور الحد هو أنه يمتلك السمة الحدية المطابقة لسمة م.س الحدية، وتحت هذا التطابق تحذف سمة الجر. لاحظ كون المستوى الوسيط دائما يلعب دورا مهما في إسناد إعراب الجر في جميع الصيغ والنماذج الموجودة داخل الأدنوية من وجهة نظر هذا العمل.

وإذا كان الحد يمثل مرحلة بالفعل في النظام الحدي فإنه يبقى المرحلة الوحيدة على الأكثر في هذا النظام، والتهجية تنطبق عند هذا المستوى لكل من س وم. س المالك وليس في مستوى قبل ذلك. وما إذا كان م. س المالك يصعد أم لا فإن ذلك يعتمد على ما إذا كان الحد يقدم موقعا للمالك أم لا بموجب سمة الإسقاط الموسع التي قد يمتلكها، وهنا تظهر نقاشات التوسيط بين اللغات في الأنظمة الحدية[1].

5. خلاصة عامة

السمات الإعرابية ليست مستقلة عن غيرها من السمات غير المؤولة، وتحذف السمة الإعرابية تحت التطابق بين سمات الصرفة وسمات الهدف (الفعلي أو الاسمي) في علاقة مسبر ـ هدف. وسمة الإعراب تنفذ دور انزياح العناصر إلى مواقع عليا، وبالتالي فالسمات غير المؤولة وخاصية الانزياح تعد جزءا من خصائص التصميم الأمثل.

المراحل في بنية الجملة محددة بمرحلتين هما مرحلة المصدري م. ص والفعل الخفيف ف الذي يقدم المركب الفعلي، أما في بنية المركب الحدي فالمرحلة الوحيدة هي مرحلة المركب الحدي م. حد في اعتقادي. والمراحل قضوية بمعنى أن المرحلة هي تلك التي تتضمن بنية موضوعية تامة.

المقولات المعجمية غائبة في هذا التصور وما يسقط في التركيب أولا هو الجذر وبموجب الضم التالي يحدد نوع المقولة الجذر.

جميع العمليات سلكية وتتم بأسرع ما يمكن وفي خطوة واحدة ما أمكن. وافترضت أن سمة إعراب الجر تسند/ تحذف تحت التطابق في السمة الحدية بين س الموجود في الحد، وم. س. والمالك يسوغ في الحد فقط إذا كان الحد يملك سمة إسقاط موسع (التوسيط بين اللغات يتم بموجب سمة الإسقاط الموسع في الحد وليس بموجب قوة/ ضعف الحد).

مستوى س الصغير هو مستوى الإسقاط الوسيط الذي دافعت عنه مطولا في فصول هذا البحث والذي يلعب دورا مهما في إسناد سمة الجر، كما أنه المستوى الذي يقابل إسقاط الزمن في النظام الجملي.

---

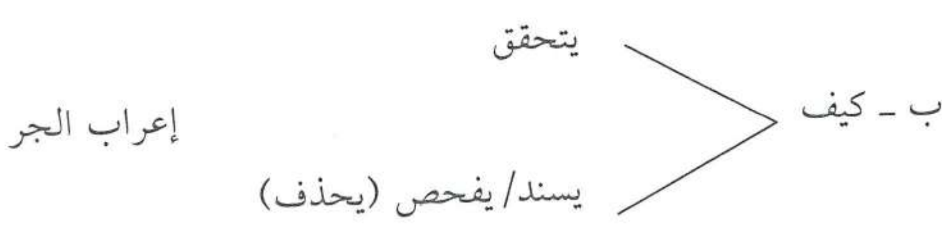
(1) لاحظ أن التوسيط في هذه الصيغة من الأدنوية مبني على سمة الإسقاط الموسع في الحد لا على ثنائية قوة/ ضعف الحد.

خاتمة البحث

لقد أثار البحث في إعراب الجر جملة من الإشكاليات والتساؤلات الصرفية (التي خصصت لها القسم الأول) والمعجمية الدلالية (القسم الثاني) والتركيبية (القسم الثالث) ويمكن إرجاع جملة الإشكاليات المطروحة في هذا البحث إلى إشكالين رئيسيين يمكن تلخيصهما بالكيفية المبينة في (1):

(1)

أ ـ لماذا الإعراب؟



الإشكال (1 أ) كان قد طرح من وجهة نظر الأعمال التقليدية التي تبينتها من خلال (أندرسون (1971) في الفصل الأول من القسم الأول)، وازداد الإشكال حدة عند ما أفرزت نتائج البحث الحالي (في إطار الأدنوية) أن الإعراب محايد عن التأويل الدلالي.

وقد بينت (في الفصل الأول من القسم الأول) أن الإعراب يلعب دوراً أساسيا في حرية التعبير وفي تنوع جماليات عدد واسع من اللغات. فالإعراب يربط الوظائف النحوية التي بدورها تربط المعاني الدلالية التحتية. ولم يظهِر البحث من خلال الأدنوية (القوية) نتائج مختلفة للدور الذي يلعبه الإعراب؛ فعلى الرغم من كون الإعراب سمة غير مؤولة وأنه يجب التخلص منها في بداية الاشتقاق إلا أن السمات الإعرابية وكذا سمات التطابق الفارغة كانت وراء ما أسماه شومسكي بـ"الانزياح" (الفصل الثالث من القسم الثالث)، حيث يحل مفهوم الانزياح في شومسكي (2001) محل جملة من المفاهيم السابقة مثل "النقل" و"التفكيك" و"الرتبة السطحية" وغيرها من المفاهيم المرتبطة بنظرية النقل، فالإعراب هو محرك أساسي للعمليات الحاسوبة. والانزياحات التي ينفذها الإعراب تعني أن الإعراب أساسي في تنوع جماليات اللغة.

الإشكال (1 ب) إشكال تقني يتركب من شقين كما يظهر: الشق الأول صرفي محض وهو ما يرتبط بـ"التحقيق"لصرفية إعراب الجر (إشكالية الفصل الثاني من القسم الأول)، والشق الثاني تركيبي محض (إشكالية فصول القسم الثالث) وهو ما يرتبط بالكيفية التي يسند بها إعراب الجر في التركيب.

فبالنسبة لمشكل التحقيق الصرافي لحركة الجر فقد دافعت عن فكرة أن الحركة الأصلية لسائر أنماط الجر (المفرد والمثنى والجمعب) هي حركة الكسر [ـِ] ، وأن الألف والواو والياء عبارة عن لواصق للعدد. ودافعت عن فكرة أن السمات الصواتية لحركة الكسر تحقق في مستوى صرفي مستقل (بعد تركيبي) متبنياً فرضيات هالي ومرنتز (1996). ومن تداعيات هذا الفصل إثارة مشكل المنع من الصرف، وقد أرجعته إلى مسألة "التمكن" مع اختلاف في طريقة الاستدلال. وقد استدللت على أن إعراب الجر (بخلاف مناوبيه: االرفع والنصب) خاصية للاسم المتمكن في اسميته، ويؤكد هذا أن أداة التعريف والإضافة (لهما خصائص تأسيمية قوية) فعندما يدخل أحدهما على الممنوع من الصرف فإنه يقوم بتأسيم ذلك الاسم ورده إلى تمكنه وهو الأمر الذي يسمح بعودة حركة إعراب الجر الأصلية. والجديد الذي يأتي في هذا السياق"مبدأ تراكم القيم" الذي يفسر لظاهرة المنع من الصرف، ويعني هذا المبدأ أن الاسم العربي (له صرف لا سلسلي) لا يقبل تراكم الوسم المحدد بوسمين على الأكثر فإذا دخل وسم ثالث منعه من الصرف. وأقرب مثال كلمة "عطشان" التي تحمل قبل دخولها التركيب وسمين هما [+ ان] و [+ وصف] ، فإذا دخلت التركيب مع واسم الجر دخل عليها وسم ثالث هو [+ جر] لا يسمح لها بدخول الحركة الثقيلة الأصلية، ويستعاض عنها بحركة أخف هي الفتحة، ويؤكد ذلك أن أداة التعريف إذا دخلت على"عطشان" (تقوم بتأسيمه)، وطريقة التأسيم تتم بحذف [+ وصف][1]، ويبقى فقط الوسم [+ ان] وهذه الأخيرة لا تكفي للمنع من الصرف الأمر الذي يسمح بعودة حركة الجر [ـِ] .

الشق الثاني من الإشكال (1 ب) يتعلق بالكيفية التي يسند بها الإعراب داخل التركيب، وقد دافعت عن فكرة الإسقاط الوسيط (الموجود بين م. س والحد) كموقع مخصص لإسناد/ فحص سمة الجر (على امتداد القسم الثالث) واستثمرت عددا من التوجهات داخل الأدنوية (نظرية النقل وفحص السمة (شومسكي (1992 - 1995)) ونظرية البنية المركبية العارية (شومسكي (1994)) وكذا بعضا من مفاهيم

(1) بعد دخول الأداة تظهر كلمة"العطشان" وتذهب عنها الوصفية التي كانت تمثل وسما قد يسبب المنع من الصرف. وبهذه الكيفية تعود الكلمة إلى اسميتها وبالتالي تتقبل حركة الجر.

مباشرا بالإعراب (الإشكالان في (1) أعلاه) ومنها ما يتطلب بالضرورة حضور الإعراب للتفسير لها. فالإعراب قد يلعب دورا في التفسير لجملة من الإشكاليات التي لا تزال مطروحة ومنها مشكل المقولات النحوية التي ألجأنا إلى تناولها ملاحظةُ أن جميع تلك المقولات وكذا المزدوجة منها (اسم الحدث والصفة وربما الظرف) ـ وباستثناء الفعل ـ يمكن أن تسند إعراب الجر او أن ترأس بنيات جر إضافي. وقد حاولت من خلال موضوع المقولات النحوية الإجابة على إشكال لماذا يختص الإعراب بالأسماء. وقد حاولت التفسير لهذه الإشكاليات باستعمال منهجية ستول (1981) التي تميز بين المقولات إعرابيا؛ بحيث هناك مقولات تسند الإعراب وأخرى تتلقاه، وهذه الأخيرة لها خصائص اسمية تسمح لها بتلقي الإعراب الأمر الذي دعاني إلى إدراج الظرف ضمن المقولات المزدوجة التي تسند وتتلقى الإعراب بموجب السمة [+س أس] (الفصل الثالث من القسم الأول).

وقد سمح لي البحث بدراسة العلاقات الإعرابية فيما بينها وما ينبني على ذلك من تغير في سلوك البنى، فهناك علاقة الجر بالنصب وعلاقة الجر بالرفع، وقد كرست جزءا من البحث (الفصل الأول من القسم الثاني) لتمييز الجر المناوب للنصب عن الجر المناوب للرفع الذي شغل مساحة الفصول اللاحقة. وفي هذا السياق استثمرت جملة من الدراسات المهمة منها ما يتعلق بالتعدية (النزع وسلمية الأدوار الإعرابية والنظرية المحورية) المقدمة في الفاسي الفهري (1986)، ومنها دراسة أوضاع الجر في بنى الإصهار والإفراغ اعتمادا على الفاسي (1997)، ومنها ما يرتبط بدراسة حروف الجر وإسنادها للإعراب داخل بنى المحمولات المركبة التي عالجتها في إطار نظرية هيل وكيزر (1993) وآخرين.

كل تلك المواضيع كانت في إغناء متبادل مع الإعراب؛ فكل منهما ساهم في التفسير لما تتعلق بهما من إشكاليات. وقد ساعد ذلك على تمييز الجر في نمطين أساسيين كما في (2):

(2)

أ ـ نمط يرد في سياق المتوالية: ف ـ ح ـ م. س

ب ـ نمط يرد في سياق المتوالية: (ال) س ـ ح ـ م. س

النمط (2 أ) هو النمط المحقق بواسطة ما اصطلحت عليه بحروف التعدية التي تتوسط الفعل وفضلته. والنمط (2 ب) هو المحقق بواسطة ما اصطلحت عليه بحروف الإضافة التي تقدر بين الاسم المضاف وفضلته.

حروف التعدية تحقق خصائص الإعراب الملازم المسند داخل البنية المعجمية للفعل، وحروف الإضافة تحقق خصائص الإعراب البنيوي المسند خارج البنية المعجمية نظرا لعجز الاسم المضاف عن إسناد الإعراب (في الإضافة ـ بدون الحرف) ومن ثم صعوده إلى رأس وظيفي.

وبما أن الإعراب يتدخل في التفسير لهذه الإشكاليات المتنوعة فإنني أتوقع أن دراسات النظريات الإعرابية الجادة تعِد بالمزيد من الأهمية عند استعمالها في دراسة المشاكل التي لا تزال قيد البحث من قبيل مشكل المقولات النحوية، ومشكل البنية الموضوعية والمحورية، ومشاكل التعدية واللزوم، وبنى المحمولات المركبة وغيرها.

وأقترح لأبحاث مستقبلية ـ إن شاء الله ـ البحث في الأنظمة الإعرابية وما يلزم عنها من مواضيع وفق نظرية إعرابية كافية قد تثري الدرس اللغوي وتعمق النظر فيه وتسهل وصف واكتساب اللغات وتعلمها.

قائمة المراجع

أولاً

المراجع العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ق. 4. هـ): الخصائص. تحـ: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان. بدون ط.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ق. 4. هـ): سر صناعة الإعراب. تحـ: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. 1. 1985.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ق. 4. هـ): اللُّمع في العربية. تحـ: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، ط. 2. 1985.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ق. 7هـ): شرح ابن عقيل. تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط. 2. 1985.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. دار الجيل، بيروت، ط. 5. 1979.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): شرح جمل الزجاجي. تحـ: علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربية، ط. 2. 1986.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): شرح قطر الندى. تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط. 11. 1383هـ.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحـ: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط. 6. 1985.
- ابن يعيش، الصنعاني (ق. 7. هـ): التهذيب الوسيط في النحو. تحـ: صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، 1991.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ق. 7. هـ): شرح المفصل للزمخشري. عالم الكتب، بيروت. بدون ط.

- أبو البقاء، العكبري: مسائل خلافية في النحو. تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط. 1. 1992.

- أبو البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين (ق. 6 ـ 7هـ): اللباب في علل البناء والإعراب. تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط. 1. 1995.

- الأستراباذي، رضي الدين (ق. 7. هـ): شرح كافية ابن الحاجب. تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. 1998.

- الأشهب، خالد (1995): الإعراب في الأفعال: بحث في المقولات الوظيفية. دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب ـ الرباط.

- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، التجارية، القاهرة، 1961.

- بديع محمد جمعة: قواعد اللغة الفارسية. دار النهضة، بيروت، 1980.

- تورابي، عبد الرزاق (1996): مصدر الثلاثي في اللغة العربية، أبحاث لسانية، المجلد: 1، العدد: 2 ـ نوفمبر، ص: 1 ـ 31.

- جحفة، عبد المجيد (1999): حروف الجر في اللغة العربية: بعض قضايا التركيب والدلالة. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الرباط.

- جحفة، عبد المجيد (2000): مدخل إلى الدلالة الحديثة. دار توبقال للنشر، ط. 1.

- حسن، عباس: النحو الوافي. دار المعارف، القاهرة، 1978.

- الرحالي، محمد (1999): بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي، ضمن المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، من ص: 47 ـ 100.

- الرحالي، محمد (2000): الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية. بحث لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ أكدال، الرباط.

- الزَّجَّاج، أبو إسحاق: ما ينصرف وما لا ينصرف. تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط. 2. 1994.

- الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ق. 4. هـ): الإيضاح في علل النحو. تح: مازن المبارك. ط. 4. 1982.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ق. 6هـ): المفصل في صنعة الإعراب. تح: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط. 1. 1993.

- سعد، محمود (1988): حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه. منشأة المعارف ـ الإسكندرية.

- السغروشني، إدريس (1998 ـ 2003): برنامج المحاضرات الأسبوعي لطلبة السلك الثالث.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر: الكتاب. تحـ: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، 1977.

- الشامان، مسعد بن سويلم (1996): قواعد اللغة التركية. جامعة الملك سعود.

- غاليم، محمد (1999): بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية، ضمن المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورا معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، من ص: 139 ـ 160.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1986): المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1990): البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1997): المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1998): المقارنة والتخطيط في البحث اللساني. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1999): عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي، ضمن المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب ـ الرباط. ص: 9 ـ 46.

- الفاسي الفهري، عبد القادر (1998 ـ 2003): برنامج محاضرات الأسبوعي لطلاب السلك الثالث.

- القاسم، أبو محمد الحريري البصري: شرح ملحة الإعراب. تحـ: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، 1997.

- كشك، أحمد (1995): اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب. مكتبة النهضة المصرية.

- المجاشعي، أبو الحسن (ق. 5. هـ): شرح عيون الإعراب. تحـ: عبد الفتاح سليم، دار المعارف، ط. 1. 1988.

- المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله: الجنى الداني في حروف المعاني. تحـ: فخر الدين قباوة ونديم فاضل، الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.

- مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، الكتاب الإسلامي. القاهرة، ط. 2. 1992.

- وحيدي، محمد (1999): الظروف في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية. أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الرباط.

ثانياً

المراجع الأجنبية

- Abney, S. : 1987, The English Noun Phrase in its sentential aspect. Ph. D., Cambridge, Mass, MIT.

- Akkal, A. : 1996,Word Order Related Issues in Standard Arabic, A minimalist Approach. Linguistic Research, vol. 1, N. 1, 1996,101 - 120.

- Akkal, A. : 1999, On the Internal Structure of the Construct State in Arabic. Within Fassi Fehri 1999 and others, IERA,Rabat.

- Alsina, A. : 1994, Causatives in Bantu and Romance. In , A. Alsina, j. Bresnan and P. Selle. : 1997, Complex Predicates. 203 - 246, CSLI Publications, Center for the study of language and information, Printed in the United States.

- Anderson, J. : 1971, The Grammar of Case, Cambridge University, Cambridge Press.

- Baker, M. : 1988, Incorporation. a grammatical Functional changing, Chicago University press.

- Benmamoun, A. : 1997 , Morphosyntactic Asymmetries and PF Merger. SOAS, University of London.

- Bittner, M. and K. Hale: 1996, The Structural Determination of Case and Agreement. Linguistic Inquiry 27: 1 - 68.

- Blake, B. : 1994, Case. Cambridge University, Cambridge Press.

- Borer, H. : 1994, The Construct in Review. in j. Leacarme, j. Lowenstamm and U. Shlonsky eds. , Studies in Afroasiatic grammar, 30 - 61, Holland Academic Graphics, The Hague.

- Bosque; I, and C. Picallo: 1996, Postnominal Adjectives in Spanish DPs. Linguistics 32, 349 - 358, Cambridge University Press.

- Butt, M. : 1994, Complex Predicates in Urdu. In , A. Alsina, L. Bresnan and P. Sells. : 1997, Complex Predicates, CSLI Publications, Center for the study of language, Printed in United States.
- Chomsky, N. : 1970,Remarks on Nominalization. In Roderick, A. and others, Reading in English Transformational Grammar. Ginn,waltham, mass,pp. 184 - 221.
- Chomsky, N. : 1981, Lecture on Government and Binding. Foris, Dordrecht, New York.
- Chomsky, N. : 1986a, Knowledge of Language. Praeger Publication, New York.
- Chomsky, N. : 1986b, Barriers, Cambridge. Mass, MIT Press.
- Chomsky, N. : 1992, A Minimalist program for Linguistic Theory. MIT, Occasional Papers in Linguistics 1.
- Chomsky, N. : 1994, Bare Phrase Structure. Cambridge, Mass, MIT Occasional papers in Linguistics 5.
- Chomsky, N. : 1995, The Minimalist Program. The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. : 1998, Minimalist Inquiry. the framework, MIT Occasional Papers in Linguistics 15.
- Chomsky, N. : 1999, Derivation by phase. MIT Occasional Papers In Linguistics 18.
- Chomsky, N. : 2001, Beyond Explanatory Adequacy. MIT Occasional Papers In linguistics,
- Cinque, G. : 1994, On the evidence of partial movement in the Romancer DP. In Cinque,G. ,Koster,K. , Pollock,J,Rizzi, & Zanutini,R. Paths towards universal grammar: studies in honor of R. Kayne. washington. D. CV. : Georgetown University press. 85 - 110.
- Cory, K. : 2000, Genitive Case - Syntactical Classification. University of Michigan.
- Dikken,M,and H. Broekhuis. : 1993,Locality in Minimalist Syntax. VU Amsterdam HIL & Univ. Amsterdam.
- Dixon, W. : 1994, Ergativity. Cambridge University, Cambridge Press.
- Dobrovie - Sorin, C. : 2002, From DPs: A Bare Phrase Structure Account of Genitives. CNRS, Univ. Paris.
- Emondes, J. : 1985,A Unified Theory of Syntactic Categories. Foris, Dordrecht Holand.

- Fassi Fehri, A. : 1987, Generalized IP Structure, Case, Inflection, and VS Word Order. Proceedings of the First International Conference of the Linguistics Society of Morocco, Vol. 1, 189 - 221, Oukad Publishers, Rabat.

- Fassi Fehri, A. : 1991/1993, Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words. Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

- Fassi Fehri, A. : 1998, Arabic Modifying Adjectives and DP Structures Revisited. Linguistic Research 3. 2, 1 - 78.

- Fukui, N, and M. Speas. : 1986, Specifiers and Projections. In MIT Working Papers 8,departement of linguistics and philosophy. MIT. Cambridge. Mass. pp: 128 - 172.

- Fukui, N. : 1993, Parameters and Optionality. Linguistic Inquiry, V. 24, N. 3, 399 - 420, Institute of Technology.

- Gilbert, C. : 2000, Extraction from Noun Phrase and the Determiner Phrase Analysis in Slavic. A Comparative Perspective. Rappaport,University of Texas. Austin.

- Grimshaw, J. : 1990, Argument Structure. The MIT Press, Cambridge,Mass.

- Grimshaw,J: 1991 Extended Projections. MS, Branders University. Watham,MA.

- Hale, K. , and J. Keyser: 1993, On Argument Structure and the Lexical Expression of Syntactic Relations, in Hale K. and J. Keyser eds. , The View from Building 20, MIT Press, Cambridge, Mass.

- Hale, K and J. Keyser. : 1994, On The Complex Nature of Simple Predicates. In , A. Alsina, B. Bresnan, P. Sells. : 1997, Complex Pridedicates, 29 - 66. CSLI Publications, center for the study of Language, Printed in the United States.

- Halle, M. and A. Marantz: 1993, Distributed Morphology and Pieces of Inflection, in K. Hale and S. J. Keyser, The view from Building 20, The MIT Press, Cambridge, Mass.

- Halle, M. : 1996, Distributed Morphology: Impoverishment and Fission, Paper delivered at the third Conference on Afroasiatic Languages, Sophia Antipolis, Nice.

- Higginbotham, J. : 1985, On Semantics, Linguistic Inquiry, 16, 547 - 593.

- Hornstein, N. : 1995, Logical Form: from GB to Minimalism. Blackwell Publishers, Oxford UK and Cambridge USA.

- Jackendoff, R. : 1977,XÆ Syntax,MIT Press, Cambridge Masdss.

- Kayne, R. : 1994, The Antisymmetry of syntax, The MIT Press, Cambridge, Mass.

- Kornai, A. : 1985, The Internal Structure of Noun Phrases: Approaches to Hangarian. 1. 79 - 92. Institute of Linguistics, Hangarian Academic of Sciences.

- Lasnik, H. : 1995, Case and Expletives Revised on Greed and Other Failings. Linguistics Inquiry. V 26; pp: 615 - 633.

- Longobardi, G. : 1994, Reference and Proper Names. Linguistics Inquiry, 25, 609 - 665.

- Longobardi, G. : 1996, The Syntax of N - Rising: a minimalist theory. Univ. di Venizia.

- Longobardi, G, : 2001a, The Structure of DP: some principle, parameters and Problems. in Mark Baltin and chris Collin eds, Handbook of syntactic theory, Blackwell, Cambridge, MA and Oxford, UK.

- Migdalski, K. : 2000, A Determiner Phrase Approach to the Structure of Polish Nominals. University of Tromso, Norway.

- Ohalla, J. : 1988, The syntax of Head Movement, a Study Berber. ph. D. , University College London.

- Ortiz, J. : 1993, Tenseless Verbal Forms in Basque. Urbina. 24 - 101.

- Peter, H. and B. Modi. : 1997, Fluid Ergativity in Gujarati. University of Michigan.

- Pollok, J. Y. : 1989. Verb Movement, UG and the structure of IP. Linguistic Inquiry, 20,365 - 425.

- Raposo, E, and J. Uriagereka. : 1990, Long - Distance Case Assignment. Linguistic Inquiry, V. 21, N. 4, 505 - 537, The Massachusetts Institute of technology.

- Ritter, E. : 1991, Tow Functional Categories in Noun Phrases: evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein ed. , Syntax and Semantics 25, 37 - 62, Academic Press, New York.

- Rizzi, L. : 1990, Relativized Minimality. Cambridge, Mass, MIT Press.

- Rothstein, S. : 1991, Syntactic licensing and Subcategorization. Syntax and semantics, V. 25, 139 - 157, Academic Press Ine,Bar - Han University.

- Sabine, L. : 1990, Remarks and Replies. Linguistic Inquiry, V. 21, N. 4, 551 - 577, The Massachusetts Institute of technology.

- Siloni, T. : 1994, Noun Phrases and Nominalizations. ph, D, Univ. Geneve.

- Stroik, T. : 1994, Saturation, Predication, and the DP Hypothesis. Linguistic Analysis, 24: 93 - 61.
- Stwell, T. : 1981, Origins of Phrase Structure. D. ,MIT,Cambridge, Mass.
- Szabolcsi, A. : 1989, Noun phrase and clauses: Is DP analogous to CP? in J. Payne ed. , The structure of noun phrases, Mouton, The Hague.
- Tanaka, S. : 1993, Case - Checking as Noun Incorporation. Matsuyama University, Linguistic Analysis, 23: N: 3,4.
- Travis, L. : 1984, Parameters and Effects of Word Order Variation, ph, D. , Cambridge, Mass, MIT.
- Williams, E. : 1994, Lexical and Syntactic Complex Predications. In, A. Alsina, J. Bresnan, and P. Sells. : 1997, Complex Predicates, 13 - 28. CSLI Publications, Center for study of \language, Printed in United States.

فهرس المحتويات

القسم الأول

الإعـراب وقـضـايـا الـصـرف صواتية والصرف تركيبية

القسم الثاني

حروف الجر ومواقع الجر البنيوية

مقاربات معجمية دلالية وتركيبية

القسم الثالث

مقاربات وتحاليل أدنوية لإعراب الجر